وزارة التخطيط
والمتابعة والإصلاح الإداري

مشروع

خطة التنمية المستدامة متوسطة المدى (٢٠١٧ - ٢٠٢٠)

وخطة العام المالي الأول ٢٠١٨/٢٠١٧

الموقع الإلكتروني للوزارة
www.mpmar.gov.eg

مايو ٢٠١٧

بسم الله الرحمن الرحيم

المحتويات

الإطار العام للخطة ٦

الفصل الأول: تطورات الاقتصاد العالمي وتأثيرها على الاقتصاد المصري ٩

١-١ النمو الاقتصادي العالمي ١٠
١-٢ التشغيل والبطالة ١٣
١-٣ التضخم والأسعار العالمية للسلع الأساسية ١٥
١-٤ أسعار الفائدة وأسعار الصرف ١٧
١-٥ حركة التجارة والاستثمارات الدولية ١٨

الفصل الثاني: مرتكزات وأولويات التنمية في الخطة متوسطة المدى ٢١

٢-١ مرتكزات خطة التنمية المستدامة متوسطة المدى ٢٢
٢-٢ توجهات خطة التنمية المستدامة متوسطة المدى ٣١
٢-٣ معايير اختيار الاستثمارات الحكومية ٣٢
٢-٤ اتجاهات الاستثمارات الحكومية في خطة العام المالي ٢٠١٨/١٧ ..... ٣٣

الفصل الثالث: الصورة الكلية الحالية والمستهدفة للاقتصاد المصري ٣٧

٣-١ تقييم الوضع الاقتصادي الحالي ٣٨
٣-٢ النمو الاقتصادي المستهدف ٥٩
٣-٣ الملامح الأساسية للاستثمارات الكلية المستهدفة ٦٦
٣-٤ السياسات المستهدفة لتحسين بيئة الأعمال ٧٢
٣-٥ مستهدفات السياسة المالية ٧٥
٣-٦ مستهدفات مواجهة التضخم ٧٨
٣-٧ أهداف وسياسات التشغيل على المستويين القومي والقطاعي ٨٣

الفصل الرابع: البعد الاقتصادي ٨٩

٤-١ قطاع النقل ٩٠
٤-٢ قطاع الزراعة والري ٩٣
٤-٣ قطاع الطاقة ١٠٢
٤-٤ قطاع الصناعة ١١٦
٤-٥ قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات ١٢٤
٤-٦ قطاع السياحة ١٣٠
٤-٧ قناة السويس ١٣٦

الفصل الخامس: البعد الاجتماعي ١٣٩

٥-١ خدمات الرعاية الاجتماعية ١٤٠

٥-٢ قطاع التعليم ١٤٤
٥-٣ قطاع الصحة ١٥٥
٥-٤ خدمات الرعاية الشبابية والثقافية ١٦٠

الفصل السادس: البعد البيئي ١٧٣

٦-١ قطاع البيئة ١٧٤
٦-٢ قطاع التنمية العمرانية ١٧٨

الفصل السابع: البعد المكاني ١٩٥

٧-١ المؤشرات الدالة على الفجوات التنموية ١٩٦
٧-٢ برامج التنمية المحلية ٢٠١
٧-٣ برنامج تنمية القرى الأكثر احتياجا ٢٠٥
٧-٤ التوزيع المكاني للاستثمارات العامة حسب الأقاليم ٢٠٦
٧-٥ التوزيع المكاني للاستثمارات العامة حسب البرامج والمشروعات ٢١٧

الفصل الثامن: خطة الإصلاح الإداري ٢٢٩

الملاحق ٢٣٧

الإطار العام للخطة

يواجه الاقتصاد المصري في الفترة الحالية العديد من التحديات التي تحول دون تحقيق الطفرات المطلوبة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، والتي تمكنه من التعاطي مع الأولويات الملحة للمواطنين، وتخفيض نسبة السكان تحت خط الفقر، وتوفير فرص عمل لائق ومنتج خاصة للشباب والمرأة وفي المناطق الأكثر احتياجا.

وفي هذا السياق؛ تضع خطة التنمية متوسطة المدى (٢٠١٨/١٧ ـ ٢٠٢٠/١٩) وعامها الأول ٢٠١٨/١٧ على قمة أولوياتها تحفيز النمو الاقتصادي الاحتوائي والمستدام وبحيث يصل عام ٢٠١٨/١٧ إلى نحو ٤,٦٪ من خلال تحقيق طفرة نمو هائلة في الاستثمارات الكلية لتصل إلى ٦٤٦ مليار جنيه وبمعدل نمو يصل إلى ٢٢٪ مقارنة بالمتوقع عام ٢٠١٧/١٦، وضط نسبة ٦٠٪ من الاستثمارات الحكومية المستهدفة لتطوير البنية الأساسية خاصة في النقل والإسكان والمرافق العامة والزراعة والري والكهرباء لتهيئة بيئة عمل جاذبة للاستثمارات الأجنبية والمحلية خاصة المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر، كما يتم توجيه نسبة ٣٤٪ منها للوفاء بالاستحقاقات الدستورية وتحقيق تنمية بشرية واجتماعية تضع على قمة أولوياتها تحسين جودة حياة المواطنين خاصة في التعليم والصحة والثقافة والشباب والرياضة، وضط ٦٪ من هذه الاستثمارات لبرامج التنمية المحلية التي تستهدف تحسين وإتاحة الخدمات وضمان جودة المرافق العامة لتخفيف العبء عن المواطنين في كافة ربوع الوطن، وبما يراعي العدالة الاجتماعية في توزيع ثمار النمو وتحقيق تنمية إقليمية متوازنة، وذلك بتوجيه نسبة كبيرة من هذه الاستثمارات لمحافظات الصعيد والمناطق الحدودية والمهمشة والأكثر احتياجا والمناطق العشوائية.

وتعد هذه الخطة امتدادا لاستراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠، الأمر الذي يجعلها الإطار الاستراتيجي متوسط المدى الذي ينظم خطط التنمية المستدامة السنوية حتى عام ٢٠٢٠/١٩، ويتبعها عودة للخطط الخمسية مرة أخرى للفترات (٢٠٢١/٢٠ـ ٢٠٢٥/٢٤)، و(٢٠٢٦/٢٥ـ ٢٠٣٠/٢٩) وذلك بعد انقطاع دام قرابة الخمس سنوات، كما تستقي الخطة توجهاتها من

التكليفات الرئاسية، والاستحقاقات الدستورية، ومستهدفات برنامج عمل الحكومة حتى يونيو ٢٠١٨، وأولويات برنامج الاصلاح الاقتصادي والاجتماعي.

ومن هذا المنطلق؛ يرتكز النمو الاقتصادي الذي تستهدف الخطة تحقيقه على التحول من الاعتماد على الاستهلاك كمحرك للنمو الاقتصادي إلى تعزيز مساهمة الاستثمار والصادرات في هذا النمو، وتحقيق نمو اقتصادي ملموس في كافة القطاعات الاقتصادية خاصة كثيفة التشغيل وذات القيمة المضافة المرتفعة مثل الخدمات والصناعات التحويلية والتشييد والبناء، وتشجيع الصادرات المصرية مع التركيز على الصادرات ذات المحتوى التكنولوجي المرتفع وخفض فاتورة الاستيراد وبما يعزز المساهمة الإيجابية لصافي الصادرات في النمو الاقتصادي، وزيادة الاعتماد على المكون المحلي ورفع نسبته في الإنتاج من خلال تشجيع الابتكار والمعرفة والبحث العلمي، وتشجيع الصناعات كثيفة التشغيل وتحقيق الترابط بينها وبين المشروعات الصغيرة والمتوسطة من خلال سلاسل القيمة والإنتاج والتوريد، وتطوير المناطق التجارية واللوجستية والسلاسل التجارية والمنافذ التسويقية المتنقلة لضمان إتاحة السلع الأساسية للمواطنين ومواجهة التضخم، وتطوير قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات لزيادة قيمته المضافة والمساهمة في رفع معدلات التشغيل، وتنويع مصادر الطاقة واستمرار الوفاء باحتياجات قطاع الصناعة ورفع مساهمة قطاع الطاقة في النمو الاقتصادي. كما تستهدف الخطة إعطاء دفعة قوية لتنفيذ المشروعات القومية الكبرى من خلال الاستثمارات الحكومية خاصة البرنامج القومي للإسكان الاجتماعي، وشبكة الطرق القومية، وتوسعة شبكات مترو الأنفاق.

وتولي الخطة أهمية مطلقة لتطوير منظومتي التخطيط والمتابعة والتوجه نحو اللامركزية، وتمكين المحليات من المشاركة في إعداد ومتابعة تنفيذ الخطة، وتوعية المواطنين بالمشروعات والبرامج التي تعتزم الحكومة تنفيذها في كافة أنحاء الجمهورية، وتدعوهم في ذات الوقت لمتابعة موقف التنفيذ، وحتى تكون خطط التنمية هي حجر الأساس في بناء جسرا قويا من الثقة بين المواطن والحكومة.

ومن المؤكد أن تنفيذ هذه المستهدفات الطموحة لخطة التنمية المستدامة؛ يتطلب تطوير مؤسسي وإصلاح إداري موسع، وفي هذا الصدد؛ تتبنى الخطة آليات متنوعة لتحقيق ذلك، منها تطبيق أسلوب فعال لاختيار القيادات بالجهاز الحكومي، وتنفيذ برامج تدريبية متخصصة

وعالية الجودة، والتوسع في إنشاء إدارات لتنمية الموارد البشرية بالجهاز الإداري للدولة، وربط قواعد البيانات القومية بقاعدة بيانات الرقم القومي لضمان تقديم خدمة متميزة للمواطنين وبيانات محدثة ودقيقة لمتخذ القرار، وإتاحة الخدمات الحكومية من خلال قنوات جديدة ومتنوعة تتناسب مع المطالب المختلفة للمواطنين.

ويتطلب تنفيذ هذه الطموحات؛ تعاون مكثف بين الحكومة والمجتمع المدني والقطاع الخاص لضمان مشاركة الجميع في تنفيذ برامج ومشروعات هذه الخطة، وبما يحقق الكفاءة والفاعلية والاستغلال الأمثل لموارد المجتمع. وفي ضوء ذلك؛ تستنهض الخطة الطاقات الكامنة للقطاع الخاص وتحثه على تعزيز دوره في التنمية الاقتصادية؛ وتعول عليه المساهمة في تنفيذ نسبة ٥٥٪ من الاستثمارات الكلية المستهدفة عام ٢٠١٨/١٧، وبنمو يصل إلى ٤١٪ مقارنة بعام ٢٠١٧/١٦، كما تدعوه لمشاركة الحكومة في تنفيذ المشروعات التي تعتزم تنفيذها تحت مظلة نظام المشاركة بين القطاعين العام والخاص.

حفظ الله مصر ... وحفظ شعبها،،،

وزيـــــرة
التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري

أ.د/ هالة حلمي السعيد

الفصل الأول

تطورات الاقتصاد العالمي
وتأثيرها على الاقتصادي المصري

١-١ النمو الاقتصادى العالمي

يتناول هذا الجزء من وثيقة الخطة أهم التطورات العالمية بالنسبة لأهم المتغيرات الاقتصادية الكلية وتأثيرها المتوقع على الاقتصاد المصري، وتشمل هذه المتغيرات الاقتصادية النمو الاقتصادي الحقيقي، والتشغيل والبطالة، وسعر الفائدة وسعر الصرف، واتجاهات الاستثمارات الأجنبية، والتجارة الدولية.

وتشير التوقعات إلى تحسن النمو الاقتصادي في الاقتصادات الناشئة والنامية خلال السنوات القادمة نتيجة الجهود المبذولة لتحسين بيئة الأعمال ومن ثم جذب مزيد من الاستثمارات، وبما ينعكس على ارتفاع معدل النمو الاقتصادي العالمي ليصل إلى ٣,٤٪ و٣,٦٪ في عامي ٢٠١٧ و٢٠١٨ على التوالي ويتحسن تدريجيا ليصل إلى ٣,٨٪ عام ٢٠٢١، وذلك مقارنة بالنمو المتحقق في عامي ٢٠١٥ و٢٠١٦ والبالغ ٣,٢٪ و٣,١٪ على التوالي[1]، وعلى الرغم من ذلك؛ لا يزال الاقتصاد العالمي يواجه عدد من التحديات يتمثل أهمها في استمرار تباطؤ نمو الاقتصاد الصيني، واستمرار ضعف مستويات الانتاجية في بعض الدول، وحالة الركود الاقتصادي التي تمر بها بعض دول العالم خاصة دول الاتحاد الأوروبي.

النمو الاقتصادي العالمي في المناطق ذات الأهمية

من المتوقع أن يشهد معدل النمو الاقتصادي في الولايات المتحدة خلال السنوات القادمة تذبذبا، حيث يتحسن ليصل عامي ٢٠١٧ و٢٠١٨ حوالي ٢,٢٪ و٢,١٪ على التوالي وذلك مقارنة بمعدل نمو بلغ ١,٦٪ عام ٢٠١٦ وذلك نتيجة تحسن مساهمة الاستثمار في النمو، إلا أنه يعاود التراجع مرة أخرى ليسجل نمو بنسبة ١,٩٪ و١,٧٪ عامي ٢٠١٩ و٢٠٢٠ على التوالي، وذلك بسبب ضعف نمو الانتاجية.

ومن المؤكد أن لتلك التطورات تأثيرها القوي على مصر في الجوانب الاقتصادية المختلفة حيث أن الولايات المتحدة تعد ثاني أهم شريك تجاري لمصر (بعد الاتحاد الأوروبي). فقد انعكس تباطؤ النمو الاقتصادي في الولايات المتحدة عام ٢٠١٦ على تراجع حجم التبادل التجاري مع مصر وعلى تراجع حجم تدفقات الاستثمار المباشرة. ففي عام ٢٠١٦/١٥ انخفضت صادرات مصر لأمريكا بنسبة ٤٢٪ وبلغ حجم تدفقات الاستثمارات الأمريكية لمصر خلال ذات العام حوالي ٨٨٢ مليون دولار بتراجع بنسبة ٥٨٪ مقارنة بعام ٢٠١٥/١٤.

وبالنسبة لمنطقة اليورو؛ تشير التوقعات إلى تراجع معدل النمو في الفترة المقبلة مقارنة بالنمو المتحقق عام ٢٠١٥ والبالغ ٢٪. فمن المتوقع أن يصل إلى ١,٧٪ عام ٢٠١٦ و١,٥٪ عام ٢٠١٧ ثم يتحسن

---

[1] آفاق الاقتصاد العالمي، صندوق النقد الدولي، أكتوبر ٢٠١٦.

بشكل خفيف عام ٢٠١٨ ليصل إلى ١,٦٪، ثم يستقر عند ١,٥٪ خلال الثلاث سنوات التالية حتى عام ٢٠٢١. وقد يرجع ذلك لأثر خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي والذي أثر سلبا على ثقة المستهلكين والمستثمرين. وتجدر الإشارة إلى أن الاتحاد الأوروبي يعد الشريك التجاري الأول لمصر حيث يستحوذ على حوالي ثلث صادرات مصر وارداتها من العالم عام ٢٠١٦/١٥، وقد انعكس تباطؤ النمو في دول الاتحاد الأوروبي خلال الفترة الماضية على تراجع صادرات مصر لدول الاتحاد بنسبة ١٩٪ كما انخفضت الواردات بنسبة ٢٪.

وفي ذات السياق؛ تم خفض توقعات النمو الاقتصادي في بريطانيا بعد التصويت بالانفصال عن الاتحاد الأوروبي، فمن المتوقع أن ينخفض ليصل عامي ٢٠١٦ و٢٠١٧ إلى نحو ١,٨٪ و١,١٪ على التوالي مقارنة بمعدل نمو بلغ عام ٢٠١٥ نحو ٢,٢٪. ومن المتوقع أن يتحسن تدريجيا ليصل إلى ١,٧٪ و١,٨٪ عامي ٢٠١٨ و٢٠١٩ ويستمر في التحسن ليصل عام ٢٠٢١ نحو ١,٩٪. ومن المؤكد أن اتجاهات النمو الاقتصادي في بريطانيا تؤثر على الاقتصاد المصري، حيث شكلت تدفقات الاستثمار البريطاني في مصر عام ٢٠١٦/١٥ نسبة ٤٧٪ من جملة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ، وتساهم صادرات مصر لبريطانيا والتي كان ينظمها اتفاق الشراكة المصرية الأوروبية (قبل انفصال بريطانيا عن الاتحاد الأوروبي) نحو ٦,٤٪ من جملة صادرات مصر للعالم كما شكلت واردات مصر من بريطانيا نسبة ٣,٤٪ من جملة واردات مصر من العالم، كما شكل عدد السائحين البريطانيين الوافدين لمصر نسبة ١٢,٧٪ من جملة السائحين الأوروبيين الوافدين لمصر خلال ذات العام.

وبالنسبة للنمو الاقتصادي في اليابان؛ فتشير التوقعات إلى تحسن النمو بشكل تدريجي وخفيف ليصل عام ٢٠١٨ إلى نحو ٠,٧٪ معززا بتحسن نسبي في قيمة العملة المحلية (الين) أمام الدولار الأمريكي والذي انخفضت قيمته بعد خفض البنك الفيدرالي الأمريكي توقعاته بخصوص رفع معدل الفائدة مما زاد من قوة الين في الفترة الأخيرة. ومع ذلك من المتوقع أن يشهد عام ٢٠٢٠ تباطؤا ملحوظا في النمو الياباني ليصل إلى ٠,١٪ فقط، وقد يرجع ذلك بشكل رئيسي إلى ارتفاع حجم الدين العام وتراجع الصادرات اليابانية بسبب ارتفاع قيمة الين الياباني مقابل الدولار. وفي هذا الإطار؛ تستهدف الحكومة اليابانية دفع عجلة النمو الاقتصادي خلال السنوات القادمة من خلال تنفيذ سياسات نقدية ومالية توسعية لتنشيط الاقتصاد وزيادة الانتاجية وتحفيز الطلب المحلي.

أما بالنسبة لتوقعات النمو الاقتصادي في الصين؛ فمن المتوقع أن ينخفض النمو بشكل تدريجي ليكون في حدود ٦٪ خلال الثلاث سنوات القادمة مقارنة بنمو بلغ عامي ٢٠١٥ و٢٠١٦ نحو ٦,٩٪ و٦,٢٪ على التوالي. وفي هذا الإطار؛ تستهدف الصين تعزيز النمو الاقتصادي من خلال زيادة مساهمة الطلب المحلي في النمو الاقتصادي، ودفع عجلة الاستثمار الخاص والعام من خلال سياسة نقدية توسعية تستهدف خفض أسعار الإقراض والذي بدأته عام ٢٠١٦، وتطبيق سياسة مالية توسعية تستهدف زيادة الإنفاق العام على البنية الأساسية. وبلاشك؛ فإن تباطؤ النمو الاقتصادي في الصين يقدم فرصا متزايدة أمام الاقتصاد المصري الذي يمكن أن يكون ملاذا آمنا لتدفقات الاستثمار الأجنبي خارج الصين. كما أنه في ذات الوقت يتيح الفرصة أمام الصناعة بالاهتمام بزيادة التصنيع المحلي للإحلال محل الواردات الصينية إلى مصر والتي شكلت نسبة ٨,٤٪ من جملة واردات مصر خلال عام ٢٠١٦/١٥، حيث تشير التقديرات لتوجه

الصناعة الصينية لتخفيض أسعار منتجاتها المصدرة لدول العالم لتنشيط الصناعة خاصة عندما يشهد الاقتصاد الصيني تباطؤا في النمو. وفي اتجاه آخر شهدت السنوات الماضية نموا ملحوظا في الاستثمارات الصينية المتدفقة لمصر والذي بلغ نحو ٩٧٪ عام ٢٠١٦/١٥ لتصل ١٢٠ مليون دولار، الأمر الذي يمثل فرصة أمام تقديم حزمة تحفيزية متنوعة تضمن استمرار تدفق الاستثمارات الصينية إلى مصر وزيادتها في السنوات القادمة، وتجدر الإشارة إلى انضمام مصر إلى مبادرة تخريق الحرير التل أخلقتها الصين مؤخرا، ومن المتوقع أن تستفيد مصر من هذه المبادرة لتنفيذ مجموعة من المشروعات الخاصة بالنقل البحري في محور قناة السويس [شكل رقم (١/١)].

شكل رقم (١/١):

معدل النمو الاقتصادي في مصر مقارنة ببعض دول العالم خلال الفترة (٢٠١٥-٢٠٢١)

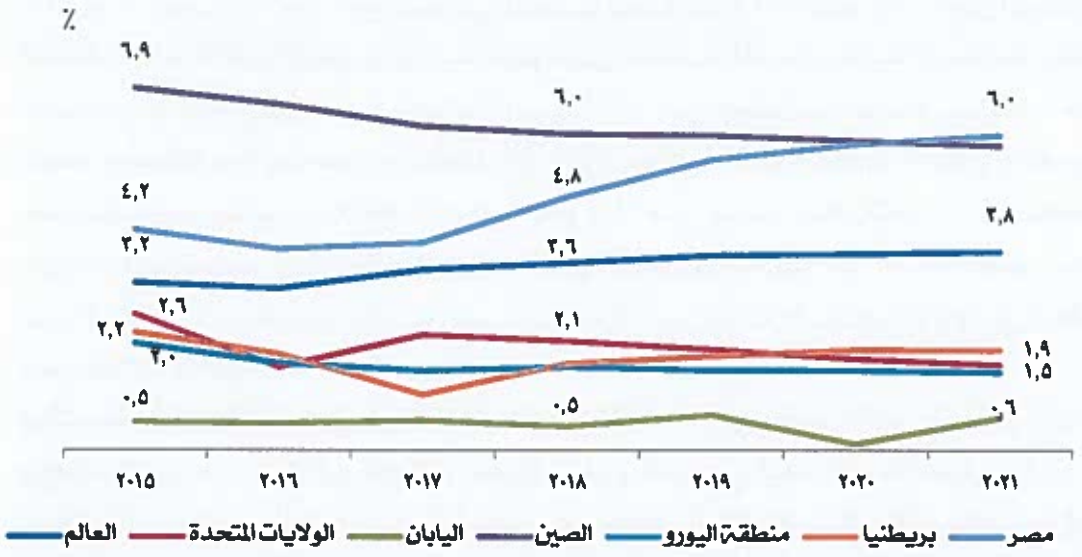

المصدر: صندوق النقد الدولي

مما سبق؛ يتضح تواضع التوقعات الخاصة بالنمو الاقتصادي بالنسبة لشركاء مصر الأساسيين، وقد يمثل هذا تحديا بالنسبة للاقتصاد المصري، ولكنه في ذات الوقت يتيح فرصة كبيرة أمام جذب مزيد من التدفقات من هذه الدول للاستثمار في مصر خاصة في مجالات الطاقة والنقل واللوجستيات والصناعة والاستخراجات وغيرها من القطاعات التي تمثل فرصا واعدة للاستثمار خاصة في ضوء الإصلاحات الهامة التي اتخذتها مصر مؤخرا والتي من شأنها رفع تنافسية الاقتصاد المصري، وهنا نؤكد على أهمية الاستمرار قدما في استكمال مسيرة الاصلاح التي من شأنها توفير الاستقرار لبيئة الاقتصاد الكلي واتخاذ الإجراءات اللازمة لرفع معدلات الإنتاجية.

١-٢ التشغيل والبطالة

١-٢-١ اتجاهات معدلات المشاركة في قوة العمل

أدت أجواء الركود الاقتصادي التي تسود العالم منذ عام ٢٠٠٨ إلى تراجع معدل المشاركة في قوة العمل، وذلك بسبب تراجع فرص العمل المتوفرة، وعزوف عدد كبير ومتزايد من السكان عن البحث عن عمل. ومن المتوقع أن يبلغ معدل المشاركة في قوة العمل على مستوى العالم نحو ٦٢,٨٪ عام ٢٠١٧ مقارنة بمعدل بلغ ٦٢,٩٪ عام ٢٠١٦ و ٢٠١٥ على التوالي لتصل نحو ٦٢,٥٪ عام ٢٠٢٠. ومن المتوقع أن يشهد هذا المعدل تراجعا في الدول المتقدمة ليبلغ نحو ٦٠٪ عام خلال الثلاث سنوات القادمة (٢٠١٧-٢٠١٩) ويستمر في التراجع ليصل عام ٢٠٢٠ إلى نحو ٥٩,٨٪ وذلك بسبب ظاهرة شيخوخة السكان التي تواجه العديد من الدول المتقدمة وتأخر إنضمام عدد متزايد من الطلاب للقوة العاملة نتيجة تزايد عدد سنوات التعليم في ضوء الاهتمام ببرامج التعليم بعد الجامعي.

أما في الدول النامية؛ فمن المتوقع أن ترتفع نسبة المشاركة في قوة العمل لتصل خلال السنوات الأربع القادمة (٢٠١٧-٢٠٢٠) إلى نحو ٧٩,٩٪ مقارنة بنسبة بلغت عام ٢٠١٦ نحو ٧٦,٨٪.

وفي الدول الناشئة بلغ معدل المشاركة في قوة العمل ٦٢,٢٪ عام ٢٠١٦ ومن المتوقع أن ينخفض على مدار السنوات التالية ليصبح ٦١,٨٪ بحلول عام ٢٠٢٠، ويرجع السبب في ذلك إلى اتجاه الشباب إلى الاستمرار في التعليم ما بعد الجامعي بالإضافة إلى تفضيل عدد كبير من النساء عدم البحث عن عمل في ظل عدم توفر فرص عمل مناسبة. وفي ذات السياق من المتوقع أن تستمر نسبة مشاركة الذكور في قوة العمل مرتفعة في الدول الناشئة، حيث تبلغ عام ٢٠١٦ نحو ٧٧,٦٪ ولن تتغير كثيرا خبقا للتوقعات حيث ستبلغ عام ٢٠٢٠ نحو ٧٧,٥٪. وبالنسبة للإناث؛ فمن المتوقع أن تبلغ نسبة مشاركة الإناث في قوة العمل في الدول الناشئة نحو ٤٦,١٪ عام ٢٠٢٠ مقارنة بنسبة تبلغ ٤٦,٦٪ عام ٢٠١٧ [٢].

وفي هذا الإخبار، تستهدف مصر من خلال استراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠ زيادة نسبة مشاركة الإناث في قوة العمل إلى ٢٥٪ عام ٢٠٢٠ وبحيث ترتفع تدريجيا لتصل بحلول ٢٠٣٠ نحو ٣٥٪.

---

(٢) : ILO, World Employment and Social Outlook – Trends ٢٠١٦.

١-٢-٢ اتجاهات معدل البطالة

ارتفع عدد المتعطلين عن العمل بنحو أكثر من نصف مليون شخص عام ٢٠١٥ ليبلغ عدد المتعطلين خلال ذات العام نحو ١٩٧,١ مليون متعطل، وبلغ معدل البطالة نحو ٥,٨٪ وينخفض ليصل إلى ٥,٧٪ عام ٢٠١٦ (متوقع عام ٢٠١٧، ٢٠١٨ نحو ٥,٨٪)، ومن المتوقع أن يبلغ عدد المتعطلين عام ٢٠١٧ نحو ٢٠١ مليون متعطل ويرتفع ليصل عام ٢٠١٨ ليصل إلى نحو ٢٠٢,٥ مليون متعطل. ويرجع ذلك إلى حالة الركود الاقتصادي التي يشهدها العالم وتزايد عدد القوة العاملة في ضوء الزيادة السكانية وفي ذات الوقت قلة فرصة العمل المتوفرة. ومن المتوقع أن ينخفض معدل البطالة بشكل خفيف في الدول المتقدمة إلى ٦,٢٪ عام ٢٠١٧ مقارنة بنحو ٦,٣٪ عام ٢٠١٦ وذلك نتيجة تراجع معدل البطالة في دول أوروبا الغربية والجنوبية حيث سينخفض من ٩,٣٪ عام ٢٠١٦ إلى ٨,٩٪ عام ٢٠١٨. ومن المتوقع أن ينخفض معدل البطالة في منطقة اليورو ليصل إلى ٨,٧٪ عام ٢٠٢٠ مقارنة بمعدل يبلغ نحو ١٠,٢٪ عام ٢٠١٦ بالإضافة إلى استمراره في التراجع حتى يصل لمعدلات ما قبل الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية عند معدل ٨,٥٪ عام ٢٠٢١ [٣] وذلك نتيجة تطبيق بعد الدول مثل البرتغال واسبانيا وأيرلندا برامج تشغيل فعالة تشمل برامج تدريب من أجل التشغيل وبرامج أخرى تضمن عدم زيادة فترة التعطل عن العمل عن ٤ شهور، وتدريب المتعطلين في المناخق المحرومة والفقيرة، وبرامج التدريب المهني التي تقدم مهارات العمل اللازمة للشباب[٤].

بلغ معدل البطالة في الدول الناشئة ٥,٦٪ عام ٢٠١٦ ومن المتوقع أن يرتفع بشكل خفيف ليبلغ ٥,٧٪ عامي ٢٠١٧ و٢٠١٨، ويرجع السبب لاستمرار الأوضاع الاقتصادية السيئة في تلك الدول.

أما بالنسبة للاقتصاديات النامية، فمن المتوقع أن ينخفض معدل البطالة بشكل خفيف ليصل إلى ٥,٥٪ عامي ٢٠١٧ و٢٠١٨ مقارنة بمعدل بلغ عام ٢٠١٦ نحو ٥,٦٪، وذلك نتيجة لوجود توقعات بتحسن النمو الاقتصادي وتدفق الاستثمارات الأجنبية في ذات الوقت [شكل رقم (٢/١)].

وفيما يتعلق بالدول العربية؛ فمن المتوقع أن ينخفض معدل البطالة ليصل إلى ١٠,٥٪ عام ٢٠١٨ مقارنة بمعدل بلغ عام ٢٠١٦ نحو ١٠,٧٪، ويرجع ذلك بشكل أساسي إلى توقعات تراجع معدل البطالة في دول الخليج نتيجة تبني سياسات إصلاحية تستهدف تشجيع التوظيف في القطاع الخاص

([٣]): IMF, Euro Area Politics, July ٢٠١٦.

([٤]): OECD, Irland's Action Plan For Jobs: A Preliminary Review.

والاستثمار في قطاعات السياحة والخدمات المالية والصحية، وتنفيذ سياسات جادة لإحلال العمالة المحلية محل العمالة الوافدة من خلال رفع تكلفة العمالة الوافدة خاصة في المملكة العربية السعودية، وسلطنة عمان، والبحرين، وقد تؤثر هذه الاتجاهات سلبا على معدل البطالة في مصر في حالة عودة بعض العاملين المصريين من هذه الدول خاصة العمالة غير الماهرة، مما يؤكد على أهمية استمرار جهود الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي لتحسين مناخ الأعمال لجذب مزيد من الاستثمارات خاصة في القطاعات كثيفة التشغيل، كما أن هناك أهمية للاستفادة من سياسات وبرامج سوق العمل الفعالة التي تركز على التدريب بهدف التشغيل ودعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة وخفض سنوات الانتقال من الدراسة للعمل وتطوير قانون العمل.

شكل (٢/١)

توقعات معدل البطالة على المستوى العالمي خلال الفترة (٢٠١٦-٢٠١٨)

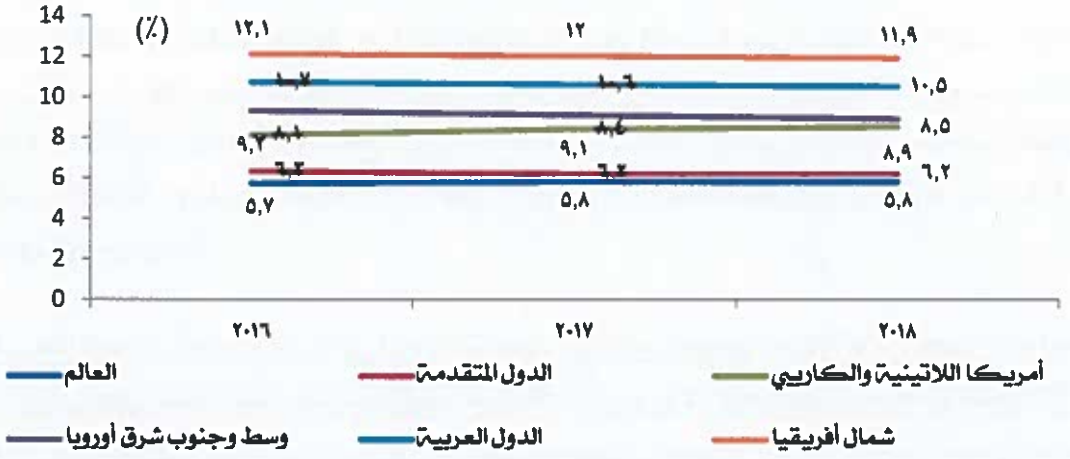

المصدر: ILO, World Employment and social Outlook – Trends ٢٠١٦

١-٣ التضخم والأسعار العالمية للسلع الأساسية

من المتوقع ارتفاع متوسط معدل التضخم في الدول المتقدمة خلال عام ٢٠١٧ ليصل إلى نحو ١,٧٪ مقارنة بمعدل بلغ عام ٢٠١٦ نحو ٠,٨٪ ويرتفع تدريجيا ليصل عام ٢٠٢٠ إلى نحو ٢٪. ويرجع هذا الارتفاع بشكل أساسي إلى توقع ارتفاع أسعار السلع الأولية خاصة الوقود (النفط، والفحم)، وبالنسبة لدول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا؛ فمن المتوقع أن يصل معدل التضخم عام ٢٠١٧ نحو ٦,١٪ مقارنة بمعدل بلغ عام ٢٠١٦ نحو ٥,٤٪ وينخفض بشكل تدريجي ليصل عام ٢٠٢٠ إلى نحو ٤,١٪[شكل رقم (٣/١)].

شكل رقم (٣/١)
معدلات التضخم العالمية

(٪)

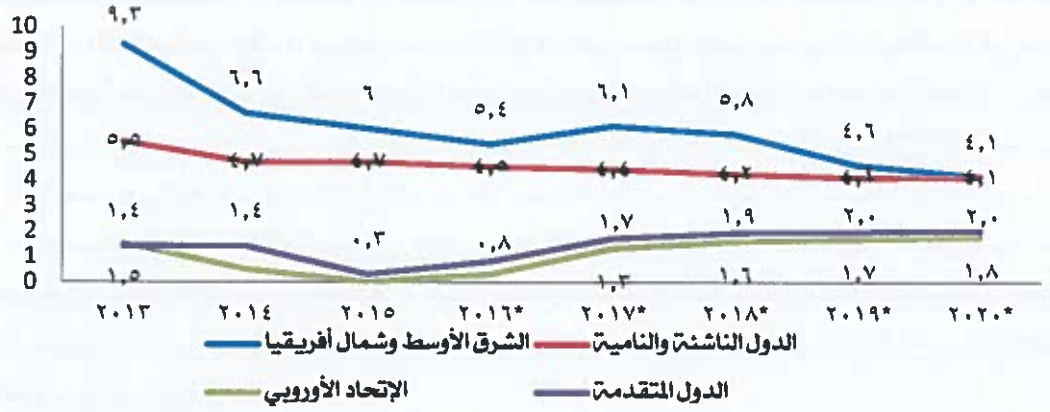

*متوقع

المصدر: International Monetary Fund, World Economic Outlook Database, October ٢٠١٦

وبالنسبة لأسعار النفط العالمية؛ من المتوقع ارتفاع سعر البرميل من النفط الخام بنسبة ١٩٪ ليصل إلى ٥١ دولار عام ٢٠١٧ مقارنة بنحو ٤٣ دولار عام ٢٠١٦ وذلك بعد أن شهد تراجع بنسبة ٤٧٪ عام ٢٠١٦ مقارنة بعام ٢٠١٥. وترجع أسباب هذا الارتفاع بشكل أساسي إلى اتفاق منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) في نوفمبر ٢٠١٦ على خفض إنتاجها النفطي بنسبة ٤,٥٪ بمقدار ١,٢ مليون برميل يوميا.

وفي هذا الصدد؛ تجدر الإشارة إلى أن واردات مصر البترولية بلغت عام ٢٠١٦/١٥ نحو ٩,٢ مليار دولار في حين بلغت الصادرات البترولية نحو ٥,٦٧ مليار دولار وبمعدل تراجع في حدود ٢٥٪ و٣٦٪ على التوالي، وبالتالي فإن مصر تستفيد بشكل نسبي في حالة تراجع أسعار النفط العالمية، وذلك بالنظر لدعم المنتجات البترولية الذي كلف الخزانة العامة للدولة عام ٢٠١٦/١٥ نحو ٥١ مليار جنيه فقط مقارنة بنحو ٧٤ مليار جنيه في العام المالي السابق وبنسبة تراجع بلغت ٣٠٪. وفي ضوء توقعات ارتفاع أسعار النفط وأثر تحرير سعر الصرف على ارتفاع فاتورة الواردات؛ فمن المتوقع أن ترتفع فاتورة دعم المنتجات البترولية، ومن ناحية أخرى؛ فإن ارتفاع أسعار النفط يعني زيادة حصيلة الصادرات البترولية التي شكلت عام ٢٠١٦/١٥ نحو ٣٠٪ من حصيلة الصادرات، كما أن ارتفاع أسعار النفط سيؤثر إيجابيا على اقتصاديات دول الخليج، والتي تربطها بمصر علاقات اقتصادية استراتيجية، لذا؛ توجد ضرورة لاقتناص هذه الفرص من خلال جذب مزيد من الاستثمارات الخليجية.

وبالنسبة لأسعار السلع الغذائية، فمن المتوقع أن تشهد أسعار الحبوب واللحوم والدواجن والسكر تراجعا خلال السنوات القادمة وحتى عام ٢٠٢٠. و يرجع التراجع في الأسعار العالمية للسكر إلى وجود فائض في الإنتاج وتمتع البرازيل وهى المنتج الأكبر للسكر بالمناخ المناسب لزراعة قصب السكر بالإضافة إلى توقعات زيادة إنتاج السكر في الهند بنسبة ١٥٪ سنويا. ومن المتوقع أن يؤثر هذا التراجع ايجابيا على الدول التي تعتبر مستورد صافي للغذاء ومنها مصر،

من خلال تراجع تكلفة الاستيراد وتخفيف العبء عن دعم السلع التموينية والذي بلغ عام ٢٠١٦/١٥ نحو ٤٢,٧ مليار جنيه [جدول رقم (١/١)].

جدول رقم(١/١)
توقعات أسعار بعض السلع الغذائية

السنة	(الرقم القياسي للأسعار سنة الأساس : ٢٠٠٥)			
	الحبوب	لحوم	دواجن	سكر
٢٠١٥	١٤٩	١٣٧	١٥٥	١١٨
٢٠١٦	١٣١	١٢٧	١٥١	١٥٢
٢٠١٧*	١٣٦	١٣٠	١٥٥	١٥٧
٢٠١٨*	١٤٨	١٢٧	١٥٥	١٥١
٢٠١٩*	١٥٢	١٢٧	١٥٥	١٤٦
٢٠٢٠*	١٥٢	١٢٧	١٥٥	١٤٦

*متوقع

المصدر: IMF Primary Commodity Prices, last updated on ١ December,٢٠١٦

١-٤ أسعار الفائدة وأسعار الصرف

اتبع الاقتصاد الأمريكي سياسة التيسير الكمي لفترات طويلة من خلال أسعار الفائدة المنخفضة، وذلك بهدف الحفاظ على مستويات منضبطة للتضخم، وتشجيع القطاع الخاص على الاستثمار، وقد بدأت هذه السياسة في التغيير بنهاية عام ٢٠١٥، عندما أعلن بنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي رفع أسعار الفائدة بـ ٠,٢٥ نقطة منوية، ومن المتوقع أن يصل سعر الفائدة في الولايات المتحدة[٥] بنهاية عام ٢٠١٧ إلى ١,٥٪ ويصبح ٢٪ عام ٢٠١٨. كما يرتفع تدريجيا ليصل بحلول عام ٢٠٢٠ إلى نحو ٢,٢٥٪. ومن المتوقع أن يؤدي ارتفاع سعر الفائدة الأمريكي إلى ارتفاع تكلفة الاقتراض العالمية ومن ثم رفع تكلفة عبء الدين الخارجي في حالة الاقتراض من السوق الأمريكي. كما يؤدي بدوره إلى رفع قيمة الدولار مقابل العملة المحلية، ومن ثم ارتفاع إضافي في تكلفة الواردات خاصة من السلع الغذائية والمنتجات البترولية. ويؤدي إلى هروب رؤوس الأموال من الأسواق الناشئة والنامية إلى الأسواق الأمريكية، وهبوط أسعار الأسهم في الأسواق المالية في هذه الدول مثلما حدث في البورصة الصينية، الأمر الذي دفع بعض الدول النامية لرفع أسعار الفائدة بها للحد من هروب رؤوس الأموال منها تجاه الولايات المتحدة بالرغم من حاجتها لاتباع سياسة نقدية توسعية لتحفيز النمو الاقتصادي.

وفي ضوء السياسة النقدية التقييدية التي تنوي الولايات المتحدة اتباعها خلال السنوات القادمة من خلال رفع أسعار الفائدة، من المتوقع ارتفاع قيمة الدولار الأمريكي مقابل العديد من العملات، وذلك نتيجة زيادة الطلب على الدولار. كما أن السياسات الاقتصادية التي أعلنت الإدارة الأمريكية الجديدة عن اتباعها خلال السنوات القادمة ستعمل على تعزيز القدرة التنافسية للعملة الأمريكية مقابل باقي العملات، خاصة ما يتعلق بتحسين بيئة الأعمال ودعم الصناعة الأمريكية وتعزيز دور الصادرات في النمو الاقتصادي.

([٥]): Global Economics, Scotiabank's Forecast Tables, January ٢٠١٧.

وبالنسبة لاتجاهات أسعار الفائدة في منطقة اليورو، فمن المتوقع أن تستمر سياسة التيسير الكمي المتبعة محتفظة بسعر فائدة صفري حتى يرتفع بشكل طفيف ليصل عام ٢٠٢٠ نحو ٠,٥٪، أما بالنسبة لاتجاهات سعر الفائدة في المملكة المتحدة بعد إنفصالها من الاتحاد الأوروبي؛ فمن المتوقع أن يرتفع بشكل تدريجي ليصبح عام ٢٠٢٠ في حدود ١,٢٥٪ وذلك مقارنة بسعر فائدة يصل نحو ٠,٥٪ حتى عام ٢٠١٨[٦].

وبالنسبة لعملة اليورو؛ فمن المتوقع أن تؤدي قوة الدولار بالتزامن مع استمرار البنك المركزي الأوروبي في اتباع سياسة التيسير الكمي حتى سبتمبر ٢٠١٦، وتداعيات خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، إلى خفض قيمة اليورو خلال الفترة القادمة لمستوى لم يشهده منذ عام يناير ٢٠٠٣، وفي ظل المفاضلة التي يقوم بها المستثمرون حاليا بين السوق الأمريكي والأوروبي[٧].
وفي ذات الاتجاه؛ من المتوقع أن يرتفع سعر الفائدة في اليابان بشكل طفيف ليصل عام ٢٠٢٠ إلى نحو ٠,١٪ مقارنة بسعر فائدة يبلغ حاليا -٠,١٪، وذلك على الرغم من اتباع اليابان سياسة توسعية. أما بالنسبة للصين [٨]؛ فمن المتوقع ثبات سعر الفائدة بها عند معدل ٤,٣٥٪ عامي ٢٠١٧ و٢٠١٨ [٩]، وذلك دون تغيير عن ذات النسبة منذ عام ٢٠١٥.

١-٥ حركة التجارة والاستثمارات الدولية

١-٥-١ حركة التجارة الدولية

من المتوقع أن تتعافى حركة التجارة العالمية عام ٢٠١٧ ليبلغ معدل نموها نحو ٣,٨٪ نتيجة التأثير الإيجابي لتوقعات النمو الاقتصادي في الدول المتقدمة والذي ينعكس على نمو صادرات وواردات هذه الدول بنسبة ٣,٦٪ و٣,٩٪ على التوالي. وذلك بعد التأثير السلبي للركود الاقتصادي العالمي على تباطؤ نمو حركة التجارة العالمية عامي ٢٠١٥ و٢٠١٦ (٢,٦٪ و٢,٣٪ على التوالي) مقارنة بمعدل نمو بلغ عام ٢٠١٤ نحو ٣,٩٪.
وبالنسبة للدول الناشئة؛ فمن المتوقع أن يتحسن نمو صادراتها ليصل عام ٢٠١٧ نحو ٣,٦٪ مقارنة بنحو ١,٣٪ عام ٢٠١٥. وفي ذات السياق؛ من المتوقع أن تشهد واردات هذه الدول نموا بنسبة ٤,١٪ عام ٢٠١٧ مقارنة بتراجع بلغ عام ٢٠١٥ نحو ٠,٦٪ وذلك كنتيجة متوقعة لتعافي النمو الاقتصادي في بعض هذه الدول خاصة المصدرة للنفط.
وبالنسبة للدول المتقدمة؛ من المتوقع أيضا أن يتحسن نمو صادراتها تدريجيا ليصل عام ٢٠١٧ نحو ٣,٦٪ مقارنة بنحو ١,٣٪ عام ٢٠١٥، أما بالنسبة للواردات يتوقع أن تحقق تراجعا لتصل إلى نسبة ٣,٩٪ عام ٢٠١٧ مقارنة بنحو ٤,٢٪ عام ٢٠١٥.
وعلى صعيد أخر؛ توجد مخاوف من تراجع حركة التجارة العالمية، بسبب تباطؤ اقتصاد الصين وتراجع مستوى الواردات للولايات المتحدة في ضوء توجهات الإدارة الأمريكية الجديدة التي تستهدف الاعتماد على سياسة الحمائية التجارية لتقليل الاستيراد خاصة من الصين والمكسيك.

---

(٦): Eurosystem staff macroeconomic projections for the euro area, December ٢٠١٦.

(٧): Scitish Bank, Global Economics & Foreign Exchange Strategy, Foreign Exchange Oulook, February ٢٠١٧.

(٨): Global Economics, Scotiabank's forecast tables, November ٢٠١٦ .

(٩): PBOC Seen Switching to Monetary Tightening as Soon as ٢٠١٧, Bloomberg, September ٢٠١٦ .

وبالنسبة لمصر؛ من المتوقع أن يبلغ متوسط معدل نمو الصادرات السلعية خلال الثلاث سنوات القادمة (٢٠١٨/١٧ – ٢٠٢٠/١٩) نحو ٩٪ وذلك في ضوء الآثار الإيجابية لتحرير سعر الصرف على تعزيز تنافسية الصادرات، أما بالنسبة للواردات السلعية؛ فمن المتوقع أن ترتفع بمتوسط معدل نمو يبلغ ٦٪ خلال ذات الفترة [١٠].

١-٥-٢ حركة الاستثمارات الأجنبية

من المتوقع أن تؤثر توقعات النمو الاقتصادي العالمي خلال عامي ٢٠١٧ و٢٠١٨ على نمو طفيف في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، ولتبلغ نحو ١,٨ تريليون دولار عام ٢٠١٨ مقارنة بتدفقات بلغت نحو ١,٧٦ تريليون دولار عام ٢٠١٥[١١]. ومع ذلك؛ فإن هذا النمو مرهون بتحسن ظروف الاستثمار العالمي خاصة في منطقة اليورو، والولايات المتحدة، وتحقق الاستقرار الأمني والسياسي، ومدى اتباع الدول النامية مزيد من الاصلاحات لجذب مزيد من الاستثمارات خاصة في مجال تطوير البنية الأساسية وتقديم حوافز استثمار تشيجيعة للشركات الأجنبية.

وفي إطار برنامج الاصلاح الاقتصادي والاجتماعي الذي تنفذه الحكومة خلال الفترة الحالية؛ خاصة ما يتعلق بتحسين بيئة الأعمال من خلال قانون ضمانات وحوافز الاستثمار وانشاء مجلس أعلى للاستثمار وغيرها من الإجراءات، فمن المتوقع أن تحقق تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لمصر متوسط معدل نمو يبلغ ٨٪ خلال الثلاث سنوات القادمة (٢٠١٨/١٧ – ٢٠٢٠/١٩).

---

(١٠): IMF,Country Report, NO ١٧/١٧, January ٢٠١٧.

(١١): UNCTAD.

الفصل الثاني

مرتكزات وأولويات التنمية في الخطة متوسطة المدى

١-٢ مرتكزات خطة التنمية المستدامة متوسطة المدى

تم إعداد خطة التنمية المستدامة متوسطة المدى (٢٠١٧/٢٠١٨- ٢٠١٩/٢٠٢٠) وعامها الأول ٢٠١٧/٢٠١٨ بمراعاة مستهدفات استراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠ ومرتكزات وأولويات تنموية واضحة حددها الدستور المصري وأكد عليها التكليف الرئاسي للحكومة في سبتمبر ٢٠١٥، والتي كانت أساسا لمحاور برنامج عمل الحكومة حتى يونيو ٢٠١٨، والذي تبنى برنامج اصلاح اقتصادي واجتماعي طموح يستهدف تحقيق النمو الاحتوائي والمستدام ويراعي الاحتياجات التنموية والاجتماعية العاجلة، ويرتكز على المشروعات القومية الكبرى لتكون قاطرة التنمية الإقليمية المتوازنة.

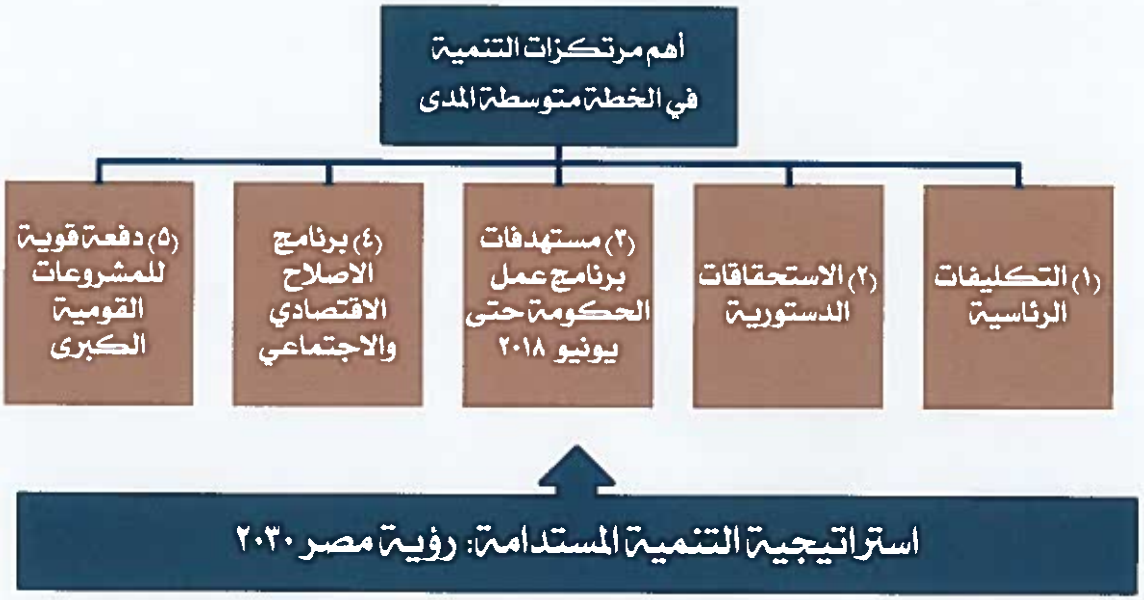

(١) التكليفات الرئاسية

تستند الخطة متوسطة المدى على خطاب التكليف الذي تلقته من السيد رئيس الجمهورية في سبتمبر ٢٠١٥ والذي حدد الإطار العام المنظم لبرنامج عمل الحكومة، والذي تضمن ثمانية محاور أساسية تشمل:

- استكمال البنية الديمقراطية.
- تحسين مستوى معيشة الشعب المصرى وتلبية طموحاته في مستقبل أكثر رخاء.
- العدالة الإجتماعية ومراعاة حقوق الفئات الأكثر فقرا والمهمشة.
- الارتقاء بمؤشرات حياة المواطن المصري وتحقيق تنمية إجتماعية وثقافية.
- استكمال البنية لقواعد البيانات القومية.
- إعادة هيكلة الحكومة المصرية لرفع الكفاءة ومستوى الأداء وتحقيق المزيد من آليات الشفافية والنزاهة.

- الحفاظ على الأمن القومي المصري.
- الاضطلاع بدور مصرى رائد على الصعيدين العربى والأفريقى وتعزيز هذا الدور على الصعيد الدولى.

وفي إطار تركيز الحكومة على تنفيذ هذه التكليفات، تستهدف الخطة ما يلي:

- استمرار الاتجاه الصعودي لمعدلات النمو الاقتصادي لتبلغ نحو ٥٪ عام ٢٠١٨/١٧ وتستمر في التزايد لتصل نحو ٦٪ عام ٢٠٢٠/١٩.
- زيادة مساهمة الاستثمار في النمو ليبلغ معدل الاستثمار حوالي ١٦-١٧٪ حتى نهاية عام ٢٠١٨/١٧، بالإضافة إلى ارتفاع مساهمة صافي الصادرات في النمو الاقتصادي.
- خفض معدل البطالة ليصل إلى ١١٪ عام ٢٠١٨/١٧ ويستمر في التراجع ليصل عام ٢٠٢٠/١٩ نحو ٨,٤٪ من خلال توفير فرص عمل لائق ومنتج خاصة للشباب والمرأة في كافة محافظات الجمهورية وتشجيع ريادة الأعمال والعمل الحر.
- تعزيز القدرات التنافسية للصادرات السلعية لتصل عام ٢٠١٨/١٧ نحو ٢٢,٥ مليار دولار وتستمر في الارتفاع لتصل بحلول عام ٢٠٢٠/١٩ إلى نحو ٣٠ مليار دولار.

(٢) الاستحقاقات الدستورية

تشمل الإستحقاقات الدستورية الحاكمة للخطة متوسطة المدى إستحقاقات متعلقة بالنشاط الاقتصادي والخدمات الإجتماعية، وذلك على النحو التالي:

- **الإستحقاقات المتعلقة بطبيعة النشاط الاقتصادي:** نص الدستور في المادة رقم (٢٧) على أن الهدف من النظام الاقتصادي يتمثل في تحقيق الرخاء في البلاد من خلال التنمية المستدامة والعدالة الإجتماعية، بما يكفل رفع معدل النمو الحقيقي للاقتصاد القومي، ورفع مستوى المعيشة، وزيادة فرص العمل وتقليل معدلات البطالة، والقضاء على الفقر. على أن يتم ذلك في إطار الإلتزام بمعايير الشفافية والحوكمة، ودعم محاور التنافسية وتشجيع الاستثمار، والنمو المتوازن جغرافيا وقطاعيا وبيئيا، ومنع الممارسات الإحتكارية، مع مراعاة الاتزان المالي والتجاري والنظام الضريبي العادل، وضبط آليات السوق، وكفالة الأنواع المختلفة للملكية، والتوازن بين مصالح الأطراف المختلفة، بما يحفظ حقوق العاملين ويحمي المستهلك. كما يلتزم النظام الاقتصادي اجتماعيا بضمان تكافؤ الفرص والتوزيع العادل لعوائد التنمية وتقليل الفوارق بين الدخول والالتزام بحد أدنى للأجور والمعاشات يضمن الحياة الكريمة، وبحد أقصى في أجهزة الدولة لكل من يعمل بأجر، وفقا للقانون.

- **الإستحقاقات المتعلقة بالخدمات الإجتماعية:** حيث نص الدستور بالنسبة لخدمات الصحة والتعليم والبحث العلمي وتطوير العشوائيات على ما يلي:

بالنسبة للصحة:

- تخصيص نسبة من الإنفاق الحكومي للصحة لا تقل عن ٣٪ من الناتج القومي الإجمالي تتصاعد تدريجيا حتى تتفق مع المعدلات العالمية... (المادة ١٨).
- إقامة نظام تأمين صحي شامل لجميع المصريين يغطي كل الأمراض ... (المادة ١٨).

<u>وفي هذا الصدد؛ تم تخصيص ٢٤,٨ مليار جنيه للإنفاق الاستثماري على مشروعات الصحة في خطة عام ٢٠١٨/١٧، وبنسبة نمو بلغت نحو ١٥٪ مقارنة بخطة عام ٢٠١٧/١٦.</u>

بالنسبة للتعليم والبحث العلمي:

- تخصيص نسبة من الإنفاق الحكومي للتعليم لا تقل عن ٤٪ من الناتج القومي الإجمالي تتصاعد تدريجيا حتى تتفق مع المعدلات العالمية...(المادة ١٩).
- تشجيع التعليم الفني والتقني والتدريب المهني وتطويره، والتوسع في أنواعه كافة، وفقا لمعايير الجودة العالمية، بما يتناسب مع احتياجات سوق العمل... (المادة ٢٠).
- تخصيص نسبة من الإنفاق الحكومي للتعليم الجامعي لا تقل عن ٢٪ من الناتج القومي الإجمالي تتصاعد تدريجيا حتى تتفق مع المعدلات العالمية... (المادة ٢١).
- تخصيص نسبة من الإنفاق الحكومي للإنفاق على البحث العلمي لا تقل عن ١٪ من الناتج القومي الإجمالي تتصاعد تدريجيا حتى تتفق مع المعدلات العالمية (المادة رقم٢٣).

وفي هذا الصدد؛ تم تخصيص ١٤,٤ مليار جنيه للإنفاق الاستثماري على مشروعات التعليم والتدريب في خطة عام ٢٠١٨/١٧، وبنسبة نمو بلغت نحو ١٩٪ مقارنة بخطة عام ٢٠١٧/١٦. كما تخصيص نحو ١١,٧ مليار جنيه لمشروعات البحث العلمي.

بالنسبة لتطوير العشوائيات:

- تنظيم استخدام أراضي الدولة ومدها بالمرافق الأساسية في إطار تخطيط عمراني شامل للمدن والقرى واستراتيجية لتوزيع السكان، بما يحقق الصالح العام وتحسين نوعية الحياة للمواطنين ويحفظ حقوق الأجيال القادمة... (المادة ٧٨).
- وضع خطة قومية شاملة لمواجهة مشكلة العشوائيات تشمل إعادة التخطيط وتوفير البنية الأساسية والمرافق وتحسين نوعية الحياة والصحة العامة، كما تكفل توفير الموارد اللازمة للتنفيذ خلال مدة زمنية محددة... (المادة ٧٨).

وفي هذا الصدد؛ تم تخصيص ٣,٥ مليار جنيه للإنفاق الاستثماري على مشروعات تطوير العشوائيات في خطة عام ٢٠١٨/١٧.

(٣) مستهدفات برنامج عمل الحكومة حتى يونيو ٢٠١٨

استندت الحكومة في إعداد البرنامج على توجهات استراتيجية التنمية المستدامة وعلى خطاب التكليف الذي تلقته من السيد رئيس الجمهورية في سبتمبر ٢٠١٥، وقد تضمن برنامج الحكومة سبعة محاور رئيسية تشمل:

- الحفاظ على الأمن القومي.
- ترسيخ البنية الديمقراطية وتدعيمها.
- الرؤية والبرنامج الاقتصادي للحكومة.
- العدالة الاجتماعية وخدمات المواطنين.
- البنية الأساسية والتنمية القطاعية.
- الإصلاح الإداري.
- توطيد العلاقات الخارجية.

(٤) توجهات برنامج الاصلاح الاقتصادي والاجتماعي

عقدت الحكومة في ٣ نوفمبر ٢٠١٦ اتفاقا مع صندوق النقد الدولي لمدة ٣ سنوات تحت مظلة التسهيل الموسع للصندوق The Extended Fund Facility (EFF) وذلك بقيمة تمويل تبلغ ١٢ مليار دولار (٤٢٢٪ من حصة مصر بالصندوق) وذلك لدعم جهود الحكومة في برنامج الاصلاح الاقتصادي والاجتماعي والذي يعتبر جزء من برنامج الحكومة حتى يونيو ٢٠١٨. ويهدف الاتفاق لما يلي:

- إعادة ثقة المستثمرين في الاقتصاد المصري؛ من خلال تحرير سعر الصرف.
- تخفيض معدل التضخم؛ بتنفيذ سياسة نقدية تستهدف امتصاص السيولة النقدية الزائدة في الأسواق لاحتواء التضخم الناتج عن تحرير سعر الصرف.
- زيادة الاحتياطات الدولية من العملات الأجنبية، من خلال الدور الذي يلعبه تحرير سعر الصرف في إحتواء ضغوط الطلب على العملة الأجنبية.
- تخفيض العجز في الموازنة العامة للدولة وتخفيض الدين العام؛ من خلال العمل على زيادة الإيرادات بتطبيق ضريبة القيمة المضافة، وتخفيض دعم الوقود، وربط زيادة الأجور بالإنتاجية وفقا لما نص عليه قانون الخدمة المدنية.
- تحفيز النمو الاقتصادي الذي يقوده القطاع الخاص؛ من خلال تسهيل إجراءات منح التراخيص وتحسين بيئة الأعمال.
- تحييد أثر برنامج الاصلاح الاقتصادي على محدودي الدخل؛ من خلال تقوية شبكات الأمان الاجتماعي.

ويتضمن البرنامج العديد من الإجراءات المستهدفة على مستوى السياسات النقدية، والمالية، والهيكلية، وسياسات وبرامج الحماية والمساندة الاجتماعية:

- أهم اصلاحات السياسة المالية المستهدفة: إقرار قانون ضريبة القيمة المضافة، واستحداث نظام ضريبى مبسط وعادل وفعال للمشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر لتشجيع إنضمام القطاع غير الرسمى إلى الاقتصاد الرسمي، وإعداد قانون جديد لتسوية المنازعات الضريبية بين مصلحة الضرائب والممولين، وتطبيق زيادة تعريفة الكهرباء وفقا للمخطط المعلن فى يوليو ٢٠١٤ وبما يساهم فى تحقيق المستهدفات المالية الخاصة بدعم الكهرباء، وترشيد دعم المواد البترولية، وتطبيق قانون الخدمة المدنية لتنظيم العمل الإدارى بالدولة وربط الأجر بالأداء والسيطرة على الأجور.

- أهم اصلاحات السياسة النقدية المستهدفة: إتباع نظام لسعر الصرف مرن يضمن وجود سعر وسوق موحد لتداول العملات الأجنبية، ورفع أسعار الفائدة لامتصاص السيولة الزائدة من السوق، وزيادة رصيد الاحتياطي من النقد الأجنبى للوصول إلى معدلات مطمئنة تساعد على زيادة حجم الثقة فى الاقتصاد المصرى،والغاء كافة القيود على التعاملات بالنقد الاجنبى.
- أهم الاصلاحات الهيكلية المستهدفة: طرح جزء من الشركات والمؤسسات المالية الحكومية فى البورصة، و تعديل قانون ضمانات وحوافز الاستثمار والشركات وسوق المال وإجراءات تأسيس الشركات، وإصدار قانون جديد للإفلاس والتصفية يتفق مع المعايير الدولية، وإصدار قانون شركات الشخص الواحد، واصدار قانون تيسير إجراءات

تراخيص المنشآت الصناعية، وتطوير برنامج مساندة الصادرات وزيادة مخصصاته مع ربطه بتوسيع قاعدة المستفيدين خاصة من صغار المصدرين، ووضع آلية لتوحيد واستكمال ومراجعة وتحديث كافة قواعد البيانات، ووضع آلية مستدامة وواضحة المعايير فنيا لتسوية المنازعات ومراجعة كاملة لكافة الاجراءات المتعلقة بتسوية المنازعات، واعداد قانون الأراضي الموحد لإنشاء آلية موضوعية لتخصيص وطرح الأراضي الصناعية مرفقة بكميات كبيرة وبأسعار مناسبة، واعداد مشروع القانون الجمركى الموحد ولائحته التنفيذية لتحقيق إصلاح المنظومة الجمركية، واعداد قانون جديد للمناقصات والمزايدات الحكومية يسمح بطرح وتنفيذ المشاريع الإستثمارية بأساليب حديثة، والإسراع فى وضع الخطوط العريضة للخطة الجديدة لتحسين نظام التعليم، وتطوير إجراءات فتح الحسابات والتعاملات المصرفية لتعزيز الشمول المالى.

- <u>أهم برامج الحماية الاجتماعية المستهدفة:</u>

- التوسع فى برامج الحماية التى تتميز بالكفاءة وتستهدف الطبقات الأقل دخلا والأولى بالرعاية.
- زيادة معدلات النمو والتشغيل كأفضل وسيلة لتوفير فرص عمل كافية ومنتجة ومحاربة الفقر.
- زيادة الاستثمارات الحكومية ورفع معدلات الإنتاجية.
- إلغاء التشوهات المحفزة للمشروعات كثيفة الطاقة غير كثيفة العمالة.
- زيادة مساندة التصدير.
- جذب القطاع غير الرسمى للدخول فى القنوات الشرعية للاقتصاد.
- تحسين استهداف برامج الاجتماعية مثل دعم السلع التموينية، عن طريق تنقية بطاقات التموين الحالية بصورة شاملة و تحديث بيانات حاملها.
- التوسع فى برامج المرأة المعيلة، وتصميم برامج لذوى الإحتياجات الخاصة.
- إصلاح وتطوير والتوسع فى برنامج التغذية المدرسية.
- إعداد برامج تهدف إلى الحد من عمالة الأطفال ودمج أطفال الشوارع.
- الإسراع فى تنفيذ خطط إصلاح وتطوير العشوائيات.
- سرعة التطوير الإدارى والتحول إلى الحكومة الذكية لتحسين مستوى الخدمات الجماهيرية.

(٥) دفعة قوية للمشروعات القومية الكبرى

تستهدف الخطة متوسطة المدى توفير الدعم اللازم لإعطاء دفعة قوية للمشروعات القومية الكبري التي تشمل:

وفي هذا الصدد؛ تستهدف الخطة تنفيذ استثمارات عامة (حكومية، وهيئات اقتصادية، وشركات قانون ٩٧) تعمل على الإسراع من خطى تنفيذ هذه المشروعات، ومنها:

- **شبكة الطرق القومية:** تنفيذ مشروعات ممولة من الخزانة العامة للدولة بنحو ٤٨١٩ مليون جنيه في مشروعات شبكة الطرق القومية التي تنفذها وزارة النقل وبنحو ١٢٨٠ مليون جنيه في المشروعات التي ينفذها الجهاز المركزي للتعمير بوزارة الإسكان، ومنها الطريق الإقليمي (بنها – الإسكندرية) بطول ١٩ كم (لكل قطاع) وبتكلفة إجمالية تبلغ ٤,٧٤٨ مليار جنيه، منها نحو ١,٥٣٨ مليار جنيه في خطة عام ٢٠١٨/١٧، وطريق شبرا – بنها (الحر) بطول ٤٠ كم وبتكلفة إجمالية ٢,٥٨٧ مليار جنيه، وأدرج منها للمشروع نحو ٥١٥ مليون جنيه في خطة عام ٢٠١٨/١٧[جدول رقم (١/٢)].

جدول رقم (١/٢): أهم مشروعات شبكة الطرق القومية المدرجة بخطة عام ٢٠١٨/١٧

المشروع	المحافظات التي يخدمها المشروع	التكلفة الاجمالية (مليون جنيه)	أطوال المشروع	نسبة التنفيذ المتوقعة حتى ٢٠١٧/٦/٣٠	الاستثمارات الحكومية المدرجة بخطة عام ٢٠١٨/١٧ (مليون جنيه)
أولا: المشروعات التي تنفذها وزارة النقل:					
الطريق الدائري الإقليمي (بنها - الإسكندرية)	القليوبية، والمنوفية، والإسكندرية	٤٧٤٨,٢	١٩ كم	٦٨٪	١٥٣٨

المشروع	المحافظات التي يخدمها المشروع	التكلفة الإجمالية (مليون جنيه)	أطوال المشروع	نسبة التنفيذ المتوقعة حتى ٢٠١٧/٦/٣٠	الاستثمارات الحكومية المدرجة بخطة عام ٢٠١٨/١٧ (مليون جنيه)
طريق شبرا – بنها (الحر)	القليوبية	٢٥٨٧,٢	٤٠ كم	٨٦٪	٥١٥
طريق القاهرة - السويس	القاهرة، والسويس	١٧٧٠,٦	٢٥ كم	٩٠٪	١٧٤,٥
طريق جنوب الفيوم – الواحات	الفيوم، والوادي الجديد	٤٢١,٨	١٢٥ كم	٨١٪	٨٢,٥
الطريق الدائري (بلبيس- بنها -العاشر) (ق ٣)	الشرقية، والقليوبية	١٨٣٢,١	٢٠ كم	٥٩٪	٧٤٩,٣
الطريق الدائري (بلبيس- بنها -العاشر) (ق ٤)	القليوبية، الدقهلية	١٣٦٩,٣	١٣ كم	٦٩٪	٤٣٠,٣
ثانيا: المشروعات التي تنفذها وزارة الإسكان:					
المحور التبادلي لقناة السويس (محور ٣٠ يونيو)	محافظات إقليم قناة السويس	٣٥٠٠	٩٥كم + ١١ كوبري + ١٧ نفق	٤١٪	١٠٠٠
طريق الغرافرة - ديروط	الوادي الجديد ومحافظات الصعيد والبحر الأحمر	١٥٥٠	٢١٠ كم	٦٩٪	٣٠٠
محور التنيدة – الداخلة- منفلوط	أسيوط	١٧٠٠	٢٥٠ كم	٣٪	٢٠٠
طريق أسيوط – القاهرة (عبر هضبة أسيوط)	أسيوط	٤٢٥	٢٢ كم	٢٤٪	٥٠
محور روض الفرج	القاهرة، الإسكندرية	٨٦٠	٢٩ كم	٧٪	١٨٠

المصدر: وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري

- **تنمية محور قناة السويس**: تستهدف هيئة قناة السويس تنفيذ مشروعات بقيمة استثمارية بنحو ٢,٥٥ مليار جنيه لمشروعات مهمات المجرى الملاحي وغيرها من المشروعات، يضاف لذلك استكمال تنفيذ مشروع المحور التبادلي لقناة السويس (٣٠ يونيو) لربط محافظات إقليم القناة، ومن المتوقع الإنتهاء من تنفيذ المشروع عام ٢٠١٩/١٨، وتم تخصيص استثمارات بنحو مليار جنيه لهذا المشروع في خطة عام ٢٠١٨/١٧.
- **المشروع القومي للإسكان الاجتماعي**: تستهدف الخطة تنفيذ مشروعات بقيمة استثمارية بنحو ٣٢,٨٨ مليار جنيه لبناء ٢٥٠ ألف وحدة سكنية، يتم تمويلها من خلال الموارد الذاتية لوزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية.
- **جيل جديد من المدن الجديدة**: تستهدف الخطة ما يلي:
  - تنفيذ محور لربط العاصمة الإدارية الجديدة بمحافظات شرق الدلتا بتكلفة إجمالية تبلغ ٤,٢ مليار جنيه، وقد تم تخصيص استثمارات بنحو ٤٥٨ مليون جنيه لهذا المشروع في خطة عام ٢٠١٨/١٧.

- تنفيذ مشروعات بقيمة استثمارية تبلغ ٣٩٣ مليون جنيه لاستكمال تنفيذ البنية الأساسية لمدينة العلمين الجديدة خاصة مشروعات الطرق والاتصالات والكهرباء ومياه الشرب والصرف الصحي.
- تنفيذ مشروعات بقيمة استثمارية تبلغ ٣١,٢ مليون جنيه لاستكمال تنفيذ البنية الأساسية والمباني الإدارية لمدينة توشكى الجديدة.
- تنفيذ مشروعات بقيمة استثمارية تبلغ ٢٦,٥ مليون جنيه لاستكمال تنفيذ البنية الأساسية والمباني الإدارية لمدينة شرق بورسعيد.

- **المحطة النووية بالضبعة**: استكمال تنفيذ مشروع المحطة النووية ومنشآتها باستثمارات في حدود ٥٠ مليون جنيه تنفذها هيئة المحطات النووية (هيئة اقتصادية).
- **تطوير الساحل الشمالي الغربي**: تنفيذ مشروعات بقيمة استثمارية تبلغ ١٤١,٦ مليون جنيه ينفذها جهاز تعميرالساحل الشمالى الغربي، منها رفع كفاءة وتطوير طريق الجاره / بئر النص ١١٠ كم، وطرق تنمويه بالساحل الشمالى بطول ٣٥٠ كم، ومكافحة التصحر بمطروح.
- **توسعة شبكات مترو الأنفاق**: تستهدف الخطة استكمال تنفيذ المرحلة الثالثة من الخط الثالث لمترو الأنفاق بطول ١٧,٧ كم تتضمن ١٥ محطة وبتكلفة إجمالية ٢٨,٤ مليار جنيه حتى عام ٢٠٢٢/٢٠٢٣، وقد أدرج للمشروع بخطة عام ٢٠١٨/١٧ نحو ٤,٣٢ مليار جنيه (منها ٢,٢٥ مليار جنيه تمويل من الخزانة العامة للدولة)، ومشروع المرحلة الرابعة (مصر الجديدة ـ مطار القاهرة) من الخط الثالث بطول ١٨,١٧ كم تتضمن ١٥ محطة وبتكلفة إجمالية ١٥,٥٣ مليار جنيه، وقد أدرج للمشروع بخطة عام ٢٠١٨/١٧ استثمارات بنحو ٣ مليار جنيه ممولة من الخزانة للدولة، ومشروع تنفيذ المرحلة الأولى من الخط الرابع (ميدان الرماية – الملك الصالح) بطول ١٩ كم وعدد ١٧ محطة بتكلفة إجمالية ٤٨,٥ مليار جنيه، وقد أدرج للمشروع بخطة عام ٢٠١٨/١٧ نحو ١,٣٨ مليار جنيه (منها خزانة نحو ٢٨٨ مليون جنيه) [جدول رقم (٢/٢)].

جدول رقم (٢/٢): أهم مشروعات توسعة شبكة مترو الأنفاق المدرجة بخطة عام ٢٠١٨/١٧

المشروع	التكلفة الاجمالية (مليون جنيه)	أطوال المشروع	نسبة التنفيذ المتوقعة حتى ٢٠١٧/٦/٣٠	الاستثمارات الحكومية المدرجة بخطة عام ٢٠١٨/١٧ (مليون جنيه)
المرحلة الثالثة من الخط الثالث (عتبة- إمبابة)	٢٨٣٩٣	١٧,٧ كم + ١٥ محطة	٩٪	٤٣٢٤
المرحلة الرابعة من الخط الثالث (مصر الجديدة- مطار القاهرة)	١٥٥٣١	١٨,١٧ كم + ١٥ محطة	١٧٪	٣٠٠٦,٥
المرحلة الأولى من الخط الرابع (ميدان الرماية/ الملك الصالح)	٤٨٥٤٩	١٩ كم + ١٧ محطة	١٪	١٣٨٨

المصدر: وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري

(٦) مراعاة أولويات التنمية الإقليمية المتوازنة

- **المشروعات الاستراتيجية لتنمية سيناء:** تم تخصيص استثمارات حكومية بنحو ٤,١٤ مليار جنيه في خطة عام ٢٠١٨/١٧ لتنمية محافظات شمال وجنوب سيناء، يخص برامج الإسكان والنقل والزراعة والري منها نسبة ٧٧٪، ومنها مشروع التنمية المتكاملة لأهالي سيناء والذي تنفذه وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية وتم تخصيص استثمارات بنحو ٤٠٨ مليون جنيه لهذا المشروع في خطة عام ٢٠١٨/١٧ وذلك لاستكمال إنشاء ١٧ تجمع تنموي بمحافظة شمال سيناء و٩ تجمعات تنموية بمحافظة جنوب سيناء [جدو رقم (٣/٢)].

جدول رقم (٣/٢): أهم مشروعات النقل المدرجة بخطة عام ٢٠١٨/١٧ لتنمية شبه جزيرة سيناء

المشروع	التكلفة الإجمالية (مليون جنيه)	أطول المشروع	نسبة التنفيذ المتوقعة في ٢٠١٧/٦/٣٠	الاستثمارات الحكومية المدرجة بخطة عام ٢٠١٨/١٧ (مليون جنيه)
طريق النفق – طابا	٣١٤٠	٢٧٨ كم	٢٤٪	٧٣٠
إنشاء ورصف طريق الجدى	٥٧٧,٢	٨٠ كم	٣٠٪	١٥٠
تطوير طريق عرضي	٢٤٥,٥	١٢٧ كم	٣٠٪	٥٠
تطوير طريق دهب – نويبع	١٠٠	٧٥ كم	٢١٪	٢٥
تطوير طريق كمين سعال – سانت كاترين	١٢٠	٧٥ كم	١٪	٢٥

المصدر: وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري

- **مشروع تنمية القرى الأكثر احتياجا:** بلغ حجم الاستثمارات الحكومية المستهدفة لمشروعات القرى الأكثر احتياجا نحو ٢٤٤,٤ مليون جنيه في خطة عام ٢٠١٨/١٧، وتتركز أهم المشروعات في خدمات الإسكان والمرافق والتنمية المحلية خاصة في محافظات سوهاج والمنيا وأسيوط وقنا.
- **تطوير المناطق العشوائية:** يقدر حجم الاستثمارات الحكومية المستهدفة لتطوير العشوائيات بنحو ٣,٥ مليار جنيه ليصل نسبة المناطق العشوائية التي سيتم تطويرها ٥٠٪ من جملة المناطق المستهدفة.
- **برامج تنمية محافظات الصعيد:** تم تخصيص استثمارات بنحو ٢١,٢٨ مليار جنيه لبرامج تنمية محافظات الصعيد وتشمل برامج التعليم والصحة والإسكان والمرافق والنقل والري وغيرها، وبما يشكل نسبة ٢٢٪ من جملة الاستثمارات الحكومية الموزعة.

٢-٢ توجهات خطة التنمية المستدامة متوسطة المدى

في ضوء مرتكزات خطة التنمية المستدامة السابق توضيحها؛ تتبنى الخطة مجموعة من التوجهات الرئيسية التي تراعي محدودية الموارد وبما يتطلب تحقيق الكفاءة والعدالة، وذلك من خلال:

١. تحقيق نمو احتوائي ومستدام يوفر فرص عمل لائق ومنتج.

٢. استمرار الاتجاه الصعودي لمعدلات النمو الاقتصادي لتحقق ٦٪ بحلول عام ٢٠٢٠/١٩ حتى تصل إلى معدلات تفوق الـ ٦٪ خلال الأعوام التالية.

٣. استهداف نمو اقتصادي في القطاعات كثيفة التشغيل وذات القيمة المضافة المرتفعة.

٤. ارتفاع معدلات الاستثمار إلى ما يزيد عن ١٧٪ بحلول عام ٢٠٢٠/١٩ ورفع كفاءة الاستثمار العام.

٥. جذب مزيد من الاستثمار الخاص المحلي والأجنبي المباشر.

٦. تشجيع الصادرات المصرية ورفع مساهمتها في النمو مع التركيز على الصادرات ذات المحتوى التكنولوجي المرتفع وخفض فاتورة الاستيراد.

٧. زيادة الاعتماد على المكون المحلي ورفع نسبته في الإنتاج من خلال تشجيع الابتكار والمعرفة والبحث العلمي.

٨. خفض معدلات البطالة إلى ١١,٨٪ من خلال توفير فرص عمل لائق ومنتج خاصة للشباب والمرأة في كافة محافظات الجمهورية وتشجيع ريادة الأعمال والعمل الحر بين كافة الفئات خاصة الشباب.

٩. دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة والأنشطة متناهية الصغر.

١٠. إعطاء دفعة قوية لتنفيذ المشروعات القومية الكبرى.

١١. دعم مشروعات التنمية الزراعية المتكاملة.

١٢. تشجيع الصناعات كثيفة التشغيل وتحقيق الترابط بينها وبين المشروعات الصغيرة والمتوسطة من خلال سلاسل القيمة والإنتاج والتوريد.

١٣. تطوير قطاع التجارة والتوريد والخدمات اللوجيستية.

١٤. تطوير قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات لزيادة القيمة المضافة والمساهمة في رفع معدلات التشغيل.

١٥. تنويع مصادر الطاقة واستمرار الوفاء باحتياجات قطاع الصناعة ورفع مساهمة قطاع الطاقة في النمو.

١٦. تنمية بشرية تستهدف تحسين جودة حياة المواطنين خاصة في المناطق الأكثر احتياجا.

١٧. الإنتهاء من تنفيذ المشروعات التي تمس حياة المواطنين وتلبي احتياجاتهم الملحة.

١٨. تنمية إقليمية متوازنة وعدالة توزيع الموارد.

١٩. ضمان كفاءة الإنفاق العام.

٢-٣ معايير اختيار الاستثمارات الحكومية

تشمل محددات ومعايير اختيار أولويات الاستثمارات الحكومية في خطة العام المالي ٢٠١٨/٢٠١٧:

- مراعاة زيادة الإنفاق الحكومي الموجه لقطاعات الصحة والتعليم والبحث العلمي تنفيذا للاستحقاقات الدستورية.
- استمرار تنفيذ المشروعات التي تحقق أهداف استراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠.
- استكمال تنفيذ المشروعات التي تضمنها برنامج الحكومة حتى يونيو ٢٠١٨.
- التركيز على الإحتياجات الإستثمارية الضرورية والملحة دون غيرها، مع ترتيب هذه الإحتياجات في صورة مشروعات إستثمارية مرتبة وفقا للأولويات.
- عدم تضمين تكاليف المشروعات الاستثمارية بنود تتصل بالأجور والحوافز والمكافآت أو المستلزمات الجارية إلا للمشروعات التي يتعين إجراء دورة التشغيل الأولى

لها فقط. كما يراعى عدم إدراج الدراسات والأبحاث للمشروعات الاستثمارية إلا المتعلقة بالعملية الاستثمارية ذاتها (وعدم اعتبارها إنفاقا سنويا ثابتا) وليست المتعلقة بطبيعة عمل الجهة.

- مراعاة عدم تفتيت الاستثمارات على مشروعات عديدة يصعب الإنتهاء منها خلال عام ٢٠١٨/٢٠١٧، والتركيز على المشروعات المطلوب استكمالها والتي قاربت على الانتهاء، مع الاهتمام قدر الإمكان بالمشروعات التي تمس مباشرة حياة المواطن اليومية.
- إعطاء الأولوية للانتهاء من تنفيذ المشروعات المتوقفة أو الجارية ذات الأولوية القصوى والتي تؤثر بشكل مباشر علي تحسين مستوي معيشة المواطنين، والانتهاء من المشروعات التي بلغت نسب التنفيذ بها أكثر من ٧٠٪.
- التأكيد على عدم ادراج أي مشروع بالخطة إلا بعد التأكد من وجود دراسة جدوى حقيقية له موضح بها حجم التكاليف الكلية ومدة التنفيذ ومصادر التمويل واضحة.
- مراعاة البعد المكاني بتوزيع الاستثمارات المستهدفة مكانيا محققة التوزيع العادل للخدمات المقدمة للمواطن وتحقيق نقلة نوعية في المحافظات والقرى الأكثر إحتياجا.
- العمل على تحقيق العدالة الاجتماعية فيما يتعلق بالخدمات الأساسية المقدمة إلى كافة محافظات الجمهورية وبخاصة في الإسكان الاجتماعي ومياه الشرب والصرف الصحي والكهرباء.
- توجيه الاستثمارات للأنشطة المتكاملة التي تخدم أكثر من تجمع سكاني، والأنشطة التي تحظى بآثار دفع أمامية وخلفية قوية من شأنها تعزيز العلاقات الارتباطية بين القطاعات ذات الصلة، ومن ثم تعظيم العوائد المشتركة، كما هو الحال بالنسبة لمشروعات الطرق والكهرباء.
- منح أولوية لمشروعات المشاركة مع القطاع الخاص بنظام P.P.P. في إطار تكاملي لتحفيز الاستثمار الخاص في المجالات غير التقليدية، والتخفيف من الأعباء المالية على الجهاز الحكومي حال انفراده بإقامة مثل هذه المشروعات، ويجرى التنفيذ وفق البرنامج الزمنى من وحدة الشراكة مع القطاع الخاص بوزارة المالية.

٤.٢ اتجاهات الاستثمارات الحكومية في خطة عام ٢٠١٨/٢٠١٧

تبلغ جملة الاستثمارات الكلية المستهدفة في خطة ٢٠١٨/٢٠١٧ حوالي ٦٤٦ مليار جنيه، مقارنة بنحو ٥٣٠ مليار جنيه استثمارات كلية متوقعة في ٢٠١٧/٢٠١٦، وهو ما يعني زيادة معدل الاستثمار من نحو ١٥,٦٪ في عام ٢٠١٧/٢٠١٦ إلى حوالي ١٥,٩٪ في عام ٢٠١٨/٢٠١٧. ويبلغ نصيب الاستثمارات العامة (حكومية، وهيئات اقتصادية، وقطاع أعمال عام) حوالي ٢٨٨ مليار جنيه بنسبة ٤٥٪ من الإجمالي في حين يبلغ نصيب الاستثمارات الخاصة حوالي ٣٥٨ مليار جنيه بنسبة ٥٥٪.

شكل رقم (١/٢): هيكل توزيع الاستثمارات الكلية عام ٢٠١٨/١٧

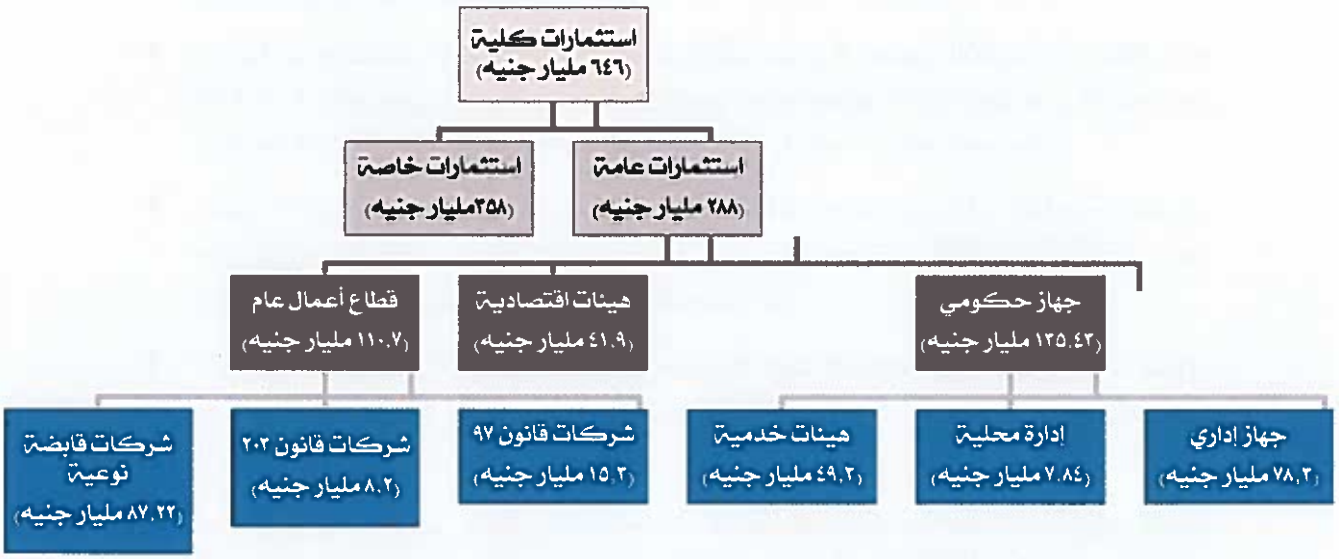

المصدر: وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري

وقد بلغت جملة الاستثمارات الحكومية المستهدفة حوالي ١٣٥,٤ مليار جنيه وبما يشكل نسبة ٢١٪ من جملة الاستثمارات الكلية. وقد بلغت قيمة الاستثمارات الممولة من الخزانة العامة للدولة حوالي ٦٥ مليار جنيه وبما يشكل نسبة ٤٨٪ من جملة الاستثمارات الحكومية، بينما شكلت الاستثمارات الممولة من الموارد الذاتية نسبة ٣٢٪ والقروض والتسهيلات ٤٪[شكل رقم (١/٢)].

شكل رقم (١/٢): هيكل تمويل استثمارات الجهاز الحكومي عام ٢٠١٨/١٧

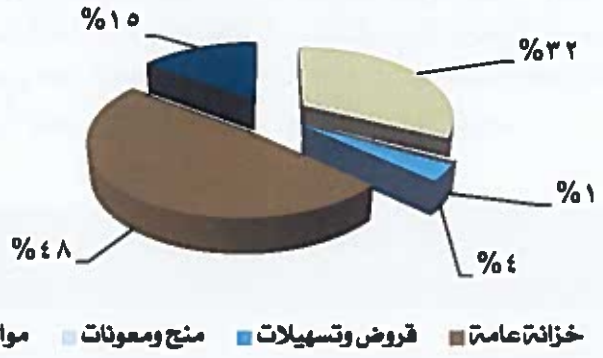

المصدر: وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري

اتجاهات الاستثمارات الحكومية في خطة ٢٠١٨/٢٠١٧

بلغت جملة الاستثمارات الحكومية المستهدفة لبرامج البنية الأساسية للعام المالي ٢٠١٨/٢٠١٧ نحو ٨١,١٦ مليار جنيه (تمول الخزانة العامة للدولة منها نسبة ٣٩٪) وبما يشكل نسبة ٦٠٪ من جملة الاستثمارات الحكومية، في حين بلغت جملة الاستثمارات الحكومية المستهدفة لبرامج التنمية

البشرية والاجتماعية نحو ٤٥,٦ مليار جنيه (تمول الخزانة العامة للدولة منها نسبة ٥٨٪) وبما يشكل نسبة ٢٤٪ من جملة الاستثمارات الحكومية، أما بالنسبة لبرامج التنمية المحلية، فقد بلغت جملة الاستثمارات الحكومية المستهدفة لها نحو ٦,٦٦ مليار جنيه (تمول الخزانة العامة للدولة منها نسبة ٧٥٪) وبما يشكل نسبة ٥٪ من جملة الاستثمارات الحكومية [جدول رقم (٤/٢)].

جدول رقم (٤/٢): مصادر تمويل الاستثمارات الحكومية حسب البرامج الرئيسية عام ٢٠١٨/١٧

(مليون جنيه)

البرامج الرئيسية	الإجمالي	خزانة عامة	تمويل ذاتي	قروض وتسهيلات ومنح	المشاركة مع القطاع الخاص PPP	مصادر أخرى
البنية الأساسية	٨١١٦٤	٣١٧٢٧	٣٧٢٢٢	٥٢١٥	٠	٧٠٠٠
التنمية البشرية	٤٥٦٠٦,٧	٢٦٢٧٣	٤٩٣٦	٣٧٨	١٠٢٠	١٣٠٠٠
التنمية المحلية	٦٦٦٠	٥٠٠٠	١٤٦٠	٢٠٠	٠	٠
احتياطات عامة	٢٠٠٠	٢٠٠٠	٠	٠	٠	٠
الإجمالي	١٢٥٤٣٠,٧	٦٥٠٠٠	٤٣٦١٧,٩	٥٧٩٣,٧	١٠٢٠	٢٠٠٠٠

المصدر: وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري

أهم برامج الاستثمارات الحكومية الموجهة لتحقيق التنمية البشرية والاجتماعية في خطة عام ٢٠١٨/٢٠١٧:

- تخصيص مبلغ ٧,٢٤ مليار جنيه لتطوير التعليم قبل الجامعي (تمول الخزانة العامة للدولة منه نسب ٩١٪).
- تبلغ قيمة الاستثمارات المستهدفة لتطوير التعليم العالي (شاملا البعثات) نحو ٧,٩١ مليار جنيه (تمول الخزانة العامة للدولة منه نسبة ٥٦٪)، كما تبلغ الاستثمارات الحكومية المستهدفة لبرامج وزارة البحث العلمي حوالي ١,٦٦ مليار جنيه (تمول الخزانة العامة للدولة منه نسبة ٨٦٪).
- يقدر حجم الاستثمارات المستهدفة لبرامج الرعاية الصحية بوزارة الصحة بنحو ٧,٥٧ مليار جنيه (تمول الخزانة العامة للدولة منه نسبة ٨٠٪).

أهم برامج الاستثمارات الحكومية الموجهة لتطوير البنية الأساسية والخدمات الإنتاجية في خطة عام ٢٠١٨/٢٠١٧:

- بلغ حجم الاستثمارات الحكومية المستهدفة لبرامج الإسكان والمرافق والتنمية العمرانية بنحو ٥٣,٨٧ مليار جنيه (تمول الخزانة العامة للدولة منه نسبة ٢٥٪).
- تخصيص استثمارات لبرامج تطوير قطاع النقل بنحو ١٧,٣٨ مليار جنيه (تمول الخزانة العامة للدولة منه نسبة ٧٠٪).
- بلغ حجم الاستثمارات الحكومية المستهدفة لمشروعات المياه والري بنحو ٥,٢ مليار جنيه (تمول الخزانة العامة للدولة منه نسبة ٦٠٪).

- يقدر حجم الاستثمارات المستهدفة لبرامج التنمية الزراعية بنحو ١,٢٤ مليار جنيه (تمول الخزانة العامة للدولة منه نسب ٥٣٪).
- تخصيص استثمارات حكومية بنحو ٨٤٧,٩ مليون جنيه لبرامج وزارة الصناعة والتجارة الخارجية (تمول الخزانة العامة للدولة منه نسب ٣٣٪).
- يقدر حجم الاستثمارات الحكومية المستهدفة لبرامج تطوير قطاع الكهرباء بنحو ١,٢٤ مليار جنيه (تمول الخزانة العامة للدولة منه نسب ٩٧٪).

أهم برامج الاستثمارات الحكومية الموجهة لتنفيذ برامج التنمية المحلية في خطة عام ٢٠١٨/٢٠١٧:

- تخصيص استثمارات بنحو ٦,٦٦ مليار جنيه لبرامج التنمية المحلية (تمول الخزانة العامة للدولة منه نسب ٧٥٪).

وسوف تتناول الفصول التالية من وثيقة الخطة تفاصيل أكثر عن هذه البرامج والاستثمارات المخصصة لها.

الفصل الثالث

الصورة الكلية للاقتصاد المصري

٣ - ١ تقييم الوضع الاقتصادي الحالي

أولا: النمو الاقتصادي

حقق الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق بالأسعار الثابتة نموا بلغ ٤,٣٪ خلال العام المالي ٢٠١٦/١٥ وذلك مقارنة بمعدل نمو بلغ ٤,٤٪ خلال العام المالي السابق. وعلى الرغم من التراجع النسبي في معدل النمو مقارنة بالعام الماضي والذي يرجع بشكل أساسي إلى تراجع نمو صادرات السلع والخدمات بالأسعار الثابتة بمعدل بلغ ١٤,٥٪، إلا أنه قد تحقق في ظل ظروف اقتصادية غير مواتية عالميا ومحليا في ظل عدم استعادة نشاط قطاع السياحة وتباطؤ نمو قطاع الصناعة التحويلية في ضوء محدودية موارد العملة الأجنبية لاستيراد مستلزمات التصنيع، وتأثير ركود التجارة العالمية وتراجع أسعار النفط على حركة المرور في قناة السويس [شكل رقم (١/٣)].

شكل رقم (١/٣)

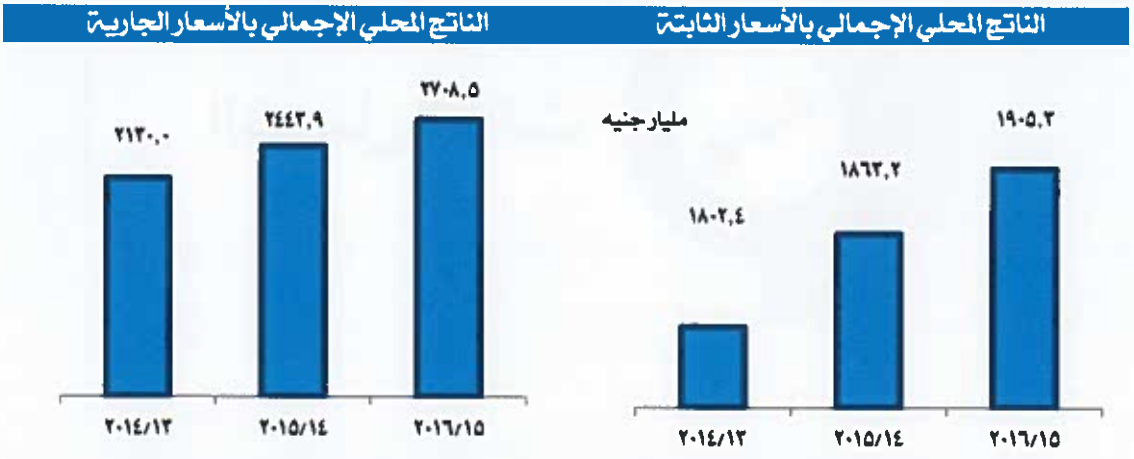

المصدر: وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري

• مصادر النمو الاقتصادي

وقد ساهم الطلب المحلي بالنسبة الأكبر من النمو الاقتصادي المتحقق خلال العام المالي ٢٠١٦/١٥ وذلك بحوالي ٤,٢ نقطة مئوية مقارنة بمساهمة بلغت خلال العام المالي السابق ٣,٤ نقطة مئوية، مما يدل على تزايد الاعتماد على الطلب كمحرك للنمو الاقتصادي. وتجدر الإشارة إلى أن الهدف الأساسي هو زيادة مساهمة الاستثمار والصادرات في النمو الاقتصادي، وبالفعل نجحت الحكومة في رفع مساهمة الاستثمار في النمو من ١,٢ نقطة مئوية خلال العام المالي السابق إلى ١,٧ نقطة مئوية خلال العام المالي ٢٠١٦/١٥ وذلك في ضوء زيادة معدل الاستثمار بشكل مضطرد على النحو الذي سيتم ذكره لاحقا، ولكن الظروف غير المواتية

للتجارة العالمية لم تسمح بزيادة مساهمة الصادرات في النمو الاقتصادي، حيث تزايدت المساهمة السلبية لصافي التجارة الخارجية في النمو الاقتصادي لتبلغ -١,٦ نقطة مئوية بسبب التراجع المتحقق في حصيلة صادرات السلع والخدمات نتيجة تراجع عائد قطاع السياحة.

وقد حقق الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق بالأسعار الثابتة نموا بلغ ٢,٦٪ خلال النصف الأول من العام المالي ٢٠١٧/١٦ مقارنة بـ ٤,٥٪ خلال النصف المناظر من العام المالي السابق ٢٠١٦/١٥ وقد نتج هذا التراجع بشكل أساسي عن تراجع مساهمة الاستهلاك (٤,٥ نقطة مئوية) كنتيجة مباشرة لارتفاع معدل التضخم، وارتفاع المساهمة السلبية لصافي الصادرات في النمو الاقتصادي (-٣,٢) بسبب ارتفاع التضخم وارتفاع تكلفة الواردات الناتجين عن تحرير سعر الصرف، واستمرار تحقيق ناتج كل من قطاعات السياحة (-٢٧٪)، والاستخراجات (-٢,١٪)، وقناة السويس (-٢,١٪)، معدلات نمو سالبة.

شكل رقم (٢/٣)

معدل النمو الاقتصادي الحقيقي (٪)

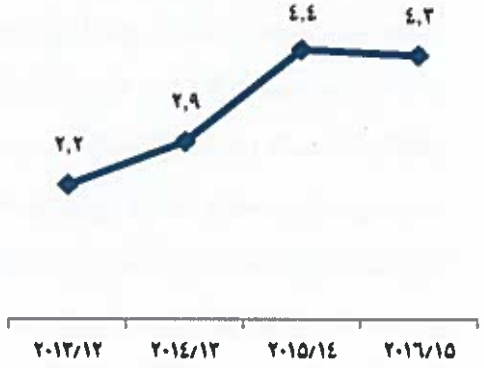

مصادر النمو الاقتصادي (٪)

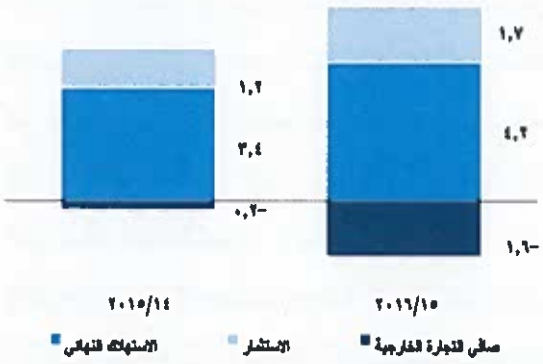

المصدر: وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري

• معدلات النمو القطاعية

حقق العديد من القطاعات معدلات نمو موجبة خلال عام ٢٠١٦/١٥.وتشمل أهم هذه القطاعات التشييد والبناء (١١,٢٪) والاتصالات (٨,٤) والكهرباء (٧,١٪) والحكومة العامة (٥٪) والنقل والتخزين (٥,٧٪). ويرجع هذا إلى ارتفاع حجم الاستثمارات التي تم تخصيصها لمشروعات الإسكان الاجتماعي والطرق والمرافق والبنية الأساسية؛ وذلك في إطار استمرار جهود الدولة نحو تطوير المرافق العامة وتحسين إتاحة الخدمات ورفع كفاءتها وخاصة الخدمات التي تمس حياة المواطنين اليومية، بما يساعد في تحقيق العدالة الاجتماعية، وتحسين جودة حياة المواطنين. وعلى الرغم من تراجع حركة السياحة (-٢٨,٥٪)، إلا أنه من المتوقع أن يستعيد

قطاع السياحة عافيته فور تخطي هذه الأزمة. كما سجل قطاع الاستخراجات معدلات نمو سالبة (-٥,٢٪) نتيجة تراجع أسعار البترول العالمية.

ثانيا: الاستثمارات

في إطار الجهود المبذولة لدفع عجلة الاستثمار وتطوير مناخ الأعمال من خلال استكمال الإصلاحات التشريعية المرتبطة بتحسين بيئة الاستثمار، وافق مجلس الوزراء على مشروع قانون الاستثمار الجديد وتم إرساله إلى مجلس الدولة وجاري مناقشته بمجلس النواب. نص مشروع القانون على عدة مبادئ للاستثمار منها، دعم وتشجيع المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر في كافة المجالات في ضوء القوانين المنظمة لها، والمحافظة على البيئة، وسرعة إنجاز معاملات المستثمرين والتيسير عليهم، والالتزام بحرية المنافسة وعدم القيام بممارسات احتكارية وحماية المستهلك. وتضمن مشروع قانون الاستثمار الجديد العديد من المزايا والمنح الاستثمارية التى تهدف إلى تشجيع المستثمرين وتهيئة مناخ الاستثمار بشكل كبير، والتي من بينها تمتع الشركات المصدرة كليا لإنتاجها بالإعفاء الكامل من الجمارك والضرائب والإعفاء من ضريبة الدخل بنسبة ٥٠٪ من الضرائب المقررة على الأفراد والشركات لمدة ١٠ سنوات، والإعفاء من ضريبة الدمغة ومن رسوم التوثيق والشهر وعقود تأسيس الشركات والمنشآت وعقود التسهيلات الإئتمانية والرهن المرتبط بأعمالهاوذلك لمدة خمس سنوات من تاريخ قيدها في السجل التجاري ولو كان سابقا عن العمل بهذا القانون. ومنح المستثمر الحق في تحويل الأرباح الناتجة عن المشروع الاستثماري إلى الخارج دون قيود، وتحديد يوم واحد لتأسيس الشركات لأول مرة. كذلك نص مشروع القانون على استحداث النافذة الاستثمارية التي تمثل نظام لتيسير وتبسيط إجراءات حصول المستثمر على جميع الموافقات والتصاريح والتراخيص اللازمة لمشروعه الاستثماري في خلال المدد القانونية المنصوص عليها في هذا القانون، وإتاحة ما يلزم لذلك من بيانات ومعلومات من خلال الوحدة الإدارية المنشأة لهذا الغرض لهيئة الاستثمار المصرية أو أحد فروعها.

ووافق مجلس الوزراء على مشروع قانون الإفلاس الجديد، ومن المقرر أن يرسل إلى مجلس النواب لمراجعته والتصديق عليه بعد مراجعته من مجلس الدولة. ويساهم هذا القانون في حل مشاكل المستثمرين وتسهيل عملية الدخول والخروج من السوق، مع استحداث نظام إعادة الهيكلة وإعادة الوساخة وإجراءات ما بعد الإفلاس.

ومن المستهدف أن يساهم قانوني الاستثمار الجديد والإفلاس الجديد في رفع معدلات النمو الاقتصادي، وزيادة معدلات الإنتاج المحلي، وتوفير فرص عمل، وتشجع التصدير، وزيادة

التنافسية، بما يساهم في تحقيق التنمية المستدامة، وجذب وتحفيز الاستثمارات المحلية والأجنبية.

وقد بلغ حجم الاستثمارات الكلية – شاملة التغير في المخزون – ٤٠٧,٥ مليار جنيه خلال العام المالي ٢٠١٦/١٥ مقابل نحو ٣٤٩,٢ مليار جنيه و٢٩٠,٦ مليار جنيه خلال العامين السابقين ٢٠١٥/١٤ و٢٠١٤/١٣ بزيادة قدرت بنحو ٥٨,٣ و١١٦,٩ مليار جنيه على التوالي [شكل رقم (٢/٣)]. وبلغ حجم الاستثمار العام نحو ١٦٤,٧ مليار جنيه وحوالي ٢٢٧,٣ مليار جنيه للاستثمار الخاص خلال العام المالي ٢٠١٦/١٥ بنسبة ٤٢٪ و٥٨٪ من إجمالي الاستثمارات على الترتيب. ولقد استحوذ القطاع الحكومي على نحو ١٧,٥٪ ثم الهيئات الاقتصادية بما يقارب ١٦٪ وأخيرا الشركات العامة بنسبة ٨٪ [شكل رقم (٣/٣) ورقم (٤/٣)].

شكل رقم (٣/٣) حجم الاستثمارات الكلية خلال الفترة (٢٠١٢/١١-٢٠١٦/١٥)

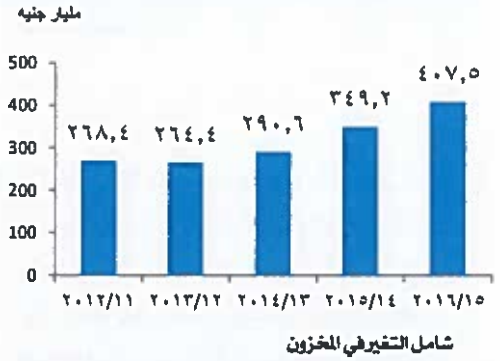

شامل التغير في المخزون

شكل رقم (٤/٣) حجم تطور الاستثمارات الخاصة والعامة المنفذة خلال الفترة (٢٠١٢/١١-٢٠١٦/١٥)

المصدر: وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري، ٢٠١٦

شكل رقم (٥/٣) تطور معدل الاستثمار خلال الفترة (٢٠١٢/١١ – ٢٠١٦/١٥)

شكل رقم (٦/٣) تطور الفجوة الادخارية خلال الفترة (٢٠١٤/١٣ – ٢٠١٦/١٥)

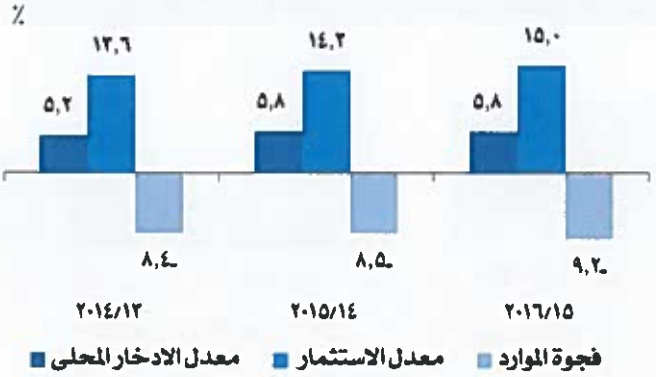

المصدر: وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري

وفيما يتعلق بالهيكل النسبي للاستثمارات المنفذة بحسب القطاعات الاقتصادية، استحوذت الأنشطة الاستخراجية على ١٥,٤٪ من إجمالي الاستثمارات، تلاها قطاع التشييد والبناء

والأنشطة العقارية بحوالي ١٢,٩٪ ثم قطاع الصناعة التحويلية (١٢,٥٪) يليه قطاع النقل والتخزين (١١,٢٪) ثم الخدمات الاجتماعية (١٠,٦٪)[شكل رقم (٧/٣)].

شكل رقم (٧/٣) الهيكل النسبي للاستثمارات الكلية المنفذة بحسب القطاعات الاقتصادية خلال العام المالي ٢٠١٦/١٥

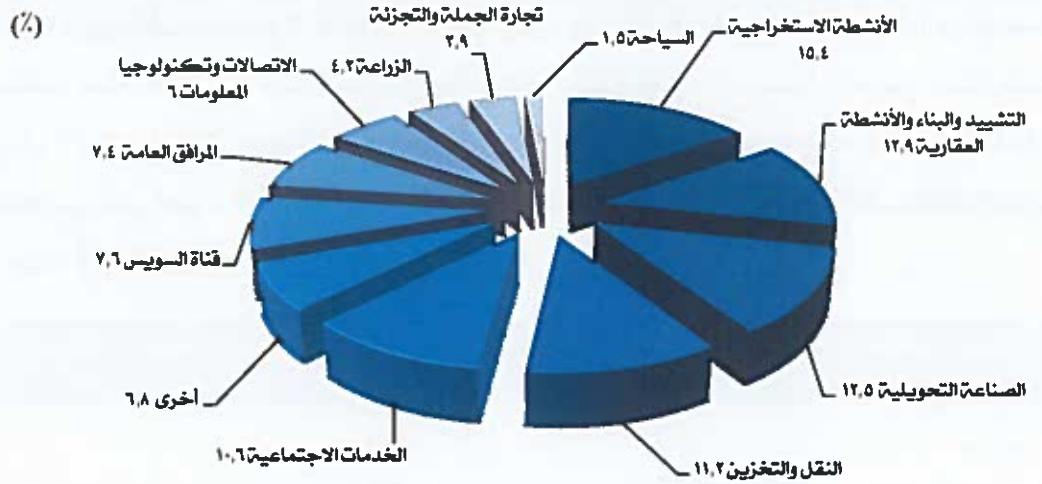

المصدر: وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري، ٢٠١٦

أما خلال النصف الأول من العام المالي ٢٠١٧/٢٠١٦ بلغت الاستثمارات الكلية نحو ٢٤١,٧ مليار جنيه مقابل ١٧٧,١ مليار جنيه خلال النصف المناظر من العام المالي ٢٠١٦/٢٠١٥. منها نحو ١٤٠ مليار جنيه خلال الربع الثاني من العام المالي ٢٠١٧/٢٠١٦ مقابل ٩٧ مليار جنيه خلال الربع المناظر من العام المالي السابق وذلك بمعدلات نمو ٣٦,٥٪، و٤٤,٣٪ على الترتيب [شكل رقم (٨/٣)]. وتم تنفيذ استثمارات عامة بحوالي ٨١,٢ مليار جنيه خلال النصف الأول من العام المالي ٢٠١٧/٢٠١٦، ونحو ١٤٩,٨ مليار جنيه كاستثمار خاص، منها نحو ٥١ مليار جنيه، و٨٢ مليار جنيه خلال الربع الثاني من عام المتابعة على التوالي [جدول رقم (١/٣)].

شكل رقم (٨/٣) تطور حجم الاستثمارات الكلية خلال الربع الثاني والنصف الأول من عامي المتابعة (*)

مليار جنيه

جدول رقم (١/٣) تطور حجم الاستثمار المنفذ العام والخاص خلال الربع الثاني والنصف الأول من عامي المتابعة

مليار جنيه

البيان	الاستثمارات العامة		الاستثمارات الخاصة	
	٢٠١٦/٢٠١٥	٢٠١٧/٢٠١٦	٢٠١٦/٢٠١٥	٢٠١٧/٢٠١٦
الربع الثاني	٣٠,٣	٥١,٠	٦٣,٢	٨٢,٠
النصف الأول	٥٧,١	٨١,٢	١١٤,٥	١٤٩,٨

(*) شامل التغير في المخزون

المصدر: وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري، ٢٠١٧

وبالنسبة لهيكل الاستثمارات الكلية المنفذة خلال النصف الأول من عام المتابعة، نفذ القطاع الخاص استثمارات بلغت نحو ٦٤,٩٪ من إجمالي الاستثمارات المنفذة بقيمة ١٤٩,٨ مليار جنيه،

يليه القطاع الحكومي باستثمارات ٣٣,٩ مليار جنيه بما يقارب ١٤,٧٪ ثم الشركات العامة بنسبة ١٣,٨٪ (٣١,٨ مليار جنيه)، والهيئات الاقتصادية (باستثمارات منفذة ١٥,٥ مليار جنيه وبنسبة ٦,٧٪ [شكل رقم (١٠/٣)]. وارتفع معدل الاستثمار خلال النصف الأول من عام المتابعة حيث بلغ ١٤,٢٪ مع انخفاض معدل الإدخار (٣,٥٪) مما نتج عنه ارتفاع في حجم الفجوة الإدخارية لتبلغ ١٠,٧٪، هذا مع ارتفعها خلال الربع الثاني لتبلغ ١٣,٨٪ مقابل ٩,١٪ خلال الربع المناظر من العام المالي ٢٠١٥/٢٠١٦ [شكل رقم (١٠/٣)] .

شكل رقم (١٠/٣) هيكل الاستثمارات الكلية المنفذة خلال النصف الأول من العام المالي ٢٠١٧/١٦

المصدر: وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري، ٢٠١٧.

شكل رقم (١١/٣)
تطور الفجوة الإدخارية
خلال الربع الثاني والنصف الأول من عامي المتابعة

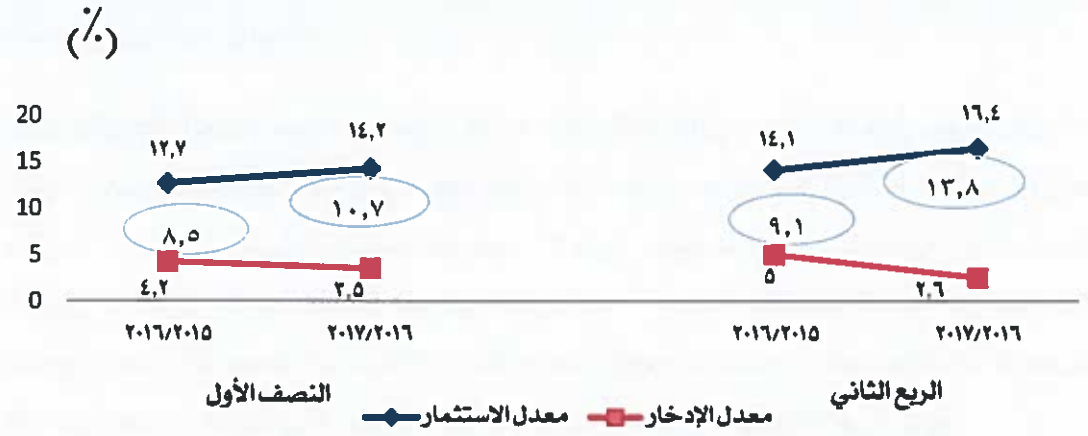

المصدر: وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري، ٢٠١٧.

وفيما يتعلق بالهيكل القطاعي للاستثمارات المنفذة، جاء قطاع التشييد والبناء والأنشطة العقارية على رأس القطاعات الاقتصادية باستثمارات منفذة ٤٥,٥ مليار جنيه وبنسبة ١٩,٧٪ من إجمالي الاستثمارات المنفذة، يليه قطاع المرافق العامة باستثمارات ٣١,٧ مليار جنيه وبنسبة ١٣,٧٪، يليه قطاع الأنشطة الاستخراجية باستثمارات ٣١,٥ مليار جنيه وبنسبة قاربت ١٣,٦٪، ثم قطاع النقل والتخزين بقيمة ٢٦,٥ مليار جنيه وبنسبة ١١,٥٪، وقطاع الخدمات الاجتماعية بنحو ١١,١٪ [شكل رقم (١٢/٣)].

شكل رقم (١٢/٣) الهيكل النسبي للاستثمارات الكلية المنفذة بحسب القطاعات الاقتصادية خلال النصف الأول من العام المالي ٢٠١٧/١٦

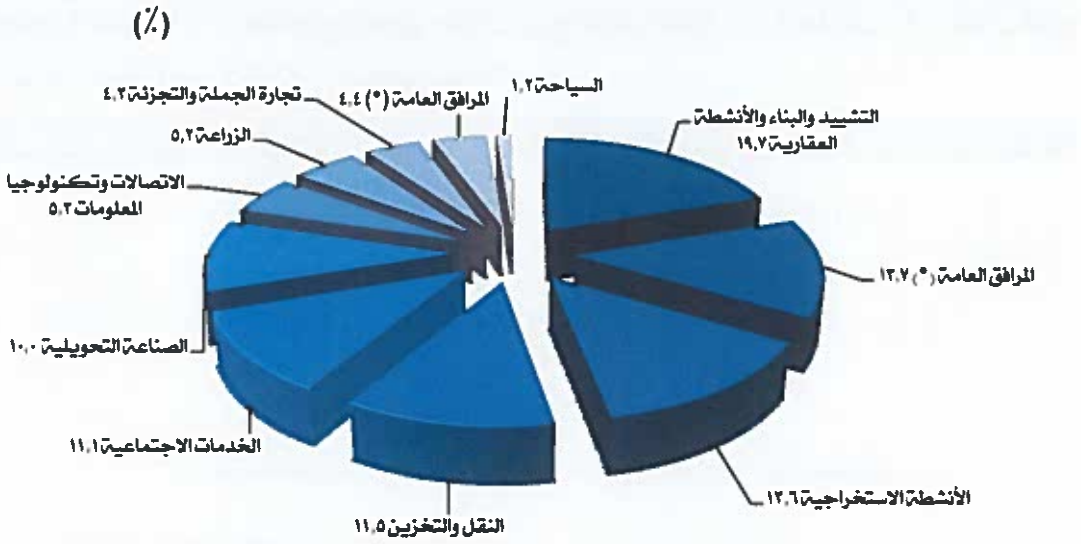

(*) المرافق العامة تشمل: الكهرباء، والمياه، والصرف الصحي

المصدر: وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري، ٢٠١٧

ثالثا: التطورات المالية

بلغت الإيرادات العامة نحو ٤٩١,٥ مليار جنيه خلال العام المالي ٢٠١٦/١٥ بمعدل نمو حوالي ٥,٦٪ مقارنة بإيرادات العام السابق والتي سجلت نحو ٤٦٥,٢ مليار جنيه. وخلال النصف الأول من العام المالي ٢٠١٧/١٦ زادت الإيرادات العامة إلى نحو ٢٢٠ مليار جنيه مقارنه بذات الفترة من العام المالي السابق ١٩٢ مليار جنيه، بمعدل نمو في حدود ١٤,٥٪ مقارنة بالنصف المناظر من العام المالي السابق. ويعود ذلك بصفة أساسية إلى ارتفاع قيمة الإيرادات الضريبية بنسبة ١٢,٣٪ لتصل إلى ١٥٥ مليار جنيه مقارنة بـ ١٣٨ مليار جنيه خلال النصف الأول من العام المالي السابق.

ومن ناحية أخرى، ارتفعت المصروفات العامة خلال العام المالي ٢٠١٦/١٥ إلى حوالي ٨١٧,٨ مليار جنيه، مقابل حوالي ٧٣٣,٢ مليار جنيه في العام السابق، بنسبة زيادة تقدر بحوالي ١١,٥٪. وخلال النصف الأول من العام المالي ٢٠١٧/٢٠١٦ بلغت المصروفات العامة نحو ٣٨٩,٦ مليار جنيه، مقابل حوالي ٣٥٥ مليار جنيه خلال الفترة المناظرة لها بمعدل نمو حوالي ١٠٪ خلال النصف الأول من عام ٢٠١٧/١٦مقارنة بمعدل نمو بلغ ٢٣,٤٪ خلال النصف المناظر من العام السابق.

وقد زادت الفوائد بشكل ملحوظ خلال عام ٢٠١٦/١٥، حيث بلغ نحو ٢٤٣,٦ مليار جنيه (تشكل نسبة ٣٠٪ من جملة المصروفات) مقابل نحو ١٩٢ مليار جنيه في العام السابق وبنسبة نمو قدرها نحو ٢٦,٢٪. وخلال النصف الأول من العام المالي ٢٠١٧/١٦ ارتفعت قيمه الفوائد إلى

١٣٥,٣ مليار جنيه مقابل حوالي ١١٤ مليار جنيه خلال ذات الفترة من العام السابق بنسبة زيادة قدرها ١٨,٦٪.

ارتفعت الأجور والمرتبات وتعويضات العاملين لنحو ٢١٣,٧ مليار جنيه في عام ٢٠١٦/١٥ مقابل نحو ١٩٨,٥ مليار جنيه في العام السابق. وخلال النصف الأول من العام المالي ٢٠١٧/١٦ انخفضت الأجور والمرتبات وتعويضات العاملين الي ١٠٧,٦ مليار جنيه (حوالي ٢٧,٦٪ من جمله المصروفات)، مقابل ١١٠ مليار جنيه بذات الفترة من العام السابق (حوالي ٣١٪ من جمله المصروفات). وفي إطار الجهود المبذولة لترشيد النفقات العامة؛ تستهدف الحكومة ترتيب أولويات الإنفاق العام لصالح البرامج التي تتسم بمكون اجتماعي مرتفع مثل الانفاق على تحسين الخدمات الصحية والتعليمية وخدمات المواصلات العامة والطرق والإسكان الاجتماعي وتطوير العشوائيات وتحسين المرافق وفي مقدمتها مياه الشرب والصرف الصحي والكهرباء.

كما بلغت قيمة الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية نحو ٢٠١ مليار جنيه خلال عام ٢٠١٦/١٥ مقارنة بنحو ١٩٨,٦ مليار جنيه خلال العام السابق، بما يمثل نحو ٢٤,٦٪ من إجمالي المصروفات العامة، وبنسبة ارتفاع قدرها نحو ١,٢٪ مقارنة بالعام السابق. وخلال النصف الأول من العام المالي ٢٠١٧/١٦ زاد بند الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية الى ٧٤,٥ مليار جنيه مقارنه بذات الفترة من العام السابق حيث سجلت نحو ٧١,٥ مليار جنيه. بمعدل نمو حوالي ٤,٢٪.

من ناحية أخرى، يلاحظ ارتفاع حجم الاستثمارات حيث سجلت نحو ٦٩,٢٤ مليار جنيه، خلال عام ٢٠١٦/١٥ مقارنة بنحو ٦١,٧٤ مليار جنيه في العام السابق، كما زادت الاستثمارات خلال النصف الأول من العام المالي ٢٠١٧/١٦ بحوالي ٢٧,١ مليار جنيه، مقابل ٢١,١ مليار جنيه بذات الفترة العام المالي ٢٠١٦/١٥ بنسبه زيادة قدرها ٢٨,٧٪.

سجل العجز الكلي للموازنة العامة نحو ٣٣٩,٥ مليار جنيه خلال عام ٢٠١٦/١٥، مقارنة بما يقرب من ٢٧٩,٤ مليار جنيه خلال العام المالي السابق، بنسبة ارتفاع في حدود ٢١,٥٪، وخلال النصف الأول من العام المالي ٢٠١٧/١٦ بلغ العجز الكلي حوالي ١٧٤,٦ مليار جنيه مقارنه بما يقرب من ١٧٢,٥ مليار جنيه بذات الفترة العام السابق. وقد انخفضت نسبة العجز الكلي من الناتج المحلي الإجمالي خلال النصف الأول من العام المالي ٢٠١٧/١٦ إلى ٥,٤٪ مقارنه بحوالي ٦,٤٪ بذات الفترة من العام المالي ٢٠١٦/١٥.

جدول رقم (٢/٢) أهم ملامح مؤشرات المالية العامة (القيمة بالمليار جنيه)

البيان	٢٠١٥/١٤	٢٠١٦/١٥	نسبة التغير (٪)	(يوليو-ديسمبر) ٢٠١٦/١٥	(يوليو-ديسمبر) ٢٠١٧/١٦	نسبة التغير (٪)
الإيرادات العامة	٤٦٥,٢٤	٤٩١,٤٨	٥,٦٪	١٩٢	٢٢٠	١٤,٥٪
المصروفات العامة	٧٣٣,٢٥	٨١٧,٨٤	١١,٥٪	٢٥٥	٢٨٩	٩,٥٪
العجز الكلي	٢٧٩,٤٢	٣٢٩,٤٩	٢١,٥٪	١٧٢	١٧٤	١,٥٪
العجز النقدي	٢٦٨,١٠	٣٢٦,٣٥	٢١,٧٪	١٦٢	١٦٩	٤,٣٪

المصدر: وزارة المالية

بلغ إجمالي الدين العام المحلي ٢٤٨٠,٩ مليون جنيه (يونيو٢٠١٦)، مقابل ١٩٩٣,٢٦ مليون جنيه (يونيو ٢٠١٥)، أي زيادة بحوالي ٢٤,٥٪. بينما زادت نسبته من الناتج المحلي الإجمالي ليشكل ٩١,٦٪ مقابل ٨١,٦٪ خلال ذات الفترة، كذلك زاد إجمالي الدين العام المحلي إلى ٢٦٨٩,٥ مليون جنيه (سبتمبر ٢٠١٦)، لتصل نسبته من الناتج المحلي الإجمالي إلى ٨٢,٨٪.

شكل رقم (١٣/٢) تطور إجمالي الدين العام المحلي خلال الفترة (٢٠١١-٢٠١٦)

المصدر: وزارة المالية

رابعا: التطورات النقدية

تكشف المؤشرات النقدية عن ارتفاع ملحوظ في كل من نقود الاحتياط (١٨,٥٪) والمعروض النقدي (٢٠,٢٪) والسيولة المحلية (٣٩٪) بنهاية شهر ديسمبر ٢٠١٦ مقارنة بذات الشهر من العام السابق.

تطور نقود الاحتياط [١٢]

شهدت نقود الاحتياطي (M0) ارتفاعا بنسبة ١٨,٥٪ بنهاية شهر ديسمبر ٢٠١٦ مقارنة بذات الشهر من العام المالي السابق، حيث بلغت ٤٩٨,٤ مليار جنيه، وذلك نتيجة زيادة صافي المطلوبات من الحكومة بمقدار ٩٨,٣ مليار جنيه، وزيادة صافي المطلوبات من البنوك بمقدار ٥٤,٧ مليار جنيه خلال فترة المقارنة.

تطور السيولة المحلية [١٣]

ارتفع حجم السيولة المحلية (M٢) بنسبة ٣٩٪ إلى نحو ٢,٦ تريليون جنيه في نهاية ديسمبر ٢٠١٦ مقارنة بنحو ١,٩٠ تريليون جنيه في نهاية ديسمبر ٢٠١٥، وبلغت نسبة السيولة المحلية من الناتج المحلي الإجمالي نحو ٨١,٦٪ بنهاية شهر ديسمبر ٢٠١٦ مقابل ٦٧,٢٪ بنهاية شهر ديسمبر ٢٠١٥، وذلك نتيجة نمو أشباه النقود بنحو ٤٦,١٪ لتصل إلى ٢,٠٢ تريليون جنيه ولتشكل نسبة ٧٦,٤٪ من جملة السيولة المحلية، وارتفاع حجم المعروض النقدي (M١) بنسبة ٢٠,٢٪ بنهاية ديسمبر ٢٠١٦ ليصل إلى ٦٢٥,٧ مليار جنيه وليشكل نسبة ٢٣,٦٪ من السيولة المحلية خلال ذات الفترة، وترجع أسباب نمو المعروض النقدي (M١) إلى نمو النقد المتداول خارج الجهاز المصرفي بنسبة ٢٥٪ (تشكل نسبة ٦١٪ من جملة المعروض النقدي) لتصل قيمته نحو ٣٨١,٤ مليار جنيه، وفي هذا الصدد؛ قام البنك المركزي في نوفمبر ٢٠١٦ برفع أسعار الفائدة على الإيداع (لتصل ١٤,٧٥٪) والإقراض (لتصل ١٥,٧٥٪) بواقع ٢٠٠ نقطة أساس، وذلك لامتصاص السيولة الزائدة في الأسواق وكبح التضخم (جدول رقم (٢/٣)).

تطور حجم الودائع

شهد إجمالي الودائع المصرفية (متضمنة ودائع القطاع العائلي والقطاع الحكومي وقطاع الأعمال الخاص والعام ارتفاعا بنسبة ٤٤,٢٪ حيث بلغت قيمتها نحو ٢,٧٦ تريليون جنيه بنهاية شهر ديسمبر ٢٠١٦ وذلك مقارنة بنهاية ديسمبر ٢٠١٥، وذلك نتيجة ارتفاع حجم الودائع غير الحكومية بنسبة ٤١,٥٪ (تشكل نسبة ٨٢,٨٪ من إجمالي الودائع) حيث بلغت نحو ٢,٢٨ تريليون جنيه، وارتفاع حجم الودائع الحكومية بنسبة ٥٩٪ (تشكل نسبة ١٧,٢٪ من إجمالي الودائع)، حيث بلغت ٤٧٥,٩ مليار جنيه (جدول رقم (٥/١)).

وقد حقق حجم الودائع بالعملة الأجنبية نموا ملحوظا بنسبة ١٣٤,٤٪ لتصل إلى ٨٦٠,٦ مليار جنيه في ديسمبر ٢٠١٦ وذلك مقارنة بنحو ٣٦٧,٢ مليار جنيه في ديسمبر ٢٠١٥ ويرجع ذلك النمو الكبير في حجم الودائع بالعملة الأجنبية إلى قرار تحرير سعر صرف الجنيه المصري أمام الدولار الأمريكي في الثالث من شهر نوفمبر ٢٠١٦، ولتشكل جملة الودائع بالعملة الأجنبية نسبة ٢٩٪ من جملة الودائع في ديسمبر ٢٠١٦، وذلك نتيجة زيادة حجم الودائع غير الحكومية

---

[١٢] : تشمل نقود الاحتياط النقد المتداول خارج البنك المركزي، وودائع البنوك بالعملة المحلية لدى البنك المركزي.
[١٣] : السيولة المحلية (M٢) = المعروض النقدي (M١) + أشباه النقود.

بالعملة الأجنبية بنسبة ١٣٥,٩٪ (تشكل نسبة ٧٧,٢٪ من إجمالي الودائع بالعملة الأجنبية)، وزيادة حجم الودائع الحكومية بالعملات الأجنبية بنسبة ١٢٩,٤٪ (تشكل نسبة ٢٢,٨٪ من إجمالي الودائع بالعملة الأجنبية).

وقد بلغت نسب الإقراض والخصم للعملاء من جملة الودائع لدى البنوك نحو ٤٧,٢٪ بنهاية ديسمبر ٢٠١٦ وذلك مقارنة بنسبة ٤١,٥٪ بنهاية ديسمبر ٢٠١٥ (جدول رقم (٣/٣)).

جدول رقم (٣/٣) أهم المؤشرات النقدية بنهاية ديسمبر من عامي ٢٠١٥ و ٢٠١٦

البيان	نهاية ديسمبر	
	٢٠١٥	٢٠١٦
حجم نقود الاحتياطي (M٠) (مليار جنيه)	٤٢٠,٦	٤٩٨,٤
حجم المعروض النقدي (M١) (مليار جنيه)	٥٢٠,٦	٦٢٥,٧
حجم السيولة المحلية (M٢) (تريليون جنيه)	١,٩٠	٢,٦
نسبة السيولة المحلية الإجمالية من الناتج المحلي الإجمالي (٪)	٦٧,٢٥	٨١,٦٣
حجم الودائع المصرفية (مليار جنيه)	١,٩١	٢,٧٦
الودائع بالعملة الأجنبية كنسبة من إجمالي الودائع (٪)	١٧,٢٨	٢٨,٩٦
نسبة الإقراض والخصم للعملاء من جملة الودائع لدى البنوك (٪)	٤١,٥	٤٧,٢

المصدر: البنك المركزي المصري

تطور أسعار صرف العملات الأجنبية الرئيسية

شهدت فترة السابقة تطورات كبيرة بالنسبة لسعر صرف الجنيه مقابل العملات الأجنبية المختلفة، حيث أصدر البنك المركزي المصري قرارا بتحرير سعر صرف الجنيه المصري أمام الدولار الأمريكي في الثالث من شهر نوفمبر ٢٠١٦ بهدف القضاء على السوق الموازية مما أدى إلى تراجع قيمة الجنيه بشكل ملحوظ أمام العملات الأجنبية المختلفة. فقد انخفض متوسط سعر صرف الجنيه المصري أمام الدولار بمقدار ١٠,٦ جنيها بنسبة ١٣٥,٧٪ ليسجل نحو ١٨,٤ جنيه بنهاية الربع الثاني من العام المالي ٢٠١٧/١٦ مقابل نحو ٧,٨ جنيه بنهاية ذات الربع من العام المالي السابق. كما انخفض سعر صرف الجنيه أمام اليورو وذلك بنسبة ١٢٧,٣٪ ليصل إلى نحو ١٩,٣٨ جنيه بنهاية الربع الثاني من العام المالي ٢٠١٧/١٦ مقابل ٨,٥٣ جنيه بنهاية ذات الربع من العام المالي السابق. كما انخفض سعر صرف الجنيه المصري أمام الجنيه الاسترليني وذلك بنسبة ٩٥,٥٪ خلال ذات الفترة (جدول رقم (٤/٣)).

جدول رقم (٤/٣) تطور متوسطات أسعار الصرف للعملات الأجنبية الرئيسية عامي ٢٠١٥ و٢٠١٦

العام	٢٠١٥			٢٠١٦			معدل التغير (٪)
الشهر / العملة	أكتوبر	نوفمبر	ديسمبر	أكتوبر	نوفمبر	ديسمبر	(ديسمبر ٢٠١٥- ديسمبر ٢٠١٦)
الدولار الأمريكي	٧,٩١٧	٧,٩٠٢	٧,٨٠٨	٨,٨٦٢	١٥,٨٧٤	١٨,٤٠٣	٪١٣٥,٧
اليورو	٨,٨٩٣	٨,٤٨٣	٨,٥٢١	٩,٧٨	١٧,١١١	١٩,٣٨٨	٪١٣٧,٣
الجنيه الاسترليني	١٢,١٤٧	١٢,٠٠٦	١١,٧٤٥	١٠,٩٥٦	١٩,٧٦٢	٢٢,٩٦٧	٪٩٥,٥

المصدر: البنك المركزي المصري.

تطور صافي الاحتياطات الدولية

شهد صافي الاحتياطات الدولية ارتفاعا ملحوظا بنهاية شهر ديسمبر من العام المالي ٢٠١٧/١٦ بلغ حوالي ٤٧,٥٪ (مقارنة بشهر ديسمبر من العام السابق) بمقدار ٧,٨٢ مليار دولار ليسجل نحو ٢٤,٢٦ مليار دولار وتغطي نحو ٥,٢ شهرا من الواردات السلعية، مقارنة بنحو ١٦,٤٥ مليار دولار بنهاية شهر ديسمبر من العام المالي السابق، ومن المتوقع أن تشهد الفترة القادمة زيادة في صافي الاحتياطات الدولية نتيجة الجهود التي تبذلها الحكومة لجذب مزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، بالإضافة إلى توقيع بعض الاتفاقيات مع البنك الدولي وبنك التنمية الأفريقي للحصول على قروض تدعم موقف الاحتياطي وتسد الفجوة التمويلية، وتوقيع اتفاقا مع صندوق النقد الدولي تحصل مصر بموجبه على ١٢ مليار دولار خلال ثلاث سنوات، بالإضافة إلى توقيع اتفاقية ثنائية لمبادلة العملات بين البنك المركزي المصري والبنك المركزي الصيني، وغيرها من الإجراءات التي تعزز من موقف الاحتياطي الدولي [شكل رقم (١٤/٣)].

شكل رقم (١٤/٣) تطور صافي الاحتياطيات الدولية خلال عامي ٢٠١٥ و ٢٠١٦ (مليار دولار)

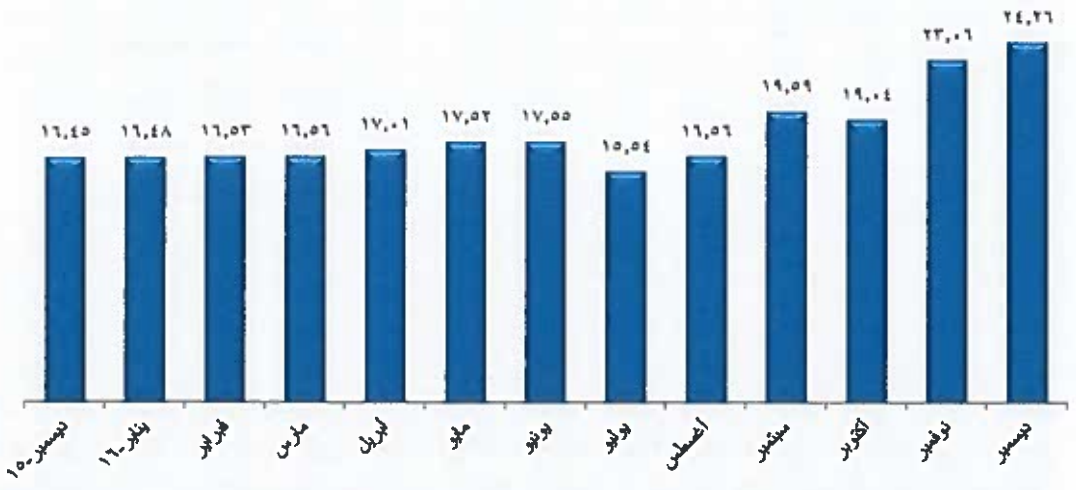

المصدر: البنك المركزي المصري

خامسا: المعاملات الاقتصادية الدولية

بلغ عجز ميزان المدفوعات نحو ٢,٨ مليار دولار خلال العام المالي ٢٠١٦/١٥ مقابل فائض كلي بلغ نحو ٢,٧ مليار دولار خلال السنة المالية السابقة. وجاء ذلك مع تصاعد العجز في حساب المعاملات الجارية ليصل إلى نحو ١٨,٧ مليار دولار مقابل نحو ١٢,١ مليار دولار. بينما حقق حساب المعاملات الرأسمالية والمالية صافي تدفق للداخل بلغ نحو ١٩,٩ مليار دولار مقابل نحو ١٧,٩ مليار دولار.

فقد انخفض العجز في الميزان التجاري خلال السنة المالية ٢٠١٦/٢٠١٥، ليصل إلى نحو ٣٧,٦ مليار دولار مقابل نحو ٣٩,١ مليار دولار من العام المالي السابق، بنسبة قدرها حوالي ٣,٨٪ وهو ما يرجع في جانب منه لتأثر الصادرات والواردات بتراجع الأسعار العالمية للبترول. فقد تراجعت حصيلة الصادرات السلعية بحوالي ٣,٥ مليار دولار خلال السنة المالية ٢٠١٦/٢٠١٥ لتصل إلي نحو ١٨,٧ مليار دولار مقابل نحو ٢٢,٢ مليار دولار من العام المالي السابق، بنسبة تراجع قدرها ١٥,٧٪. وقد حد من تفاقم العجز التجاري، تراجع المدفوعات عن الواردات السلعية بنحو ٥ مليار دولار لتسجل نحو ٥٦,٣ مليار دولار خلال العام المالي الحالي مقابل نحو ٦١,٣ مليار دولار خلال الفترة المناظرة من العام السابق (جدول رقم (٥/٣)).

جدول رقم (٥/٣) أهم المؤشرات الخاصة بميزان المدفوعات خلال السنة المالية ٢٠١٦/١٥ (مليار دولار)

الموشر	٢٠١٥/١٤	٢٠١٦/١٥	معدل النمو (٪)
حجم الواردات السلعية	٦١,٣	٥٦,٣	-٨,٢
حجم الصادرات السلعية	٢٢,٢	١٨,٧	-١٥,٧
عجز الميزان التجاري	٣٩,١	٣٧,٦	-٣,٨
المدفوعات الخدمية	١٦,٩	١٤,٤	-١٤,٨
المتحصلات الخدمية	٢٢	١٦,٥	-٢٥
فائض الميزان الخدمي	٥	٢,١	-٥٨
التحويلات الرسمية والخاصة	٢١,٨	١٦,٨	-٢٢,٩
عجز ميزان المعاملات الجارية	١٢,١	١٨,٦	٥٣,٧
الاستثمار الأجنبي المباشر	٦,٤	٦,٨	٦,٢٥
فائض ميزان الحساب المالي والرأسمالي	١٧,٩	١٩,٩	١١,٢
الميزان الكلي	٢,٧	٢,٨-	-٢٤,٢

المصدر: البنك المركزي المصري

سجل فائض الميزان الخدمي تراجعا خلال العام المالي الحالي ٢٠١٦/١٥ حيث بلغ نحو ٢,١ مليار دولار مقابل نحو ٥ مليار دولار من العام المالي السابق، بنسبة قدرها حوالي ٥٨٪. ويعزى ذلك إلى تراجع المتحصلات من الخدمات خلال العام المالي الحالي بحوالي ٢٥٪، حيث بلغت نحو ١٦,٥ مليار دولار للعام الحالي مقابل نحو ٢٢ مليار دولار للعام المالي السابق. كما انخفضت المدفوعات الخدمية بحوالي ١٤,٨٪ خلال العام ٢٠١٦/١٥ بسبب تراجع فوائض ميزان دخل الاستثمار بحوالي ٢١,٦٪ وميزان المعاملات الحكومية بحوالي ٢٤,٥٪ (شكل رقم (١٥/٣)).

شكل رقم (١٥/٣)
تطور قيمة فائض / عجز الموازين الخدمية خلال عامي ٢٠١٥/١٤-٢٠١٦/١٥

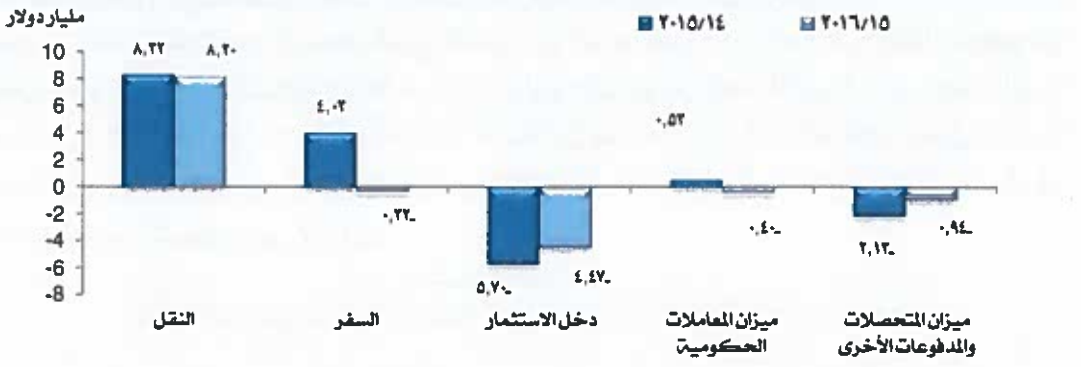

المصدر: البنك المركزي المصري

زادت قيمة العجز في ميزان المعاملات الجارية بمقدار النصف حيث بلغ حيث نحو ١٨,٦ مليار دولار خلال العام ٢٠١٦/١٥ مقابل ١٢,١ مليار دولار في العام المالي السابق ٢٠١٥/١٤ بسبب تراجع التحويلات الرسمية والخاصة بنسبة ٢٢,٩٪.

حقق ميزان الحساب الرأسمالي والمالي فائضا وصل إلى نحو ١٩,٩ مليار دولار من العام المالي ٢٠١٦/١٥ مقابل حوالي ١٧,٩ مليار دولار خلال العام المالي السابق. ويرجع ذلك إلى ارتفاع صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للداخل ليسجل ٦,٨ مليار دولار خلال العام المالي الحالي مقابل حوالي ٦,٤ مليار دولار من العام المالي السابق، بنسبة ارتفاع ٦,٣٪. وذلك كنتيجة أساسية لارتفاع صافي الاستثمارات الواردة لتأسيس شركات (أو زيادة رؤوس أموالها) ليصل إلي نحو ٤,٥ مليار دولار (مقابل نحو ٣,٨ مليار دولار)، وتحقيق الاستثمارات في قطاع البترول صافي تدفق للداخل بلغ نحو ١,٦ مليار دولار. بينما حققت الاستثمارات في محفظة الأوراق المالية صافي تدفق للخارج بلغ نحو ١,٣ مليار دولار خلال العام المالي الحالي مقابل نحو ٦٣٨,٦ مليون دولار خلال العام المالي السابق.

وقد ارتفع فائض الميزان الكلي خلال النصف الأول من العام المالي ٢٠١٧/١٦ نتيجة ارتفاع الصادرات السلعية بنسبة ١٤,٤٪ لتصل إلى ١٠,٤ مليار دولار، وتراجع الواردات السلعية بنسبة ٢,٣٪ لتصل إلى ٢٨,٣ مليار دولار، وارتفاع صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للداخل بنسبة ٣٨٪ لتصل إلى ٤,٣ مليار دولار.

سادسا: سوق العمل والبطالة

بالرغم من وجود العديد من التحديات التي يواجها سوق العمل المصري إلا أنه يمتلك العديد من الإمكانات والفرص التي يمكن أن تحقق لمصر النهضة الاقتصادية المرجوة إذا تم استغلال هذه الإمكانات بالشكل الأمثل. ويعرض هذا الجزء من الخطة متوسطة المدى ٢٠١٧-٢٠٢٠ والعام الأول منها ٢٠١٨/٢٠١٧ خصائص سوق العمل ومقوماته في الوقت الراهن لتسليط الضوء على هذه التحديات والفرص.

تتمتع مصر بوفرة في الطاقات البشرية حيث يبلغ إجمالي عدد سكان مصر نحو ٩٢ مليون نسمة ويقدر حجم القوى البشرية[١٤] خلال الربع الثاني من العام المالي ٢٠١٧/٢٠١٦ (أكتوبر-

[١٤] تشمل جميع السكان ما عدا صغار السن (أقل من ٦ سنوات)، والأفراد ٦٥ سنة فأكثر ولا يعملون ولا يرغبون في العمل ولا يبحثون عنه (مسنين)، والمصاب بعجز كلي (غير قادر على العمل بصفة دائمة).

ديسمبر٢٠١٦) بنحو ٥٨,٧ مليون فرد، وتمثل نسبة المشاركة في قوة العمل[١٥] ٤٩,٥٪ من القوى البشرية أي ما يقدر بنحو ٢٩,١ مليون فرد. ويمثل الذكور النسبة الأكبر من قوة العمل ٧٦٪ (٢٢,٢ مليون فرد)، بينما تمثل الإناث ٢٤٪ فقط من قوة العمل (٦,٩ مليون فرد).

وتشير بيانات بحث القوى العاملة للربع الثاني من العام المالي ٢٠١٧/٢٠١٦ إلى ارتفاع حجم قوة العمل بنحو ٢,٨٪ (٧٣٠ ألف فرد) وذلك مقارنة بالربع المناظر من العام المالي السابق ليصل إلى ما يقرب من ٢٩,١ مليون فرد، حيث ارتفع عدد المشتغلين بنسبة ٣,١٪ (٧٥٧ ألف فرد) ليصل إلى ٢٥,٥ مليون فرد، بينما انخفض عدد المتعطلين بشكل طفيف بنحو ٠,٧٥٪ (٢٧ ألف فرد) ليصل إلى ٣,٥٩ مليون فرد [شكل رقم (١٦/٣)].

شكل رقم (١٦/٣)

تطور حجم القوى العاملة والمشتغلين والمتعطلين خلال الفترة (٢٠١٥/١٤-٢٠١٧/١٦)

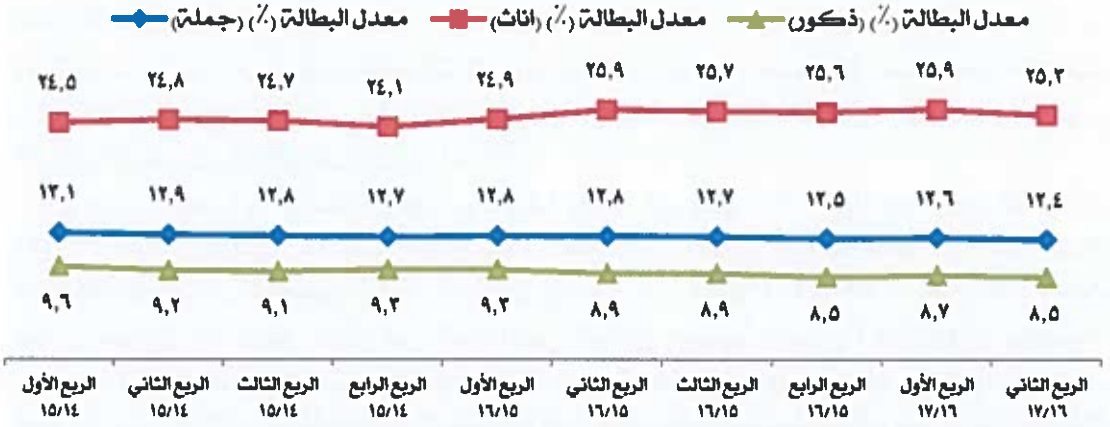

المصدر: النشرة الربع سنوية لبحث القوى العاملة – الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء (أعداد مختلفة).

سجل معدل البطالة تراجعا خلال الربع الثاني من العام المالي ٢٠١٧/١٦ ليصل إلى ١٢,٤٪ مقابل نحو ١٢,٨٪ و١٢,٩٪ خلال ذات الفترة من العام المالي ٢٠١٦/١٥ و٢٠١٥/١٤ على التوالي. وشهد معدل البطالة بين الإناث تراجعا ليبلغ ٢٥,٣٪ خلال الربع الثاني من العام المالي ٢٠١٧/١٦ مقارنة بنحو ٢٥,٩٪ في الربع المماثل من العام المالي السابق. كما انخفض معدل البطالة بين الذكور ليصل إلى ٨,٧٪ خلال فترة المتابعة مقارنة بنحو ٩,٣٪ في الربع المماثل من العام المالي السابق [شكل رقم (١٧/٣)].

[١٥] تشمل جميع الأفراد (١٥ سنة) فأكثر ويساهمون فعلا بمجهوداتهم الجسمانية أو العقلية في أي نشاط اقتصادي يتصل بإنتاج السلع والخدمات (المشتغلون) وكذلك الذين يقدرون على أداء مثل هذا النشاط الاقتصادي ويرغبون فيه ويبحثون عنه ولكنهم لا يجدونه (المتعطلون).

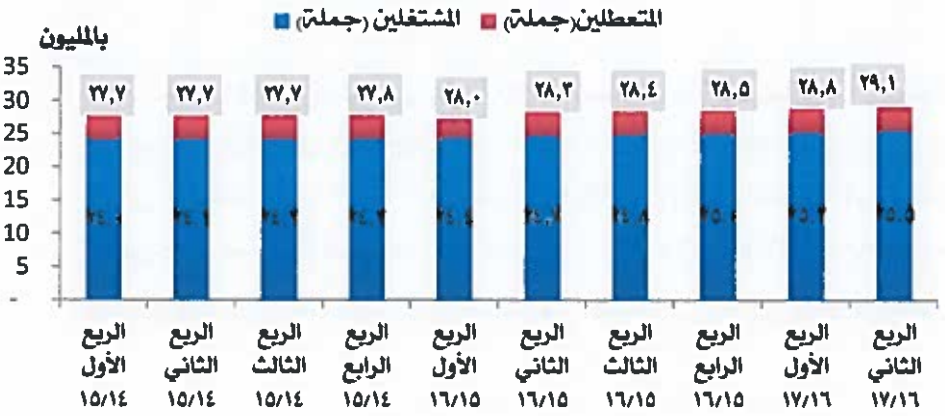

شكل رقم (١٧/٣)
تطور معدل البطالة
خلال الفترة (٢٠١٥/١٤-
٢٠١٧/١٦)

المصدر: النشرة الربع سنوية لبحث القوى العاملة- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء (أعداد مختلفة).

وبالنسبة لمعدل البطالة وفقا للفئات العمرية، تتركز البطالة في مصر في الفئات العمرية الشابة بشكل أساسي (١٥- ٢٩ سنة) كما هو موضح في [شكل رقم (١٨/٣)]، كما تشير بيانات الربع الثاني من العام المالي ٢٠١٧/١٦ مقارنة بالربع المماثل من العام المالي السابق إلى تراجع معدل البطالة بين الفئة العمرية من الشباب (١٥-٢٩ سنة) من ٢٧,٦٪ إلى ٢٦,٢٪، بينما انخفض معدل البطالة بين الفئة العمرية (١٥-٢٩ سنة) من ١٩,٩٪ إلى ١٩,١٪. وتجدر الإشارة إلى أن النسبة الأكبر من المتعطلين تكون ضمن الإناث مقارنة بالذكور حيث يبلغ معدل البطالة بين الإناث نحو ٢٥,٣٪ مقارنة بمعدل بطالة بين الذكور نحو ٨,٥٪ وذلك خلال الربع الثاني من عام ٢٠١٧/١٦.

شكل رقم (١٨/٣): متوسط معدل البطالة وفقا للفئات العمرية (٪)
خلال الربع الثاني من عام ٢٠١٧/١٦ مقارنة بالربع الثاني من عام ٢٠١٦/١٥

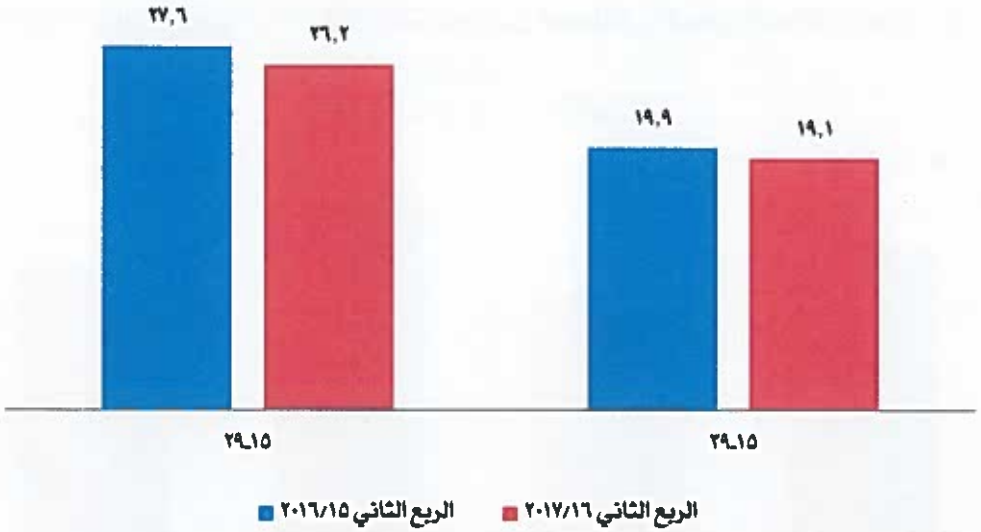

المصدر: النشرة الربع سنوية لبحث القوى العاملة- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء (أكتوبر – ديسمبر).

وبالنظر إلى معدلات البطالة وفقا للمستوى التعليمي، يتضح استمرار تركزها بين الفئات الأكثر تعليما. فقد بلغ معدل البطالة بين أصحاب المؤهل الجامعي والأعلى من الجامعي نحو

٢٠,٩٪ خلال الربع الثاني من عام ٢٠١٧/١٦ مسجلا تراجعا مقارنة بالربع المماثل من العام المالي السابق. ويرتفع معدل البطالة بين حملة المؤهل المتوسط الفني ليصل إلى ١٧,٢٪ خلال الربع الثاني من العام المالي ٢٠١٧/١٦. وتجدر الإشارة إلى الارتفاع الملحوظ في معدل البطالة بين خريجي الثانوية العامة/ الأزهرية حيث ارتفع ليصل إلى ٢٦,٧٪ خلال الربع الثاني من العام المالي ٢٠١٧/١٦ مقارنة بمعدل ٨,٦٪ خلال الربع المماثل من العام المالي السابق [شكل رقم (١٩/٣)].

شكل رقم (١٩/٣)

معدل البطالة بحسب المستوى التعليمي (٪)

خلال الربع الثاني من عام ٢٠١٧/١٦ مقارنة بالربع الثاني من عام ٢٠١٦/١٥

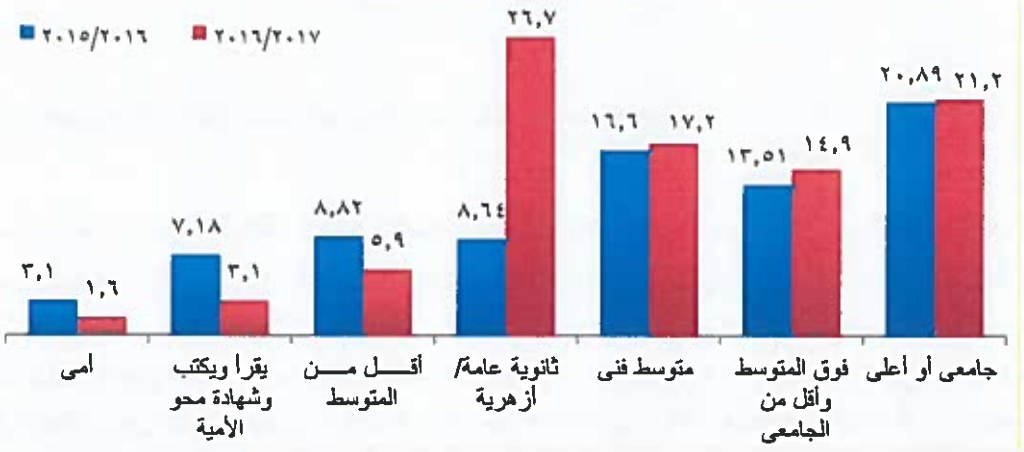

المصدر: النشرة الربع سنوية لبحث القوى العاملة- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء (أكتوبر – ديسمبر).

ووفقا للتوزيع الجغرافي، تشير البيانات إلى ارتفاع معدل البطالة خلال الربع الثاني من عام ٢٠١٧/١٦ في محافظات الوجه البحري (١٢,٧٪) مقارنة بمحافظات الوجه القبلي (١١,٦٪)، كما انخفض معدل البطالة في المحافظات الحضرية ليصل إلى ١٢,٩٪ خلال الربع الثاني من العام المالي ٢٠١٧/١٦ مقارنة بنحو ١٥,٧٪ خلال ذات الربع من العام المالي السابق [شكل رقم (٢٠/٣)].

شكل رقم (٢٠/٣)

معدلات البطالة بحسب الأقاليم (٪)

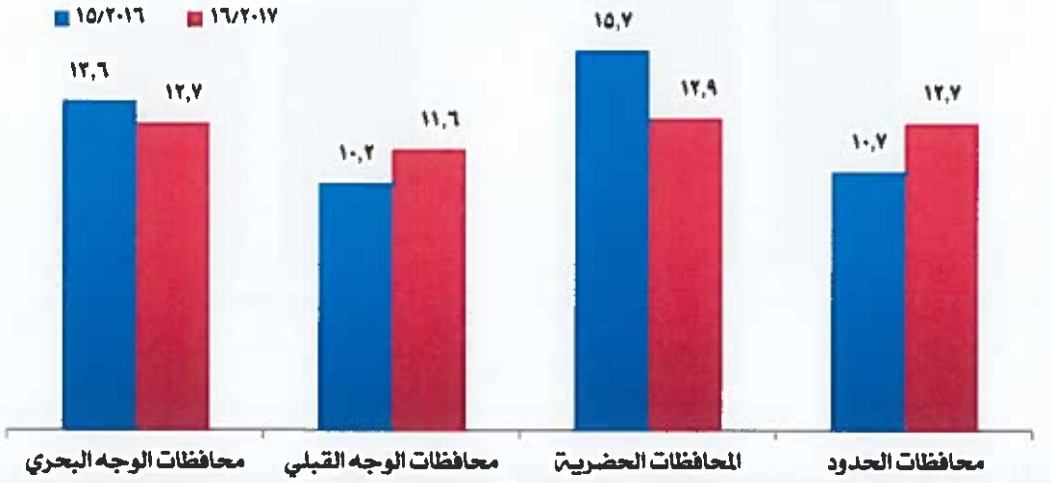

المصدر: النشرة الربع سنوية لبحث القوى العاملة- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء (أكتوبر – ديسمبر).

وتتركز النسبة الأكبر من المشتغلين في قطاع الزراعة بنسبة (٢١,٣٪) خلال الربع الثاني من العام المالي ٢٠١٧/١٦. يليه قطاع التشييد والبناء بنسبة (١٢,٦٪). وبمقارنة بيانات الربع الثاني للعام المالي ٢٠١٧/١٦ ببيانات الربع المماثل من العام المالي السابق، يعد قطاع الصناعات التحويلية وقطاع تجارة الجملة والتجزئة وقطاع خدمات الأفراد من أكثر القطاعات الجاذبة للعمالة حيث ارتفعت نسبة المشتغلين في تلك القطاعات. وعلى الجانب الأخر، انخفضت نسبة المشتغلين في قطاع الزراعة وفي قطاع التعليم.

وتعكس بيانات التوزيع النسبي للمشتغلين وفقا للنشاط الاقتصادي وبيانات معدلات البطالة وفقا للمستوى التعليمي التحدي المتمثل في عدم توافق مهارات الخريجين مع احتياجات سوق العمل، حيث يطلب السوق مهارات التعليم الفني أو المتوسط لذلك ترتفع البطالة بين خريجي المؤهلات الجامعية والعليا [شكل رقم (٢١/٣)].

شكل رقم (٢١/٣)
التوزيع النسبي للمشتغلين وفقا للنشاط الاقتصادي (٪)
خلال الربع الثاني من عامي ٢٠١٦/١٥ و ٢٠١٧/١٦

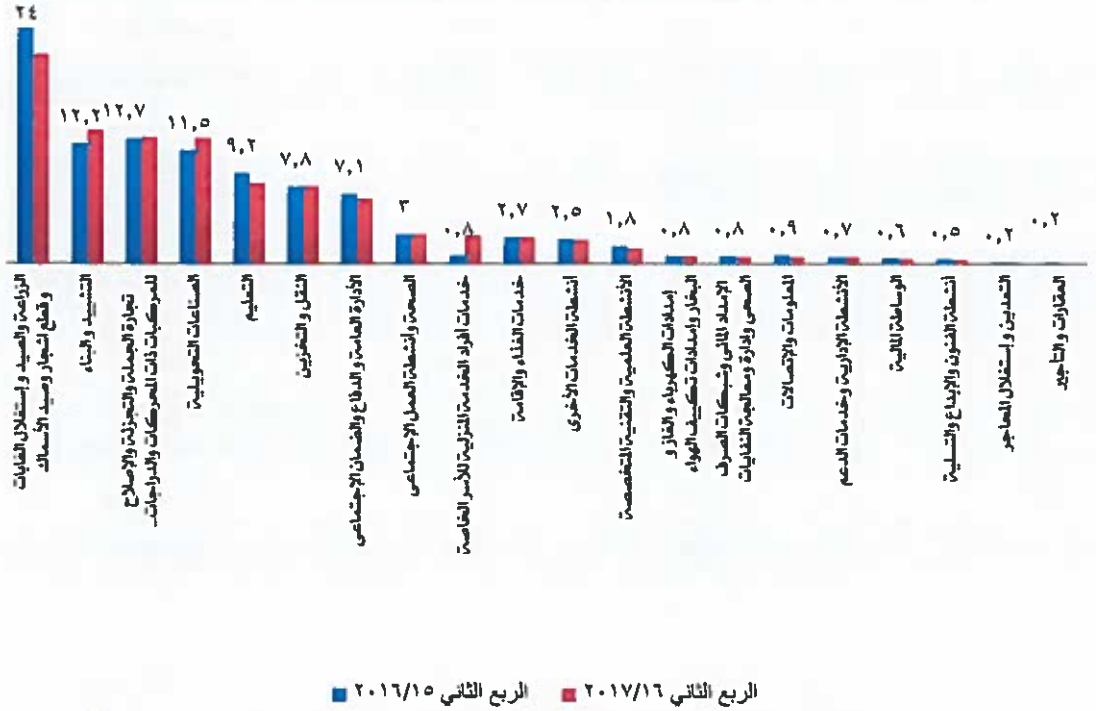

المصدر: النشرة الربع سنوية لبحث القوى العاملة- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء (أكتوبر – ديسمبر).

يوضح الجدول رقم (٦/٣) ارتفاع انتاجية العمالة في قطاعي التعدين والوساطة المالية وتنخفض في قطاعي السياحة والخدمات، حيث انخفض متوسط إنتاجية العمالة بنحو ٤٠٪ في كلا القطاعين خلال عام ٢٠١٦/١٥ مقارنة بعام ٢٠١٠/٠٩.

جدول رقم (٦/٣): متوسط إنتاجية العمالة خلال عام ٢٠١٦/١٥

الأنشطة الاقتصادية	متوسط انتاجية العمالة (١٧)	التغير في متوسط الانتاجية (١٦)	التغير في التوزيع النسبي للناتج	التغير في التوزيع النسبي للعمالة
الزراعة واستغلال الغابات وقطع الأشجار وصيد الأسماك	٤٠٢٠٦	٢٤٣٧٤	٢,٥-	٨,٠-
التعدين واستغلال المحاجر	٩٥١٤١٠٠	٧١٠٩٦١٩	١,٧-	٠,١-
الصناعات التحويلية	٩٧٢٧٦	٤٩٨٠١	٠,٩-	٠,٥
إمدادات الكهرباء والغاز والبخار وتكييف الهواء	١٦٥١٤٠	١٢٣٥٣٢	٠,٢	٠,٤-
إمدادات المياه وأنشطة الصرف وإدارة النفايات ومعالجتها	٥٩٨٤٩	٢٩٤٢٠	٠,٢	٠,٣
التشييد والبناء	٢١٦٧٤	١٥٣٤٨	٠,٤-	٠,٩
تجارة الجملة والتجزئة والإصلاح للمركبات ذات المحركات والدراجات النارية	٧٥٥٠٠	٤٢٠٢٠	٢,٣	٢,٣
النقل والتخزين	٦٢٢٤٢	١٨٤٤٣	١,٥-	١,٦
خدمات الغذاء والإقامة	٤٢٧٧١	٢٨٣٩٤-	٢,٨-	٠,٨
المعلومات والاتصالات	٢٠٩٨٨٤	١٤١٧٥٦	١,٢-	٠,١-
الوساطة المالية والتأمين	٥٩٥١٥٤	٤٠٩٦٢٥	٠,٣	٠,٢-
العقارات والتأجير	٢٧٩٥٧٨	٢٤٠١٩٦	٦,٦	٠,١
الإدارة العامة والدفاع؛ والضمان الاجتماعي الإلزامي	١٠٤٥٩٨	٦٤٥٠٥	٠,٦	٠,٦-
التعليم	١٦٦٨٧	١٢١٢٤	٠,٦	٠,٧-
الأنشطة في مجال صحة الإنسان والعمل الاجتماعي	٥٣٧٣٩	٣٥٨١٥	٠,٩	٠,٦
خدمات أخرى	١٠٢٤٢	٦٧٣٨-	٠,٨-	٢,٧
إجمالي	٧٦٤٤٩	٤٢٥٨٠	-	-

(١٦): يقيس التغير خلال الفترة من العام المالي ٢٠١٠/٢٠٠٩ إلى العام المالي ٢٠١٦/٢٠١٥

(١٧): متوسط انتاجية العمالة لكل قطاع= (الناتج المحلي للقطاع بالأسعار الثابتة)/ (عدد المشتغلين في القطاع)

سابعا: التضخم

تشير بيانات الرقم القياسي لأسعار المستهلكين خلال النصف الأول من العام المالي ٢٠١٦/١٥ (يوليو – ديسمبر٢٠١٦) إلى ارتفاع متوسط معدل التضخم لكل من حضر وإجمالي الجمهورية إلى نحو ١٥,٣٪ و ١٧,٤٪ على التوالي وذلك مقارنة بذات الفترة من الأعوام المالية ٢٠١٥/١٤ و٢٠١٤/١٣. [شكل رقم (٢٢/٣)].

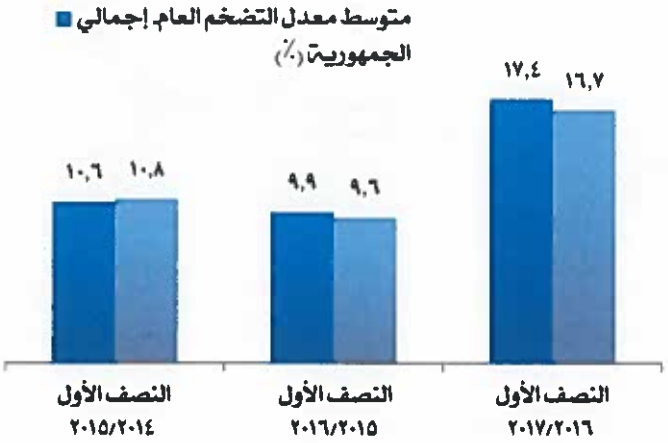

شكل رقم (٢٢/٣)
تطور معدلات التضخم على أساس سنوي بكل من حضر وإجمالي الجمهورية
(يوليو-ديسمبر ٢٠١٤ –٢٠١٦)

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.

وسجل معدل التضخم الأساسي ارتفاعا غير مسبوق حيث ارتفع من ٦,٥٪ في يوليو ٢٠١٥ إلى ٢٥,٩٪ في ديسمبر ٢٠١٦، وكذا ارتفع معدل التضخم العام (حضر) من ٨,٤٪ في يوليو ٢٠١٥ إلى ٢٣,٣٪ في ديسمبر ٢٠١٦. ويرجع الارتفاع الملحوظ في معدلات التضخم إلى سياسة تحرير سعر صرف الجنيه المصري مقابل الدولار الأمريكي حيث انخفضت قيمة الجنيه المصري مقابل الدولار بما يقرب من ٦٧٪ في ٣ نوفمبر ٢٠١٦ (من ٨,٧ إلى ١٤,٦ جنيه مقابل الدولار) مما نتج عنه زيادة في تكلفة الواردات، وارتفاع أسعار بعض السلع الغذائية مثل الدواجن والأرز واللحوم والتي لها وزن نسبي مرتفع (ما يقرب من ١١٪) في سلة السلع والخدمات التي يعتمد عليها عند تقدير الرقم القياسي للأسعار، ذلك بالإضافة إلى أثر سنة الأساس (Base year effect).

ويعكس معدل التضخم الأساسي (مستبعدا منه المواد الغذائية الأكثر تقلبا (الخضروات والفاكهة) والأسعار المحددة إداريا[١٨]) الارتفاع في أسعار السلع الغذائية الأساسية، والسلع الاستهلاكية والخدمات الأخرى (مطاعم، وخدمات محمول، وخدمات نقل، وخدمات التعليم والصحة). [شكل رقم (٢٢/٣)]. ومن المتوقع أن تستقر أسعار الصرف بنهاية العام المالي ٢٠١٧/٢٠١٦ لتعكس القيمة الحقيقية للجنيه المصري مقابل الدولار مما سوف ينعكس بالإيجاب على استقرار الأسعار ورجوع معدلات التضخم إلى المعدلات الطبيعية.

---

[١٨] تشمل السلع المحددة إداريا أسعار الوقود، وأسعار الغاز الطبيعي، ومصاريف التعليم الحكومي، وأسعار بعض الأدوية، وأسعار الكهرباء والمياه، والإيجار القديم، وأسعار السلع التموينية، وأسعار خدمات النقل العام.

شكل رقم (٢٣/٢)
تطور معدل التضخم العام والأساسي (على أساس سنوي)
(يوليو ٢٠١٥ – ديسمبر ٢٠١٦)

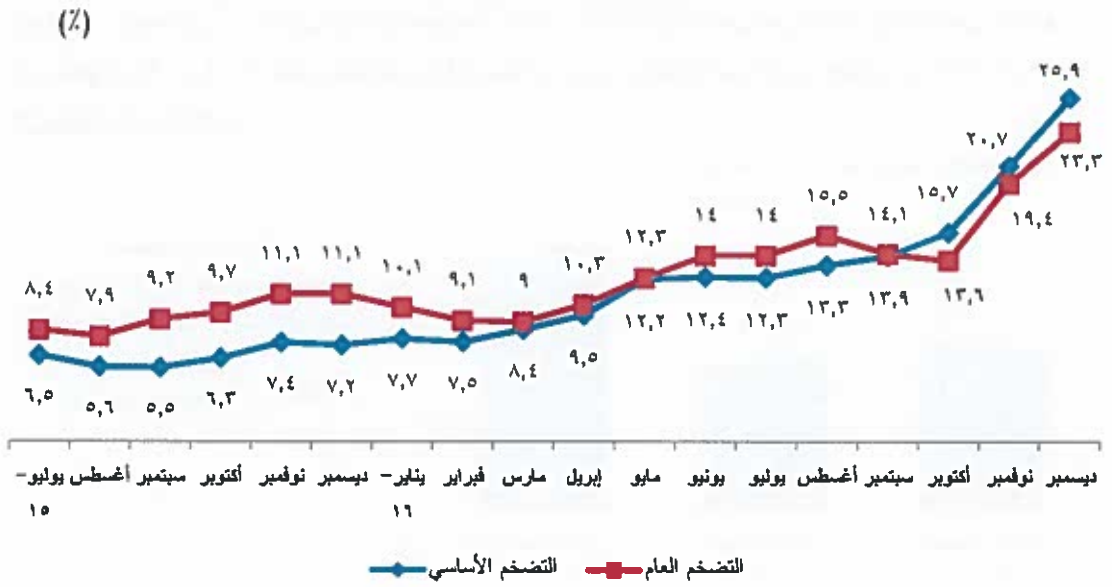

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، البنك المركزي المصري

وتجدر الإشارة إلى إتخاذ الحكومة لعدد من التدابير التي من شأنها مساعدة الفئات الفقيرة ومحدودة الدخل على تحمل آثار ارتفاع معدل التضخم وتشمل قرارات رئاسة مجلس الوزراء بدخول هيئة السلع التموينية كمستورد لباقي السلع الأساسية المطلوبة للسوق المحلي وتوفير الاعتمادات اللازمة لهذا الغرض والتنسيق بين وزارتي التموين والمالية في هذ الشأن، والبيع بسعر التكلفة، والتعاون بين هيئة السلع التموينية والقوات المسلحة لتوفير مخزون آمن من السلع التموينية للمواطنين. بالإضافة إلى زيادة مبلغ الدعم المقرر للفرد المسجل في البطاقة التموينية من ١٥ إلى ١٨ جنيها اعتبارا من ٢٠١٦/٦/١ بتكلفة مقدارها ٢,٤ مليار جنيه سنويا، وتم رفع الدعم المقرر مرة أخرى من ١٨ إلى ٢١ جنيها اعتبارا من ٢٠١٦/١٢/١.

كما تحرص الحكومة وفقا لبرنامج الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي على حماية الفئات الأولى بالرعاية وأصحاب الدخول المنخفضة، بجانب دعمها بإجراءات تعويضية اجتماعية موجهة لخدمتهم متضمنة في ذلك برامج الدعم النقدي المباشر مثل برنامج تكافل وكرامة.

٣ – ٢ النمو الاقتصادي المستهدف

من المستهدف أن يحقق الناتج المحلي الإجمالي الثابت بسعر السوق نموا بنحو ٤,٦٪ خلال العام المالي ٢٠١٨/١٧ مقارنة بمعدل نمو متوقع لعام ٢٠١٧/١٦ في حدود ٤٪، وبحيث يستمر ارتفاع هذا النمو بشكل تدريجي ليصل عام ٢٠٢٠/١٩ نحو ٦٪. وفي ضوء هذه المستهدفات؛ يقدر حجم الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة حوالي ٣,٥٥ تريليون جنيه عام ٢٠١٨/١٧، ويستمر في النمو حتى يزيد عن ٣,٩٥ تريليون جنيه عام ٢٠٢٠/١٩ [شكل رقم (٢٤/٣)، جدول رقم (١/١)، جدول رقم (٧/٣)].

شكل رقم (٢٤/٣) تطور معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي خلال الخطة متوسطة المدى (٪)

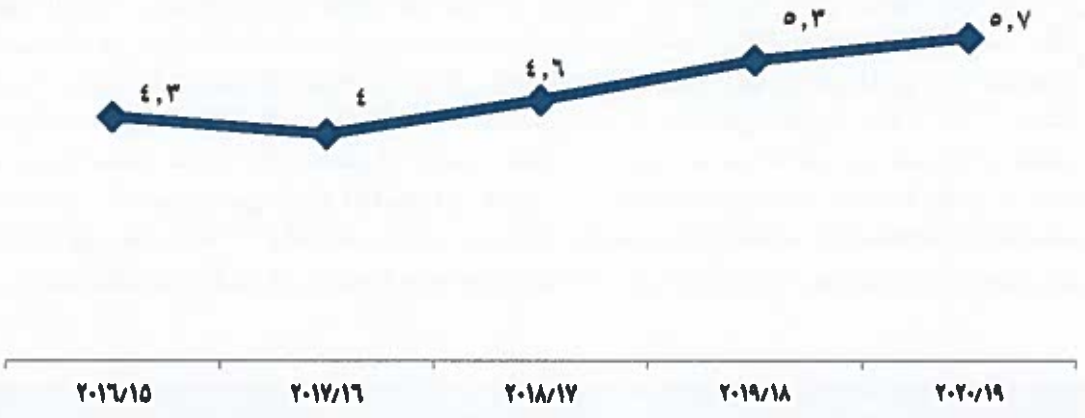

المصدر: وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري

جدول رقم (٧/٣)

تطور حجم الموارد والاستخدامات (بالأسعار الثابتة لعام ٢٠١٧/١٦) خلال الفترة (٢٠١٧/١٦ – ٢٠٢٠/١٩)

(بالمليار جنيه)

البيان	٢٠١٧/١٦	٢٠١٨/١٧	٢٠١٩/١٨	٢٠٢٠/١٩
الموارد				
الناتج المحلى الاجمالى بتكلفة عوامل الانتاج (١)	٣٣٤٤,٣	٣٤٩٨,١	٣٦٦٦,٢	٣٨٤٩,٥
صافى الضرائب غير المباشرة (٢)	٥٦,٠	٥٨,٦	٧٩,٠	١٠٩,٢
الناتج المحلى الاجمالى بسعر السوق (٣) = (١)+ (٢)	٣٤٠٠,٣	٣٥٥٦,٧	٣٧٤٥,٢	٣٩٥٨,٧
الواردات من السلع والخدمات (٤)	٨٦١,٩	٩١٩,٨	٨٧٥,٨	٨٦٦,٩
مجموع الموارد = (١)+(٢)+(٣)+(٤)	٤٢٦٢,٢	٤٤٧٦,٥	٤٦٢١,٠	٤٨٢٥,٦
الاستخدامات				
الاستهلاك النهائى الخاص (٥)	٢٨٥٠,٦	٢٩٥١,٨	٣٠٥٦,٤	٣١٦١,٤
الاستهلاك النهائى الحكومى (٥)	٣٤٦,٢	٣٤٩,١	٣٥٦,٣	٣٦٤,٠
مجموع الاستهلاك النهائى = (٥)+ (٦)	٣١٩٦,٨	٣٣٠٠,٩	٣٤١٢,٧	٣٥٢٥,٤

البيان	٢٠١٧/١٦	٢٠١٨/١٧	٢٠١٩/١٨	٢٠٢٠/١٩
الاستثمار (٧)	٥٣٠,٠	٥٧٠,١	٦١٧,٦	٦٧١,٩
جملة الانفاق على الاستثمار = (٧) + (٨)	٥٣٠,٠	٥٧٠,١	٦١٧,٦	٦٧١,٩
الصادرات من السلع والخدمات (٩)	٥٢٥,٤	٦٠٥,٥	٥٩٠,٧	٦٢٨,٢
مجموع الاستخدامات = (٥)+ (٦)+ (٧) + (٨)+ (٩)	٤٢٦٢,٢	٤٤٧٦,٥	٤٦٢١,٠	٤٨٢٥,٦

المصدر: وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري

- **مصادر النمو الاقتصادي المستهدفة**

تستهدف الخطة تعزيز مساهمة الاستثمار والصادرات في النمو الاقتصادي الحقيقي (بالأسعار الثابتة)، وبحيث ترتفع مساهمة الاستثمار في النمو الاقتصادي بشكل تدريجي يصل عام ٢٠١٨/١٧ إلى نحو ١,٢ نقطة مئوية ويرتفع ليصل عام ٢٠٢٠/١٩ نحو ١,٤ نقطة مئوية، وذلك في ضوء الزيادة المتوقعة في حجم الاستثمارات المحلية والأجنبية والتي ستصاحب التحسن المستهدف في بيئة الأعمال كأحد مرتكزات برنامج الاصلاح الاقتصادي والاجتماعي. وفي ذات السياق؛ من المستهدف مساهمة صافي الصادرات بشكل إيجابي في النمو بعد مساهمة سلبية استمرت خلال السنوات الماضية، وذلك بنحو ٠,٤ نقطة مئوية عام ٢٠١٨/١٧ ترتفع تدريجيا لتصل عام ٢٠٢٠/١٩ لتبلغ ١,٢ نقطة مئوية. وعلى الجانب الآخر؛ من المستهدف خفض مساهمة الاستهلاك في النمو الاقتصادي لتبلغ ٢,١ نقطة مئوية عام ٢٠١٨/١٧ ونحو ٣ نقاط مئوية في عام ٢٠٢٠/١٩ وذلك في ضوء السياسة النقدية التي تتبعها الحكومة لامتصاص السيولة النقدية الزائدة في الأسواق ومواجهة التضخم من خلال رفع أسعار الفائدة [شكل رقم (٢٥/٣)].

شكل رقم (٢٥/٣) مصادر النمو الاقتصادي المستهدفة خلال الخطة متوسطة المدى

المصدر: وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري

- **معدلات النمو القطاعية المستهدفة**

من المستهدف أن تحقق جميع القطاعات معدلات نمو موجبة خلال عام ٢٠١٨/١٧، وتتركز أهم القطاعات التي تحقق معدلات نمو مرتفعة في قطاع التشييد والبناء (١١٪) وذلك نتيجة استمرار تنفيذ المشروعات القومية الكبرى من مشروعات شق الطرق واستكمال توسعة خطوط مترو الأنفاق ومشروع بناء مليون وحدة سكنية وتنمية ١,٥ مليون فدان وغيرها. كما أنه من المتوقع تعافي قطاع السياحة ليحقق نمو بنسبة ١٠٪ مقارنة بعام ٢٠١٧/١٦ وذلك في ضوء توقعات نمو أعداد السائحين والليالي السياحية، ونمو قطاع الكهرباء (٧,٥٪) نتيجة تعزيز الاستثمارات العامة والخاصة في قطاع الكهرباء خلال العام المالي ٢٠١٨/١٧. وتستهدف الخطة نموا بنسبة

٣,٧٪ في قطاع الصناعات التحويلية (بدون تكرير البترول)، نتيجة التحسن المتوقع في بيئة الأعمال في ضوء برنامج الإصلاح الاقتصادي والأثر الإيجابي لتحرير سعر الصرف على تنافسية الصناعة المصرية [شكل رقم (٢٦/٣)].

شكل رقم (٣٦/٢)

معدلات النمو القطاعية المستهدفة خلال العام المالي ٢٠١٨/١٧ (٪)

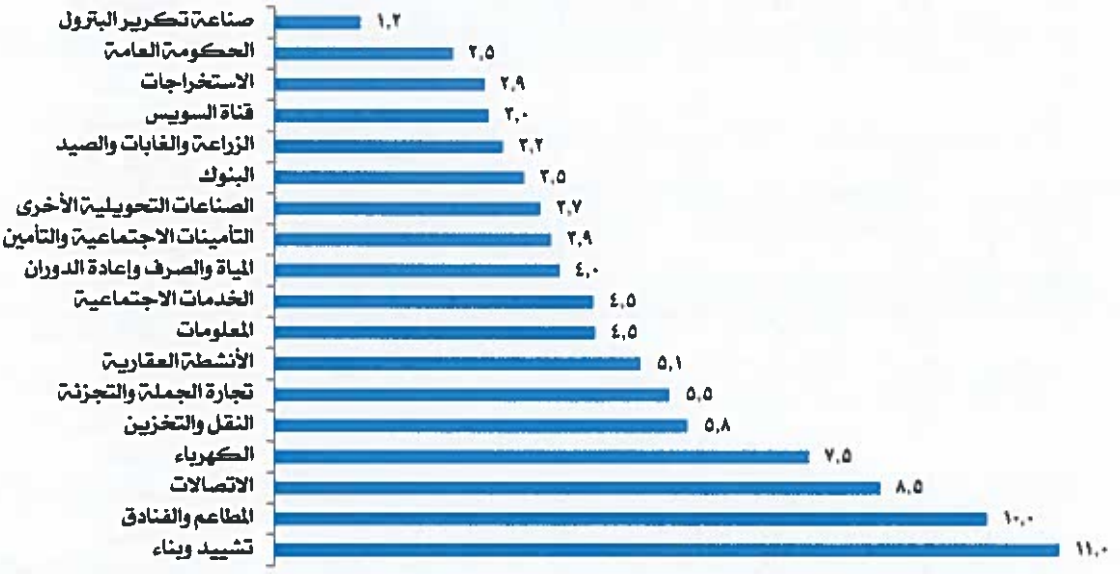

المصدر: وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح والإداري

• المساهمة القطاعية المستهدفة في النمو الاقتصادي

من المتوقع أن يساهم قطاع تجارة الجملة والتجزئة بحوالي ١٧,٧٪ من النمو الاقتصادي الحقيقي عام ٢٠١٨/١٧، يليه قطاع التشييد والبناء بحوالي ١٤,٤٪، ويليهما قطاع الأنشطة العقارية بنحو ١١,٩٪ ثم قطاع الصناعات التحويلية الأخرى بحوالي ١٠,٥٪ وقطاع الزراعة بنحو ٨,٣٪ [شكل رقم (٢٧/٣) وجدول رقم (٨/٣)].

شكل رقم (٢٧/٣)

المساهمة القطاعية المستهدفة في معدل النمو الاقتصادي عام ٢٠١٨/٢٠١٧ (٪)

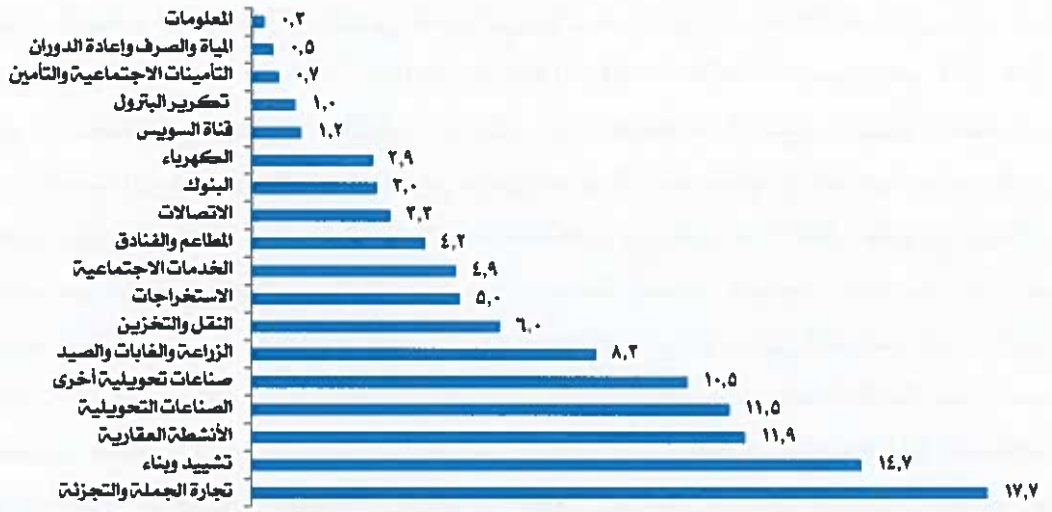

المصدر: وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح والإداري

جدول رقم (٨/٣): معدلات النمو القطاعية المستهدفة في الخطة متوسطة المدى

القطاع	معدل النمو الاقتصادي الحقيقي (٪)			المساهمة القطاعية في النمو الاقتصادي (٪)		
	٢٠١٦/١٥ (فعلي)	٢٠١٧/١٦ (متوقع)	٢٠١٨/١٧ (مستهدف)	٢٠١٦/١٥ (فعلي)	٢٠١٧/١٦ (متوقع)	٢٠١٨/١٧ (مستهدف)
تشييد وبناء	١١,٢	١٠,٨	١١,٠	٢٥,٢	١٥,٥	١٤,٧
المطاعم والفنادق	٢٨,٥-	١,٦	١٠,٠	٢٠,٥-	٠,٧	٤,٢
الاتصالات	٨,٤	٨,٢	٨,٥	١٠,٩	٦,٧	٣,٣
الكهرباء	٧,١	٦,٩	٧,٥	٥,٤	٣,٢	٢,٩
النقل والتخزين	٥,٧	٥,٦	٥,٨	١١,١	٦,٦	٦,٠
تجارة الجملة والتجزئة	٥,٣	٥,٥	٥,٥	٣١,٧	١٩,٨	١٧,٧
الأنشطة العقارية	٤,٦	٥,٥	٥,١	١٩,٥	١٤,٢	١١,٩
المعلومات	٤,٠	٤,٠	٤,٥	٠,٦	٠,٣	٠,٣
الخدمات الاجتماعية	٤,٢	٤,٥	٤,٥	٨,٩	٥,٨	٤,٩
المياة والصرف وإعادة الدوران	٣,٩	٤,١	٤,٠	١,١	٠,٧	٠,٥
التأمينات الاجتماعية والتأمين	٣,٧	٣,٨	٣,٩	١,٢	٠,٨	٠,٧
صناعات تحويلية أخرى	٠,٢	٢,٨	٣,٧	١,٢	٨,٧	١٠,٥
البنوك	٤,٢	٤,٤	٣,٥	٧,٣	٤,٦	٣,٠
الزراعة والغابات والصيد	٣,١	٣,٢	٣,٢	١٥,٣	٩,٤	٨,٣
قناة السويس	٢,٢	٢,٠	٣,٠	١,٧	٠,٩	١,٢
الاستخراجات	٥,٣-	٠,٢-	٢,٩	٢٩,٦-	٠,٧-	٥,٠
الحكومة العامة	٥,٠	٣,٠	٢,٥	٢١,٥	٧,٧	٤,٩
تكرير البترول	٢,٥	٢,٩-	١,٢	٤,٢	٢,٧-	١,٠
الإجمالي العام	٢,٣	٣,٨	٤,٦	١٠٠	١٠٠	١٠٠

المصدر: وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري

• الناتج المحلي الإجمالي المستهدف بالأسعار الجارية

تستهدف الخطة ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية عام ٢٠١٨/١٧ إلى نحو ٤,٠٧ تريليون جنيه، وبمعدل نمو ١٩,٨٪ مقارنة بالناتج المتوقع عام ٢٠١٧/١٦ (جدول رقم (٩/٣)). ومن المتوقع أن تنعكس الإصلاحات المالية التي تقوم بها الحكومة لترشيد الإنفاق الحكومي وإعادة ترتيب أولويات الإنفاق والتوجه نحو برامج الدعم الأفضل استهدافا للفئات الأولى بالرعاية ورفع كفاءة نظم إدارة المالية العامة للتأكد من كفاءة الإنفاق، وتنويع هيكل الإيرادات من خلال استكمال تطبيق ضريبة القيمة المضافة وتطوير منظومة الضرائب العقارية واستكمال إصلاحات المنظومة الجمركية في زيادة صافي الضرائب غير المباشرة إلى نحو ٨٢,٦ مليار جنيه عام ٢٠١٨/١٧، وبما يعزز الأثر الإيجابي للسياسة المالية على النمو الاقتصادي، كما أن تحرير سعر الصرف من المتوقع أن يسفر عن رفع كفاءة الصادرات المصريةوزيادة تنافسية الصناعة المحلية. كما يساهم برنامج الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي إلى جذب مزيد من الاستثمارات المحلية والأجنبية. ويتطلب جني ثمار برنامج

الاصلاح الاقتصادي والاجتماعي العمل على استمرار الإصلاحات وتبني مجموعة من الإصلاحات الهيكلية الأخرى الخاصة بسوق العمل وتعزيز معدلات الإنتاجية.

جدول رقم (٩/٣)

تطور حجم الموارد والاستخدامات (بالأسعار الجارية) خلال الفترة (٢٠١٧/١٦ - ٢٠٢٠/١٩)

(بالمليار جنيه)

البيان	٢٠١٧/١٦	٢٠١٨/١٧	٢٠١٩/١٨	٢٠٢٠/١٩
الموارد				
الناتج المحلى الاجمالى بتكلفة عوامل الانتاج (١)	٣٣٤٤,٣	٣٩٩٠,٢	٤٤٨٠,٨	٥٠٦٨,٠
صافى الضرائب غير المباشرة (٢)	٥٦,٠	٨٢,٦	٢١٣,٢	٢٩٣,٠
الناتج المحلى الاجمالى بسعر السوق (٣) = (١)+ (٢)	٣٤٠٠,٣	٤٠٧٢,٨	٤٦٩٤,٠	٥٣٦١,٠
الواردات من السلع والخدمات (٤)	٨٦١,٩	١٠٣٠,٠	١١٢٣,٨	١٢١٠,٢
مجموع الموارد = (١)+(٢)+(٣)+(٤)	٤٢٦٢,٢	٥١٠٢,٨	٥٨١٧,٨	٦٥٧١,٢
الاستخدامات				
الاستهلاك النهائى الخاص (٥)	٢٨٥٠,٦	٣٤٠١,٨	٣٨٧٢,٦	٤٣٤١,٧
الاستهلاك النهائى الحكومى (٥)	٣٤٦,٢	٣٨٠,٠	٤٢٠,٠	٤٥٨,٥
مجموع الاستهلاك النهائى = (٥)+ (٦)	٣١٩٦,٨	٣٧٨١,٨	٤٢٩٢,٦	٤٨٠٠,٢
الاستثمار (٧)	٥٣٠,٠	٦٤٦,٠	٧٧٧,٥	٩١٤,٣
جملة الانفاق على الاستثمار = (٧) + (٨)	٥٣٠,٠	٦٤٦,٠	٧٧٧,٥	٩١٤,٣
الصادرات من السلع والخدمات (٩)	٥٣٥,٤	٦٧٥,٠	٧٤٦,٧	٨٥٦,٧
مجموع الاستخدامات = (٥)+ (٦)+ (٧) + (٨)+ (٩)	٤٢٦٢,٢	٥١٠٢,٨	٥٨١٧,٨	٦٥٧١,٢

المصدر: وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري

• معدل الاستثمار المستهدف

تبلغ قيمة الاستثمارات الكلية اللازمة لتحقيق معدل النمو المستهدف في حدود ٤,٦٪ حوالي ٦٤٦ مليار جنيه عام ٢٠١٨/١٧ ومن ثم يصبح معدل الاستثمار المستهدف مقارنة بمعدل متوقع لعام ٢٠١٧/١٦ بنحو ١٥,٦٪. وبحيث يرتفع تدريجيا ليصل إلى نحو ١٧,١٪ عام ٢٠٢٠/١٩، وتشكل الاستثمارات الخاصة منها نسبة ٥٥٪ مقابل استثمارات عامة في حدود ٤٥٪، وذلك في ضوء اهتمام الحكومة باستمرار توجيه مزيد من الإنفاق الحكومي على تطوير البنية الأساسية وتحسين جودة الخدمات المقدمة للمواطنين بما يساهم في تحقيق الأهداف الرئيسية لبرنامج عمل الحكومة حتى يونيو ٢٠١٨ والوفاء بالاستحقاقات الدستورية [شكل رقم (٢٨/٣)].

شكل رقم (٢٨/٣)
تطور الاستثمارات الكلية المستهدفة خلال الخطة متوسطة المدى (بالأسعار الجارية)

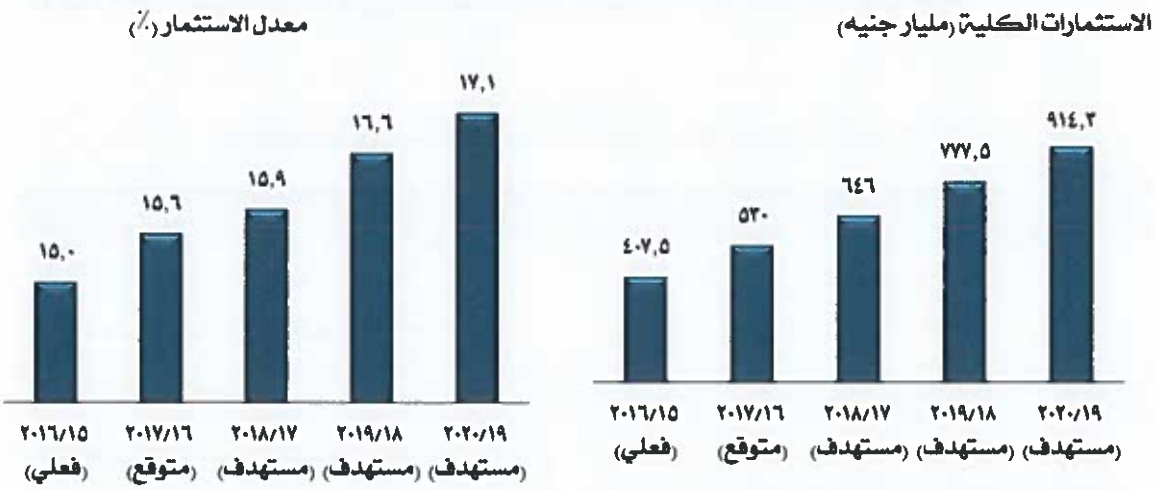

المصدر: وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري

• معدل الادخار المستهدف

من المستهدف زيادة معدل الادخار المحلي ليصل إلى حوالي ٧,١٪ في عام ٢٠١٨/٢٠١٧، وبحيث يرتفع تدريجيا عام ٢٠٢٠/١٩ ليصل إلى ١٠,٥٪، وبما ينعكس على تراجع فجوة الموارد من ٨,٧٪ عام ٢٠١٨/١٧ لتكون في حدود ٦,٦٪ عام ٢٠٢٠/١٩، وبما يساهم في دفع عجلة الاستثمار، وبالرغم من اتجاه فجوة الموارد إلى التراجع النسبي خلال الخطة متوسطة المدى، إلا أنها لا تزال تعكس عدم كفاية حجم الادخار المحلي لتمويل الانفاق الاستثماري المستهدف، مما يستلزم اتخاذ الإجراءات اللازمة لحفز المدخرات المحلية والتفكير في أوعية ادخارية جديدة تشجع المواطنين على توجيه مدخراتهم إلى القطاع المصرفي (شكل رقم (٢٩/٣)).

شكل رقم (٢٩/٣)
معدل الادخار المحلي ومعدل الاستثمار وفجوة الموارد خلال الخطة متوسطة المدى

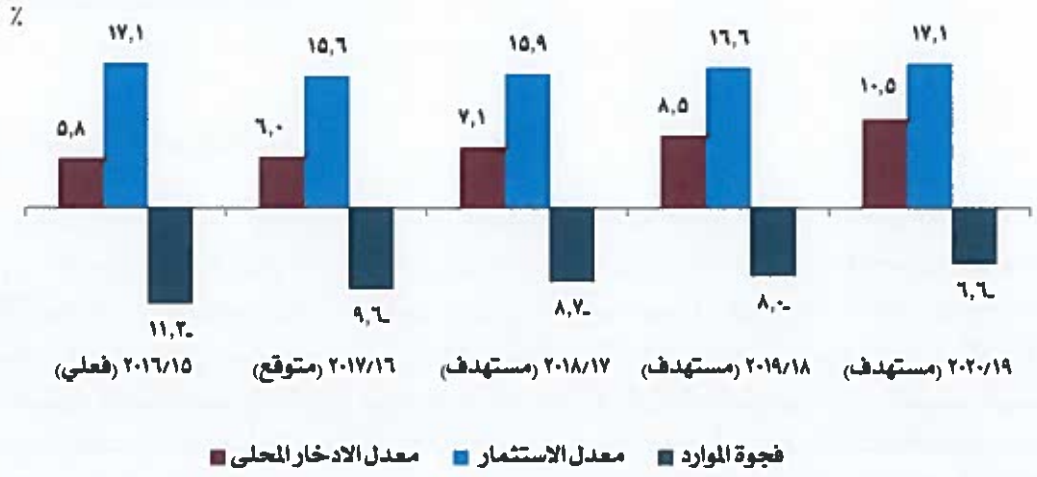

المصدر: وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري

• الإجراءات المستهدفة لزيادة معدل الادخار

تعكس فجوة الموارد عدم كفاية حجم الادخار المحلي لتمويل الانفاق الاستثماري المستهدف، مما يستلزم اتخاذ بعض الإجراءات اللازمة لحفز المدخرات المحلية، ومن بين هذه الإجراءات:

١. استمرار السياسة المالية في ضمان كفاءة وترشيد الاستهلاك الحكومي.
٢. استمرار السياسة النقدية في امتصاص السيولة المالية الفائضة في الأسواق وكبح التضخم، من خلال طرح أوعية ادخارية جديدة ومتنوعة تشجع المواطنين بكافة شرائحهم على توجيه مدخراتهم إلى القطاع المصرفي.
٣. تعزيز الإدماج المالي وتبني خطة للتوعية بأهمية الإدخار؛ من خلال التوسع في إنشاء فروع للبنوك ومكاتب البريد في القرى والتجمعات السكانية التي لا تتوفر بها خدمات مصرفية، وتنمية ثقافة الإدخار لدى المواطنين، وتنمية الثقافة المالية.
٤. سياسة استثمارية؛ تستهدف تشجيع إعادة استثمار أرباح الشركات وإعادة تدويرها في الاقتصاد القومي.
٥. تبني خطة لتحفيز مدخرات العاملين بالخارج؛ وضمان تداول مدخراتهم من خلال القطاع المصرفي وزيادة مشاركتهم في التنمية الاقتصادية.
٦. الدور المرتقب للمجلس الأعلى للمدفوعات؛ في زيادة معدلات الإدخار.

• صادرات السلع والخدمات المستهدفة

تستهدف الخطة نمو قيمة الصادرات السلعية والخدمية (بالأسعار الجارية) بنسبة ٢٦,١٪ لتصل إلى ٦٧٥ مليار جنيه خلال عام ٢٠١٨/١٧ وذلك مقارنة بقيمتها المتوقعة عام ٢٠١٧/١٦، وترتفع بشكل تدريجي لتصل عام ٢٠٢٠/١٩ إلى ٨٥٦,٧ مليار جنيه وبمتوسط معدل نمو سنوي خلال السنوات الثلاث للخطة في حدود ١٧٪؛ وذلك في ضوء الآثار الإيجابية المتوقعة لتحرير سعر صرف الجنيه على تعزيز القدرات التنافسية للصادرات المصرية وتعافي قطاع السياحة.
وبالنسبة للواردات؛ فتصل قيمتها المستهدفة إلى نحو ١٠٣٠ مليار جنيه عام ٢٠١٨/١٧ وبمعدل نمو في حدود ١٩,٥٪ مقارنة بقيمتها المتوقعة عام ٢٠١٧/١٦ وبحيث ينخفض هذا المعدل ليصل عام ٢٠٢٠/١٩ نحو ٧,٧٪، وذلك في ضوء الجهود المبذولة لتشجيع الصناعة المحلية للإحلال محل الواردات وترشيد الواردات غير الضرورية. وكنتيجة مباشرة لتباطؤ نمو الواردات؛ من المستهدف خفض درجة الانفتاح التجاري على العالم (نسبة قيمة صادرات السلع والخدمات من الناتج المحلي الإجمالي) بحيث تبلغ نحو ٤٢٪ عام ٢٠١٨/١٧وتنخفض لتصل إلى نحو ٣٩٪ عام ٢٠٢٠/١٩، كما أنه من المستهدف تراجع فجوة ميزان تجارة السلع والخدمات لتصل إلى نحو ٣٥٢ مليار جنيه عام ٢٠٢٠/١٩ (شكل رقم (٣٠/٢)).

شكل رقم (٣٠/٢)
تطور قيمة صادرات وواردات السلع والخدمات والفجوة بينهما خلال الخطة متوسطة المدى بالأسعار الجارية

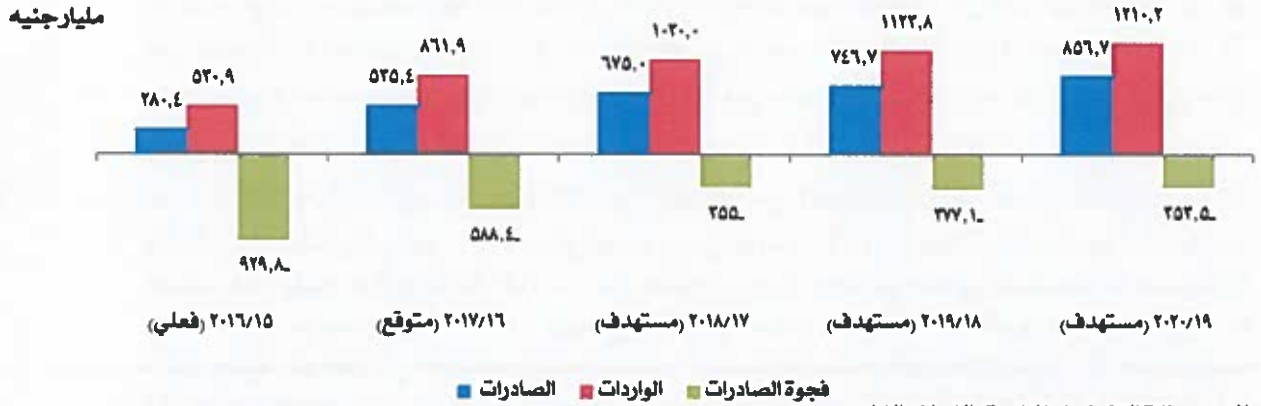

المصدر: وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري

٣ – ٣ الملامح الأساسية للاستثمارات الكلية المستهدفة

من المستهدف تنفيذ استثمارات كلية خلال العام المالي ٢٠١٨/١٧ بقيمة ٦٤٦ مليار جنيه (وذلك بمعدل زيادة بنحو ٢١,٩٪ عن الاستثمارات المتوقعة خلال العام المالي ٢٠١٧/١٦ والتي بلغت نحو ٥٣٠ مليار جنيه)، ونحو ٧٧٧,٥ مليار جنيه خلال العام المالي ٢٠١٩/١٨، وحوالي ٩١٤,٢ مليار جنيه خلال العام المالي ٢٠٢٠/١٩، ومن المتوقع أن يصل معدل الاستثمار إلى ١٥,٦٪ خلال العام المالي ٢٠١٧/١٦ ومن المستهدف أن يرتفع معدل الاستثمار ليصل إلى ١٥,٩٪ و١٦,٦٪ و١٧,١٪ خلال الأعوام ٢٠١٨/١٧ و٢٠١٩/١٨ و٢٠٢٠/١٩ على التوالي. وتستهدف الخطة أيضا زيادة معدلات الإدخار تدريجيا خلال الأعوام الثلاث القادمة من ٦٪ كمعدل متوقع عام ٢٠١٧/١٦ إلى ٧,١٪ و٨,٥٪ و١٠,٥٪ على التوالي. وفي هذا الإطار من المستهدف خفض الفجوة الإدخارية من ٨,٨٪ عام ٢٠١٨/١٧ إلى ٦,٦٪ عام ٢٠٢٠/١٩ [شكل رقم (٣١/٣)].

شكل رقم (٣١/٣)
تطور الاستثمارات الكلية (*)
خلال الفترة (٢٠١٦/١٥-٢٠٢٠/١٩)

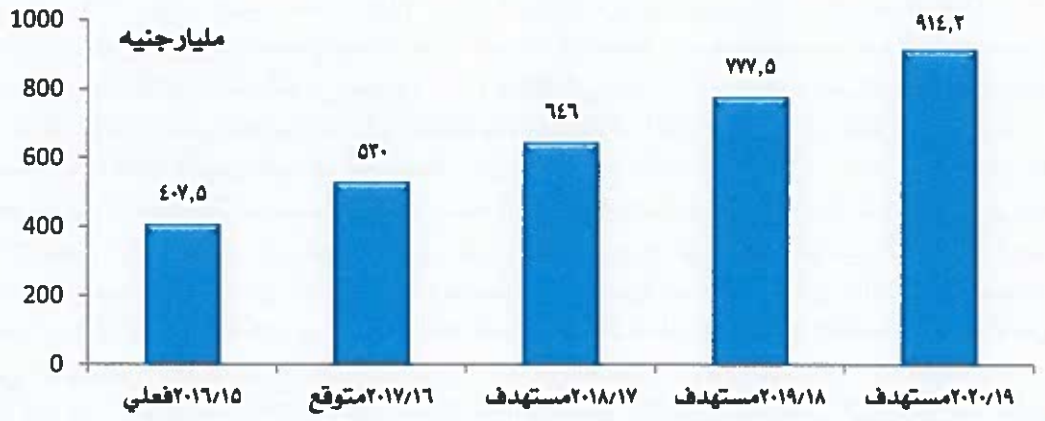

(*) يشمل التغير في المخزون
المصدر: وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري.

وعلى مستوى المجموعات القطاعية الثلاث (الأنشطة السلعية والخدمات الإنتاجية والخدمات الاجتماعية) تستهدف خطة العام المالي ٢٠١٨/١٧ ضخ النسبة الأكبر من الاستثمارات المستهدفة في الأنشطة السلعية بنسبة ٤٠,٦٪ من الإجمالي باستثمارات ٢٦٢,١ مليار جنيه، مقابل ٢٣٤,٦ مليار جنيه للخدمات الاجتماعية تمثل ٣٦,٣٪ من جملة الاستثمارات المستهدفة، في حين بلغت نسبة الاستثمارات الموجهة للخدمات الإنتاجية ٢٣,١٪ بقيمة ١٤٩,٣ مليار جنيه [شكل رقم (٣٢/٣)]. ومن المستهدف تنفيذ النسبة الأكبر من الاستثمارات في قطاع التشييد والبناء والأنشطة العقارية بنحو ١٣٥,١ مليار جنيه بما يقارب ٢٠,٩٪ من إجمالي الاستثمارات الكلية المستهدفة. يليه قطاع المرافق العامة من كهرباء ومياه وصرف صحي باستثمارات مستهدفة ١٠٦,٧ مليار جنيه بنسبة ١٦,٥٪، وقطاع النقل والتخزين (شاملا قناة السويس) بحوالي ٧٥,٦ مليار جنيه ثم قطاعي الصناعة التحويلية والأنشطة الاستخراجية بحوالي ٦٨,٢ مليار جنيه و٤٩ مليار جنيه على الترتيب. ومن المستهدف توجيه استثمارات للخدمات الاجتماعية من

تعليم وصحة وخدمات أخرى بنحو ١٠٢,١ مليار جنيه بنسبة ١٥,٨٪ [شكل رقم (٣٣/٣)].

شكل رقم (٣٢/٣)

هيكل توزيع الاستثمارات بين المجموعات القطاعية الثلاث*

بخطة عام ٢٠١٨/١٧

شكل (٣٣/٣)

الهيكل القطاعي للاستثمارات الكلية المستهدفة

بخطة عام ٢٠١٨/١٧

أخرى تشمل: الوساطة المالية والتأمين والضمان الإجتماعي، موازنات خاصة، احتياطيات

(*) تشمل الأنشطة السلعية قطاعات الزراعة والري والصناعة الإستخراجية والصناعة التحويلية والكهرباء والمياه والتشييد والبناء وتشمل أنشطة الخدمات الإنتاجية قطاعات النقل والتخزين والإتصالات وتكنولوجيا المعلومات وقناة السويس وتجارة الجملة والتجزئة والوساطة المالية والتأمين والضمان الإجتماعي والسياحة وتشمل أنشطة الخدمات الإجتماعية قطاعات الأنشطة العقارية والصرف الصحي وخدمات التعليم والصحة والخدمات الشخصية والموازنات الخاصة والاحتياطيات العامة.

المصدر: وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري.

من المستهدف أن ينفذ القطاع الخاص الجزء الأكبر من الاستثمارات بما يقارب ٣٥٨ مليار جنيه بنسبة ٥٥,٤٪ من إجمالي الاستثمارات الكلية المستهدفة. يليه القطاع الحكومي باستثمارات ١٣٥,٤ مليار جنيه بنسبة ٢١,٠٪، ثم الشركات العامة بحوالي ١١٠,٧ مليار جنيه بما يماثل ١٧,١٪ من الإجمالي. وتستهدف الهيئات الاقتصادية تنفيذ استثمارات بقيمة ٤١,٩ مليار جنيه بنسبة ٦,٥٪ [شكل رقم (٣٤/٣)].

شكل رقم (٣٤/٣)

هيكل الاستثمارات الكلية المستهدفة بحسب جهات الإسناد بخطة عام ٢٠١٨/١٧

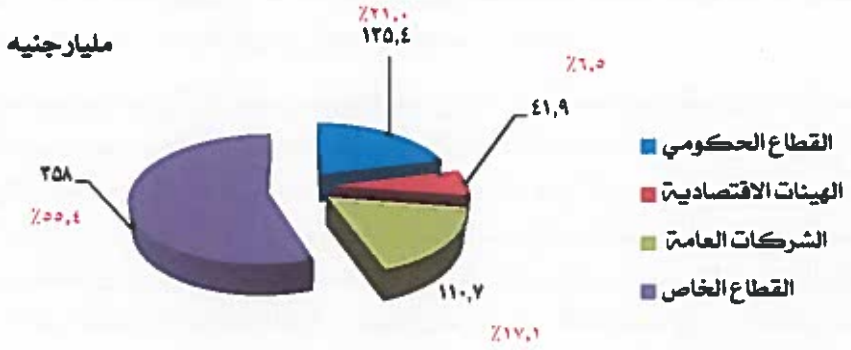

المصدر: وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري.

أولا: الاستثمارات العامة

بلغ حجم الاستثمار العام المستهدف تنفيذه خلال العام المالي ٢٠١٨/١٧ نحو ٢٨٨ مليار جنيه مقابل استثمارات متوقعة خلال العام المالي ٢٠١٧/١٦ في حدود ٢٧٤,١ مليار جنيه، بنسبة زيادة ٥,١٪. وينفذ القطاع الحكومي الجزء الأكبر من إجمالي هذه الاستثمارات خلال العام المالي ٢٠١٨/١٧ بنسبة ٤٧٪، يليه الشركات العامة بنسبة ٣٨,٤٪، ثم الهيئات الاقتصادية بنحو ١٤,٥٪ [شكل رقم (٣٥/٣) ورقم (٣٦/٣)].

شكل رقم (٣٥/٣)
حجم الاستثمارات العامة خلال الفترة ٢٠١٧/١٦ – ٢٠١٨/١٧

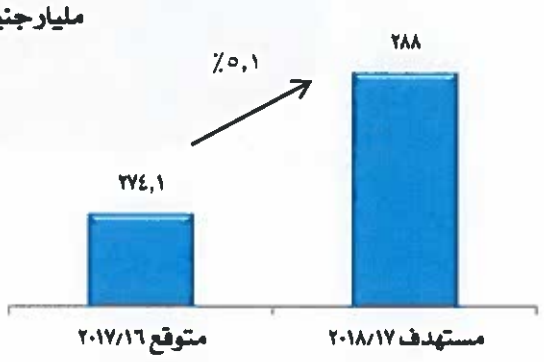

شكل رقم (٣٦/٣)
هيكل الاستثمارات العامة بخطة عام ٢٠١٨/١٧

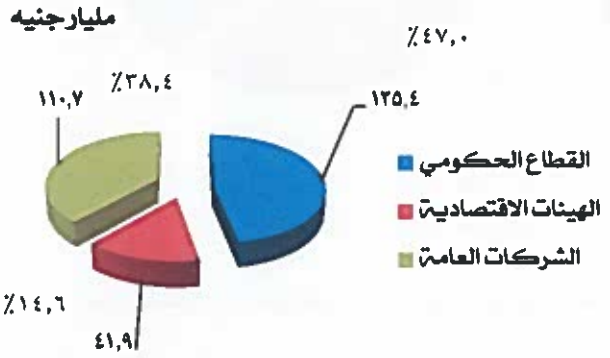

المصدر: وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري.

القطاع الحكومي

من المستهدف أن يبلغ حجم الاستثمارات الحكومية خلال العام المالي ٢٠١٨/١٧ نحو ١٣٥,٤ مليار جنيه، بنسبة ٤٧٪ من إجمالي الاستثمارات العامة المستهدفة، ونحو ٢١٪ من إجمالي الاستثمارات الكلية المستهدفة.

ومن المستهدف ضخ استثمارات في حدود ٥٥,٨ مليار جنيه بقطاع الخدمات الاجتماعية والتي تضم قطاعات التعليم والصحة والخدمات الأخرى بنسبة ٤١,٢٪ منها نحو مليار جنيه موجهة لحوالي ٢٤٥٥ بعثة ممولة بحوالي ٧٩٧ مليون جنيه من الخزانة العامة للدولة و٣٦ مليون جنيه كمنح، كما توجه هذه الاستثمارات لاستكمال مستشفى المواساة الجديدة ومستشفى سموحة الجامعي بالإسكندرية وفي حدود ٥٠٠ مليون جنيه لكل منها وذلك بالشراكة مع القطاع الخاص PPP، واستكمال مستشفى باريس بمحافظة الوادي الجديد باستثمارات بلغت ٢٢٣ مليون جنيه ممولة بالكامل من الخزانة العامة للدولة.

وسوف يتم تخصيص نحو ٣٣,٢ مليار جنيه لقطاع الأنشطة العقارية تمثل ٢٤,٥٪ من إجمالي الاستثمارات الحكومية المستهدفة، منها استثمارات موجهة للبرنامج القومي للإسكان الاجتماعي في حدود ٢٢,٩ مليار جنيه (ممولة بالكامل من التمويل الذاتي). ويتم تخصيص حوالي ٢١,٦ مليار جنيه لقطاع النقل والتخزين بنسبة ١٦٪ متضمنة المشروعات الخاصة بمترو الأنفاق لاستكمال المرحلة الثالثة (خط الثورة - عتبة/ إمبابة)، والمرحلة الرابعة (مصر الجديدة / مطار القاهرة) والمرحلة الأولى (ميدان الرماية / الملك الصالح)، وذلك باستثمارات في حدود ٦,٢ مليار جنيه ممولة من الخزانة العامة للدولة والقروض والمنح ومصادر أخرى. كما يتم ضخ ١٢ مليار جنيه لقطاع المرافق العامة من صرف صحي ومياه [شكل رقم (٣٧/٣)].

شكل رقم (٣٧/٣)
التوزيع القطاعي للاستثمارات الحكومية بخطة عام ٢٠١٨/١٧

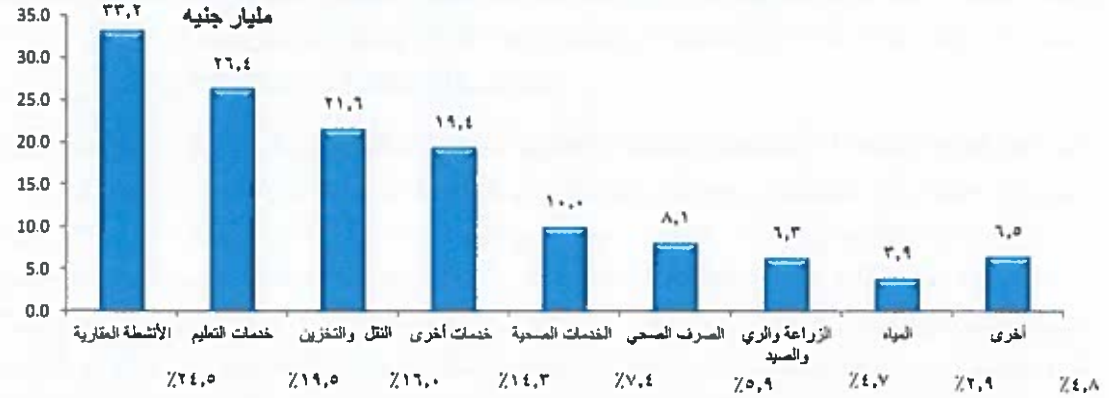

أخرى تشمل قطاعات: الأنشطة الاستخراجية، والصناعات التحويلية، والكهرباء، والتشييد والبناء، والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، والوساطة المالية والتأمين والضمان الاجتماعي، والمطاعم والفنادق، واحتياطيات عامة.

المصدر: وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري.

وتمول الاستثمارات الحكومية المستهدفة في العام المالي ٢٠١٨/١٧ من خلال الخزانة العامة للدولة (٦٥ مليار جنيه بنسبة ٤٨٪، كما تمول الموارد الذاتية والقروض والمنح ٤٩,٤ مليار جنيه من جملة الاستثمارات الحكومية المستهدفة وبنسبة ٣٦,٥٪. ومن المستهدف تنفيذ مشروعات من خلال الشراكة مع القطاع الخاص في حدود مليار جنيه.

وتوجه ٧٨,٣ مليار جنيه من الاستثمارات الحكومية المستهدفة إلى الجهاز الإداري وبنسبة ٥٧,٨٪، بينما تخصص ٤٩,٣ مليار جنيه للهيئات الخدمية و٧,٨ مليار جنيه للإدارة المحلية بنسبة ٣٦,٤٪ و٥,٨٪ من جملة الاستثمارات الحكومية على التوالي [شكل رقم (٣٨/٣) ورقم (٣٩/٣)].

شكل رقم (٣٨/٣)
هيكل تمويل الاستثمارات الحكومية
بخطة عام ٢٠١٨/١٧

شكل رقم (٣٩/٣)
استثمارات الجهاز الحكومي بحسب الجهات
بخطة عام ١٧/ ٢٠١٨

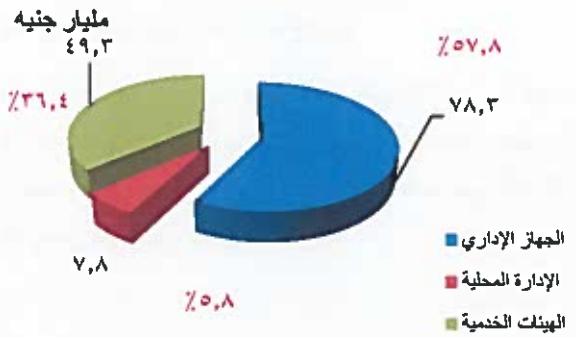

المصدر: وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري.

استثمارات الهيئات الاقتصادية

من المستهدف أن تبلغ قيمة الاستثمارات المنفذة من قبل الهيئات الاقتصادية خلال العام المالي ٢٠١٨/١٧ نحو ٤١,٩ مليار جنيه، بنسبة ١٤,٦٪ من إجمالي الاستثمارات العامة المستهدفة، ونحو ٦,٥٪ من إجمالي الاستثمارات الكلية المستهدفة.

ويتم ضخ الجزء الأكبر من هذه الاستثمارات في قطاع الكهرباء بنحو ١٣,٥ مليار جنيه وبنسبة ٣٢,٢٪ من جملة استثمارات الهيئات الاقتصادية متضمن مشروعي استكمال محطة كهرباء قدرة ١٢٠ م.و. بالتعاون مع أسبانيا ومحطة كهرباء قدرة ٢٠٠ م.و. بالتعاون مع ألمانيا بنحو ٢ مليار جنيه (ممول النسبة الأكبر منها من القروض الخارجية). ثم قطاع النقل والتخزين باستثمارات ٩ مليار جنيه وبنسبة ٢١,٦٪، موجه منها نحو ٣,٨ مليار جنيه لإنشاء أرصفة جديدة بميناء دمياط، و٢٤١ مليون جنيه لاستكمال المشروع القومى لإنشاء ٥٠ صومعة معدنية. وسوف يتم توجيه استثمارات بحوالي ٨,٤ مليار جنيه لقطاع الخدمات الاجتماعية من تعليم وصحة وخدمات أخرى بنسبة ٢٠,١٪ (موجه نحو ٢ مليار جنيه لاستكمال المتحف المصري الجديد ممول الجزء الأكبر منه من القروض الخارجية). يلي ذلك قطاع المرافق العامة من المياه والصرف وقناة السويس باستثمارات ٣,٧ مليار جنيه و٣,٦ مليار جنيه على الترتيب، ثم قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات باستثمارات ١,٦ مليار جنيه [شكل رقم (٤٠/٣)].

شكل رقم (٤٠/٣)
الهيكل القطاعي لاستثمارات الهيئات الاقتصادية بخطة عام ٢٠١٨/١٧

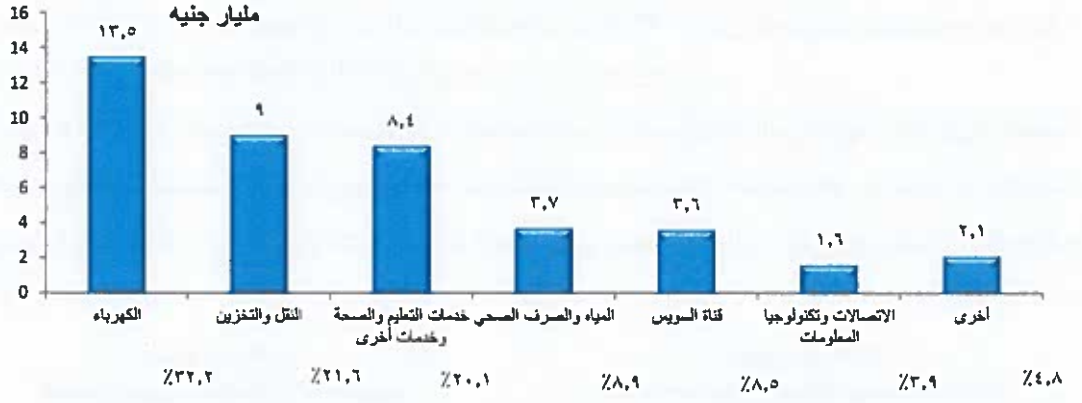

أخرى تشمل: الزراعة، والأنشطة الاستخراجية، والصناعات التحويلية، والتشييد والبناء، وتجارة الجملة والتجزئة، والوساطة المالية والتأمين والضمان الاجتماعي، والمطاعم والفنادق، والأنشطة العقارية، وموازنات خاصة.

المصدر: وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري.

وتمول الموارد الذاتية والقروض والمنح الجزء الأكبر من استثمارات الهيئات الاقتصادية خلال العام المالي ٢٠١٨/١٧ بنسبة نحو ٧٧٪ ونحو ٧ مليار جنيه من مصادر أخرى بنسبة ١٦,٨٪، وحوالي ٢ مليار جنيه بنسبة ٤,٨٪ كمساهمة من الخزانة العامة، و٦٤٩ مليون جنيه من بنك الاستثمار القومي [شكل رقم (٤١/٣)].

شكل رقم (٤١/٢)

هيكل تمويل الهيئات الاقتصادية بخطة عام ٢٠١٨/١٧

بالإضافة إلى ١٧٤ مليون جنيه كموازنات خاصة.

المصدر: وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري.

- **الشركات العامة (قانون رقم ٩٧ لعام ١٩٨٣):** تقدر حجم استثمارات الشركات العامة (قانون رقم ٩٧ لعام ١٩٨٣) بحوالي ١٥,٣ مليار جنيه خلال العام المالي ٢٠١٨/١٧. ويستحوذ قطاع الصناعة التحويلية على النصيب الأكبر منها بنسبة ٦٧,٣٪ باستثمارات قدرها حوالي ١٠,٢ مليار جنيه، يليه قطاع الأنشطة الاستخراجية بنسبة ١٢,٤٪ وباستثمارات تبلغ نحو ١,٩ مليار جنيه، ثم قطاع النقل والتخزين بحوالي ٩,٨٪ باستثمارات تبلغ ١,٥ مليار جنيه.

- **شركات قطاع الأعمال العام (قانون رقم ٢٠٣ لعام ١٩٩١):** من المستهدف أن يبلغ إجمالي الاستثمارات نحو ٨,٢ مليار جنيه خلال العام المالي ٢٠١٨/١٧. وتبلغ استثمارات قطاع الصناعة التحويلية نحو ٤,٧ مليار جنيه بنسبة ٥٧,٣٪ ثم قطاع التشييد والبناء بنحو ١,٥ مليار جنيه بنسبة ١٨,٣٪ من الإجمالي، يليها قطاعي النقل والتخزين والسياحة باستثمارات ١,٢ مليار جنيه و٧٤٩,٣ مليون جنيه على الترتيب.

- **الشركات القابضة النوعية:** تقدر الاستثمارات المستهدفة الخاصة بالشركات القابضة النوعية بحوالي ٨٧,٢ مليار جنيه خلال العام المالي ٢٠١٨/١٧. يستحوذ قطاع الكهرباء على نحو ٧٥,٤ مليار جنيه بنسبة ٨٦,٥٪ يليه قطاع النقل والتخزين بنحو ٧,٧ مليار جنيه بنسبة ٨,٨٪.

ثانيا: الاستثمار الخاص

تبلغ قيمة الاستثمار الخاص المستهدف خلال العام المالي ٢٠١٨/١٧ نحو ٣٥٨ مليار جنيه بنسبة ٥٥,٤٪ من إجمالي الاستثمارات المستهدفة. يأتي قطاع الأنشطة العقارية في صدارة الاستثمارات المستهدفة وبنحو ربع قيمة الاستثمارات (٢٤,٣٪) وفي حدود ٨٧ مليار جنيه. ومن المستهدف تنفيذ استثمارات خاصة في قطاع الصناعات التحويلية والأنشطة الاستخراجية في حدود ٥٢,٨ مليار جنيه و٤٣,٣ مليار جنيه وبنسبة ١٤,٧٪ و١٢,١٪ على التوالي من إجمالي الاستثمار الخاص المستهدف، ونحو ٣٢,٧ مليار جنيه لقطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات. وفيما يخص الخدمات الاجتماعية، فمن المستهدف تنفيذ استثمارات بنحو ٣٧,٣ مليار جنيه في مجالات التعليم والصحة والخدمات الشخصية بما نسبته ١٠,٤٪ [جدول رقم (١٠/٣)].

جدول رقم (١٠/٣) الاستثمارات المستهدفة للقطاع الخاص حسب التوزيع القطاعي في خطة عام ٢٠١٨/١٧

القطاعات الاقتصادية	القيمة بالمليار جنيه	(٪)
الأنشطة العقارية	٨٦,٩	٢٤,٣
الصناعات التحويلية	٥٢,٨	١٤,٧
الأنشطة الاستخراجية	٤٣,٣	١٢,١
خدمات التعليم والصحة والخدمات الشخصية	٣٧,٣	١٠,٤
الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات	٣٢,٧	٩,١
النقل والتخزين	٣١,٠	٨,٧
الزراعة	٢٦,٥	٧,٤
تجارة الجملة والتجزئة	٢٣,٠	٦,٤
السياحة	١٢,٥	٣,٥
التشييد والبناء	١٢,٠	٣,٤
الإجمالي العام	٣٥٨,٠	١٠٠

المصدر: وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري.

٣ – ٤ السياسات المستهدفة لتحسين بيئة الأعمال

يعتبر مناخ الاستثمار ومدى تحسن بيئة الأعمال من المحددات الرئيسية المرتبطة بالقدرة التنافسية على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة كمصدر أساسي لتمويل الاستثمارات في القطاعات الاقتصادية المختلفة. ويساعد بدوره على تحفيز عملية التنمية بشكل احتوائي عن طريق زيادة معدلات التشغيل ورفع مستوى معيشة المواطن بشكل عام عن طريق زيادة الإنتاج المحلي وتنويع قاعدة الإنتاج والإحلال محل الواردات، والتوسع في التصدير، ومن ثم تحقيق زيادة في معدل النمو الاقتصادي. وفي هذا السياق احتلت مصر المرتبة الثالثة عربيا من حيث تدفقات وأرصدة الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الدول العربية لعام ٢٠١٥ وفقا لما نشرته المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات في تقريرها عام ٢٠١٦ والتي بلغت ٦,٨٨٥ مليون دولار. وحسب الدول المستقبلة لتدفقات الاستثمارات العربية البينية خلال ذات الفترة ما بين عام ٢٠٠٣ وأبريل ٢٠١٦ فقد تصدرت مصر قائمة الدول العربية باستحواذها على مشروعات بقيمة ٦٨,٩ مليار دولار وبحصة ٢٢,٢٪ من إجمالي الاستثمارات خلال الفترة. كما ارتفع ترتيب مصر مركزين في مؤشر حجم السوق الأجنبي في تقرير التنافسية العالمي عام ٢٠١٧/٢٠١٦.

ويستهدف برنامج عمل الحكومة زيادة معدل الاستثمار إلى حوالي ١٨-١٩٪ ويتطلب ذلك التركيز على ثلاثة محاور رئيسية هي[١٩]:

- تحسين البيئة الاستثمارية والمناطق الحرة.
- تطوير الرقابة المالية.
- زيادة جاذبية سوق المال.

---

[١٩]: المصدر: وثيقة خطة وزارة الاستثمار، الواردة لوزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري بتاريخ ٢٤ ديسمبر ٢٠١٦.

تحسين البيئة الاستثمارية والمناخ الحرة

الأهداف العامة والنوعية لتحسين بيئة الاعمال ومستهدفاتها:

وضعت الحكومة مجموعة من الأهداف في خطتها متوسطة الأجل ٢٠١٧-٢٠٢٠ من أجل تحقيق بيئة استثمارية جاذبة للمستثمر المصري والأجنبي وتتلخص تلك الأهداف في:

- زيادة الاستثمارات الأجنبية المباشرة وتحقيق طفرة في العام الأول ٢٠١٨/٢٠١٧ في جذب استثمارات من الخارج بما لا يقل عن ١٠ مليار دولار.
- رفع تصنيف مصر في تقريري التنافسية العالمي وممارسة الأعمال للمركز ٩٠ بحلول عام ٢٠٢٠ في قطاع الاستثمار مما يستدعي تقدم مصر ١٠ مراكز على الأقل في تقرير ممارسة أنشطة الأعمال و ٨ مراكز في تقرير التنافسية العالمي لعام ٢٠١٨/٢٠١٧.
- إزالة ٨٠٪ من العقبات الإجرائية والسعي لميكنة خدمات الاستثمار.
- رفع معدل رضاء المستثمرين وتسوية نزاعاتهم وسرعة الاستجابة لهم حيث تم استهداف تسوية ٨٠٪ من نزاعات المستثمرين الحالية بنهاية ٢٠١٨/٢٠١٧.
- مراجعة واقتراح وإصدار التشريعات التي تسهم في تطوير منظومة الاستثمار حيث تم استهداف تنفيذ أجندة الإصلاحات التشريعية لتحسين مناخ الاستثمار والتي تشمل قانون الإفلاس وتعديلات قانون الشركات وقانون الوساطة ولائحة الضمانات المنقولة.

السياسات المستهدفة لتحسين بيئة الاعمال:

تتبنى الدولة مجموعة من السياسات المتكاملة لجذب مزيد من الاستثمارات، تشمل:

- تطوير مفهوم النافذة الواحدة وإنهاء الإجراءات الإضافية للحصول على التراخيص نيابة عن المستثمر.
- استكمال تطوير منظومة تخصيص الأراضي، والتنسيق مع جهات الولاية على الأرض لإتاحة البيانات والخرائط الخاصة بالأراضي المخصصة للاستثمار وشروط وإجراءات التخصيص.
- استمرار الجهود المبذولة لتسوية نزاعات الاستثمار على النحو الذي يحفظ حق الدولة أولا ويدعم في الوقت ذاته خطط المستثمرين الجادين والراغبين في توسيع حجم أعمالهم في السوق المصري.
- العمل على زيادة جاذبية سوق المال لقيد الأوراق المالية للشركات وجذب المستثمر المصري والأجنبي، بالسعي للتطوير المستمر للوائح المنظمة لسوق المال وقواعد القيد، كذلك تطوير وتنمية المناطق الاستثمارية القائمة والجديدة.
- جذب كبرى الشركات العاملة في القطاعات المستهدفة في أوروبا والأمريكتين ومنطقة شرق آسية والمنطقة العربية.

- تخصيص الأراضي بالمجان داخل المناطق الصناعية الموجودة في صعيد مصر من خلال إعداد ضوابط التصرف بالمجان في أراضي المناطق الصناعية المشمولة بالقرار رقم ١٥٨ لسنة ٢٠١٦.

البرامج والمشروعات في الخطة متوسطة الأجل ٢٠١٧/٢٠٢٠ والعام الأول ٢٠١٧/٢٠١٨:

- إعداد مجموعة من التقارير من أجل رصد وتقييم المناخ الاستثماري بشكل دوري مثل تقرير "تقييم مناخ الاستثمار" و"ممارسة أنشطة الأعمال الوطني".
- برنامج الحوكمة الاقتصادية ودعم الطاقة لتمويل برنامج سياسات التنمية المتفق عليه مع البنك الدولي.
- مشروع إتاحة وتيسير بيئة استثمارية متكافئة EASE الذي يهدف إلى إتاحة وتيسير بيئة استثمارية متكاملة وتحسين سياسات الاستثمار والإطار القانوني والمؤسسي لها.
- برنامج تحسين المناخ الاستثماري في مصر ومنطقة الشرق الأوسط بالتعاون مع منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والذي يشتمل على ٤ محاور رئيسية تشمل: تيسير الإجراءات ودعم الشفافية والإصلاحات التشريعية لقطاع الصناعة وإصلاحات الإطار التشريعي للاستثمار والمبادرة المصرية "إرادة".
- برنامج تشجيع الاستثمار في دول حوض البحر المتوسط بالتعاون أيضا مع منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والاتحاد الأوروبي بهدف عرض أفضل الممارسات الدولية في سياسات الاستثمار.
- مشروع تعزيز ريادة الأعمال وتنمية المشروعات (SEED) الذي يشمل عدة محاور وهي: ربط جميع مجمعات خدمات الاستثمار بشبكة الكترونية واحدة، وإعادة هيكلة وحدة تراخيص الاستثمار بمجمع خدمات الاستثمار بالقاهرة.
- البدء في أعمال الإنشاء للمدينة النسيجية بنظام المناطق الحرة بالمنيا والتي من المستهدف الإنتهاء منها بنهاية ٢٠١٩/٢٠٢٠ كما تم البدء في الأعمال التنفيذية لمنطقة مصر الخير ونويبع والصالحية حيث من المتوقع الإنتهاء من إنشاء ٣ مناطق حرة في هذه المناطق في ٢٠١٩/٢٠٢٠.
- تفعيل منظومة النافذة الواحدة لإصدار التراخيص وتنفيذ خطة الانتشار الجغرافي بكل من محافظات قنا وشرم الشيط والمنيا وسوهاج وتفعيل منظومة السداد الاكتروني من خلال وسائل السداد الالكترونية للخدمات التي يتم ميكنتها خلال الفترة.
- تفعيل وتعميم منظومة السداد الالكتروني من خلال وسائل السداد الالكترونية للخدمات التي يتم ميكنتها خلال العام الأول من الخطة ٢٠١٧/٢٠١٨ على كافة فروع خدمات الاستثمار، حيث من المخطط بحلول ٢٠٢٠ أن يتم ميكنة باقي خدمات الاستثمار في المرحلة الثالثة منه وتفعيل منظومة التوقيع الالكتروني لكافة خدمات الاستثمار واستحداث خدمات جديدة للمستثمرين مثل إنشاء وحدة للإفراج الجمركي.

- تخصيص الأراضي بالمجان داخل المناطق الصناعية الموجودة في الصعيد من خلال إعداد ضوابط التصرف بالمجان في أراضي المناطق الصناعية المشمولة بالقرار رقم ١٥٨ لسنة ٢٠١٦.

الإجراءات التشريعية المقترحة:

- الانتهاء من قانون الشركات الموحد بما يتناسب مع ما جاء بقانون الاستثمار الجديد المنتظر صدوره حيث أن سرعة إصدار قانون الاستثمار الجديد يساعد على إصلاح بيئة الأعمال المصرية وجذب المزيد من الاستثمارات خاصة بعد إعداد اللائحة التنفيذية لقانون الاستثمار الجديد فور إصداره بما يضمن إصلاح بيئة الأعمال خاصة مع فكرة الاعتماد ودورها في شأن تبسيط إجراءات إصدار الموافقات والتراخيص، وتخصيص الأراضي، وغيرها من الموضوعات.
- إجراء تعديل تشريعي للأخذ بفكرة مكاتب الاعتماد المؤهلة من القطاع الخاص، والتي تمنح على مسئوليتها، شهادات اعتماد مقبولة أمام الجهة الإدارية المختصة وجميع الجهات الأخرى ذات الصلة بالتراخيص (في حالة وجود قانون جديد للاستثمار).
- تفعيل قرارات المجلس الأعلى للاستثمار بشأن المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

٣ – ٥ مستهدفات السياسة المالية

شهدت الفترة الماضية العديد من الإصلاحات المالية في مجال إدارة المالية العامة، حيث تم إصدار العديد من القوانين واتخاذ العديد من الإجراءات التي من شأنها تعزيز قدرة الاقتصاد المصري؛ ومنها تطبيق قانون القيمة المضافة من خلال إخضاع كافة السلع والخدمات للضريبة مع إعفاء من الضريبة لمجموعة السلع والخدمات التي تمثل احتياجات أساسية للمواطنين خاصة للفئات الأقل دخلا، وتطبيق قانون جديد لتسوية المنازعات الضريبية التي تنشأ بين مصلحة الضرائب والممولين بشأن المتأخرات الضريبية والضرائب المتنازع عليها، كما تم تعديل بعض فئات التعريفة الجمركية لزيادة حصيلتها وتشجيع وحماية الصناعة الوطنية وجذب استثمارات أجنبية في بعض القطاعات، وزيادة الضرائب على السجائر والمشروبات الكحولية، كما تم التوقيع على بروتوكول تعاون بين وزارة المالية والبنك المركزي المصري لخفض رصيد حساب الخزانة الموحد والوصول به إلى النسب القانونية بما يحد من حجم الاقتراض الحكومي من البنك المركزي وبالتالي تحجيم معدلات التضخم.

من المستهدف في إطار الخطة متوسطة المدى ٢٠١٧-٢٠٢٠ إجراء العديد من الإصلاحات المالية ومنها:

- استحداث نظام ضريبي مبسط وعادل وفعال للمشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر لتشجيع إنضمام المشروعات الصغيرة والقطاع غير الرسمي إلى الاقتصاد الرسمي وذلك من خلال تحديد سعر ضريبة مبسط على حجم الأعمال بدلا من ضريبتي الدخل والمبيعات مع تبسيط الإجراءات والإقرارات الضريبية.
- مراجعة قانون الضريبة العامة على الدخل للمزيد من التوضيح والشفافية فيما يتعلق بضريبة الدخل وخاصة الأرباح الرأسمالية والتوزيعات.

- إعداد مشروع القانون الجمركي الموحد ولائحته التنفيذية لتحقيق إصلاح المنظومة الجمركية حيث يهدف القانون إلى وضع الضوابط لضمان جودة المنتج المستورد وبناء منظومة الكشف بالأشعة بالمنافذ الجمركية ووضع آليات تضمن تحصيل الضرائب الجمركية من خلال إنشاء قاعدة معلومات سعرية.
- تفعيل استخدام الفاتورة الضريبية والعمل على خفض حجم التعامل النقدي في السوق المصري.
- تطوير الإدارة المالية من خلال إيجاد آلية للمراجعة الداخلية ولإدارة المخاطر المالية والتدفقات النقدية بما يساهم في رفع كفاءة وفاعلية الإنفاق العام.
- تنويع مصادر تمويل وإدارة الدين العام وذلك من خلال اللجوء للمؤسسات الدولية لسد الفجوة التمويلية مع استمرار الاعتماد الأكبر على الموارد المحلية، وتقليل مخاطر إعادة التمويل من خلال إطالة عمر الدين المحلي القابل للتداول وتطوير منحنى العائد على الأوراق المالية المحلية.
- تنمية أسواق الأوراق المالية الحكومية، سواء في سوق الإصدارات أو من خلال تنشيط السوق الثانوي بما يساهم في زيادة السيولة وخفض التكلفة وذلك بالتنسيق مع البنك المركزي المصري.
- تطوير برنامج مساندة الصادرات بالتنسيق مع وزارة التجارة والصناعة وزيادة مخصصاته إلى نحو ٦ مليار جنيه في موازنة العام المالي ٢٠١٨/١٧ مع توسيع قاعدة المستفيدين خاصة من صغار المصدرين.
- طرح جزء من الشركات والمؤسسات المالية الحكومية في البورصة وأسواق المال لإيجاد موارد تمويلية إضافية للدولة ولزيادة حجم الاستثمارات والتدفقات المالية.
- العمل على ترشيد دعم الطاقة تدريجيا بما يساهم في ترشيد استهلاك الطاقة وضمان توافر موارد الطاقة للقطاعات الإنتاجية وذلك من خلال تطبيق المنظومة الجديدة للبطاقات الذكية في توزيع المنتجات البترولية المدعمة وذلك لإعادة توجيه موارد الدولة للمجالات التنموية والتوسع في برامج الحماية الاجتماعية.
- إجراء إصلاحات مالية وهيكلية للهيئة المصرية العامة للبترول وتشمل طرح بعض الشركات التابعة لها للاكتتاب العام.
- فتح المجال أمام القطاع الخاص لإنتاج الكهرباء بالأساليب العادية وكذلك باستخدام الطاقة الجديدة والمتجددة وبيعها للشبكة الرئيسية والمستهلكين بأسعار اقتصادية.
- التوسع في برامج الحماية الاجتماعية التي تستهدف الفئات الأولى بالرعاية وذلك من خلال زيادة معدلات النمو والتشغيل وإشراك المجتمع المدني في تنفيذ بعض البرامج الجديدة.
- تحقيق نمو احتوائي ومستدام بما يساهم فى تحقيق التمكين الاقتصادي وخفض معدلات الفقر وتحسين مستوى معيشة المواطن.
- توفير فرص عمل كافية ولائقة ومنتجة بما يساهم فى خفض معدلات البطالة وزيادة حجم الإنتاج المحلي وزيادة دخول المواطنين.
- تحقيق الاستقرار المالي والنقدي بما يضمن تحقيق استقرار في مستوى الأسعار.
- زيادة تنافسية وتنوع الاقتصاد المصري والعمل على تعميق المكون المحلي وزيادة درجة اندماج الاقتصاد المصري دوليا.
- التوسع فى برامج الحماية التى تتميز بالكفاءة وتستهدف الطبقات الأولى بالرعاية.

أهم المؤشرات المالية المستهدفة في الخطة متوسطة الأجل ٢٠١٧-٢٠٢٠

- التحول من تحقيق عجز أولي (العجز الكلى بعد استبعاد الفوائد) بقيمة ٣,٤٪ من الناتج المحلي في العام المالي ٢٠١٦/١٥ إلى فائض أولي يبلغ ١,٥-٢٪ من الناتج المحلي في العام المالي ٢٠١٩/١٨.
- استهداف وتحقيق اتجاه نزولي لمسار الدين الحكومي إلى الناتج المحلي خلال السنوات القادمة وصولا به إلى نحو ٨٦٪ من الناتج المحلي في يونيو ٢٠٢٠.
- استهداف تخفيض العجز الكلي إلى الناتج المحلي خلال السنوات القادمة وصولا إلى نحو ٥,٣٪ من الناتج المحلي في العام المالي ٢٠٢٠/١٩.
- استهداف زيادة الإيرادات الضريبية إلى الناتج المحلي خلال السنوات القادمة وصولا إلى نحو ١٥,٥٪ من الناتج المحلي في العام المالي ٢٠٢٠/١٩.
- إعادة ترتيب أولويات الإنفاق العام بما يساهم فى تحقيق المستهدفات المالية، وزيادة نسبة الإنفاق الاستثماري والاجتماعي وخاصا البرامج التى تستهدف الفئات الأولى بالرعاية ورأس المال البشري مقابل خفض نسبة الإنفاق على برامج دعم الطاقة ومدفوعات الفوائد.
- استهداف استقرار السياسة الضريبية مع العمل على توسيع القاعدة الضريبية بشكل يحقق العدالة ويدعم التنمية الاقتصادية.

جدول رقم(١١/٣)

أهم المؤشرات المالية المستهدفة خلال الخطة متوسطة الأجل ٢٠١٧-٢٠٢٠

المؤشر	٢٠١٧/١٦	٢٠١٨/١٧	٢٠١٩/١٨	٢٠٢٠/١٩
العجز الكلي نسبة إلى الناتج المحلي (٪)	١٠,٥	٩,٠	٧,٢	٥,٣
العجز الأولي نسبة إلى الناتج المحلي (٪)	١,٦	٠,٣-	١,٩-	٢-
الدين الحكومي نسبة إلى الناتج المحلي (٪)	٩٨	٩٣	٨٩	٨٦
نسبة الإيرادات الضريبية إلى الناتج المحلي (٪)	١٣,٥	١٤,٨	١٤,٩	١٥,٥

المصدر: وزارة المالية.

٣ – ٦ مستهدفات مواجهة التضخم

تستهدف الخطة متوسطة المدى خفض معدل التضخم من المعدل المتوقع عام ٢٠١٧/١٦ والذي قد يصل إلى ٢١٪ إلى معدل تضخم في حدود ١٥٪ في العام المالي الأول من الخطة (٢٠١٨/١٧) وبحيث ينخفض بشكل تدريجي ليصل عام ٢٠٢٠/١٩ نحو ٧,٧٪ [شكل رقم (٤٢/٣)].

شكل رقم (٤٢/٣): معدل التخضم المستهدف في الخطة متوسطة المدى

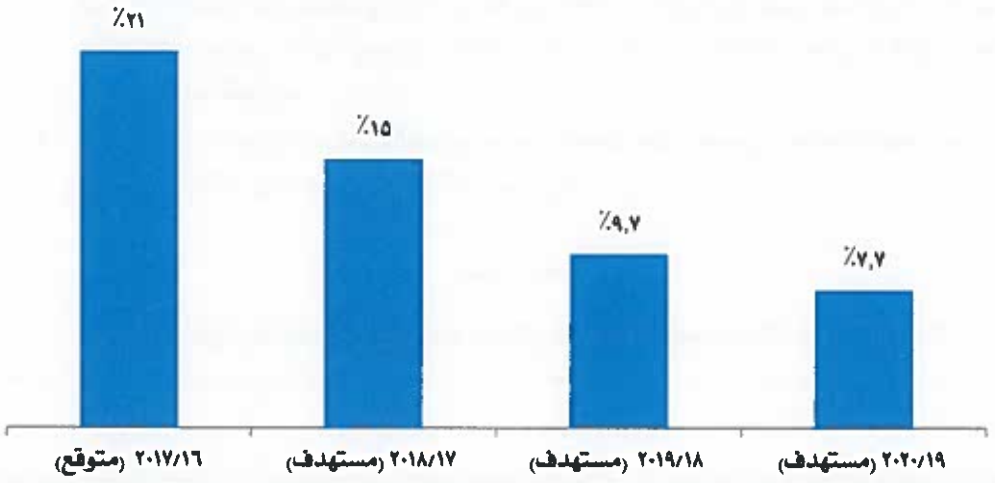

وتستهدف الحكومة استكمال الجهود التي بذلتها لإحكام الرقابة على الأسواق خاصة السلع الغذائية والتي تعتبر المسؤول الرئيسي عن ارتفاع معدلات التضخم خلال الفترة الحالية، وتقديم كافة أوجه الدعم الممكنة لمساعدة الأسر الأكثر تضررا من ارتفاع الأسعار، وفي هذا الصدد تم اتخاذ العديد من الإجراءات، يذكر منها ما يلي:

١. **تفعيل دور السياستين النقدية والمالية في مواجهة التضخم**؛ من خلال رفع أسعار الفائدة على الإيداع (١٤,٧٥٪) والإقراض (١٥,٧٥٪) بواقع ٣٠٠ نقطة أساس، وفي ذات الإطار قامت وزارة المالية بطرح أذون خزانة بقيمة ١١,٥ مليار جنيه، وذلك لامتصاص فائض السيولة النقدية في الأسواق.
٢. **تشكيل غرفة متابعة لأسعار السلع الأساسية**؛ لتلقي شكاوي المواطنين من خلال تسعة خطوط هاتفية.
٣. **تأمين الإحتياجات المستقبلية من السلع الأساسية لتلبية احتياجات المواطنين**؛ بالتعاقد على استيراد ٨٠٠ ألف رأس ماشية لتأمين الاحتياطي لثلاث سنوات، و٢٠٠٠ طن دواجن كاملة لطرحها بأسعار مخفضة، واستيراد ٧٠٠ ألف طن سكر خام خلال عام، وشراء ٢ مليون طن أرز شعير، و٥٠٠ ألف طن من الأرز.

٤. **التنسيق مع البنك المركزى لاتاحة الاعتمادات المالية اللازمة لتوفير السلع الأساسية الغذائية؛** لإتمام جميع التعاقدات الخاصة بها، والبالغة نحو ١,٨ مليار دولار، تنفيذا للخطة العاجلة المتعلقة بتوفير أرصدة كافية من السلع الضرورية لمدة ٦ أشهر.

٥. **التوسع في منافذ توزيع السلع الأساسية والمنتجات الغذائية؛** والتي يبلغ عددها ٣٧٠٢٣ منفذا ثابتا، و١٠١ سيارة تعمل كمنافذ متنقلة، وإقامة معارض للمستلزمات المدرسية بأسعار مناسبة بالقاهرة والمحافظات.

كما تتضمن الجهود الحكومية المستهدفة لمواجهة التضخم تطوير وتنمية التجارة الداخلية، من خلال البرامج التالية:

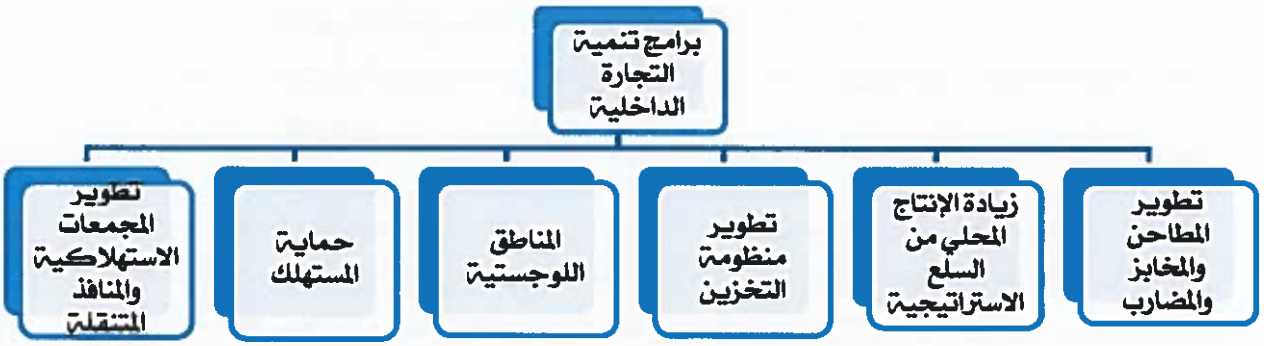

١. **تطوير المطاحن والمخابز والمضارب** من خلال تطوير قدرات خطوط الطحن لزيادة الكميات المطحونة من الأقماح لمواجهة احتياجات السوق المحلي، والعمل على زيادة السعة التخزينية، والوصول بكمية القمح المطحونة لنحو ١٠٠٠٠ ألف طن سنويا عام ٢٠٢٠/١٩ مقارنة بنحو ٨١٠٠ ألف طن عام ٢٠١٦/١٥.

وتطوير شركات المضارب وتسويق الأرز التابعة للشركة القابضة للصناعات الغذائية لزيادة الطاقة الإنتاجية لتصل بحلول عام ٢٠٢٠/١٩ إلى نحو ١١٠٢ ألف طن (تشمل الأرز، والمكرونة، والأعلاف) وذلك مقارنة بـ ١٠٢٨ ألف طن عام ٢٠١٦/١٥.

٢. **زيادة الإنتاج المحلي من السلع الاستراتيجية خاصة الزيوت والسكر** من خلال تطوير وتحديث خطوط الإنتاج ورفع كفاءة طاقة التكرير، وتنشيط عملية استخلاص الزيوت، وزيادة إنتاج المحاصيل الزيتية، وبما يعمل على زيادة الطاقة الإنتاجية من الزيوت التموينية لتصل بحلول عام ٢٠٢٠/١٩ إلى نحو ٦٦٠ ألف طن مقارنة بنحو ٣٧٣ ألف طن عام ٢٠١٦/١٥.

وتطوير وتحديث خطوط الإنتاج المحلي من السكر ورفع قدرتها الإنتاجية، وبما يعمل على زيادة كمية الإنتاج المحلي من السكر لتصل بحلول عام ٢٠٢٠/١٩ نحو ١٠٢٤,٦ ألف طن مقارنة بنحو ٩٣١,٢٨ ألف طن عام ٢٠١٦/١٥.

٣. **تطوير منظومة التخزين؛** من خلال توفير قدرة تخزينية عالية ومتطورة تصل ٩ مليون طن سنويا، للحفاظ على مخزون استراتيجي آمن من الحبوب الأساسية،

وتقليل نسبة الفاقد من هذه الحبوب بنسبة ٢٠٪، وبحيث يتم زيادة الطاقة التخزينية للصوامع إلى ٣,٦٢٤ مليون طن عام ٢٠٢٠/١٩ مقارنة بنحو ١,٥٢٨ مليون طن عام ٢٠١٦/١٥، ويتضمن هذا البرنامج المشروعات التالية:

- بناء ٥٠ صومعة بالتعاون مع صندوق التمويل السعودى بسعة تخزينية تصل عام ٢٠٢٠ نحو ١,١٧ مليون طن وتعمل على توفير ١٢٠٠ فرصة عمل، ويبلغ عدد الصوامع المنشأة في هذا المشروع عام ٢٠١٦/١٥ ٢٥ صومعة بسعة تخزينية تبلغ نحو ٧٥٠ ألف طن حاليا.
- بناء ٢٥ صومعة بالتعاون مع دولة الإمارات العربية المتحدة، بسعة تخزينية تصل ١,٣٩ مليون طن، توفر ٦٠٠ فرصة عمل.
- انشاء ٤ صوامع أفقية من خلال آلية مبادلة الديون الايطالية، وذلك بسعة تخزينية تبلغ عام ٢٠٢٠ نحو ٧٤ ألف طن.
- مشروع تطوير الشون الترابية لعدد ١٠٥ شونة (بلومبرج)، بسعة تخزينية ٢١٢ ألف طن.

وفي هذا الصدد، تستهدف الدولة إنشاء مخزن لوجستي على مساحة ١٠ آلاف م٢ بمدينة العاشر من رمضان بتكلفة ٩ مليون جنيه وانشاء خزانات جوفية للأمطار والسيول لاستصلاح الأودية الجافة في مرسى مطروح.

٤. **المناطق التجارية واللوجستية والسلاسل التجارية**؛ ويتضمن إنشاء بورصة التبادل السلعي الوطنية الأولى في مجال تداول الحبوب والبضائع، وإنشاء شركة لوجستية كبرى تعمل في مجال تجارة وتداول وتخزين المواد الغذائية والمنتجات الزراعية والحبوب، وإصدار قانون إنشاء المناطق اللوجستية والتجارية للحبوب والبورصات السلعية. وفي هذا الصدد؛ تستهدف الدولة تنفيذ ما يلي:

- استكمال إنشاء ١٤٩ منطقة وسلسلة تجارية على مساحة ٤٤٧٠ فدان وباستثمارات تقدر بنحو ٤٣,٦١ مليار جنيه توفر نحو ٢١٧٩ ألف عامل وذلك بحلول عام ٢٠٣٠، منها ٥٠ منطقة وسلسلة تجارية خلال الفترة (٢٠١٦/١٥ حتى ٢٠٢٠/١٩) وباستثمارات بنحو ١٢,١٣ مليار جنيه وذلك على مساحة ١٢٤٤ فدان.
- استكمال إنشاء ٣٨ منطقة لوجستية على مساحة ٧٦٠ فدان وباستثمارات بنحو ٧,٤١٥ مليار جنيه وذلك بحلول عام ٢٠٣٠، منها ١٦ منطقة لوجستية خلال الفترة (٢٠١٦/١٥ حتى ٢٠٢٠/١٩) على مساحة ٣٢٠ فدان وباستثمارات بنحو ٢١٢٢ مليون جنيه.

وفي هذا الصدد تسعى الدولة لتنمية الشراكة بين القطاعين العام والخاص في مجال التجارة الداخية؛ من خلال نشر المناطق التجارية واللوجستية والسلاسل التجارية في جميع أنحاء الجمهورية، وذلك من خلال طرح أراضي تصلح للاستثمار التجاري بنظام حق الانتفاع.

٥. **تطوير خدمة حماية المستهلك وتطوير الأجهزة الرقابية**؛ من خلال تعديل تشريعي لقانون حماية المستهلك لمنع الغش والتدليس وتداول السلع مجهولة

المصدر وغيرها من المخالفات الضارة بمصالح المستهلك، وإصدار برنامج الكتروني لرصد الأسواق (الإنذار المبكر)، وتأسيس أفرع لجهاز حماية المستهلك في المحافظات ليصل عدد الأفرع عام ٢٠٢٠/١٩ نحو ١٨ فرع مقارنة بـ ٧ فروع حاليا، وإنشاء مركز تدريب لزيادة الوعي بقانون حماية المستهلك، وتقنين أوضاع مقدمي الخدمات المنزلية بدمجهم في الاقتصاد الرسمي، وتقنين أوضاع الأسواق العشوائية.

٦. **تطوير المجمعات الاستهلاكية والمنافذ التسويقية المتنقلة**؛ من خلال رفع كفاءة المجمعات القائمة وتطويرها، وضمان إتاحة السلع بالجودة المناسبة، وعمل نظام للربط الالكتروني بين كافة منافذ البيع والمستودعات، وزيادة عدد منافذ البيع في جميع المحافظات، وتستهدف الخطة متوسطة المدى تطوير عدد ١٤٧ مجمع استهلاكي، وإنشاء ٤ مجمعات تسويقية جديدة.

وفي ذات السياق تستهدف الدولة التوسع في مشروع جمعيتي؛ بالمشاركة مع الصندوق الاجتماعي للتنمية والبنك الأهلي المصري لاستهداف إنشاء ١٢٠٠ منفذ على مستوى الجمهورية وتوفير ٣٦ ألف فرصة عمل، ومن المستهدف وصول أعداد منافذ جمعيتي على مستوى الجمهورية عام ٢٠١٧/١٦ نحو ٢٨٨٨ منفذ مقارنة بـ ١٩٤٨ منفذ عام ٢٠١٦/١٥.

وبالنسبة لمشروع المنافذ التسويقية المتنقلة؛ فيتضمن شراء ١٨٥ سيارة مبردة حمولة ٥ طن و٦٢٠ سيارة مبردة حمولة ١,٥ طن، وينفذ هذا المشروع من خلال الشراكة بين صندوق تحيا مصر والصندوق الاجتماعي للتنمية (التمويل) والشركة القابضة للصناعات الغذائية التي تقوم بالإمداد بالسلع الغذائية، ومن المستهدف إنشاء ٨٠٥ منفذ تسويقي عام ٢٠١٧/١٦.

جدول رقم (١٢/٣): مؤشرات قياس أداء قطاع التجارة الداخلية

البرامج	المؤشر	٢٠١٦/١٥ (فعلي)	٢٠١٧/١٦ (متوقع)	٢٠١٨/١٧	٢٠١٩/١٨	٢٠٢٠/١٩
١- تطوير المجمعات الاستهلاكية	عدد منافذ البيع	٧٣ تطوير ١ إضافة	٩٣ تطوير ٤ إضافة	٨٣ تطوير ٢ إضافة	٣٣ تطوير ٢ إضافة	٣٣ تطوير
٢- تطوير المطاحن والمخابز	كمية القمح المطحونة (طن)	٨١٠٠	٨٧٠٠	٩٢٠٠	٩٥٠٠	١٠٠٠٠
٣- زيادة الإنتاج المحلي من الزيوت	كمية الإنتاج المحلي من الزيوت (ألف طن)	٣٧٣,٢٥	٤٨٠	٦٢٤	٦٦٠	٦٦٠
٤- زيادة الإنتاج المحلي من السكر	كمية الإنتاج المحلي من السكر (ألف طن)	٩٣١,٢٨	١٠٠١,٣	١٠١١,٤	١٠١٥,٣	١٠٢٤,٦
٥- تطوير منظومة التخزين	الطاقة التخزينية للصوامع (مليون طن)	١,٥٢٨	٣,١٣٠	٣,١٣٠	٣,٦٢٤	٣,٦٢٤
٦- تطوير خدمة حماية المستهلك	عدد فروع جهاز حماية المستهلك	٧	٩	١٢	١٥	١٨
٧- تنمية الشراكة بين القطاعين العام والخاص في مجال التجارة الداخلية	قيمة الاستثمارات بنظام الشراكة بين القطاعين العام والخاص (مليون جنيه)/ تراكمي	٧٨٠	١٣٦٥	٢١٤٥	٣٣٤٠	٣١٢٠
٨- مشروع جمعيتي	عدد فروع جمعيتي	١٩٤٨	٢٨٨٨	جاري وضع خطة وخريطة احتياجات الوزارة		

البرامج	المؤشر	٢٠١٦/١٥ (فعلي)	٢٠١٧/١٦ (متوقع)	٢٠١٨/١٧	٢٠١٩/١٨	٢٠٢٠/١٩
				من منافذ جمعيتى على مستوى الجمهورية		
٩. مشروع المنافذ التسويقية المتنقلة	عدد المنافذ التسويقية المتنقلة	-	٨٠٥	جاري تنفيذ المرحلة الأولى من المشروع		

المصدر: وزارة التموين والتجارة الداخلية

الاستثمارات العامة المخصصة لبرامج تطويروتنمية التجارة الداخلية في خطة العام المالي ٢٠١٨/١٧ (حكومية، وهيئات اقتصادية):

بلغت جملة الاستثمارات العامة المخصصة لبرامج وزارة التموين والتجارة الداخلية في خطة عام ٢٠١٨/١٧ حوالي ١٠٥٠ مليون جنيه، وتساهم استثمارات الهيئات الاقتصادية بنسبة تبلغ ٩٧٪ من هذه الاستثمارات، في حين تساهم الاستثمارات الحكومية بالنسبة المتبقية [شكل رقم (٤٣/٢)].

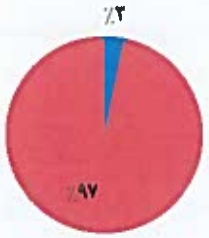

شكل رقم (٤٣/٢): التوزيع النسبي للاستثمارات العامة لبرامج تطوير وتنمية التجارة الداخلية في خطة عام ٢٠١٨/١٧

استثمارات هيئات اقتصادية ■ استثمارات حكومية ■

المصدر: وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري

الاستثمارات الحكومية الموجهة لتطوير وتنمية التجارة الداخلية في خطة عام ٢٠١٨/١٧:

بلغت جملة الاستثمارات الحكومية المخصصة لبرامج تطوير وتنمية التجارة الداخلية في خطة عام ٢٠١٨/١٧ حوالي ٣٥ مليون جنيه، وبمعدل نمو بلغ نحو ١٢٥٪ مقارنة بخطة عام ٢٠١٧/١٦، وتمول بالكامل من الخزانة العامة للدولة، وتتركز في رفع كفاءة أجهزة مديريات التموين في المحافظات لأداء دورها في الرقابة على الأسواق، ودعم أجهزة حماية المستهلك.

وبالنسبة لأهم المشروعات التي تستهدف تنفيذها الهيئات الاقتصادية، فتتمثل في تطوير البنية الأساسية لجهاز تنمية التجارة الداخلية وبقيمة استثمارات تبلغ ٧٥٧,٨ مليون جنيه، والمشروع القومي لإنشاء ٥٠ صومعة معدنية بقيمة استثمارات بنحو ٢٤١ مليون جنيه (هيئة السلع التموينية)، ومشروع تطوير مكاتب السجل التجاري بقيمة استثمارات بنحو ١٦ مليون جنيه.

٣-٧ أهداف وسياسات التشغيل على المستويين القومي والقطاعي

أهداف التشغيل على المستوى القومي والقطاعي

يختص هذا الجزء من خطة التنمية المستدامة بتوضيح الأثر الاجتماعي للاستثمارات الكلية المستهدفة خلال العام المالي ٢٠١٨/٢٠١٧ من خلال تقدير عدد فرص العمل المتوقع توفيرها وانعكاس ذلك على معدل البطالة. كما تساهم هذه التقديرات في تسليط الضوء على أكبر القطاعات المولدة لفرص العمل حسب النوع والفئة العمرية والنطاق الجغرافي فتعمل كأداة استرشاديه للباحثين عن العمل والمستثمرين. ويستعرض الملحق الإحصائي بشكل تفصيلي المنهجية المتبعة في التقدير، حيث تم استخدام جداول المدخلات والمخرجات لتقدير مضاعف الناتج والتشغيل على المستوى القومي والقطاعي. وفيما يلي نستعرض أثر الاستثمارات العامة واستثمارات القطاع الخاص على التشغيل.

أثر الاستثمارات الكلية على التشغيل

تشير النتائج التقديرية إلى أن جملة الاستثمارات الكلية للعام المالي ٢٠١٧/٢٠١٧ والبالغ قيمتها ٦٤٦ مليار جنيه، من المتوقع أن توفر ما يقرب من ٥٧٢,٢٤٦ ألف فرصة عمل مباشرة على المستوى القومي (في ضوء افتراضات التحليل المستخدم)، مما يعني أنه من المتوقع أن يوفر كل مليار جنيه من الاستثمارات نحو ٨٨٦ فرصة عمل في المتوسط، ومن ثم من المتوقع أن ينخفض معدل البطالة من ١٢,٣٪ عام ١٦/٢٠١٧ (متوقع) إلى ١١,٨٣٪ عام ٢٠١٨/٢٠١٧.

وبالنظر بشكل أكثر تفصيلا إلى تأثير الاستثمارات العامة والخاصة، يتبين أن الاستثمارات العامة والتي تقدر بحوالي ٢٨٨ مليار جنيه في خطة عام ٢٠١٨/١٧ من المتوقع أن توفر نحو ٢٦٩,٥٧٨ ألف فرصة عمل مباشرة، كما توفر الاستثمارات الخاصة والتي تقدر بنحو ٣٥٨ مليار جنيه في خطة عام ٢٠١٨/١٧ نحو ٣٠٢,٧٦٨ ألف فرصة عمل مباشرة.

ويعتبر قطاع الصناعة التحويلية من القطاعات التي من المتوقع أن توفر النسبة الأكبر من فرص العمل في خطة العام الحالي، حيث يساهم بحوالي ٣٢,٥٪ من إجمالي عدد فرص العمل التي يتم توفيرها، أي حوالي ١٨٥ ألف فرصة عمل مباشرة، حيث أن كل مليار من الاستثمارات في قطاع الصناعة التحويلية، يوفر نحو ٢٧٢٥ فرصة عمل مباشرة. ويليه قطاع التشييد والبناء والأنشطة العقارية والذي من المتوقع أن يوفر حوالي ٧٣ ألف فرصة عمل مباشرة بما يمثل نحو ١٢,٨٪ من إجمالي عدد فرص العمل المتوقعة مما يعني أنه من المتوقع أن يوفر كل مليار جنيه من الاستثمارات في قطاع التشييد والبناء والأنشطة العقارية نحو ٥٤٠ فرصة عمل مباشرة في المتوسط.

ويتوقع أن يساهم قطاع الزراعة في توفير حوالي ٩,٢٪ من إجمالي فرص العمل التي يتم توفيرها من الاستثمارات الكلية، حيث يساهم هذا القطاع في توفير حوالي ٥٢ ألف فرصة عمل مباشرة. ويوفر قطاعي المرافق العامة (الكهرباء والمياه والصرف الصحي) نحو ٧٧ ألف فرصة عمل بما يمثل نحو ١٥,٦٪ من الإجمالي، ويحتل قطاع التعليم المرتبة الخامسة، حيث من المنتظر أن يوفر فرص عمل مباشرة تصل إلى حوالي ٣٧ ألف فرصة عمل، بما يمثل نحو ٦,٥٪ من الإجمالي (شكل رقم (٣-٤٤)).

وتساهم الاستثمارات العامة في توفير النسبة الأكبر من فرص العمل في قطاعي المرافق العامة (الكهرباء والمياه والصرف الصحي) والصحة، حيث تعد الدولة المستثمر الأساسي في قطاع المرافق العامة وتستثمر في قطاع الصحة بمعدل ١,٢ مقارنة بالاستثمارات الخاصة. ويظهر التأثير الأكبر للاستثمارات الخاصة في قطاع التشييد والبناء والأنشطة العقارية، وقطاع الزراعة، وقطاع التعليم.

شكل رقم (٤٤/٣) أثر الاستثمارات الكلية على التشغيل في إطار خطة عام ١٧/٢٠١٨
(عدد فرص العمل المباشرة بالألف)

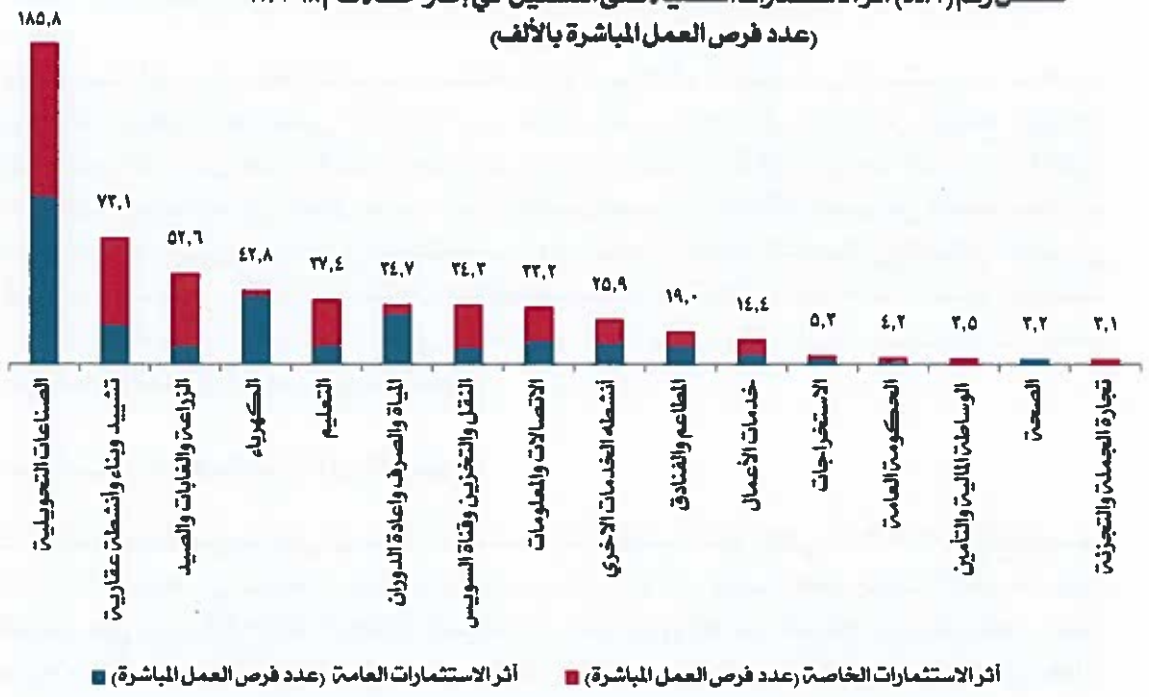

المصدر: محسوب من جدول المدخلات والمخرجات لعام ٢٠١٢/١٢، وبحث العمالة بالعينة ٢٠١٢ الصادر عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.

تقدير فرص العمل المتوقعة على مستوى النوع والتوزيع الجغرافي

بناء على البيانات السابق عرضها في الجزء الخاص بسوق العمل في هذه الوثيقة، تتركز البطالة في مصر في الفئات العمرية الشابة، وبين الإناث، وفي المناطق الريفية، لذا يتم تقدير عدد فرص العمل المتوقع توفيرها لهذه الفئات بالأخص لتسليط الضوء عليها وتوضيح أهم القطاعات الاقتصادية المولدة لفرص العمل لكل فئة.

الفئة العمرية (١٥-٢٩ سنة)

نظرا لارتفاع البطالة بين الشباب، تولي الدولة اهتماما خاصا بتوفير فرص عمل للشباب، وقد ساهمت ومازالت تساهم العديد من المبادرات والبرامج والمشروعات التي تم إطلاقها وتبنيها خلال العام الماضي ٢٠١٦ والذي أطلق عليه "عام الشباب" في توفير فرص العمل للشباب وينعكس ذلك في تراجع معدل البطالة بين الفئة العمرية من الشباب (٢٤-٢٠ سنة) إلى ٢٤,٩٪ خلال الربع الأول من العام المالي ١٧/١٦ مقارنة بنحو ٢٧,٩٪ في الربع المناظر من العام المالي السابق.

ومن المتوقع أن توفر الاستثمارات الكلية نحو ١٢٢,٣٣٩ ألف فرصة عمل مباشرة. وتعتبر قطاعات الصناعة التحويلية والتشييد والبناء والزراعة والنقل والتخزين والتعليم من القطاعات كثيفة التشغيل بشكل عام ومن ثم تساهم في توفير أغلب فرص العمل المتوقعة للشباب كما هو موضح في الشكل رقم (٣ /٤٥).

شكل رقم (٤٥/٣): أثر الاستثمارات الكلية على التشغيل (عدد فرص العمل المباشرة للشباب)

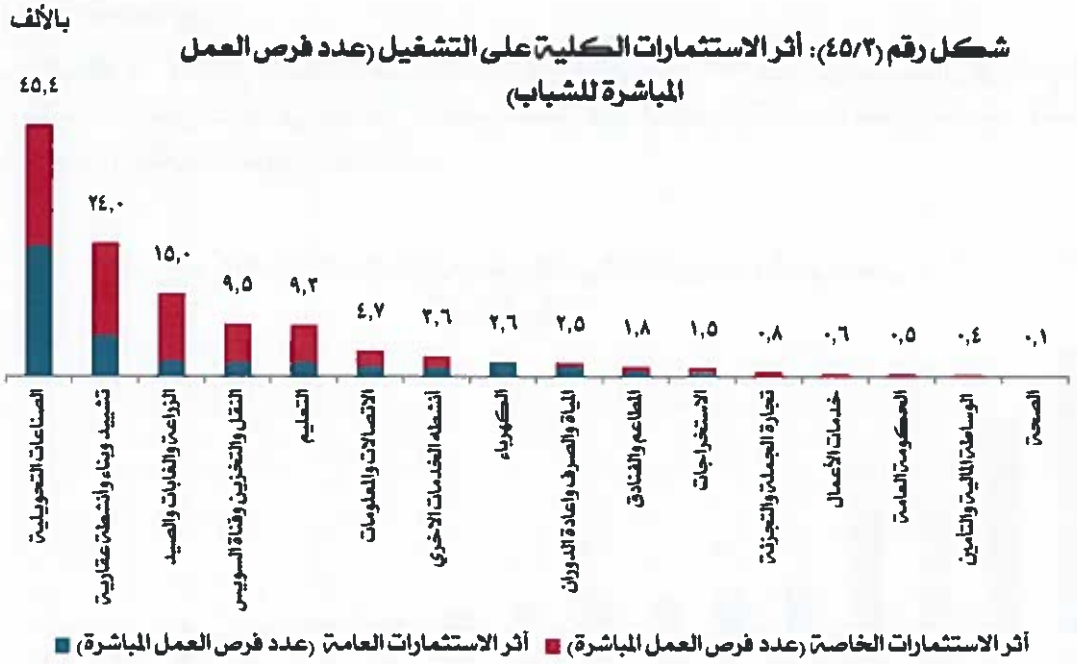

المصدر: محسوب من جدول المدخلات والمخرجات لعام ٢٠١٢/١٢، وبحث العمالة بالعينة ٢٠١٢ الصادر عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.

النـــوع

تعاني الإناث من ارتفاع معدل البطالة بشكل ملحوظ مقارنة بالذكور، ومن المتوقع أن توفر الاستثمارات الكلية حوالي ٩٧,٨٩٢ ألف فرصة عمل للإناث. وتعكس التقديرات أهم القطاعات التي توفر فرص عمل للإناث بالتوافق مع مدى تناسب ظروف وطبيعة العمل وثقافة المجتمع، تتركز أغلب فرص العمل في قطاع التعليم والذي يسهم بتوفير نحو ٥٤,٢٪ من إجمالي فرص العمل المتوقع توفيرها للإناث، وترتفع مساهمة قطاع التعليم في تشغيل الإناث نظرا لتوافق ظروف وطبيعة العمل في هذا القطاع مع ثقافة المجتمع وظروف حياة المرأة في مصر ولكن تجدر الإشارة إلى تدني الأجور في هذا القطاع. ويأتي قطاع الصناعات التحويلية في المرتبة الثانية، ثم قطاعي خدمات الأعمال والمطاعم والفنادق (شكل رقم (٤٦/٣)).

شكل رقم (٤٦/٣): أثر الاستثمارات الكلية على التشغيل (عدد فرص العمل المباشرة للإناث)

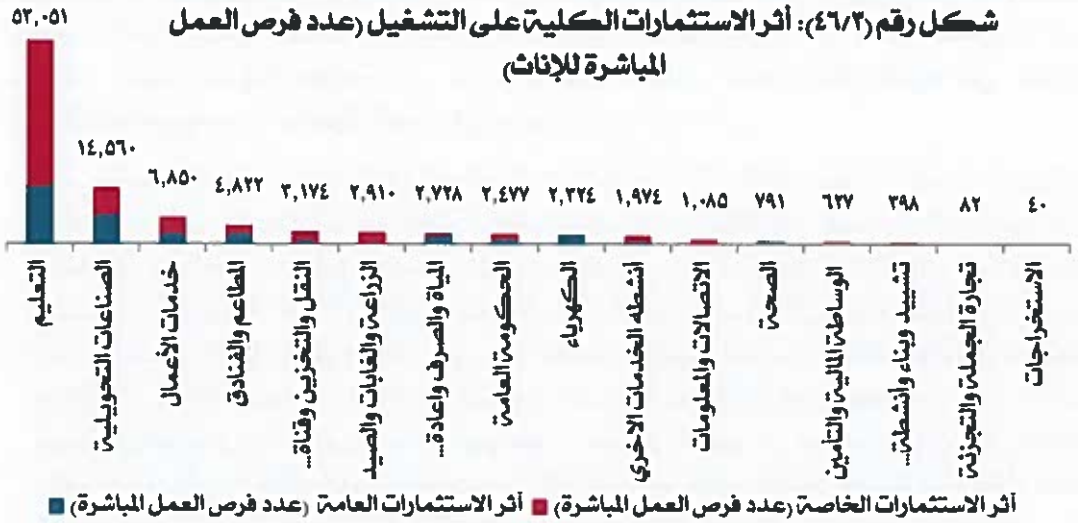

المصدر: محسوب من جدول المدخلات والمخرجات لعام ٢٠١٢/١٢، وبحث العمالة بالعينة ٢٠١٢ الصادر عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.

النطاق الجغرافي

من المنتظر أن تساهم الاستثمارات الكلية في توفير نحو ٣٧٣ ألف فرصة عمل في المناطق الريفية، تتركز أغلبها في قطاعي التعليم والصناعات التحويلية ويليه قطاع التشييد والبناء والأنشطة العقارية (شكل رقم (٤٧/٣)).

شكل رقم (٤٧/٣) أثر الاستثمارات الكلية على التشغيل (عدد فرص العمل المباشرة للريف)

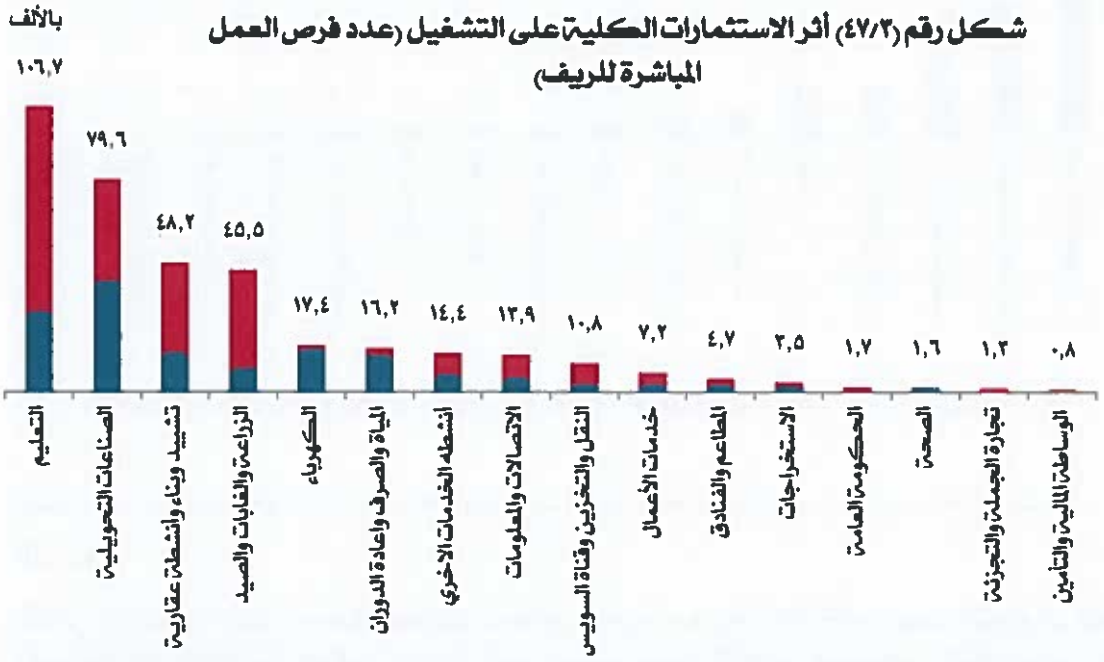

أثر الاستثمارات الخاصة (عدد فرص العمل المباشرة) ■ أثر الاستثمارات العامة (عدد فرص العمل المباشرة) ■

المصدر: محسوب من جدول المدخلات والمخرجات لعام ٢٠١٢/١٢، وبحث العمالة بالعينة ٢٠١٢ الصادر عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.

سياسات التشغيل المستهدفة

ومن أجل الوصول إلى معدل البطالة المستهدف (١١,٨٪) خلال العام المالي ٢٠١٨/٢٠١٧ وتحقيق الكفاءة المتوقعة من الاستثمارات المستهدفة في توفير فرص العمل (٥٧٢,٣٤٦ ألف فرصة عمل مباشرة)، تتبنى الدولة حزمة من سياسات سوق العمل الفعالة التي تسهم في معالجة الاختلالات التي يعاني منها سوق العمل في مصر على النحو التالي؛

- تبنى سياسات كلية وقطاعية داعمة للتشغيل؛ من خلال تعزيز النمو الاحتوائي والتركيز على القطاعات ذات القيمة المضافة المرتفعة وكثيفة العمالة والتي لديها تأثير مضاعف وروابط أمامية وخلفية بالاقتصاد المحلي حيث تتجه الدولة إلى إعادة إحياء الصناعات كثيفة العمالة والتي تعتمد في الأساس على استغلال مهارات العمالة المصرية مثل صناعة الأثاث والمفروشات. وفي هذا الصدد، تشهد مدينة الأثاث بدمياط توسعات وتطورات عملاقة تعمل على إعادة تشغيل المصانع المتعثرة وتوفير مراكز تدريب للارتقاء بمستوى العاملين والتطوير المستمر لهم. كما تستمر الجهود في مدينة الروبيكي للجلود والتي تهدف إلى إقامة مدينة متخصصة لدباغة وصناعة الجلود بحيث يتم نقل نشاط الدباغة من منطقة مصر القديمة إلى الروبيكي بحلول عام ٢٠٢٠.

- دعم وتمكين الشباب للتغلب على مشكلة البطالة بين الشباب؛ تعمل الدولة على تشجيع الشباب على إقامة المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر من خلال توفير آليات التمويل، ونظم وأدوات التطوير اللازمة سواء بتعديل التشريعات اللازمة أو تطوير نظم السوق وآلياته. ومن أهم هذه الآليات والتيسيرات؛ مبادرة البنك المركزي المصري والتي تستهدف منح القروض بسعر إقراض مخفض ٥٪ للمشروعات الصغيرة والمتوسطة. ذلك بالإضافة إلى الدعم المستمر من الصندوق الاجتماعي للتنمية والذي يعمل على توسيع قاعدة المستفيدين من خدماته التمويلية والإهتمام بالدعم الفني المقدم للمشروعات الصغيرة والمتوسطة. كما تهتم الدولة بتطوير مهارات وقدرات الشباب من خلال تقديم برامج تدريبية لهم مثل البرنامج الرئاسي لتأهيل الشباب للقيادة.

- زيادة مشاركة المرأة في سوق العمل، من المتوقع أن تساهم زيادة مشاركة المرأة في سوق العمل في رفع الدخل القومي وتحسين مستوى المعيشة للمواطنين خاصة للمرأة المعيلة. ومن أجل زيادة مشاركة المرأة، تدرك الدولة أهمية تقديم الدعم اللازم لها من خلال توفير دور حضانة بمؤسسات العمل، والمساواة في الأجور بين الرجل والمرأة.

- دمج القطاع غير الرسمي في القطاع الرسمي؛ من خلال تنفيذ برنامج متكامل لتشجيع القطاع غير الرسمي على الاندماج في القطاع الرسمي حيث تحرص الدولة على توفير فرص عمل منتجة ولائقة، ويتم ذلك من خلال؛ توفير المعلومات الخاصة عن حجم هذا القطاع، وخصائص العاملين به الشخصية والتعليمية والمهنية والأنشطة الاقتصادية التي يعملون بها، وتوفير قنوات التمويل اللازمة مع تنوعها بما يناسب طبيعة العاملين بهذا القطاع، وتسهيل إجراءات التعامل مع الجهات الحكومية وتوحيدها، والانتقال تدريجيا وعلى فترة زمنية مناسبة من نظم الدفع النقدي إلى آليات المدفوعات والتسويات المصرفية والالكترونية، والتشديد على حظر التعامل من قبل الجهات الحكومية إلا مع من لديهم سجل تجاري وبطاقات ضريبية، والتأكيد على إمساك الدفاتر وإصدار الفواتير مع إعطاء الحوافز المناسبة وتقرير العقوبات في حالة المخالفة وهو ما تحققه جزئيا منظومة الضريبة على القيمة المضافة، ومد الحماية الاجتماعية والصحية للعاملين بالقطاع غير الرسمي والعمل على وصول خدمات الرعاية الصحية الأساسية لهم، وتوفير أماكن بديلة بالمناطق الصناعية للورش القائمة بالمناطق السكنية، وتقديم التسهيلات اللازمة لها للانتقال إلى هذه الأماكن، وتدريب العاملين في هذا القطاع من خلال برامج الكفاية الإنتاجية والتدريب الصناعي المتخصص،

- دعم برامج التشغيل في المحافظات؛ من خلال تقديم الدعم للمحافظات لوضع وتنفيذ استراتيجية للتشغيل تقوم على حصر فرص العمل المتاحة بسوق العمل وربطها بطالبي العمل والتنسيق مع مقدمي خدمات التدريب لسد الفجوة المهارية وتأهيل الشباب، والاستفادة من فرص التمويل والدعم المقدم من الجهات الدولية في محور التشغيل ودعم المحافظات بهذه الفرص التمويلية.

الفصل الرابع

البعد الاقتصادي

٤ – ١ قطاع النقل

مقدمة

تضمنت رؤية مصر ٢٠٣٠ برامج واضحة تستهدف رفع كفاءة وتطوير شبكة النقل بأكملها لدعم التنمية الاقتصادية وتحسين مستوى معيشة المواطنين، وتستهدف الخطة متوسطة الأجل (٢٠١٨/١٧ حتى ٢٠٢٠/١٩) استكمال شبكة الطرق القومية، وتوسعة شبكات مترو الأنفاق، وتطوير مرفق السكك الحديدية، وتطوير قطاعات النقل البحري والموانيء البحرية، والبرية والجافة، والنقل النهري. ويوضح الجدول رقم (١/٤) المستهدفات الكمية الأساسية التي تسعى الخطة لتحقيقها خلال العام المالي ٢٠١٨/١٧، حيث تستهدف الخطة زيادة مساهمة قطاع النقل إلى ٥٪ من الناتج وتحقيق معدل نمو في حدود ٥,٨٪ وتنفيذ استثمارات إجمالية في حدود ٧٢,٢ مليار جنيه.

أولا: المستهدفات الكمية الأساسية

جدول رقم (١/٤): المستهدفات الأساسية لقطاع النقل

في إطار خطة التنمية المستدامة للعام المالي ٢٠١٨/١٧

المؤشر	٢٠١٦/١٥ (فعلي)	٢٠١٧/١٦ (متوقع)	٢٠١٨/١٧ (مستهدف)
مساهمة قطاع النقل والتخزين في الناتج المحلي الإجمالي (٪)	٤	٤	٥
معدل النمو الحقيقي لناتج قطاع النقل والتخزين (٪)	٥,٧	٥,٦	٥,٨
حجم الاستثمارات الكلية لقطاع النقل والتخزين (مليار جنيه)	٤٣,٧	٥٩	٧٢,٢

المصدر: وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري

ثانيا: الاستثمارات المستهدفة لقطاع النقل في خطة العام المالي ٢٠١٨/١٧ (حكومية، وهيئات اقتصادية):

بلغت جملة الاستثمارات العامة المخصصة لبرامج قطاع النقل في خطة عام ٢٠١٨/١٧ حوالي ٢٥,٦٧ مليار جنيه، وتساهم الاستثمارات الحكومية بنحو ١٧,٣٨ مليار جنيه وبنسبة تبلغ ٦٨٪ في حين تساهم استثمارات الهيئات الاقتصادية بنحو ٨,٢٨ مليار جنيه بنسبة ٣٢٪ من جملة الاستثمارات العامة المستهدفة[شكل رقم (١/٤)].

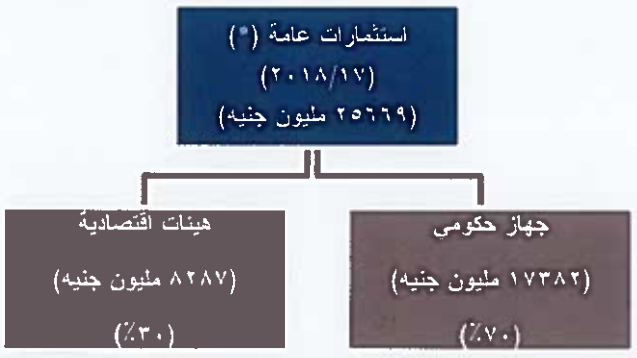

شكل رقم (١/٤) هيكل توزيع الاستثمارات العامة المستهدفة لوزارة النقل في عام ٢٠١٨/١٧

ويلغت جملة الاستثمارات الحكومية المخصصة لبرامج النقل في خطة عام ٢٠١٨/١٧ حوالي ١٧,٣٨ مليار جنيه، وتساهم الخزانة العامة للدولة في تمويل ٧١ ٪ منها، وتمول القروض ١٣٪ من هذه الاستثمارات المستهدفة، وتمول الموارد الأخرى ١٦٪ من هذه الاستثمارات [شكل رقم (٢/٤)].

شكل رقم (٢/٤): التوزيع النسبي للاستثمارات الحكومية لقطاع النقل في خطة عام ٢٠١٨/١٧

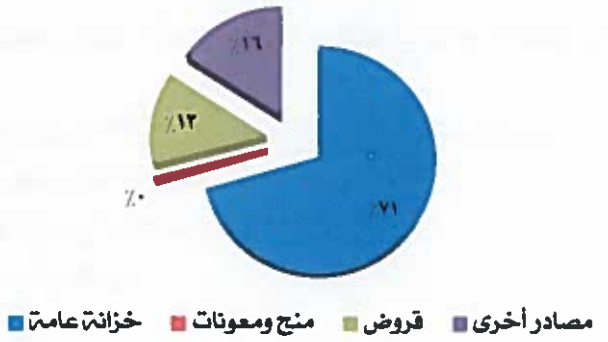

المصدر: وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري

ثالثا: أهم المشروعات المخطط تنفيذها في خطة عام ٢٠١٨/١٧:

يوضح الشكل رقم (٣/٤) أهم ١٠ مشروعات تعتزم الخطة تنفيذها بتمويل حكومي خلال عام ٢٠١٨/١٧ وتستحوذ هذه المشروعات على نسبة ٨٤٪ من جملة الاستثمارات الحكومية خلال ذات العام. ويخص مرفق مترو الأنفاق أهم هذه المشروعات، فمن المستهدف استكمال المرحلة الثالثة من الخط الثالث (العتبة - إمبابة)، واستكمال المرحلة الرابعة من الخط الثالث (مصر الجديدة - مطار القاهرة)[شكل رقم (٣/٤)].

شكل رقم (٣/٤): أهم مشروعات قطاع النقل
الممولة من خلال الاستثمارات الحكومية في عام ٢٠١٨/١٧

مليون جنيه

شبكة الطرق القومية:

في إطار اهتمام الدولة بمد شبكة الطرق القومية، من المستهدف الانتهاء من تنفيذ عدد من المشروعات، وتشمل:

- الطريق الدائري الإقليمي بنها/الإسكندرية بطول ١٩ كم، بنسبة تنفيذ مستهدفة ٣٢٪، والمسافة من مصرف بلبيس عند الكيلو ٤٦ حتى بطول ٢٠ كم، بنسبة تنفيذ مستهدفة ٤١٪.
- الطريق الدائري الإقليمي (بنها/ الإسكندرية)، القطاع الرابع والخامس والسادس بطول ٥٧ كم.
- طريق القاهرة / السويس (تقاطع الدائرى الاقليمي حتى السويس) .
- الطريق الدائرى الأوسطي (العين السخنة / الاسماعيلية) .
- وصلة جنوب الفيوم طريق الواحات بطول ١٢٥ كيلو متر .
- طريق الشيط فضل / رأس غارب .
- كوبرى بنها على النيل .
- المسافة من مصرف بلبيس عند الكيلو ٤٦ حتى مصرف القليوبية عند الكيلو ٦٦,٥ القطاع الثالث.
- المسافة من الكيلو ٦٦,٥ حتى الكيلو ٧٩,٥ من طريق بنها / المنصورة.
- طريق شبرا بنها الحر .

كما تستهدف الخطة عدد من المشروعات في الطرق التي من شأنها:

- رفع كفاءة مدخل مدينة الإسكندرية من محطة رسوم العامرية حتى كارفور.
- إنشاء الطريق الدائرى الخارجى لمدينة القصير .
- رصف طريق المحلة (المحلة الكبرى / محلة حسن/ دمرو).

مستهدفات مشروعات تنمية سيناء:

وتولي الحكومة اهتماما كبيرا بتنمية سيناء، وفي هذا الإطار تقوم الخطة بتنفيذ مشروعات استراتيجيه بجنوب سيناء ممولة من من الصندوق السعودي للتنمية ضمن برنامج الملك سالمان لتنمية شبه جزيرة سيناء، وتشمل هذه المشروعات إنشاء ورصف طريق الجدى، وطريق النفق / طابا، وتطوير طريق عرضى واحد.

كما تتضمن مشروعات قطاع النقل استكمال كوبرى قوص العلوى على سكة حديد قوص، وكوبرى جرجا على النيل.

رابعا: استثمارات الهيئات الاقتصادية في خطة عام ٢٠١٨/١٧

بلغت جملة استثمارات الهيئات الاقتصادية لبرامج قطاع النقل في خطة عام ٢٠١٨/١٧ حوالي ٨,٢٩ مليار جنيه، وتتركز أهم المشروعات المخطط تنفيذها في مشروعات الهيئة القومية لسكك حديد مصر، وتتمثل أهمها فيما يلي:

- إنشاء أرصفة جديدة وساحات وتجهيزات بمحطة سكك حديد دمياط في إطار استهداف تطوير عدد ١٠٠ محطة ركاب رئيسية وفرعية .
- مشروع الوحدات المتحركة وتجديد العربات بهدف تجديد ٢١٢ عربة ركاب مكيفة.
- تطوير نظم الرقابة وتوفير عوامل الأمان بهدف تجديد عدد ٥٩٢ مزلقان ميكانيكي وكهربائي.

٤ – ٢ قطاع الزراعة والري

٤.٢.١ قطاع الزراعة واستصلاح الأراضي

مقدمة

يعد قطاع الزراعة أحد القطاعات الرئيسية في الاقتصاد المصري، حيث يساهم بنحو ١٢٪ في الناتج المحلي الإجمالي، كما أن ما يقرب من ٢٧٪ *من إجمالي المشتغلين في مصر يعملون في أنشطة الزراعية والصيد واستغلال الغابات وقطع أشجار الأخشاب.* وفي هذا الإطار تسعي الحكومة على المحافظة على قاعدة الموارد الطبيعية والبيئية، وتحقيق الأمن الغذائي مع ضمان توفير غذاء سليم بجودة عالية وإتاحته للجميع؛ في ضوء الاستحقاقات الدستورية التي يكفلها الدستور حيث تنص المادة ٧٩ من الدستور على أنه "لكل مواطن الحق في غذاء صحي وكاف، وماء نظيف، وتلتزم الدولة بتأمين الموارد الغذائية للمواطنين كافة. كما تكفل السيادة الغذائية بشكل مستدام، وتضمن الحفاظ على التنوع البيولوجي الزراعي وأصناف النباتات المحلية للحفاظ على حقوق الأجيال." وتسعى الحكومة جاهدة للارتقاء بالمستوى المعيشي للمزارع المصري؛ فنص الدستور في المادة ١٧ على أن "تعمل الدولة على توفير معاش مناسب لصغار الفلاحين، والعمال الزراعيين والصيادين، والعمالة غير المنتظمة، وفقا للقانون. كما تنص المادة ٤٢ على "ينظم القانون تمثيل صغار الفلاحين، وصغار الحرفيين، بنسبة لا تقل عن ثمانين في المائة في مجالس إدارة الجمعيات التعاونية الزراعية والصناعية والحرفية.

وتتركز رؤية التنمية الزراعية بحلول عام ٢٠٣٠ في تحقيق نهضة زراعية شاملة لمصر الجديدة قادرة على النمو السريع المستدام معتمدة على الابتكار وتكثيف المعرفة. ويتمثل الهدف الرئيسي للحكومة في تحقيق التنمية المستدامة من خلال تطبيق تكنولوجيا متطورة في الزراعة بحيث تحقق الاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية وتفي باحتياجات السكان ومتطلبات التصدير وتحسين مستوى الدخول الاقتصادية للزراع بالإضافة إلى العمل على النهوض المؤسسي والإداري. حيث نص الدستور على أن "الزراعة مقوم أساسي للاقتصاد الوطني. وتلتزم الدولة بحماية الرقعة الزراعية وزيادتها، وتجريم الاعتداء عليها، كما تلتزم بتنمية الريف ورفع مستوى معيشة سكانه وحمايتهم من المخاطر البيئية، وتعمل على تنمية الإنتاج الزراعي والحيواني".

المستهدفات الكمية الأساسية لقطاع الزراعة

تسعى الحكومة إلى الحفاظ على معدلات نمو الناتج الحقيقي لقطاع الزراعة وزيادة مساهمة قطاع الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي، وتنمية الثروة الحيوانية والداجنة والسمكية من أجل سد الفجوة الغذائية وتحقيق الاكتفاء الذاتي، ومواجهة التحديات الأساسية التي تواجه قطاع الزراعة خاصة ما يتعلق بتزايد نسب الفاقد في الإنتاج، ومحدودية قطاع التصنيع الزراعي المتطور، وارتفاع نسب التعدي على الرقعة الزراعية،

وارتفاع أسعار المواد الخام ومستلزمات الإنتاج الزراعي. ويوضح الجدول رقم (٢/٤) أهم المستهدفات الكمية لقطاع الزراعة في خطة عام ٢٠١٨/١٧.

جدول رقم (٢/٤)
المستهدفات الأساسية لقطاع الزراعة واستصلاح الأراضي في إطار خطة التنمية المستدامة للعام المالي ٢٠١٨/١٧

المؤشر	٢٠١٦/١٥ (فعلي)	(متوقع) ٢٠١٧/١٦	٢٠١٨/١٧ (مستهدف)
معدل نمو الناتج الحقيقي قطاع الزراعة (٪)	٣,١	٣,٢	٣,٢
الاستثمارات الكلية (مليار جنيه)	١٦,٥	١٥,٧	٢٣,٢
الإنتاجية الزراعية (أردب/ فدان)	١٨,٥	١٨,٥	١٨,٥
الإنتاج المحلي من الأسماك (ألف طن)	١٤٨١	١٤٨١	١٥٩٠
كمية المياه المستخدمة في زراعة الأرز (م٣/ فدان)	٦٠٠٠	٤٥٠٠	٤٠٠٠
عدد فرص العمل التي يوفرها برنامج التنمية الريفية (فرصة عمل)	٥٠٠٠	٦٠٠٠	٦٥٠٠
نسبة صادرات المحاصيل البستانية من جملة الإنتاج (٪)	١٠,٠	١٤,٠	١٥,٠

المصدر: وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي.

أهم مستهدفات قطاع الزراعة في خطة العام المالي ٢٠١٨/١٧

١) في مجال استصلاح الأراضي

- إنشاء البنية الأساسية لحوالي ١٦ ألف فدان بمحافظة مطروح.
- استكمال البنية الأساسية بعدة مناطق بالواحات البحرية والفيوم وبني سويف وغرب السويس.

٢) في مجال تحسين إنتاجية الأراضي وتطوير الري الحقلي

- تحسين كفاءة الري الحقلي في مساحة ٢٥٠ ألف فدان بمحافظات كفر الشيط والبحيرة والدقهلية والشرقية وبني سويف والمنيا وأسيوط وسوهاج وقنا والأقصر (تم تنفيذ ١٠٦,٨ ألف فدان حتى مارس ٢٠١٧).
- تحسين الأراضي الضعيفة لتشمل ٢٦ منطقة رئيسية بالإضافة إلى ٥٥ منطقة فرعية على مستوى الجمهورية.
- تنفيذ حرث تحت التربة لمساحة ٢٢٣ ألف فدان، واجراء تسوية بالليزر لمساحة ١١٨ ألف فدان.
- تطوير مراوي لمساحة ١١٩٧ ألف فدان بمحافظات كفر الشيط والمنيا والإسكندرية والجيزة.
- ميكنة الحيازة الزراعية وبناء قاعدة بيانات الحائزين على مستوى الجمهورية.

٣) في مجال تنمية الثروة السمكية

- إنشاء ٨ وحدات سمكية بحرية لاستزراع ١٠٠ طن أسماك، وإنشاء مفرخ سمكي بحري لإنتاج ١٢ مليون زريعة سمكية سنويا من الأسماك البحرية بالإسكندرية لزيادة حجم التداول والتصدير للدول الأوربية.
- إقامة مزارع ومفرخات سمكية وتطوير بنيتها الأساسية وذلك لتوفير أسماك ذي جودة عالية ورفع متوسط نصيب الفرد من البروتين الحيواني.
- التوسع في إقامة مشروعات الاستزراع أفقيا ورأسيا.
- إزالة التعديات والمخالفات بالبحيرات الشمالية.
- إنشاء مزارع سمكية مشتركة مع دول حوض النيل.

بالإضافة إلى بعض المستهدفات الأخرى في مجال مكافحة الآفات الزراعية والإرشاد الزراعي ومجال الخدمات البيطرية بهدف الحفاظ على الثروة الزراعية والحيوانية.

الاستثمارات المستهدفة لقطاع الزراعة في خطة عام ٢٠١٨/١٧

وتبلغ جملة الاستثمارات الكلية المستهدفة لقطاع الزراعة نحو ٣٣,٣ مليار جنيه عام ٢٠١٨/١٧، وتشكل استثمارات القطاع الخاص نسبة ٨٠٪ من هذه الاستثمارات، في حين تشكل الاستثمارات العامة النسبة المتبقية[٢٠].

وتبلغ جملة الاستثمارات العامة المخصصة لبرامج قطاع الزراعة واستصلاح الأراضي في خطة عام ٢٠١٨/١٧ نحو ٢,٣ مليار جنيه، يبلغ نصيب الاستثمارات الحكومية حوالي ١,٢ مليار جنيه تمثل نسبة ٥٤٪ من جملة الاستثمارات العامة (منها حوالي ٦٦٣,٢ مليون جنيه تمويل من الخزانة العامة للدولة)، وتساهم الهيئات الاقتصادية بنحو ٩٢٦,٥ مليون جنيه بنسبة ٤٠,٣٪ من جملة الاستثمارات العامة، بينما تساهم استثمارات شركات قانون ٩٧ بنحو ١٢٨,٧ مليون جنيه تمثل نسبة ٥,٦٪ [شكل رقم (٤/٤)].

شكل رقم (٤/٤)

هيكل توزيع الاستثمارات العامة المستهدفة لقطاع الزراعة واستصلاح الأراضي في عام ٢٠١٨/١٧

المصدر: وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري

وتشكل الاستثمارات الممولة من الخزانة العامة للدولة ما يقرب من ٥٣,٣٪ من جملة الاستثمارات الحكومية المستهدفة لقطاع الزراعة واستصلاح الأراضي في عام ٢٠١٨/١٧، وبنسبة

---

[٢٠]: الاستثمارات العامة لنشاط الزراعة تشمل الاستثمارات التي تنفذها وزارات: الزراعة واستصلاح الإراضي، والموارد المائية والري، ووزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية.

زيادة تصل إلى ٥٠,٣٪ مقارنة بالاستثمارات الممولة من الخزانة العامة للدولة بخطة عام ٢٠١٧/١٦ والتي بلغت ما يقرب من ٤٤١ مليون جنيه [شكل رقم (٥/٤)].

شكل رقم (٥/٤)
تطور الاستثمارات الممولة من الخزانة لقطاع الزراعة واستصلاح الأراضي
في عامي ٢٠١٧/١٦ و٢٠١٨/١٧ (مليون جنيه)

المصدر: وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري.

أهم المشروعات المستهدفة بخطة قطاع الزراعة واستصلاح الأراضي لعام ٢٠١٨/١٧

يوضح الجدول التالي أهم المشروعات الحكومية المستهدفة بقطاع الزراعة واستصلاح الأراضي في خطة العام المالي ٢٠١٨/١٧، حيث يأتي على رأسها مشروع تطوير منظومة الإرشاد الزراعي باستثمارات تبلغ نحو ٣٣٧ مليون جنيه تمثل نحو ٢٧,١٪ من الاستثمارات الحكومية المستهدفة بقطاع الزراعة، يليه مشروع تطوير الري الحقلي بنحو ٣٠٥ مليون جنيه تمثل نحو ٢٤,٥٪، ثم مشروع ميكنة منظومة الحيازة الزراعية وبناء قاعدة بيانات الحائزين على مستوى الجمهورية والمخصص له ٩٩ مليون جنيه [جدول رقم (٣/٤)].

جدول رقم (٣/٤)

أهم مشروعات قطاع الزراعة واستصلاح الأراضي الممولة من خلال الاستثمارات الحكومية عام ٢٠١٨/١٧

اسم المشروع	الاستثمارات (بالمليون جنيه)	الهيكل النسبي (٪)
تطوير منظومة الإرشاد الزراعي	٣٣٧,٠	٢٧,١
تطوير الري الحقلي	٣٠٥,٠	٢٤,٥
ميكنة منظومة الحيازة الزراعية وبناء قاعدة بيانات الحائزين على مستوى الجمهورية	٩٩,٠	٨,٠
إنشاء مزارع مشتركة مع الدول الافريقية	٣٠,٠	٢,٤
تطوير محطات الخدمة الآلية	٢٤,٥	٢,٠
استكمال وتطوير مباني وأصول الهيئة العامة للخدمات البيطرية	٢٠,٠	١,٦
استكمال وتطوير مباني وأصول الهيئة العامة لتنمية الثروة السمكية	٢٠,٠	١,٦
مكافحة مرض إنفلونزا الطيور والخنازير	١٩,٠	١,٥
تحديث المعامل والمحطات البحثية بمركز بحوث الصحراء	١٣,٨	١,١
مشروعات أخرى	٢٧٥,٦	٢٠,٢
إجمالي الاستثمارات الحكومية	١٢٤٣,٩	١٠٠

المصدر: وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري.

وتتمثل أهم مشروعات الهيئات الاقتصادية التابعة لقطاع الزراعة واستصلاح الأراضي في مشروعات تجهيزات بالبنك الرئيسي للتنمية والائتمان الزراعي باستثمارات تبلغ نحو ٤٨٧ مليون جنيه، ثم مشروعات الهيئة العامة لمشروعات التعمير والتنمية الزراعية بنحو ٤١٥ مليون جنيه ومن أهمها مشروع إنشاء البنية الأساسية لمناطق جديدة بمساحة ١٦ ألف فدان بالحمام بمطروح بمبلغ ١٠٨ مليون جنيه. يأتي بعدها مشروعات تطوير وتنمية المرافق الرئيسية لبحيرة السد العالي وإنشاء البنية الأساسية لمساحة ٦ آلاف فدان طول بحيرة ناصر باستثمارات تبلغ نحو ٢٠,٨ مليون جنيه.

أما مشروعات الشركات غير المعاملة بقانون رقم ٢٠٣ فتتركز في مشروعات بنوك التنمية والائتمان الزراعي في نحو ٢٠ محافظة بالوجهين البحري والقبلي، وذلك باستثمارات تبلغ نحو ١٢٧,٧ مليون جنيه.

السياسات المستهدفة لتطوير قطاع الزراعة واستصلاح الأراضي

أولا: أجندة الإصلاح التشريعي، وتتضمن ما يلي:

- قوانين وافق عليها مجلس الوزراء وتمت إحالتها إلى مجلس النواب تمهيدا لإقرارها مثل قانون إعادة هيكلة بنك التنمية والائتمان الزراعي.
- قوانين للعرض على مجلس الوزراء تمهيدا لعرضها على مجلس النواب:
  - قانون الصيد وتربية الأحياء المائية وتنظيم المزارع السمكية.
  - قانون إنشاء الاتحاد المصري لمنتجي الألبان.
  - قانون الأمان الحيوي للمنتجات المحورة وراثيا.
  - قانون إنشاء نقابة مهنية عامة وموحدة للفلاحين.
  - قانون معاشات الفلاحين.

ثانيا: الإجراءات والسياسات المستهدفة في إطار مشروع المليون ونصف المليون فدان

الموقف الحالي:

- بلغت المساحة التي كان من المقرر طرحها في منطقة المغرة ٣٠ ألف فدان، ومع زيادة الطلب تم مضاعفتها إلى ٦٠ ألف فدان وتم إجراء القرعة يوم ٢٧ مارس ٢٠١٧.
- جاري حاليا إرسال خطابات للفائزين لتحديد إجراءات تأسيس الشركات لكل مجموعة، وتحديد موعد للتدريب على الري والتعامل في الصحراء والصرف الزراعي وبعض الأنشطة التوعوية.
- تم إرسال خطاب من رئيس مجلس إدارة شركة الريف المصري الجديد إلى قطاع الزراعة بطلب تحديد أراضي جديدة قريبة من الأراضي التي تم طرحها لضمها إلى مشروع ١,٥ مليون فدان بناء على الطلبات المقدمة.
- جاري تجهيز مساحات بأراضي جديدة بمنطقتي الفرافرة والمغرة لعمل قرعة تكميلية لتلبية الطلبات.

موقف المستثمرين:

- تلقت شركة الريف المصري الجديد ٤٨ طلب بإجمالي أراضي في حدود من ٣٥٠ ألف فدان إلى ٤٠٠ ألف فدان بأماكن مختلفة (غرب المنيا – توشكى – الفرافرة – المغرة).
- جاري الانتهاء من التسعير وآلية السداد للمستثمرين.

موقف صغار شباب المزارعين:

- تم سحب ٧٢٢٥ كراسة شروط.
- تم إجراء القرعة على مساحة ١٢,٥ ألف فدان بتوشكى (آبار جوفية).
- تم إجراء القرعة على ٥٠٠٠ فدان بمنطقة الفرافرة القديمة مجهزة بالكامل بالري بالتنقيط.

٤.٢.٢ قطاع الموارد المائية والري

مقدمة

تهتم الحكومة برفع كفاءة منظومة إدارة الموارد المائية والري لتلبية الإحتياجات المتزايدة للقطاع العائلي وللنشاط الاقتصادي والتوسع العمراني، بالإضافة إلى تحسين نوعية المياه والحد من تلوثها، كما تلتزم الحكومة أيضا بتنفيذ الاستحقاقات الدستورية وفقا للمادة ٤٤ من الدستور والتي تنص على "أن تلتزم الدولة بحماية نهر النيل، والحفاظ على حقوق مصر التاريخية المتعلقة به، وترشيد الاستفادة منه وتعظيمها، وعدم إهدار مياهه أو تلويثها، كما تلتزم الدولة بحماية مياهها الجوفية، واتخاذ الوسائل الكفيلة بتحقيق الأمن المائي ودعم البحث العلمي في هذا المجال".

وتتمثل أهم الأهداف التي تسعى الخطة في تحقيقها من خلال التعاون مع الوزارات الأخرى ذات الصلة ما يلي:

- العمل على حماية وتطوير السواحل والمنشآت والتكيف مع التغيرات المناخية، وذلك في إطار التكيف مع المتغيرات المناخية في سبيل التصدي لها مستقبلا واتخاذ التدابير اللازمة لمكافحة الأزمات والكوارث البيئية.
- العمل على ترشيد استخدام المياه وذلك في إطار الحد من سوء الاستخدام وتغيير ثقافة استهلاك المياه بين المواطنين ورفع درجة الوعي للمحافظة على البيئة ومواردها، مع العمل على مواجهة التلوث وتحسين إدارة نوعية المياه بتحفيز البدائل والتكنولوجيا اللازمة لخدمة ذات الهدف.
- وضع آليات محددة لاستكمال وإعادة تأهيل البنية القومية لمنظومة المياه (نيل- ترع- مصارف- محطات منشآت)، وذلك لخدمة أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بتدعيم وتأهيل المنشآت الكبرى ومحطات الرفع، بالإضافة إلى تطوير شبكات الصرف المغطى والتوسع في إنشاء وتطوير البنية الأساسية اللازمة لتحقيق استدامة منظومة المياه.
- التوسع في برامج تنمية المياه الجوفية والحفاظ عليها من التعديات والتي تشمل خزان الحجر الرملي النوبي الجوفي والمياه المسوس.
- تنفيذ إصلاحات في السياسة المالية واستخدام أدوات اقتصادية للتوجه لأنماط استهلاك أكثر استدامة للموارد المائية والطبيعية.
- تعزيز البنية المؤسسية والتشريعية لمنظومة إدارة الموارد المائية وذلك عن طريق تطوير منظومة إدارة المياه.

وتعمل خطة الموارد المائية والري من خلال ٦ محاور أساسية تشمل:

- **برنامج مواجهة التلوث وتحسين إدارة نوعية المياه:** معالجة مياه الصرف الصحي والصناعي والزراعي، وتقليل التلوث في المصارف والاستفادة منها، وتشغيل ورفع كفاءة محطات الخلط.

- **برنامج تنمية الموارد المائية:** يسعى هذا البرنامج للتوسع في تحلية مياه البحار والاستفادة من المياه الجوفية العميقة وتخزين مياه الأمطار والسيول، والعمل السياسي والفني لزيادة إيرادات نهر النيل من خلال مشروعات مع دول حوض النيل.
- **برنامج استكمال وإعادة تأهيل البنية القومية لمنظومة المياه:** إعادة تأهيل المنشآت المائية الحرجة وإعادة تأهيل وانشاء محطات الرفع الضرورية ودراسة تبطين بعض الترع.
- **برنامج تطوير منظومة إدارة المياه:** إطلاق برامج توعية بمخاطر التلوث وأهمية الترشيد، وتطوير منظومة لتقييم ومتابعة تنفيذ المشروعات والتدخل عند الأزمات، وتوفير الموارد الاقتصادية اللازمة لتنفيذ المشروعات.
- **برنامج التكيف مع التغيرات المناخية:** التكييف في مجال الموارد المائية النيلية وقطاع الزراعة وفي السواحل الشمالية.
- **برنامج ترشيد استخدامات المياه:** يهدف البرنامج ترشيد استخدام المياه والتحول من الري بالغمر إلى طرق الري الحديث وتطبيق الدورة الزراعية والحد من المحاصيل الشرهة للمياه.

ويوضح الجدول رقم (٤/٤) المستهدفات الأساسية التي تسعى خطة الموارد المائية والري لتحقيقها خلال عام ٢٠١٨/١٧.

جدول رقم (٤/٤)

المستهدفات الأساسية لقطاع الموارد المائية والري في إطار خطة عام ٢٠١٨/١٧

اسم المؤشر	الوضع الحالي (٢٠١٥/٢٠١٤)	٢٠١٨/٢٠١٧
استثمار عام محلي (كنسبة من ناتج القطاع) (٪)	٪٩٠	٪٨٠
استثمار خاص محلي (كنسبة من ناتج القطاع) (٪)	٪٠	٪٣
استثمار أجنبي مباشر (كنسبة من ناتج القطاع) (٪)	٪٠	٪٢
الشراكة بين العام والخاص P.P.P (كنسبة من ناتج القطاع) (٪)	٪٠	٪١٠
منح وقروض أجنبية (كنسبة من ناتج القطاع) (٪)	٪١٠	٪٩
نسبة الموارد المائية المستهلكة (٪)	٪١٠٧	٪١٠٥
متوسط نصيب الفرد من الموارد المائية العذبة (المتجددة)	٦٥٠ م٣/سنة	٦٧٥ م٣/سنة
نسبة الموارد المائية غير التقليدية المستخدمة إلى إجمالي الموارد المائية المستخدمة (٪)	٪٢٠	٪٢٦
نسبة مياه الصرف المعالج إلى إجمالي مياه الصرف	٪٥٠	٪٥٦
نسبة الصرف الصناعي غير المطابق على نهر النيل إلى إجمالي الصرف الصناعي (٪)	٪٢١	٪١٨

المصدر: وزارة الموارد المائية والري

ثانيا: الاستثمارات المستهدفة لقطاع الموارد المائية والري

للمساهمة في تحقيق أهداف قطاع الموارد المائية والري؛ تم تخصيص ٥,٢٢ مليار جنيه كاستثمارات عامة في خطة عام ٢٠١٨/١٧، تمثل ٩٩,٩٪ منها استثمارات حكومية، حيث تساهم الهيئات الاقتصادية بنسبة بسيطة وفي حدود ١٥ مليون جنيه فقط من الاستثمارات العامة المستهدفة [شكل رقم (٦/٤)].

شكل رقم (٦/٤): هيكل توزيع الاستثمارات العامة المستهدفة لقطاع الموارد المائية والري عام ٢٠١٨/١٧

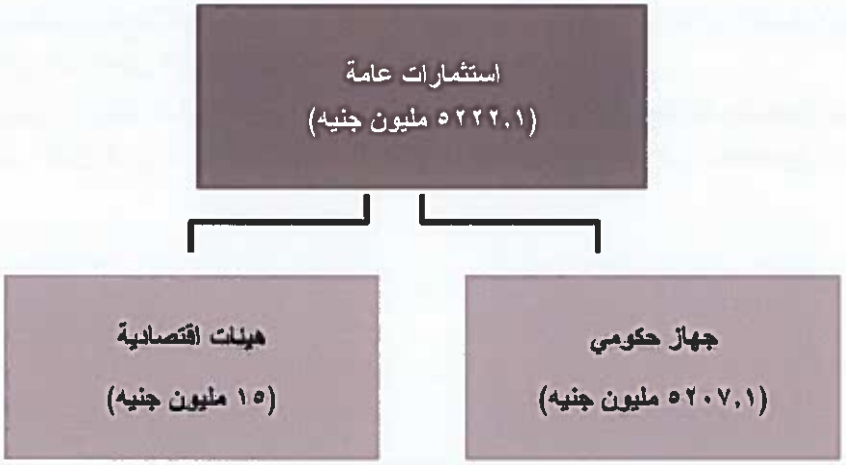

المصدر: وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري

وتساهم الخزانة العامة للدولة بحوالي ٦٠٪ من جملة الاستثمارات الحكومية المستهدفة، بينما تمثل المصادر الأخرى للتمويل حوالي ٢٩٪ من هذه الاستثمارات، وتغطي القروض والتسهيلات والمنح والمعونات ما يقرب من ١١٪ من الاستثمارات الحكومية [شكل رقم (٧/٤)].

شكل رقم (٧/٤)
هيكل تمويل استثمارات الجهاز الحكومي

المصدر: وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري

وتجدر الإشارة إلى زيادة حجم الاستثمارات المستهدفة الممولة من الخزانة العامة للدولة في خطة عام ٢٠١٨/١٧ بنسبة ١٨٪ مقارنة بالعام السابق [شكل رقم (٨/٤)].

شكل رقم (٨/٤)
تطور الاستثمارات الممولة من الخزانة

مليون جنيه

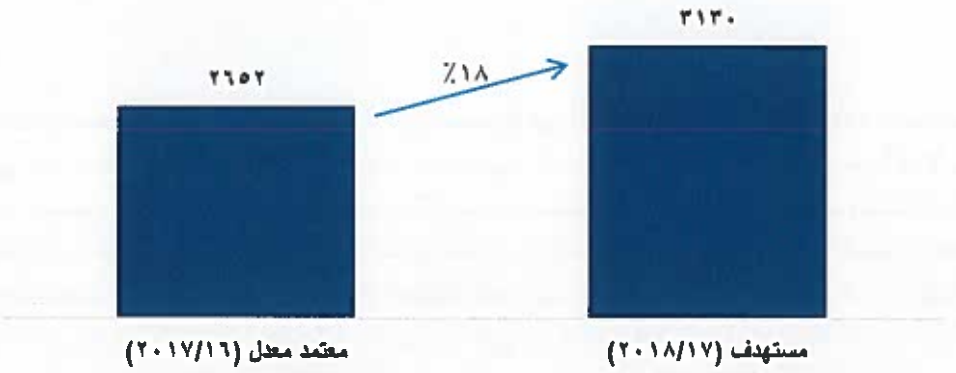

المصدر: وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري

أهم المشروعات الممولة من الخزانة العامة للدولة في إطار الخطة متوسطة المدى ٢٠١٧-٢٠٢٠ والعام الأول منها ٢٠١٨/١٧

- مشروع تنمية وتطوير مجرى النهر ومخرات السيول من خلال استكمال حفر وإنشاء ٤٠٨ بئر جوفي و٣٧ بحيرة وتأهيل وتدعيم حوالي ٥٠ سد في عدة محافظات تتضمن شمال وجنوب سيناء ومطروح والوادي الجديد وأسيوط والأقصر وأسوان.
- مشروع تدعيم القناطر ومرافق الري من خلال استكمال العمل في مشروع قناطر أسيوط ومحطتها الكهربائية لتحسين حالة الري في ١,٦٥ مليون فدان وتوليد طاقة كهربائية بقدرة ٣٢ ميجاوات، والبدء في بناء قناطر ديروط الجديدة، وتجديد شبكات الري وتزويد زمام ١٠ آلاف فدان بشبكات الصرف المغطى.
- مشروع إنشاء ورفع كفاءة محطات الرفع الذي يتضمن إحلال وتجديد ٦٤ محطة طلمبات وإنشاء ١٠ محطات رفع جديدة بالوجهين القبلي والبحري، منهم عدد ٢٤ محطة رفع بمناطق التطوير والتوسع.
- مشروع حماية وتدعيم السد العالي وسد أسوان من خلال توسيع وتعميق خور توشكى وقناة مفيض توشكى، وتدعيم وتأهيل خزان أسوان.
- مشروع إنشاء وتجديد شبكات الصرف من خلال تزويد زمام ١٠ آلاف فدان بشبكات الصرف المغطى وتجديد الشبكات في زمام ٩٠ ألف فدان.

٤ – ٣ قطاع الطاقة

٤.٣.١ قطاع الكهرباء والطاقة المتجددة

مقدمة

يلعب قطاع الكهرباء والطاقة المتجددة دورا محوريا في الاقتصاد المصري نظرا لأنه يعد المحرك الأساسي للأنشطة الاقتصادية والتجارية والخدمية المختلفة، فالطاقة هي الركيزة الأساسية للتنمية المستدامة، وأحد المعايير الرئيسية لقياس مستوى التنمية في المجتمعات المختلفة. ولذلك جاء الهدف السابع من الأهداف الأممية للتنمية المستدامة ليؤكد على "ضمان حصول الجميع بتكلفة مناسبة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة، مع التأكيد على زيادة مساهمة الطاقة الجديدة والمتجددة في إمدادات الطاقة، وزيادة الاستثمار في البنية الأساسية وتكنولوجيا الطاقة النظيفة. كما نص الدستور المصري في المادة ٣٢ على التزام الدولة بالعمل على الاستغلال الأمثل لمصادر الطاقة المتجددة، وتحفيز الاستثمار فيها، وتشجيع البحث العلمي المتعلق بها.

وفي ضوء استراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠، تتمثل رؤية قطاع الكهرباء والطاقة المتجددة في الأجل المتوسط حتى عام ٢٠٢٠، في تطوير منظومة الطاقة بحيث تتميز بالكفاءة المؤسسية والتقدم التكنولوجي، وأن تكون قادرة على توفير الطاقة بأسعار تنافسية واستدامة بيئية لتحسين مستوى المعيشة للشعب المصري وتلبية طموحاته في مستقبل أكثر رخاء عن طريق وضع خطط شاملة لمشروعات محطات التوليد وشبكاتها، بما يسهم في تحقيق رؤية وأهداف استراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠.

وتشمل الأهداف الاستراتيجية لقطاع الكهرباء والطاقة خلال الفترة متوسطة المدى (٢٠١٧-٢٠٢٠) :

أهداف اقتصادية	• زيادة مساهمة قطاع الكهرباء والطاقة المتجددة في الناتج المحلي الإجمالي. • توفير الطاقة الكهربائية اللازمة لكافة الأنشطة سواء منزلية، أو تجارية، ...إلخ. • إمداد المشروعات التنموية في القطاعات المختلفة بالطاقة الكهربائية. • خفض استهلاك الوقود الأحفوري بالمحطات الكهربائية من خلال استخدام المحطات ذات الدورات المركبة. • التوسع في مشروعات الربط الكهربائي مع دول الجوار. • تأمين المنشآت الحيوية والعامة بالطاقة الكهربائية لتفادي احتمال انقطاعها.
أهداف اجتماعية	• توفير فرص عمل متنوعة سواء أثناء أعمال تنفيذ المشروعات أو أعمال التشغيل. • توصيل الطاقة الكهربائية للأنشطة الاجتماعية بالمدن والقرى والمناطق العشوائية. • توفير الطاقة الكهربائية للمجتمعات العمرانية الجديدة والمناطق النائية. • زيادة نصيب الفرد من استهلاك الطاقة الكهربائية. • رفع الوعي بين المواطنين بأهمية وكيفية ترشيد استهلاك الطاقة الكهربائية مما يسهم في خفض الأحمال وخاصة في أوقات الذروة.
أهداف بيئية	• زيادة الاعتماد على مصادر الطاقة النظيفة. • الالتزام بالمعايير البيئية بما يساهم في الحد من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري. • استخدام تكنولوجيا الفحم النظيف مع الالتزام بالمعايير البيئية لتقليل الانبعاثات الضارة الناتجة عن استخدامه في توليد الطاقة الكهربائية. • استخدام تكنولوجيا الدورات المركبة والتي تساعد على تخفيف معدل استهلاك الوقود من المنتجات البترولية والغاز الطبيعي، وذلك من خلال إضافة قدرات توليد بدون استخدام وقود إضافي.

وتتمثل أبرز التحديات التي يواجهها قطاع الكهرباء والطاقة المتجددة في مصر في الاعتماد بشكل أساسي على المصادر التقليدية في توليد الطاقة الكهربائية في ظل التراجع الحالي والمحتمل لإمدادات هذه المصادر، بالإضافة إلى الآثار البيئية السلبية الناتجة عن استخدام هذه المصادر في إنتاج الطاقة الكهربائية. كما تتمثل أبرز التحديات التي تواجه القطاع في زيادة الطلب على الطاقة الكهربائية نتيجة الزيادة السكانية المطردة وتلبية متطلبات مشروعات التنمية المستدامة التي تتبناها الدولة خلال الفترة القادمة، بالإضافة إلى ضعف البنية الأساسية لمحطات الإنتاج وحاجتها للتطوير، وارتفاع تكلفة إنشاء محطات جديدة، والحاجة إلى توفير قاعدة بيانات متكاملة وحديثة ودقيقة عن الطاقة في مصر.

مؤشرات قياس الأداء لقطاع الكهرباء والطاقة المتجددة

بلغ معدل النمو الحقيقي لقطاع الكهرباء والطاقة المتجددة نحو ٧,١٪ في عام ٢٠١٦/١٥ مقارنة بنحو ٤٪ في عام ٢٠١٥/١٤، ومن المتوقع أن يحقق القطاع نموا في حدود ٦,٩٪ بنهاية عام ٢٠١٧/١٦. ومن المستهدف أن يصل معدل النمو الحقيقي لناتج قطاع الكهرباء والطاقة المتجددة إلى نحو ٧,٥٪ في عام خطة عام ٢٠١٨/١٧.

وقد بلغ إجمالي الطاقة الكهربائية المولدة من محطات التوليد المتصلة بالشبكة الكهربائية الموحدة في نهاية عام ٢٠١٦/١٥ نحو ١٨٥,٦ مليار ك.و/ساعة بزيادة بلغت نحو ٧٪ عن حجم الطاقة المولدة في العام المالي السابق ٢٠١٥/١٤ والذي بلغ نحو ١٧٣,٥ مليار ك.و/ساعة. وبلغ الحمل الأقصى على الشبكة في أغسطس ٢٠١٦ نحو ٢٩٤٠٠ ميجاوات/يوم.

على الجانب الآخر، بلغ إجمالي الطاقة الكهربائية المستهلكة خلال عام ٢٠١٦/١٥ نحو ١٥٥,٥ مليار ك.و/ساعة بنسبة زيادة حوالي ٦٪ مقارنة بحجم الاستهلاك في العام المالي السابق ٢٠١٥/١٤. وكانت أكثر القطاعات استهلاكا للطاقة الكهربائية هو القطاع المنزلي بنسبة ٤٦,٧٪ من إجمالي الطاقة الكهربائية المستهلكة في هذا العام، يليه القطاع الصناعي بنسبة ٢٤,٨٪، ثم المحال التجارية بنسبة ١٢,٣٪، ثم المرافق العامة بنسبة ٧,٧٪[٢١].

وفيما يتعلق بهيكل مزيج الطاقة لتوليد الطاقة الكهربائية في مصر، تعد مصادر الوقود الأحفوري من البترول والغاز الطبيعي هي المصدر الأساسي لتوليد الطاقة الكهربائية في مصر، وذلك بنسبة تصل إلى ما يقرب من ٩١,٦٪ من إجمالي الطاقة الكهربائية المولدة، في حين تساهم المصادر المائية بنحو ٧,٣٪، بينما لا تزيد مساهمة مصادر الطاقة المتجددة الأخرى من الرياح والطاقة الشمسية عن ١,١٪، وذلك وفقا لبيانات عام ٢٠١٦/١٥. ويستهدف قطاع الكهرباء والطاقة المتجددة تنويع مصادر الطاقة لتوليد الكهرباء خلال الفترة القادمة من خلال زيادة الاعتماد على مصادر الطاقة المتجددة الأخرى (الشمس والرياح) بنسبة ٢١٪ حتى عام ٢٠٢٠، وتصل إلى ٣٢,٤٪ حتى عام ٢٠٣٠، بينما من المتوقع أن تصل نسبة مساهمة الفحم في توليد الطاقة الكهربائية إلى ما يقرب من ١٥٪ في عام ٢٠٢٠، والطاقة النووية بنسبة ١٠,٥٪ في عام ٢٠٣٠.

---

[٢١]: وزارة الكهرباء والطاقة المتجددة، ٢٠١٦، تقرير إنجاز وزارة الكهرباء والطاقة المتجددة خلال العام المالي ٢٠١٦/١٥.

البرامج والمشروعات الرئيسية المستهدفة في خطة قطاع الكهرباء والطاقة المتجددة للخطة متوسطة الأجل (٢٠١٧-٢٠٢٠) وعامها الأول ٢٠١٨/١٧

تستهدف خطة قطاع الكهرباء والطاقة المتجددة تنفيذ عدد من المشروعات الإنتاجية والخدمية والتي من المتوقع أن تسهم في تحقيق أهداف القطاع، وتتمثل أهم هذه المشروعات فيما يلي:

أولا: إضافة قدرات كهربائية جديدة من الطاقات الجديدة والمتجددة

تهدف المشروعات إلى تنويع مصادر إنتاج الطاقة الكهربائية من المصادر الجديدة والمتجددة والوصول إلى المزيج الأمثل لتوليد الطاقة الكهربائية من خلال تعظيم دور الطاقات المتجددة من الشمس والرياح، بالإضافة إلى مشروعات هيئة المحطات المائية لتوليد الكهرباء. وتتضمن أهم البرامج والمشروعات التالية:

١) مشروعات هيئة تنمية واستخدام الطاقة الجديدة والمتجددة، والتي تضمنت عدد من المشروعات في مجال الطاقة الشمسية وطاقة الرياح. وتتمثل أهم مشروعات الهيئة فيما يلي:

- محطات كهرباء بطاقة الرياح بجبل الزيت قدرة ٤٠ ميجاوات بالتعاون مع بنك التعمير الألماني (KFW)، وقدرة ١٢٠ ميجاوات بالتعاون مع أسبانيا، وقدرة ٢٢٠ ميجاوات مع اليابان).
- محطة كهرباء بطاقة الرياح بمنطقة خليج السويس قدرة ٢٠٠ ميجاوات بالتعاون مع الوكالة الفرنسية، وقدرة ٢٠٠ ميجاوات بالتعاون مع ألمانيا (KFW).
- أعمال الخدمات الفنية والإدارية لمحطة رياح الزعفرانة قدرة ٥٤٥ ميجاوات بالبحر الأحمر.
- محطة توليد كهرباء باستخدام نظم الخلايا الفوتوفولطية بالغردقة قدرة ٢٠ ميجاوات بالتعاون مع اليابان.
- أعمال الخدمات الفنية والإدارية للمحطة الشمسية لتوليد الكهرباء قدرة ١٤٠ ميجاوات بالكريمات.
- مشروعات محطات توليد كهرباء باستخدام نظم الخلايا الفوتوفلطية بمدينة كوم أمبو بمحافظة أسوان قدرة ٢٠، و٥٠ ميجاوات.
- مشروعات محطات توليد الكهرباء باستخدام الخلايا الفوتوفلطية بالغردقة قدرة ٢٠ ميجاوات بالتعاون مع كوريا، وبقدرة ٢٠ ميجاوات بالتعاون مع اليابان.
- تعريفة التغذية الكهربائية (مشروعات لتوليد الكهرباء بطاقة الرياح بخليج السويس).
- مشروع محطة كهرباء بطاقة الرياح قدرة ١٨٠ ميجاوات برأس غارب بالتعاون مع شركة سيمنز (المرحلة الأولى).

٢) برامج ومشروعات المحطات المائية لتوليد الكهرباء، والتي تشمل مشروعات الضخ والتخزين على جبل عتاقة بالسويس، واستكمال دراسات الضخ والتخزين (المرحلة الثالثة)، ومشروعات المحطات المائية الصغيرة، ومحطة توليد كهرباء أسيوط.

ثانيا: إضافة قدرات كهربائية جديدة من المصادر التقليدية للطاقة، يتمثل أهمها في المشروعات التالية:

١) استكمال المشروعات المنفذة من خلال شركة سيمنس بإجمالي قدرات ١٤٤٠٠ ميجاوات منها ٨٨٠٠ ميجاوات خلال عام ٢٠١٨/٢٠١٧، وتشمل محطة بني سويف المركبة، ومحطة البرلس المركبة، ومحطة القاهرة الجديدة المركبة.

٢) محطة توليد كهرباء جنوب حلوان البخارية بقدرة ١٩٥٠ ميجاوات.

٣) تحويل وحدات غازية للعمل بنظام الدورة المركبة في كل من موقع ٦ أكتوبر بقدرة ٣٤٠ ميجاوات، وغرب دمياط بقدرة ٢٥٠ ميجاوات، وأسيوط بقدرة ٥٠٠ ميجاوات.

٤) محطة توليد كهرباء أسيوط البخارية بقدرة ٦٥٠ ميجاوات.

٥) محطة توليد كهرباء غرب القاهرة البخارية بقدرة ٦٥٠ ميجاوات.

ثالثا: الاستخدامات السلمية للطاقة النووية

- **هيئة المحطات النووية**

تتمثل الأهداف الرئيسية لهيئة المحطات النووية في خطة عام (٢٠١٧-٢٠٢٠) وعامها الأول ٢٠١٨/٢٠١٧ فيما يلي:

١) إنشاء محطة مصر النووية الأولى بالضبعة والمكونة من ٤ وحدات بقدرة ١٢٠٠ ميجاوات للوحدة، وبقدرة إجمالية ٤٨٠٠ ميجاوات ومن المخطط دخول الوحدة الأولى للعمل عام ٢٠٢٦.

٢) استكمال تجهيز البنية الأساسية لموقع المحطة النووية بالضبعة، وتوفير التزامات الهيئة في مرحلة الإنشاء - كهرباء - اتصالات - طرق - مياه .....

٣) الاستمرار في إعداد وتأهيل الكوادر البشرية اللازمة لمراحل التعاقد والإنشاء والتشغيل لمشروع المحطة.

٤) تخصيص وتأهيل مواقع جديدة (شرق وغرب النجيلة) وإعداد الدراسات التفصيلية والحقلية لإقامة محطات نووية إضافية.

ومن المستهدف خلال عام ٢٠١٨/١٧ أن يتم توقيع العقود النهائية لإنشاء المحطة النووية المصرية الأولى بالضبعة، واستكمال إعادة تأهيل موقع الهيئة بالضبعة وفقا لالتزامات المالك.

وقد بلغت الاستثمارات المستهدفة لهيئة المحطات النووية في خطة عام ٢٠١٨/١٧ نحو ٥٠ مليون جنيه تمول من قروض بنك الاستثمار القومي وذلك لتنفيذ مشروع -إقامة المحطة النووية ومنشآتها- وذلك لحين ايجاد مصادر أخرى للتمويل المشار إليه.

- **الطاقة الذرية**

بلغت الاستثمارات المخصصة لهيئة الطاقة الذرية بخطة العام المالي ٢٠١٨/١٧ نحو ٥٧ مليون جنيه، منها مبلغ ٥٢ مليون جنيه خزانة عامة. وتتمثل أهم مشروعات الهيئة في: تطوير المعامل الإنتاجية بمركز البحوث النووية، وتطوير مفاعل مصر البحثي الثاني بقدرة ٢٢ ميجاوات، وتطوير وحدة علاج الأورام بالإشعاع، ومشروعات وحدات تشعيع الأغذية بمركز تكنولوجيا الإشعاع، وتطوير معجل السيكلوترون، وبرامج الطوارئ الإشعاعية، والميكنة الآلية لهيئة الطاقة الذرية المصرية.

- **المواد النووية**

تسعى هيئة المواد النووية إلى تحقيق عدد من الأهداف الطموحة على المدى المتوسط (٢٠١٧-٢٠٢٠) تتمثل في تأمين احتياطات استراتيجية مستدامة من الخامات النووية، وتوظيف وتنمية وتعميق قدرات الهيئة البحثية والمهنية والاستشارية والإشرافية، لخدمة القطاعات الإنتاجية والخدمية للمجتمع، وتقليص الفجوة بين الاعتمادات المالية واحتياجات ومتطلبات الهيئة، بناء وتطوير قواعد المعلومات الوطنية للمعادن النووية، تنمية الموارد البشرية للوصول إلى الأداء الأمثل. وقد بلغ حجم الاستثمارات المخصصة لهيئة المواد النووية بخطة العام المالي ٢٠١٨/١٧ نحو ١٥,٤ مليون جنيه، منها مبلغ ١٣,٤ مليون جنيه خزانة عامة. وتتمثل أهم مشروعات الهيئة في: الكشف الواسع عن الخامات النووية، ومشروع تقييم احتياطيات رواسب اليورانيوم، ومشروع المنجم والمصنع التجريبي لإنتاج اليورانيوم، ومشروع استخلاص العناصر النووية، ومشروع تقييم وتطوير المعادن الاقتصادية ومعالجتها، وتشمل مشروع الرمال السوداء وفصل العناصر الأرضية النادرة من معدن المونازيت المصري بالحمض.

رابعا: مشروعات التعاون مع الدول الأفريقية في مجال الطاقة الكهربائية

تتضمن مشروع التعاون مع الدول الأفريقية، والذي يهدف إلى تحقيق بنية أساسية إقليمية في مجال الكهرباء بدول القارة الأفريقية، ونشر وتسويق الإمكانات التدريبية للقطاع وتقديم الخبرات للدول الأفريقية، وتسويق المنتج المصري من خلال تنظيم زيارات ميدانية للمتدربين للمصانع المصرية العاملة في مجال الكهرباء.

خامسا: برامج ومشروعات أخرى

تتضمن المشروعات التالية:

١) التغذية الكهربائية لمنطقة شرق العوينات من خلال الشبكة القومية للكهرباء، يهدف المشروع إلى ربط منطقة شرق العوينات بالشبكة الكهربائية الموحدة، والحد من الاعتماد على المواد البترولية اللازمة لتشغيل مولدات الديزل والحد من التلوث والأضرار البيئية الناتجة عنها، وخلق منطق تنموية زراعية وصناعية بمنطقة شرق العوينات وما يتبعها من إتاحة فرص عمل.

٢) مركز التميز الإقليمي للطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة، ويهدف البرنامج إلى تحقيق الريادة المصرية في مجال الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة بالمنطقة العربية، ونشر

وتسويق الإمكانات التدريبية للقطاع في مجال الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة، وتبادل الخبرات والدروس المستفادة في هذا المجال بين دول المنطقة والاتحاد الأوروبي.

٣) الإدارة المستدامة للملوثات العضوية الثابتة (POPs)، يهدف المشروع إلى الحد من مخاطر التلوث بالزيوت التي تحتوي على مادة (PcBs) والثابت تأثيراتها، والمسرطنة على الإنسان والبيئة المحيطة لفترات طويلة لا يزول تأثيرها بمجرد إنتهاء العمل بها.

٤) المشروعات الاستراتيجية، تتضمن المشروعات التي تخدم متطلبات القوات المسلحة ضمن خطة الدولة لخدمة الأمن القومي.

٥) استكمال تجهيزات الإدارة العامة لجهاز تنظيم مرفق الكهرباء وحماية المستهلك.

وتستهدف خطة العام المالي ٢٠١٨/١٧ استثمارات كلية في قطاع الكهرباء في حدود ٩١ مليار جنيه، وتشكل الاستثمارات العامة منها نسبة ١٠٠٪، والتي تتضمن استثمارات بنحو ٨٢,٥ مليار جنيه للشركة القابضة لكهرباء مصر والشركات التابعة لها (٢٥,٥ مليار جنيه لمشروعات شركة سيمينز، و٣٠,٢٧ مليار جنيه لشركات الإنتاج، و٢٢,٦ مليار جنيه للشركة المصرية لنقل الكهرباء ، و٤ مليار جنيه لشركات التوزيع)[٢٢].

الاستثمارات العامة المستهدفة بخطة قطاع الكهرباء والطاقة المتجددة لعام ٢٠١٨/١٧

بلغ حجم الاستثمارات العامة المخصصة لبرامج قطاع الكهرباء والطاقة المتجددة بخطة عام ٢٠١٨/١٧ نحو ١١,٩ مليار جنيه، واستحوذت استثمارات الهيئات الاقتصادية على الجزء الأكبر منها بنحو ١٠,٧ مليار جنيه تمثل نحو ٨٩,٦٪ من إجمالي الاستثمارات العامة المخصصة لهذه البرامج، بينما بلغ نصيب الاستثمارات الحكومية نحو ١,٢ مليار جنيه بنسبة ١٠,٤٪.

تمول الخزانة العامة نحو ١,٢ مليار جنيه من استثمارات عام ٢٠١٨/١٧ مقابل نحو ١٢١,١ مليون جنيه معتمدة بخطة عام ٢٠١٧/١٦ [شكل رقم (٩/٤)]. وترجع هذه الزيادة الكبيرة إلى تدعيم استثمارات قطاع الكهرباء والطاقة المتجددة بخطة عام ٢٠١٨/١٧ بنحو مليار جنيه لتنفيذ المشروع القومي لتحويل مسار الخطوط الهوائية إلى كابلات أرضية بإجمالي تكلفة تبلغ نحو ١,٧ مليار جنيه يتم تنفيذها على عامين بداية من عام ٢٠١٨/١٧ بنسبة تنفيذ ٦٠٪ والمتبقي سيتم تنفيذه خلال العام المالي ٢٠١٩/١٨.

وتمثل استثمارات الخزانة العامة للدولة لقطاع الكهرباء والطاقة المتجددة بخطة عام ٢٠١٨/١٧ نحو ٩٦,٥٪ من إجمالي الاستثمارات الحكومية للقطاع بالخطة، وذلك مقابل نحو ٤٣ مليون جنيه تمول من المصادر الأخرى منها ٣٦ مليون منح ومعونات [جدول رقم (٥/٤)].

---

[٢٢] تشمل الاستثمارات الكلية لقطاع الكهرباء المشروعات التي تنفذها كل من: وزارة الكهرباء والطاقة المتجددة، ووزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية، ووزارة التنمية المحلية، بالإضافة إلى مشروعات هيئة الرقابة النووية والإشعاعية التابعة لمجلس الوزراء.

جدول رقم (٥/٤)

هيكل توزيع الاستثمارات العامة المستهدفة لقطاع الكهرباء والطاقة المتجددة في عام ٢٠١٨/١٧

البيان	القيمة بالمليون جنيه	(٪) من الاستثمارات العامة
الاستثمارات الحكومية، ومنها:	١٢٤٥,٩	١٠,٤
▪ خزانة	▪ ١٢٠٢,٩	▪ ٩٦,٥
▪ منح ومعونات	▪ ٣٦,٠	▪ ٣,٠
▪ موارد ذاتية	▪ ٧,٠	▪ ٠,٥
استثمارات الهيئات الاقتصادية	١٠٧٠١,٦	٨٩,٦
إجمالي الاستثمارات العامة	١١٩٤٧,٤	١٠٠

المصدر: وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري.

شكل رقم (٩/٤)

تطور الاستثمارات الممولة من الخزانة لقطاع الكهرباء والطاقة المتجددة

في عامي ٢٠١٧/١٦ و٢٠١٨/١٧ (مليون جنيه)

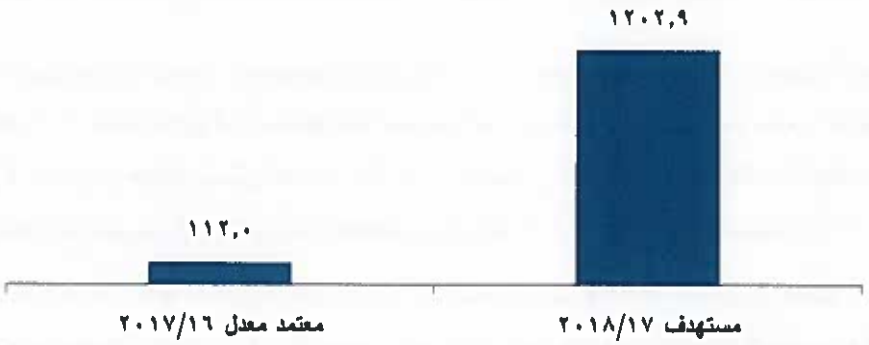

المصدر: وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري.

ويأتي المشروع القومي لإحلال الخطوط الهوائية بكابلات أرضية على رأس أهم المشروعات الحكومية في مجال الطاقة الكهربائية باستثمارات تقدر بنحو ١ مليار جنيه، تليه المشروعات الاستراتيجية بنحو ١١٦ مليون جنيه والتي تستهدف توصيل التغذية الكهربائية للمناطق العسكرية بالإضافة إلى أعمال التغذية الكهربائية لبعض المطارات ذات الاستخدام المشترك، واستكمال أعمال إنارة الحدود الدولية (رفح – طابا)، يليها مشروعات تطوير واستكمال المعامل والبحوث والميكنة الآلية وتطوير وحدة علاج الأورام بالإشعاع بهيئة الطاقة الذرية بنحو ٥٧ مليون جنيه، ثم مشروع التغذية الكهربائية لمنطقة شرق العوينات من خلال الشبكة القومية للكهرباء بنحو ٤٥ مليون جنيه، ومشروعات استكشاف وتقييم واستخلاص الخامات النووية بنحو ١٥,٤ مليون جنيه [جدول رقم (٦/٤)].

جدول رقم (٦/٤)

أهم مشروعات قطاع الكهرباء والطاقة المتجددة الممولة من خلال الاستثمارات الحكومية في عام ٢٠١٨/١٧

المشروع	القيمة بالمليون جنيه	(٪)
المشروع القومي لإحلال الخطوط الهوائية بكابلات أرضية	١٠٠٠,٠	٨٠,٣
مشروعات استراتيجية	١١٦,٠	٩,٣
تطوير واستكمال المعامل والبحوث والميكنة الآلية وتطوير وحدة علاج الأورام بالإشعاع بهيئة الطاقة الذرية	٥٧,٠	٤,٦
التغذية الكهربائية لمنطقة شرق العوينات من خلال الشبكة القومية للكهرباء	٤٥,٠	٣,٦
استكشاف وتقييم واستخلاص الخامات النووية	١٥,٤	١,٢
مشروعات أخرى	١٢,٥	١,٠
الإجمالي	١٢٤٥,٩	١٠٠

المصدر: وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري.

كما يوضح الجدول التالي أهم المشروعات المستهدفة للهيئات الاقتصادية في مجال الكهرباء والطاقة المتجددة وفقا لخطة عام ٢٠١٨/١٧، وتأتي مشروعات الطاقة المتجددة على قمة هذه المشروعات حيث تستحوذ مشروعات الضخ والتخزين للمحطات المائية على خليج السويس على النسبة الأكبر من هذه المشروعات وذلك بنسبة ٦٤,٥٪ من إجمالي استثمارات الهيئات الاقتصادية المخصصة لبرامج الكهرباء والطاقة المتجددة لهذا العام، تليها مشروعات إنشاء محطات توليد الكهرباء بطاقة الرياح بجبل الزيت وخليج السويس، ثم محطات توليد الكهرباء باستخدام الطاقة الشمسية [جدول رقم (٧/٤)].

جدول رقم (٧/٤)

أهم مشروعات قطاع الكهرباء والطاقة المتجددة الممولة من خلال الهيئات الاقتصادية في عام ٢٠١٨/١٧

المؤشر	٢٠١٦/١٥ فعلي	٢٠١٧/١٦ متوقع
دراسات مشروع الضخ والتخزين على خليج السويس	٦٩٠٦,٦	٦٤,٥
محطات توليد كهرباء بطاقة الرياح بجبل الزيت (قدرة ٢٨٠ م.و)	٢١٥٢,١	٢٠,١
محطات كهرباء بطاقة الرياح بخليج السويس (قدرة ٤٠٠ م.و)	١٠٠٧,٩	٩,٤
محطة توليد كهرباء باستخدام نظم الخلايا الفوتوفولطية قدرة ٢٠م.و بمدينة كوم أمبو بمحافظة أسوان	٣٦٦,٦	٣,٤
محطة توليد كهرباء أسيوط (قدرة ٣٢ م.و)	١٣٥,٩	١,٣
محطة توليد كهرباء باستخدام نظم الخلايا الفوتوفولطية بالغردقة (قدرة ٢٠ م.و)	٥٦,٠	٠,٥
اقامة المحطة النووية ومنشآتها	٥٠,٠	٠,٥
المحطات المائية الصغيرة	١٥,٠	٠,٢
مشروعات أخرى	١١,٥	٠,١
الإجمالي	١٠٧٠١,٦	١٠٠

المصدر: وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري.

السياسات المستهدفة لتطوير القطاع

أولا: برامج الإصلاح المؤسسي

في ٢٠١٦/١٠/١٨ اعتمد المجلس الأعلى للطاقة استراتيجية الطاقة في مصر حتى عام ٢٠٣٥، وتم اعتماد سيناريو (٤ب) بالاستراتيجية ليكون الأساس والمرجعية لتخطيط الطاقة في مصر خلال الفترة القادمة. ووافق المجلس على التوصيات التي تضمنتها الاستراتيجية والتي يأتي على رأسها تحديد جهة معينة لحين إنشاء هيئة/جهاز لتخطيط الطاقة تتبعها وحدة تختص بتحديث الاستراتيجية ومتابعة تنفيذها وتحليل النتائج مع إعداد كوادر مؤهلة يمكن الاعتماد عليها بالتعاون مع كافة القطاعات المعنية بالطاقة.

ويهدف قطاع الكهرباء والطاقة المتجددة إلى اتخاذ العديد من الإجراءات بهدف رفع كفاءة مؤسسات القطاع وتحسين مستوى الأداء، والتي يتمثل أهمها فيما يلي:

- اتخاذ الإجراءات التمهيدية للإعداد لفصل الشركة المصرية لنقل الكهرباء عن الشركة القابضة لكهرباء مصر وتحويلها لمشغل مستقل للشبكة الكهربائية بهدف ضمان الشفافية والتنافسية لكافة الشركات العاملة في المجال.
- رفع الكفاءة الإنتاجية والإدارية والاقتصادية للشركات التابعة للشركة القابضة للكهرباء، وإعادة النظر في تبعية هذه الشركات والهيكل المالي والإداري لها، ودور القطاع الخاص في إدارتها.
- تطوير مراكز التحكم لإدارة شبكة الكهرباء الحالية وآليات تخزين الطاقة، واستخدام الشبكات الذكية والعدادات الذكية وإدارة جانب الطلب بكفاءة بهدف تقويم البنية الأساسية للشبكة للتعامل مع الإمدادات المتغيرة للطاقة الجديدة والمتجددة.
- تطوير عملية توليد الطاقة الكهربائية وتشجيع اللامركزية فيها، مع تطوير التكنولوجيات وأنظمة التشغيل الخاصة مثل الشبكات متناهية الصغر.

ثانيا: أجندة الإصلاح التشريعي

تم إصدار قانون الكهرباء الموحد بتاريخ ٢٠١٥/٧/٩ والذي يهدف إلى تقوية دور جهاز تنظيم مرفق الكهرباء وحماية المستهلك، وخلق سوق تنافسي لقطاع الكهرباء وتطوير مؤسسات القطاع، بالإضافة إلى إصدار قانون رقم ٢٠٣ لسنة ٢٠١٤ لتحفيز الاستثمار في الطاقات المتجددة. ويستهدف قطاع الكهرباء والطاقة المتجددة خلال الفترة القادمة استكمال الإصلاحات التشريعية التي نص عليها القانون الجديد للكهرباء والتي تتضمن فصل الشركة المصرية لنقل الكهرباء عن الشركة القابضة للكهرباء، وتشديد عقوبات سرقة التيار الكهربائي والتعدي على منشآت الكهرباء. بالإضافة إلى ذلك، أكدت استراتيجية الطاقة حتى عام ٢٠٣٥ وكذلك استراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠ على ضرورة إصدار وتفعيل وتطوير التشريعات والقوانين الملزمة لترشيد الطاقة وحث القطاعات المختلفة بالدولة على استخدام تكنولوجيا تحسين كفاءة الطاقة، وكذلك تفعيل القوانين الخاصة بالمواصفات القياسية وبطاقات كفاءة

الطاقة للأجهزة الكهربائية التي سبق صدورها، وكذلك تفعيل أكواد كفاءة الطاقة للمباني الحديثة.

ثالثا: سياسات أخرى

- الاستمرار في حملات التوعية القومية المكثفة لترشيد استهلاك الطاقة الكهربائية.
- استكمال خطة استبدال اللمبات العادية باللمبات الموفرة للطاقة في الإنارة العامة والمنازل.
- التوسع في استخدام منظومة العدادات الذكية.
- استكمال برنامج إعادة هيكلة أسعار تعريفة الطاقة الكهربائية في مصر.
- استكمال وتحديث برنامج تعريفة التغذية لمشروعات إنتاج الكهرباء من المصادر المتجددة، وإضافة تعريفة عادلة لإنتاج الكهرباء باستخدام تكنولوجيات جديدة مثل الكتلة الحيوية.
- تحديث قواعد البيانات وإنشاء قاعدة موحدة لبيانات قطاع الطاقة في مصر.
- الحد من الآثار البيئية لعمليات توليد الطاقة الكهربائية في مصر من خلال استخدام تكنولوجيات صديقة للبيئة مثل الدورات المركبة والتي تساعد على توفير استخدام الوقود والحد من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري، وإعادة تأهيل المحطات الحرارية القديمة لتعمل بنظام الوقود المزدوج، وتطبيق منظومة الشبكات الذكية على مستوى جميع شبكات نقل وتوزيع الكهرباء.
- إعداد دراسات تقييم الأثر البيئي للمشروعات الجديدة قبل الحصول على تراخيص الإنشاء.

٢-٣-٤ قطاع البترول والثروة المعدنية

مقدمة

يلعب قطاع البترول والثروة المعدنية دورا هاما في الاقتصاد المصري حيث يساهم بما يقرب من ١٢,٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة وذلك بالرغم من التراجع الذي شهده القطاع خلال الفترة الماضية نتيجة التداعيات الاقتصادية المحلية والعالمية، وتعول الحكومة كثيرا على الاكتشافات الجديدة وخاصة في مجال الغاز الطبيعي في زيادة حجم الاحتياطي من الغاز، حيث أنه من المتوقع مع دخول حقل ظهر مرحلة الإنتاج أن تحقق مصر الاكتفاء الذاتي من الغاز الطبيعي في بداية الربع الثاني من عام ٢٠١٨.

وتستهدف استراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠ أن يصبح قطاع الطاقة بحلول عام ٢٠٣٠ قادرا على تلبية كافة متطلبات التنمية الوطنية المستدامة من موارد الطاقة وتعظيم الاستفادة الكفؤة من مصادرها المتنوعة (تقليدية ومتجددة) بما يؤدي إلى المساهمة الفعالة في تعزيز النمو الاقتصادي والتنافسية الوطنية والعدالة الاجتماعية والحفاظ على البيئة مع تحقيق ريادة في مجالات الطاقة المتجددة والإدارة الرشيدة المستدامة للموارد، ويتميز بالقدرة

على الابتكار والتنبؤ والتأقلم مع المتغيرات المحلية والإقليمية والدولية في مجال الطاقة وذلك في إطار مواكبة تحقيق الأهداف الدولية للتنمية المستدامة.

وفي ضوء هذه الرؤية تتبنى الاستراتيجية وكذلك برنامج الحكومة حتى عام ٢٠١٨ أهدافا طموحة تسعى إلى تحقيق استدامة قطاع الطاقة في مصر، تتمثل في:

- ضمان تحقيق أمن الطاقة وتأمين احتياجات البلاد من المنتجات البترولية والبتروكيماوية والثروات المعدنية لمواكبة متطلبات التنمية المستدامة.
- زيادة الاعتماد على الموارد المحلية، وتأمين إمدادات البترول والغاز الطبيعي من خلال التوسع في أنشطة البحث والاستكشاف وتنويع المصادر والعمل على تعديل مزيج الطاقة.
- تعزيز الإدارة الرشيدة والمستدامة لقطاع الطاقة.
- تعظيم مساهمة قطاع الطاقة في الناتج المحلي الإجمالي، وتحقيق معدلات النمو المستهدفة للاقتصاد القومي.
- تحويل مصر إلى مركز استراتيجي لتداول الطاقة وتدعيم دورها الإقليمي.

ويواجه قطاع البترول والثروة المعدنية عدد من التحديات يتمثل أبرزها في الآتي:

- تراجع الأسعار العالمية للبترول والتي أثرت سلبا على أداء القطاع خلال الفترة الماضية.
- توفير احتياجات الطلب المحلي المتزايد نتيجة الزيادة السكانية المطردة وتلبية متطلبات التنمية المستدامة التي تتبناها الدولة خلال الفترة القادمة.
- تطوير البنية المؤسسية للقطاع وإعادة هيكلة مؤسساته.
- الحاجة إلى ترشيد دعم الطاقة في مصر لتخفيف عبئه على الموازنة العامة للدولة.
- ارتفاع تكلفة البحث والاستكشاف وخاصة في المياه العميقة.
- توفير قاعدة بيانات متكاملة وحديثة ودقيقة عن الطاقة في مصر مما يساعد صانع السياسات في صنع السياسات الملائمة للنهوض بقطاع الطاقة في مصر.

المستهدفات الكمية الأساسية للقطاع

ساهم تراجع الأسعار العالمية للبترول خلال السنوات الماضية وتباطؤ النمو العالمي منذ الأزمة الاقتصادية العالمية في عام ٢٠٠٨، بالإضافة إلى الأوضاع الاقتصادية المحلية التي أثرت على النمو وفرص الاستثمار في مصر خلال الفترة الماضية بشكل أساسي في تراجع أداء قطاع البترول والثروة المعدنية في مصر خلال تلك الفترة. حيث شهد الناتج الحقيقي للقطاع تراجعا بنحو ٥,٣٪ خلال العام المالي ٢٠١٦/١٥ مقابل تراجع بنحو ٤,١٪ في العام المالي السابق ٢٠١٥/١٤. ومن المتوقع أن يتحسن أداء القطاع بنهاية العام المالي الجاري ليحقق نموا في حدود ٠,٢-٪، كما أنه من المستهدف أن يصل نمو الناتج الحقيقي للقطاع إلى نحو ٢,٩٪ في عام ٢٠١٨/١٧ في ضوء الاستكشافات الجديدة وخاصة في مجال الغاز الطبيعي.

بلغ حجم الإنتاج من الزيت الخام والمتكثفات نحو ٣٤,٥ مليون طن في عام ٢٠١٦/١٥ مقابل نحو ٣٥,٢ مليون طن في عام ٢٠١٥/١٤ بنسبة تراجع في حدود ٢٪، في حين انخفض الإنتاج من الغازات الطبيعية بنسبة تجاوزت ١١٪ خلال هذه الفترة. في المقابل ارتفع الاستهلاك المحلي من المنتجات

البترولية والغازات بحوالي ٤,٢٪ و٤٪ على الترتيب خلال العام المالي ٢٠١٦/١٥ مقارنة بالعام المالي السابق.

ويعود التراجع في معدلات إنتاج الزيت الخام والغازات خلال الفترة المشار إليها إلى التراجع في معدلات إنتاج بعض الحقول نتيجة لتراجع الضغط الجوفي وزيادة حركة الرمال وارتفاع نسب المياه المنتجة من الآبار نتيجة تقادم الخزانات، بالإضافة إلى تأخر الإنتاج من بعض مشروعات التنمية المخططة.

ومن المستهدف في عام ٢٠١٨/١٧ إنتاج نحو ٧٠٥ ألف برميل/يوم من الزيت الخام والمتكثفات بما يحقق إنتاج بنحو ٣٦,٤ مليون طن من الزيت الخام والمتكثفات، منها ٣٠,٩ مليون طن زيت خام و٣,٩٥ مليون طن متكثفات ونحو ١,٥٥ مليون طن بوتاجاز. كما تستهدف خطة قطاع البترول والثروة المعدنية خلال عام ٢٠١٨/١٧ إنتاج نحو ٤٨٠٠ مليون قدم مكعب غاز/يوم، بما يعادل نحو ٣٧,٦ مليون طن، وذلك بعد دخول حقل ظهر في الإنتاج في بداية عام ٢٠١٨.

وفيما يتعلق بالمنتجات البترولية والبتروكيماوية، فمن المستهدف زيادة الإنتاج منها ليصل إلى ٤٠,٤ مليون طن من القطاع العام والشركات الاستثمارية خلال عام ٢٠١٨/١٧، حيث من المخطط تكرير نحو ٣٥ مليون طن من الزيت الخام والمتكثفات خلال هذا العام.

كما بلغ إجمالي الذهب المباع خلال عام ٢٠١٦/١٥ نحو ١٤,٧ طن، كما تم إنتاج نحو ١٧٩٦,٨ ألف طن من الفوسفات ونحو ١٨٥,٨ ألف طن من أكسيد الحديد، ونحو ٣٦,٧ ألف طن من خام الكوارتز. ومن المستهدف في عام ٢٠١٨/١٧ إنتاج نحو ١٨,٥ طن من الذهب من منجم السكري تقدر قيمتها بنحو ٧١٠ مليون دولار، وكذلك إنتاج نحو ٢,٥ مليون طن من الفوسفات، ونحو ٤٠٦ ألف طن من خام أكسيد الحديد الأحمر، بالإضافة إلى ٣٩ ألف طن من خام الكوارتز [جدول رقم (٨/٤)].

جدول رقم (٨/٤)

المستهدفات الأساسية لقطاع البترول والثروة المعدنية في إطار خطة التنمية المستدامة للعام المالي ٢٠١٨/١٧

المؤشر	٢٠١٦/١٥ فعلي	٢٠١٧/٢٦ متوقع	٢٠١٨/١٧ (مستهدف) (سلطات)
نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للقطاع (٪)	-٥,٣٪	-٠,٢	٢,٩٪
حجم الإنتاج من الزيت الخام والمتكثفات (مليون طن)	٢٤,٥	٢٤,٣	٣٦,٤
حجم الإنتاج من الغازات (مليون طن)	٣١,٣	٣١,٩	٣٧,٦
حجم الإنتاج من المنتجات البترولية والبتروكيماوية (مليون طن)	٣١,٢	٣٥,٥	٤٠,٤
حجم الإنتاج من الذهب (طن)	١٤,٧	١٥,٨	١٨,٥
حجم الإنتاج من الفوسفات (ألف طن)	١٧٩٦,٨	١٩٠٠	٢٥٠٠
حجم الإنتاج من المعادن الأخرى (ألف طن)	خام أكسيد الحديد الأحمر (١٨٥,٨)، خام الكوارتز (٣٦,٧)	خام أكسيد الحديد الأحمر (٢٣١)، خام الكوارتز (٣٦)	خام أكسيد الحديد الأحمر (٤٠٦)، خام الكوارتز (٣٩)

المصدر: وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري، ووزارة البترول والثروة المعدنية.

(*) بيانات مبدئية.

وتبلغ قيمة الاستثمارات الكلية المستهدفة في قطاع البترول (الاستخراجات) نحو ٤٩ مليار جنيه عام ٢٠١٨/١٧، منها استثمارات خاصة في حدود ٤٣,٢ مليار جنيه وبما يشكل نسبة ٨٨٪ من جملة الاستثمارات الكلية.

الاستثمارات العامة المستهدفة لقطاع البترول والثروة المعدنية بخطة عام ٢٠١٨/١٧

وتبلغ جملة الاستثمارات العامة المستهدفة لقطاع البترول والثروة المعدنية بخطة عام ٢٠١٨/١٧ نحو ١٢,٧ مليار جنيه. وقد استحوذت استثمارات الوحدات الاقتصادية غير المعاملة بالقانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ على الجزء الأكبر من هذه الاستثمارات وذلك بنحو ١٢,٥ مليار جنيه تشكل نحو ٩٨,٧٪ من جملة الاستثمارات العامة للقطاع بخطة هذا العام، بينما شكلت الاستثمارات الحكومية والهيئات الاقتصادية نسبة لا تتعدى ١,٣٪ [جدول رقم (٩/٤)]. وقد بلغت جملة استثمارات الخزانة العامة للدولة المستهدفة بخطة قطاع البترول لعام ٢٠١٨/١٧ نحو ٩٠ مليون جنيه بنسبة زيادة بلغت نحو ٨,٢٪ عن استثمارات الخزانة العامة للدولة المعتمدة بخطة قطاع البترول في العام المالي السابق ٢٠١٧/١٦ والتي بلغت نحو ٨٣,٢ مليون جنيه [شكل رقم (١٠/٤)].

جدول رقم (٩/٤)

هيكل توزيع الاستثمارات العامة المستهدفة لقطاع البترول والثروة المعدنية في عام ٢٠١٨/١٧

البيان	القيمة بالمليون جنيه	(٪) من الاستثمارات العامة
استثمارات حكومية (خزانة)	٩٠,٠	٠,٧
هيئات اقتصادية	٨١,٥	٠,٦
الوحدات الاقتصادية غير المعاملة بالقانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١	١٢٥٤٥,٨	٩٨,٧
إجمالي الاستثمارات العامة	١٢٧١٧,٣	١٠٠

المصدر: وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري.

شكل رقم (١٠/٤)

تطور الاستثمارات الممولة من الخزانة لقطاع البترول والثروة المعدنية في عامي ٢٠١٧/١٦ و٢٠١٨/١٧ (مليون جنيه)

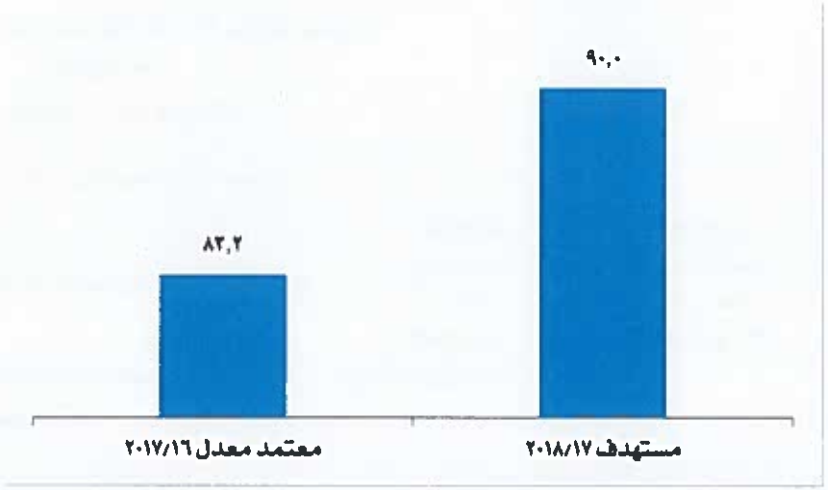

المصدر: وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري.

وتتمثل أهم المشروعات الحكومية المستهدفة بقطاع البترول والثروة المعدنية بخطة عام ٢٠١٨/١٧ في المشروعات الاستراتيجية وذلك باستثمارات تقدر بنحو ٣٥ مليون جنيه.

أما مشروعات الهيئة العامة المصرية للبترول فتتمثل في مشروعات بحوث تطبيقية وأصول للهيئة بنحو ٢٨,٩ مليون جنيه، ومشروعات الأمن الصناعي وحماية البيئة بمحافظات (القاهرة والأقصر وأسوان وأسيوط والبحر الأحمر والقليوبية وبني سويف والإسكندرية والسويس بإجمالي استثمارات تقدر بنحو ٢٢ مليون جنيه، ثم مشروعات تجديد وحدات معالجة ضغط الغاز بمحافظة البحر الأحمر بنحو ٢٠,٧ مليون جنيه.

وتستحوذ مشروعات التكسير الهيدروجيني للمازوت بمحافظة أسيوط لصالح شركة أسيوط لتكرير البترول على النصيب الأكبر من استثمارات الوحدات الاقتصادية غير المعاملة بالقانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١، وذلك بإجمالي استثمارات تقدر بنحو ٥,٧ مليار جنيه بنسبة تقارب ٤٥٪ من إجمالي استثمارات هذه الشركات. يليها مشروعات حفر استكشافي وإنتاجي بمناطق عمل الشركة العامة للبترول بالبحر الأحمر والوادي الجديد بنحو ١,٨ مليار جنيه بنسبة ١٤٪، ثم مشروع إنشاء وحدة الإصلاح بالعامل المساعد بمحافظة أسيوط بنحو ١,٣ مليار جنيه بنسبة ١٠,٤٪، ورفع كفاءة خطوط نقل الخام والمنتجات البترولية لصالح شركة أنابيب البترول في حدود مليار جنيه وبنسبة ٨٪ [جدول رقم (١٠/٤)].

جدول (١٠/٤)

أهم المشروعات المستهدفة للشركات العامة (الوحدات الاقتصادية غير المعاملة بالقانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١) في مجال البترول والثروة المعدنية بخطة عام ٢٠١٨/١٧

المشروع	القيمة بالمليون جنيه	(٪)
التكسير الهيدروجيني للمازوت بمحافظة أسيوط	٥٦٥٥,٠	٤٥,١
حفر استكشافي وإنتاجي بمناطق عمل الشركة العامة للبترول بالبحر الأحمر والوادي الجديد ومطروح والقاهرة	١٧٥٦,٧	١٤,٠
إنشاء وحدة الإصلاح بالعامل المساعد أسيوط	١٢٩٨,٧	١٠,٤
رفع كفاءة خطوط نقل الخام والمنتجات لصالح شركة أنابيب البترول	١٠٠٨,٦	٨,٠
إحلال وتجديد خطوط الشبكة القومية للخام والمنتجات والبوتاجاز لصالح شركة أنابيب البترول	٣٤٦,٣	٢,٨
تجديد تجهيزات وتشييدات بشركة البتروكيماويات	٣٠١,٨	٢,٤
تجديد وحدات التكرير وأجهزة التحكم وإزالة الاختناقات بشركة الإسكندرية للبترول	٢٦٧,١	٢,١
إحلال وتجديد التجهيزات والتشييدات بشركة الجمعية التعاونية للبترول بالسويس	١٩٦,٥	١,٦
الإحلال والتجديد ونظم التحكم الرقمي بشركة العامرية لتكرير البترول بالإسكندرية	١٦٠,٣	١,٣
إنشاء وحدة جديدة لإنشاء الأسفلت بشركة السويس لتصنيع البترول	١٣٨,٣	١,١
مشروعات أخرى	١٤١٦,٥	١١,٣
الإجمالي	١٢٥٤٥,٨	١٠٠

المصدر: وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري.

٤ – ٤ قطاع الصناعة

مقدمة

أطلقت وزارة التجارة والصناعة استراتيجية التنمية الصناعية والتي تستهدف أن تكون التنمية الصناعية هي قاطرة النمو الاقتصادي الاحتوائي المستدام وتلبي الطلب المحلي وتدعم نمو الصادرات، لتصبح مصر لاعبا فاعلا في الاقتصاد العالمي وقادرة على التكيف مع المتغيرات العالمية.

وتشمل الأهداف الاستراتيجية لقطاع الصناعة على المدى المتوسط زيادة معدل النمو الصناعي ليصل إلى ٨٪، وزيادة نسبة مساهمة الناتج الصناعي إلى ٢١٪ من الناتج المحلي الإجمالي، وزيادة مساهمة القطاع الخاص وقطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر في الناتج المحلي الإجمالي، وزيادة معدل نمو الصادرات ليكون ١٠٪ سنويا، وبما يؤدي إلى توفير ٣ مليون فرصة عمل لائق ومنتج، وتحسين الأداء المؤسسي. ويتطلب هذا مضاعفة الاستثمارات الصناعية وزيادتها من الوضع الحالي ٤٣ مليار جنيه عام ٢٠١٦/١٥ إلى ١٠٠ مليارجنيه عام٢٠٢٠. ويتطلب تحقيق هذه الأهداف تبني عدد من البرامج التي تم تضمينها في استراتيجية التنمية الصناعية [جدول رقم (١١/٤)].

جدول رقم (١١/٤): المستهدفات الأساسية لقطاع التجارة والصناعة في إطار خطة التنمية المستدامة للعام المالي ٢٠١٧/١٦

المؤشر	٢٠١٦/١٥ (فعلي)	٢٠١٧/١٦ (متوقع)	٢٠١٨/١٧ (مستهدف)	٢٠٢٠/١٩ (مستهدف)
معدل النمو الصناعي (٪)	٠,٢	٢,٨	٣,٧	٨
مساهمة الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي (٪)	١٢	١١,٩	١٣	١٨_٢١

المصدر: وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري، ووزارة التجارة والصناعة.

وتقدر قيمة الاستثمارات الكلية المستهدفة لقطاع الصناعات التحويلية (بدون تكرير البترول) نحو ٦٠ مليار جنيه عام ٢٠١٨/١٧، ومن المستهدف مساهمة القطاع الخاص بتنفيذ نسبة ٨٨٪ من هذه الاستثمارات.

٤.٤.١ برامج ومشروعات استراتيجية وزارة التجارة والصناعة لتعزيز التنمية الصناعية والتجارة الخارجية للفترة من ٢٠١٦_٢٠٢٠

وضعت الاستراتيجية عدد من البرامج الرئيسية والمشروعات المنبثقة منها لتحقيق الأهداف المنشودة للتنمية الصناعية على الوجه التالي[٢٣]:

[٢٣] استراتيجية وزارة التجارة والصناعة لتعزيز التنمية الصناعية والتجارة الخارجية ٢٠١٦_٢٠٢٠.

١- **برنامج التنمية الصناعية والذي يشمل:**

- **مشروع توفير الأراضي الصناعية لتوفير ٤٠ مليون متر مربع من الأراضي الصناعية المتاحة للاستثمار الصناعي حتى عام ٢٠٢٠.**
- **مشروع توفير التجمعات الصناعية الصديقة للبيئة والهادفة لتعميق الصناعة: يهدف إلى إقامة ٢٢ مجمع صناعي متكامل حتى ٢٠٢٠ وسوف يتم إنشاء شركة متخصصة لإدارة المناطق الصناعية بشراكة مع القطاع الخاص لتدير المناطق الصناعية وفقا لأفضل الممارسات الدولية في هذا الشأن.**
- **مشروع خريطة الاستثمار الصناعي بالمحافظات: يهدف إلى إنشاء خريطة استثمار صناعي محدثة على مستوى محافظات مصر.**
- **مشروع تحسين جودة الصناعة وتنمية البحث العلمي والتطوير والابتكار: يتم من خلال عمل آلية للتواصل الدائم ما بين المنتجين والجامعات والمراكز البحثية المحلية والدولية، وحزمة تحفيزية مالية وفنية لتشجيع وتحفيز الطلب على البحوث والابتكار.**
- **مشروع إقالة المشروعات المتعثرة: يهدف إلى استحداث آلية فعالة للتواصل الدائم مع المشروعات الصناعية التي تعاني من عثرات تحول دون الإنتاج والتصدير والتشاور شأن إقالة هذه المشروعات من عثرتها. بالإضافة إلى تخصيص صندوق مخصص لتمويل عمليات إقالة المشروعات من عثرتها، وتفعيل قانون المنتج المحلي لإعطاء فرص أعمال أكبر للصناعات المحلية.**

٢- **برنامج تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر وريادة الأعمال من خلال:**

- **مشروع التطوير التشريعي والمؤسسي.**
- **مشروع المنصة الالكترونية التفاعلية لتقديم الخدمات ودعم اتخاذ القرار والذي يهدف إلى إنشاء منصة الخدمات للمشروعات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر.**
- **مشروع تطوير خدمات الأعمال لتقديم خدمات الأعمال بالمحافظات وإنشاء برنامج سنوي ممول للتنافسية والترتيب التصاعدي للمشروعات.**
- **مشروع تشجيع ريادة الأعمال من خلال مناهج معتمدة لريادة الأعمال، وحملة ترويجية لتشجيع ثقافة ريادة الأعمال، وحاضنات الأعمال في القطاعات المستهدفة.**
- **مشروع تسهيل النفاذ إلى التمويل بشروط ميسرة من خلال دراسات متخصصة لتحليل سلاسل القيمة لبعض القطاعات المستهدفة، وآليات مبتكرة للتمويل تناسب احتياجات المشروعات وفقا لمراحلها العمرية.**

٣- **برنامج تنمية الصادرات: يهدف إلى تقليل الفجوة في الميزان التجاري من خلال زيادة الصادرات المصرية وترشيد الواردات نحو الواردات الداعمة للتنمية الاقتصادية. يتطلب هذا الهدف ارتفاع الصادرات غير البترولية بنسبة ١٠٪ سنويا على مدار الأعوام الخمسة ٢٠١٦/٢٠٢٠ ليصل إجمالي الارتفاع المستهدف من الصادرات غير البترولية إلى ٦١٪ أي من ١٨,٦ مليار دولار في ٢٠١٥ إلى ما يزيد على ٣٠ مليار دولار بحلول عام ٢٠٢٠.**

٤. برنامج تطوير التعليم والتدريب المهني والذي يشمل:

- مشروع الحوكمة من خلال صياغة خطة للمتابعة والتقييم لتنفيذ برامج ومشروعات الخطة الاستراتيجية متوسطة المدى، واستحداث تطبيق ذكي لإدارة برامج ومشروعات الخطة، بالإضافة إلى قاعدة بيانات كاملة لكافة المشروعات الصغيرة والمتوسطة.
- مشروع تطوير البنية الأساسية للمؤسسات العاملة في التعليم والتدريب الفني والمهني والذي يهدف إلى تطوير البنية الأساسية لحوالي ٢٠٠ مؤسسة تعليم فني وتدريب مهني وتجهيز ٦٦ مدرسة ومركز تدريب مهني بمعدات حديثة داخل وخارج وزارة التجارة والصناعة.
- مشروع الجودة لتحسين الجودة للتعليم الفني والمهني بواسطة مناهج مطورة تشتمل على نحو ٥٠ حقيبة تدريبية مصممة ومنفذة ومعتمدة من الأكاديمية المهنية للمعلم. بالإضافة إلى كوادر مدربة من المعلمين والمدربين حيث من المستهدف تدريب ١٢٠ مدرب من مختلف التخصصات، وبناء قدرات مدرسي العملي لعدد لا يقل عن ٥٠٠٠ معلم، وبناء قدرات لعدد لا يقل عن ١٠٠٠ مدير ومسئول إدارة وتوجيه.
- مشروع الانتقال لسوق العمل بإنشاء نظم متطورة للتمويل تتضمن حصر وتطوير نظام معلومات التمويل والمصروفات الخاصة بنظام إصلاح التعليم الفني والتدريب المهني ودراسة النظم المالية المطبقة حاليا.
- مشروع تحسين الصورة الذهنية للعمل الفني والمهني بتبني خطة متكاملة لتطوير استراتيجية لتحسين الصورة والإدراك الاجتماعي للتعليم والتدريب الفني والمهني، وبرامج للتوعية بأهمية العمل الفني.

٥. برنامج الحوكمة والتطوير المؤسسي لتعزيز كفاءة أداء مؤسسات إدارة موارد الدولة بشكل أكثر حرفية وشفافية من خلال نظام واضح للمساءلة والمتابعة والتقييم على المستوى المؤسسي والفردي، ويشمل هذا البرنامج عدد من المشروعات:

- مشروع تطوير منظومة رسم السياسات والتخطيط والمتابعة من خلال إعداد استراتيجيات قطاعية جديدة لتلك غير الموجودة كصناعات مواد البناء والصناعات الكيماوية.
- مشروع إعادة الهيكلة لديوان عام وزارة التجارة والصناعة، وإنشاء كيان متخصص لتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر ويشجع ريادة الأعمال، وإقامة كيان متخصص في تنمية الصادرات المصرية والترويج والتسويق.
- تفعيل مشروع رفع كفاءة العنصر البشري للوصول إلى كوادر حكومية مدربة وفقا لطبيعة عملها والخطة السنوية الموضوعة لكل موظف وبناء جيل جديد من القيادات الإدارية الواعية بمفاهيم الإدارة الحديثة.
- مشروع تطوير منظومة التواصل الداخلي والخارجي وتصميم خريطة واضحة للشركاء الداخليين والخارجيين وتحديد سبل التواصل مع كل من هؤلاء العملاء.

٦. برنامج الإصلاح التشريعي الذي يشمل عدد من القوانين المعدلة ومشروعات القوانين التي تم عرضها على مجلس النواب أو مجلس الوزراء.

جدول رقم (١٢/٤): برنامج الإصلاح التشريعي لقطاع الصناعة

	مشروع القانون	الموقف الحالي
١	مشروع تعديل بعض أحكام قانون سجل المستوردين رقم ١٢١ لسنة ١٩٨٢	أحيل إلى مجلس النواب وتم مناقشته باللجنة الاقتصادية بتاريخ ٢٢ أغسطس ٢٠١٦.
٢	قانون تعديل بعض أحكام القانون رقم ٧ لسنة ١٩٩١ في شأن بعض الأحكام المتعلقة بأملاك الدولة الخاصة	تم الإنتهاء من إعداده ووافق عليه مجلس الوزراء بجلسة ٢٢ يونية ٢٠١٦ وسبق مراجعته من قسم التشريع بمجلس الدولة وأرسل لمجلس الوزراء لإحالته لمجلس النواب، وتم مناقشته بلجنة الصناعة بجلسة ١٥ أغسطس ٢٠١٦.
٣	مشروع قانون تيسير إجراءات منح تراخيص المنشآت الصناعية	تم الإنتهاء من إعداده ووافق عليه مجلس الوزراء بجلسة ٢٤ مارس ٢٠١٦ وأرسل في صيغته النهائية بعد ادخال التعديلات في ضوء ملاحظات الجهات المعنية بتاريخ ١١ مايو ٢٠١٦، وتتم مراجعته حاليا بقسم التشريع بمجلس الدولة.
٤	مشروع قانون شركة الشخص الواحد	تم الإنتهاء من إعداده (من خلال مبادرة إرادة) وأرسل لمجلس الوزراء للعرض على المجموعة الوزارية الاقتصادية بتاريخ ٢٧ يونية ٢٠١٦ وتم الموافقة عليه وعرض على مجلس الوزراء بجلسته المعقودة بتاريخ ٣ أغسطس ٢٠١٦ ووافق عليه، وجارى اتخاذ إجراءات استصداره.
٥	مشروع قانون الهيئة القومية لسلامة الغذاء	تم الإنتهاء من اعداده ووافق عليه مجلس الوزراء بجلسة ٨ يونية ٢٠١٦، وأرسل في صيغته النهائية بعد ادخال بعض التعديلات في ضوء ملاحظات مجلس الوزراء إلى وزير الشئون القانونية ومجلس النواب بتاريخ ١٤ يونية ٢٠١٦، وتمت مراجعته بقسم التشريع بمجلس الدولة بتاريخ ١٣ أغسطس ٢٠١٦.
٦	مشروع قانون برنامج تنمية وتطوير صناعة المركبات والصناعات المغذية لها في مصر	- تم الإنتهاء من إعداده وأرسل الى مجلس الوزراء في سبتمبر ٢٠١٥ وتمت الموافقة عليه من قسم التشريع في ١٩ ديسمبر ٢٠١٥، ولم يتم استكمال إجراءات إحالته إلى مجلس النواب. - أعيد إرساله إلى مجلس الوزراء بعد إدخال بعض التعديلات عليه، وأرسل قسم التشريع بمجلس الدولة كتابه إلى مجلس الوزراء بتاريخ ١٨ يوليو ٢٠١٦ بالموافقة عليه بناءً على كتاب مجلس الوزراء بتاريخ ١٢ يوليو ٢٠١٦، وجارى اتخاذ إجراءات احالته إلى مجلس النواب.
٧	مشروع قرار رئيس مجلس الوزراء بإنشاء جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر	تم الإنتهاء من إعداده وأرسل الى مجلس الوزراء وتتم مراجعته في صورته النهائية في ضوء الملاحظات التي ابديت بجلسة مجلس الوزراء بجلسة ٢٩ سبتمبر ٢٠١٦.
٨	توفيق أوضاع المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر	تقوم وزارة التجارة والصناعة حاليا بجلسات تشاور مع الأشخاص المعنيين من القطاع الخاص تمهيدا لإعداد مشروع القانون.

الاستثمارات المستهدفة لقطاع التجارة والصناعة خلال عام ٢٠١٧/٢٠١٨:

تبلغ حجم الاستثمارات العامة المستهدفة (برامج وزارة التجارة والصناعة) للعام المالي ٢٠١٨/١٧ نحو ٩٣٢,٤٣ مليون جنيه، وتنقسم الاستثمارات العامة لتنفيذ برامج ومشروعات التجارة والصناعة إلى استثمارات حكومية وهيئات اقتصادية. حيث تبلغ الاستثمارات الحكومية نحو ٨٤٨ مليون جنيه، في حين تبلغ استثمارات الهيئات الاقتصادية نحو ٨٤,٥ مليون جنيه [شكل رقم (١١/٤)].

شكل رقم (١١/٤): هيكل توزيع الاستثمارات العامة المستهدفة لقطاع التجارة والصناعة في عام ٢٠١٨/١٧

المصدر: وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري.

أهم برامج ومشروعات الاستثمارات الحكومية:

تبلغ الاستثمارات الحكومية نحو ٨٤٨ مليون جنيه، وتم تخصيص نحو ٢٨٢,٦ مليون جنيه من الخزانة العامة للدولة، وحوالي ٢٨٣ مليون جنيه قروض خارجية.

يعد مشروع تحديث مراكز القاهرة الكبرى من أكبر المشاريع الممولة من الاستثمارات الحكومية بنسبة ٤٣٪ بقيمة نحو ٣٤٥ مليون جنيه، ويهتم المشروع بتدريب طلاب التعليم الفني على الحرف باستخدام أحدث الأجهزة.

ويحتل مشروع إصلاح التعليم الفنى والتدريب المهنى المركز الثاني بالنسبة للمشروعات الممولة من خلال الاستثمارات الحكومية الخاصة بالصناعة بنسبة ٣٦٪ من إجمالي الاستثمارات الحكومية بقيمة ٢٩٠ مليون جنيه، ويهدف البرنامج إلى تحسين هيكل أداء نظام التعليم الفني والتدريب المهني وزيادة قابلية الشباب للتوظيف وزيادة تنافسيتهم، كما يهدف المشروع إلى تحسين حوكمة وتعزيز جودة نظام التعليم والتدريب الفني والمهني [جدول رقم (١٢/٤)].

جدول رقم (١٣/٤): أهم برامج ومشروعات قطاع التجارة والصناعة

الممولة من خلال الاستثمارات الحكومية في خطة عام ٢٠١٨/١٧

المشروع	قيمة الاستثمارات المخصصة (ألف جنيه)	التوزيع النسبي من الاستثمارات الحكومية (٪)
تحديث مراكز مصلحة الكفاءة الإنتاجية بالقاهرة الكبرى	٣٤٥٠٧٠	٤٢,٨٪
برنامج إصلاح التعليم الفنى والتدريب المهنى(TEVET٢)	٢٩٠١٢٥	٣٦٪
تحديث مراكز مصلحة الكفاءة الإنتاجية بالوجه البحرى والدلتا	٨٨٨٣٧	١١٪
تطوير استخدمات الطاقة الجديدة والمتجددة	٢٠٨٥٠	٢,٦٪
تطوير واستكمال فروع ومعامل مصلحة الكيمياء	١٥٠٠٠	١,٩٪

المشروع	قيمة الاستثمارات المخصصة (ألف جنيه)	التوزيع النسبي من الاستثمارات الحكومية (٪)
تطوير وتجهيز فروع ومعامل الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات	١٥٠٠٠	١,٩٪
مبادرة التجارة الخضراء	٩٠٠٠	١,١٪
إحلال وتجديد وإعادة تأهيل فروع مصلحة الرقابة الصناعية بالمحافظات	٧٦٠٠	٠,٩٪
تطبيق المواصفات القياسية على المنتجات الصناعية	٧٢٠٠	٠,٩٪

المصدر: وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري.

أهم برامج ومشروعات استثمارات الهيئات الاقتصادية:

تبلغ الاستثمارات المستهدفة للهيئات الاقتصادية في قطاع الصناعة للعام المالي ٢٠١٨/١٧ نحو ٨٤,٥١٥ مليون جنيه، ويوضح الجدول رقم (١٤/٤) التوزيع النسبي لأهم مشروعات الهيئات الاقتصادية.

جدول رقم (١٤/٤): أهم برامج ومشروعات قطاع التجارة والصناعة

الممولة من الهيئات الاقتصادية في خطة عام ٢٠١٨/١٧

المشروع	قيمة الاستثمارات المخصصة (ألف جنيه)	التوزيع النسبي من استثمارات الهيئات الاقتصادية (٪)
أعمال البنية الأساسية لصناعات الغزل والنسيج بالمحلة الكبرى بزمام شركة مصر للغزل والنسيج	٢٨٠٠٠	٣٣,١٪
إحلال وتجديد الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية	١٦٥٠٠	١٩,٥٪
دراسات وأبحاث الهيئة العامة للتنمية الصناعية	١٣٠٠٠	١٥,٤٪
نظم المعلومات الجغرافية للخريطة الصناعية والاستثمارية	١٠٠٠٠	١١,٨٪
مشروع تطوير ميناء سفاجا	٧٥٥٠	٨,٩٪
إحلال وتجديد وتحديث الجهاز التنفيذى للهيئة العامة لتنفيذ المشروعات الصناعية والتعدينية وفروعة	٥٣٦٥	٦,٣٪
مدينة القاهرة للمعارض والمؤتمرات	١٠٠٠	١,٢٪
رفع كفاءة تجهيزات المعارض	١٠٠٠	١,٢٪
دعم سياحة المؤتمرات	١٠٠٠	١,٢٪
تطوير وتحديث معامل واجهزة هيئة التحكيم و اختبارات	١٠٠٠	١,٢٪

المصدر: وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري

٤.٤ رؤية قطاع الصناعة من منظور صناعات الإنتاج الحربي

تكمن رؤية قطاع الإنتاج الحربي في توفير منتجات مدنية متميزة من حيث الجودة والسعر، والسعي إلى التطوير التكنولوجي والمنافسة في السوق المحلى والدولى، وتلبية الاحتياجات الاستراتيجية للدولة المصرية، والمشاركة في المشروعات القومية للدولة المصرية من خلال برامج الإنتاج والتطوير والجودة والتأهيل والبحوث والتنمية المستدامة ومواكبة كل ما هو جديد في مجال الصناعة والموارد البشرية.

المستهدفات الكمية:

من المتوقع أن ترتفع إيرادات الإنتاج الحربي من ٨٧١٦ مليون جنيه في العام المالي ٢٠١٨/١٧ ليصل إلى ١٠٥٤٧ مليون جنيه بحلول عام ٢٠٢٠/١٩. في حين يرتفع صافي المبيعات إلى ٧٨٤٩ مليون جنيه عام ٢٠١٨/١٧ لتصل إلى ٩٤٩٧ عام ٢٠٢٠/١٩ [جدول رقم (١٥/٤)].

جدول رقم (١٥/٤): المستهدفات الأساسية لقطاع الإنتاج الحربي في إطار الخطة متوسطة المدى

مليون جنيه

المخطط	٢٠١٨/١٧	٢٠١٩/١٨	٢٠٢٠/١٩	الإجمالي
إيرادات النشاط	٨٧١٦	٩٥٨٨	١٠٥٤٧	٢٨٨٥١
إنتاج تام	٧٣٥٠	٨٠٨٥	٨٨٩٤	٢٤٣٢٩
صافى مبيعات	٧٨٤٩	٨٦٣٤	٩٤٩٧	٢٥٩٨٠

المصدر: وزارة الإنتاج الحربي

الاستثمارات المستهدفة لصناعات الإنتاج الحربي خلال عام ٢٠١٨/٢٠١٧:

تبلغ حجم الاستثمارات العامة المستهدفة للإنتاج الحربي خلال العام المالي ٢٠١٨/١٧ نحو ١,٥ مليار جنيه، وتنقسم إلى استثمارات حكومية في حدود ٣٣,٥ مليون جنيه واستثمارات في شركات قانون (٩٧) في حدود ١,٤٧ مليار جنيه [شكل رقم (١٢/٤)].

شكل رقم (١٢/٤): هيكل توزيع الاستثمارات العامة لقطاع الإنتاج الحربي في عام ٢٠١٨/١٧

المصدر: وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري

البرامج والمشروعات:

تتضمن استراتيجية قطاع الإنتاج الحربي على عدد من البرامج الشاملة التي تستهدف تنفيذها في الخطة المتوسطة المدى ٢٠١٧-٢٠٢٠ كالتالي:

١- **برامج تحسين الهيكل الاقتصادى للشركات:** يهدف هذا البرنامج إلى إعادة هيكلة بعض الشركات بالتعاون مع وزارة التخطيط، وخفض تكلفة الإنتاج بمعدل ٢٪ سنويا بتطوير أساليب الإنتاج وتقليل نسب الفاقد، وتحقيق زيادة سنوية بنسبة ٣ : ٤٪ في إنتاجية العامل لكل جنيه أجر وفي إنتاجية رأس المال.

٢- **برامج تطوير أساليب الإنتاج والجودة والأمان الصناعي:** يهدف إلى استكمال ربط جميع الشركات والقطاعات بشبكة معلومات مع بعضها البعض وميكنة أساليب العمل، والإنتاج المشترك مع الشركات العالمية، والموائمة مع المواصفات القياسية ونظم الأيزو٩٠٠١/٢٠١٥ والأيزو ١٤٠٠٠.

٣- **برامج ميكنة أسلوب العمل:** يهدف إلى ميكنة نظم المتابعة والسيطرة على المخزون، وميكنة نظم التخطيط ومتابعة الإنتاج ودعم اتخاذ القرار، وميكنة نظم الطاقات الإنتاجية والتحميل.

٤- **برامج تطوير نشاط التسويق:** يهدف إلى دراسة الأسواق الخارجية وإمكانيات التصدير حيث أن المستهدف ١٠٪ من حجم الواردات، والإشتراك في المعارض الدولية الداخلية والخارجية من منطلق اقتصادي وترويجي، وتفعيل نظم بحوث التسويق ودراسة السوق لزيادة حصة منتجات الإنتاج الحربي في الأسواق المحلية والدولية.

السياسات العامة:

١- رفع كفاءة معدات ووسائل الإنتاج الحربي واعادة تأهيل خطوط الانتاج، ورفع كفاءة ومهارات العمالة الفنية لخطوط الإنتاج الحربى.

٢- تطوير منظومة التخطيط العام والتخطيط الاستراتيجى، وتطوير الهيكل التنظيمي والإداري لتحقيق أكبر قدر من المرونة والفاعلية.

٣- استحداث سياسة تسعير مرنة مرتبطة بالتكلفة الكلية، وضبط وتخفيض التكاليف على مستوى الشركات.

٤- استحداث منظومة لدراسة السوق والتسويق والمبيعات، ومنظومة للمشتريات على مستوى الشركات.

٥- استحداث نظام فعال للتدريب الفني والإداري وتقييم الأداء، وتطوير نظم التعليم الصناعى وتدريب شباب الخريجين بما يحقق أهداف الانتاج المعرفى.

٦- تطوير واستحداث منتجات تغطي احتياجات السوق المحلي والدولي الحقيقية والحيوية في مجالات تخصص شركات هيئة الإنتاج الحربي و المجالات المضافة.

٧- استحداث آلية لاستثمار مخزون الإنتاج والمواد الخام على مستوى الشركات.

٨- تطبيق المعايير الدولية فى نظم السلامة و الصحة المهنية وادارة المخلفات ورفع كفاءة الأداء البيئي.

٤ – ٥ قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات

مقدمة

يعد قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات من القطاعات الرئيسية في الدولة والتي يعتمد على خدماتها العديد من القطاعات الأخرى. وتتمثل الرؤية الاستراتيجية للقطاع في استراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر٢٠٣٠ في **تحويل مصر إلى مجتمع رقمي عالمي**، وتنبثق منها رؤية استراتيجية مصر ٢٠٣٠ في الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات[٢٤] والتي تنص على - **تفعيل أدوات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات لخلق اقتصاد رقمي قائم على المعرفة**. ويهدف القطاع إلى تحقيق الرؤية الاستراتيجية من خلال تفعيل دور الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في تطوير الأداء الحكومي وتنمية قدرات القطاع الخاص بغرض الاستغلال الأمثل لموارد الدولة وتنمية القدرات البشرية مع توفير الوقت والجهد وبالتالي توفير خدمات أفضل للمواطن، إلى جانب تطوير صناعة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الوطنية التنافسية والإبداعية.

وتتحقق الرؤية الاستراتيجية من خلال الأهداف التالية؛ تطوير البنية الأساسية للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، وبناء وتطوير منظومة تقديم الخدمات العامة، وتنمية الصناعة عن طريق إنشاء المناطق التكنولوجية وجذب الاستثمارات وبناء القدرات، وتطوير منظومة السياسات والقوانين اللازمة، والإشراف على تصميم وتطوير وتنفيذ المشروعات القومية الخاصة بالاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، وتفعيل آليات وسياسات الدمج للفئات المهمشة (الأكثر فقرا، ذوي الإعاقة، المرأة المعيلة)، وتطوير مكاتب البريد الحكومية لتقديم خدمة أفضل للمواطنين.

وتتضمن أهداف قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في المدى المتوسط (٢٠١٧-٢٠٢٠) خمسة أهداف رئيسية كالآتي؛ تطوير الأداء الحكومي من خلال الفهم العميق والتخطيط الشامل وتنمية القدرات وتطوير إدارة الموارد وتفعيل إدارة التغيير، وبناء قدرات القطاع الخاص والتركيز على النهوض بالشركات الصغيرة والمتوسطة، وتوفير نماذج للشراكة والمشاركة تكفل الكسب لجميع الأطراف، وتطويع وتطوير قواعد البيانات وتوفير آليات التحليل للبيانات العميقة لتمكين متخذي القرار بشكل أفضل، وتطوير الخدمات المقدمة للمواطن بشكل مبدع ومبتكر.

أولا: المستهدفات الكمية الأساسية للقطاع

حقق الناتج المحلي الإجمالي لقطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات نموا بنحو ٨,٥٪ خلال عام ٢٠١٦/٢٠١٥ مقارنة بالعام المالي السابق، مما يعكس قدرة القطاع على النمو. كما ارتفعت

---

[٢٤] وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات

قيمة الاستثمارات الكلية المنفذة في القطاع بنحو ٢,٢٦٪ (من ١٢,٤ إلى ١٦,٩ مليار جنيه) خلال العام المالي ٢٠١٦/٢٠١٥ مقارنة بالعام المالي السابق.

وتعكس المؤشرات الخاصة باستخدام الانترنت والهواتف المحمولة نموا ملحوظا بحيث يرتفع عدد المشتركين في خدمة التليفون المحمول بنحو ٤,٤٪ على أساس سنوي، ويزيد عدد مستخدمي الانترنت طريق التليفون المحمول وعدد مشتركي الانترنت فائق السرعة بنسبة ١١,٦٪ و٢١,٩٪ على التوالي. ويرجع ذلك الارتفاع إلى الاعتماد المتزايد بشكل عام على خدمات الانترنت والهواتف المحمولة، بالإضافة إلى السياسات التي تتبعها الشركات لخفض الأسعار والعروض المنافسة بالنسبة لأنظمة الدفع مقدما وأنظمة الفاتورة مما يشجع على مزيد من الاستهلاك [جدول رقم (٢٧/٤).

وعلى الجانب الأخر، يلاحظ التراجع في عدد المشتركين في خدمة التليفون الثابت بنحو ٢,٥٪ خلال الفترة من أكتوبر ٢٠١٥ إلى أكتوبر ٢٠١٦، ويرجع ذلك التراجع إلى التوجه العام نحو الاعتماد بشكل أكبر على الانترنت وتطبيقات الهواتف المحمولة للتواصل، وكذا التراجع المستمر في أسعار اشتراكات الانترنت وخدمات الهاتف المحمول مما يسهم في جذب المزيد من المستخدمين بشكل مستمر وتشجيعهم على الاستغناء عن الهواتف الثابتة [جدول رقم (١٦/٤)].

جدول رقم (١٦/٤): المستهدفات الأساسية لقطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في إطار خطة التنمية المستدامة متوسطة المدى

المؤشر	٢٠١٥/١٤ (فعلي)	٢٠١٦/١٥ (فعلي)	معدل نمو سنوي (٪)	٢٠١٧/١٦ (متوقع)	مستهدفات الخطة متوسطة الأجل	
					٢٠١٨/١٧	٢٠٢٠/١٩
عدد المشتركين في خدمة التليفون المحمول (مليون)	٩٣,١٣	٩٧,٢٣	٤,٤	١٠١,٥٧	١٠٥,٢٤	١٠٩,١٢
عدد المشتركين في خدمة التليفون الثابت (مليون)	٦,٣٤	٦,١٨	٢,٥-	٦,٣٤	٦,٣٨	٦,٣٨
إجمالي سعة السنترالات (مليون خط)	١٧,٨٢	١٨,٥٠	٣,٨	٢٠,٣١	٢١,٧٤	٢٣,١٦
مستخدمو شبكة الإنترنت عن طريق التليفون المحمول (مليون مستخدم)	٢٦,٠٩	٢٩,١٢	١١,٦	٤٩,٣	٥٤,٤	٥٩,٥
عدد مشتركي الانترنت فائق السرعة (مليون مشترك)	٣,٧٠	٤,٥١	٢١,٩	٤,٧٦	٥,٠٢	٥,٢٢
عدد مكاتب البريد الحكومية	٣٩١٥	٣٩٢٦	٠,٣	٣,٩٦٨	٣,٩٩٨	٤,٠٢٨

المصدر: مؤشرات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، نشرة شهر أكتوبر ٢٠١٦

ثانيا: السياسات المستهدفة لتطوير القطاع

يحتاج القطاع إلى تطوير حزمة من السياسات والبرامج التنظيمية لتفعيل تنفيذ خطط الإصلاح والتنمية المخطط لها والتي تهدف إلى إحداث تنمية حقيقية فيما يخص تفعيل استخدام تكنولوجيا المعلومات وتطبيقاتها الحديثة لتيسير وصول المواطن للخدمات

الحكومية وتحسين الاستفادة منها، وفيما يلي عرض لأهم السياسات التي سوف يتم تبنيها لتحقيق الأهداف المرجوة:

- تطوير سياسات "الحوسبة السحابية" وتطبيق وتعميم استخدامها لدى جميع الهيئات الحكومية.
- توطيد التعاون مع جميع الهيئات الحكومية من أجل أتمتة وميكنة دورات العمل وتدريب الموظفين على استخدامها.
- تشجيع استعمال التطبيقات القائمة على البرامج مفتوحة المصدر وإعطاءها الأولوية حيث أمكن.
- تطوير سياسات لتكامل العمل بين الهيئات الحكومية وتوحيد استخدام قواعد البيانات وتعميم العمل المشترك عليها.
- تطوير سياسات الشراكة مع القطاع الخاص والمستثمرين في المشروعات القومية، ووضع القوانين واللوائح التنظيمية الخاصة بها، وتعريف معايير الأولويات الخاصة بالاختيار والتنفيذ.
- تعريف وتطوير سياسات لتشجيع وتحفيز صناعة تكنولوجيا المعلومات.
- الاستعانة بالشركات الصغيرة ومتناهية الصغر، وتشجيع الشباب المبدع من خلال احتضان المشروعات ذات الجدوى.
- الاهتمام بالفئات المهمشة والحرص على مشاركتهم في عملية التخطيط لتنفيذ البرامج والمشروعات.
- وضع سياسة المشتريات الحكومية لبرامج وتطبيقات تكنولوجيا المعلومات ووضع القوانين واللوائح التنظيمية الخاصة بها، وتعريف معايير الأولويات الخاصة بالاختيار والتنفيذ.
- وضع وتنفيذ السياسات اللازمة لإنشاء مراكز المعلومات المجمعة.
- تطبيق سياسة التعامل والتعرف على المواطن من خلال الرقم القومي الذكي (أو كارت الخدمات الذكي).
- وضع سياسات لحوكمة قواعد البيانات وتبادل البيانات بين الجهات الحكومية لضمان جودة وسرية البيانات وخصوصية المواطن.

ثالثا: الاستثمارات الكلية المستهدفة في عام ٢٠١٨/٢٠١٧

تبلغ الاستثمارات الكلية المستهدفة لقطاع الاتصالات نحو ٢٦,١ مليار جنيه، يساهم القطاع الخاص فيها بنسبة تبلغ نحو ٩١٪[٢٥].

كما تبلغ قيمة الاستثمارات العامة المستهدفة في خطة عام ٢٠١٨/٢٠١٧ لتنفيذ برامج قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات نحو ١,٥١٩٢ مليار جنيه ما يعادل نحو ٠,٨٢٪ من إجمالي

---

(٢٥): تشمل الاستثمارات العامة لقطاع الاتصالات المشروعات التي تنفذها وزارات: الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، والنقل، والإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية، والتخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري.

الاستثمارات العامة المستهدفة لعام ٢٠١٨/٢٠١٧. وتتضمن الاستثمارات العامة للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات الاستثمارات الحكومية واستثمارات الهيئات الاقتصادية حيث تبلغ الاستثمارات الحكومية ٦٧٣ مليون جنيه (٤٤,٣٪ من إجمالي الاستثمارات العامة للاتصالات)، وتبلغ قيمة استثمارات الهيئات الاقتصادية ٨٤٦,٢ مليون جنيه (٥٥,٧٪ من إجمالي الاستثمارات العامة للاتصالات)[شكل رقم (١٣/٤)].

شكل رقم (١٣/٤): توزيع الاستثمارات العامة لقطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات

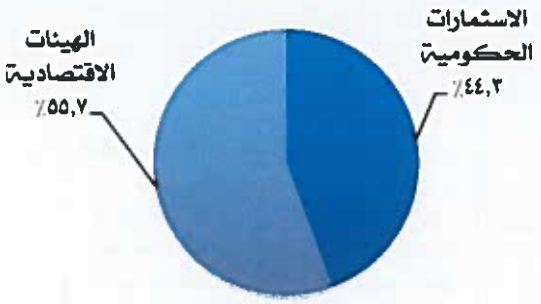

المصدر: وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري

برامج ومشروعات الاستثمارات الحكومية

توجه الاستثمارات الحكومية للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والممولة ذاتيا بالكامل (٦٧٣ مليون جنيه) لتنفيذ عشرة برامج استثمارية، وتخصص النسبة الأكبر من هذه الاستثمارات (نحو ٥٥٪) لمشروعين رئيسين؛ مشروع تطوير وتحديث البنية المعلوماتية والمحتوى الرقمي (٣٢,٧٪) ومشروع تصميم وتصنيع الإلكترونيات (٢٢,٧٪).

ويعرض الجدول التالي رقم (١٧/٤) هذه المشروعات الاستثمارية موضحا الهدف الاستراتيجي من كل مشروع، وحجم الاستثمارات لكل مشروع وتوزيعها النسبي.

جدول رقم (١٧/٤): أهم برامج ومشروعات قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات الممولة من خلال الاستثمارات الحكومية في عام ٢٠١٨/١٧

البرامج والمشروعات	الهدف الاستراتيجي	الاستثمارات الحكومية (بالألف جنيه)	التوزيع النسبي لإجمالي الاستثمارات الحكومية (٪)
تطوير وتحديث البنية المعلوماتية والمحتوى الرقمي	بناء مجتمع رقمي تكاملي يساهم في تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة لمصر	٢٢٠٠٠٠	٣٢,٦٩
تصميم وتصنيع الإلكترونيات	تحويل مصر إلى مركزا ومصنعا إقليميا وعالميا للسوق الأفريقية والعربية والأوربية لتصميم وتصنيع الالكترونيات المتطورة قبل نهاية ٢٠٢٠	١٥٣٠٠٠	٢٢,٧٢
دعم صناعة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	تنمية صناعة تكنولوجيا المعلومات وتعزيز وضع مصر على الخريطة العالمية	٨٠٠٠٠	١١,٨٩

البرامج والمشروعات	الهدف الاستراتيجي	الاستثمارات الحكومية (بالألف جنيه)	التوزيع النسبي لإجمالي الاستثمارات الحكومية (٪)
	لصادرات الخدمات وللإبداع التكنولوجي وريادة الأعمال		
تطوير البنيه الأساسية للاتصالات	توفير بيئة محفزة لتنمية صناعة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتعظيم العائد والمساهمة الفعالة في رفع القدرة التنافسية لصناعة تكنولوجيا المعلومات، والوصول بها للمستويات العالمية	٧٠٠٠٠	١٠,٤٠
تطوير المناطق التكنولوجية	تحقيق الانتشار الجغرافي للصناعة وجذب مزيد من الاستثمارات ورؤوس الأموال	٥٠٠٠٠	٧,٤٣
انفاذ القانون	تطوير منظومة ميكنة تعمل على تتبع القضية من بداية تحرير المحضر في قسم الشرطة ومرورا بالنيابة العامة والمحاكم بجميع دراجتهم لحين صدور الحكم النهائي وإعادة إرساله للداخلية لتنفيذ الحكم وذلك من خلال بيئة عمل مؤمنة بالكامل	٥٠٠٠٠	٧,٤٣
التنمية المجتمعية	توحيد جهود شركاء مثلث التنمية بقطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات (القطاع الخاص- القطاع الحكومي- القطاع الاهلي) من خلال مسئوليتهم الاجتماعية كل في مجال تخصصه من أجل المساهمة في رفع المعاناة عن الفئات والمناطق المهمشة والأولى بالرعاية باستخدام وسائل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	٤٠٠٠٠	٥,٩٤
بحوث ودراسات في مجال تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات بالمعهد		٥٠٠٠	٠,٧٤
التدريب واعداد متخصصين وتنمية الموارد البشرية في مجال تكنولوجيا الاتصالات		٣٠٠٠	٠,٤٥
الاطار التنظيمي لأمن الفضاء السيبراني والتوقيع الإلكتروني	التصدي ومكافحة الجرائم السيبرانية وحماية الخصوصية وحماية الهوية الرقمية	٢٠٠٠	٠,٣٠
إجمالي		٦٧٣٠٠٠	١٠٠

المصدر: وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري

برامج ومشروعات استثمارات الهيئات الاقتصادية

وتوجه استثمارات الهيئات الاقتصادية بشكل أساسي لتطوير خدمات البريد بهدف التسهيل على المواطنين وتقديم خدمة أفضل لهم، حيث تخصص نحو ٥٥٪ من إجمالي استثمارات الهيئات الاقتصادية (٨٤٦,٢ مليون جنيه) إلى عدد من المشروعات في هذا المجال وتشمل؛ مشروع تدعيم البنية الأساسية الاساسية للوحدات البريدية، ومشروع رفع كفاءة مطابع البريد، ومشروع رفع كفاءة تجهيزات مراكز الخدمات البريدية. كما تسهم الهيئات الاقتصادية في تنمية صناعة تكنولوجيا المعلومات من خلال برنامج تأسيس مراكز للإبداع بالمحافظات أو داخل الجامعات وانشاء صناديق لرأس المال المخاطر بنحو ١١٨ مليون جنيه (١٣,٩٪ من إجمالي

استثمارات الهيئات الاقتصادية للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات). ويعرض الجدول التالي هذه المشروعات الاستثمارية، وحجم الاستثمارات لكل مشروع وتوزيعها النسبي [جدول رقم (١٨/٤)].

جدول رقم (١٨/٤)/ الاستثمارات المخصصة للهيئات الاقتصادية بقطاع الاتصالات عام ٢٠١٨/١٧

البرامج والمشروعات	استثمارات الهيئات الاقتصادية (بالألف جنيه)	التوزيع النسبي لإجمالي الاستثمارات الحكومية (٪)
تدعيم البنية الأساسية الاساسية للوحدات البريدية	٢٢٥٠٠٠	٢٦,٦
انشاء محطات للمراقبة والتحكم في الطيف الترددي	١٧٢٢٠٠	٢٠,٥
رفع كفاءة مطابع البريد	١٢٦٠٠٠	١٤,٩
تنمية صناعة تكنولوجيا المعلومات	١١٨٠٠٠	١٣,٩
رفع كفاءة تجهيزات مراكز الخدمات البريدية	٦٠٠٠٠	٧,١
مشروعات أخرى	١٤٤٠٠٠	١٧,٠
إجمالي	٨٤٦٢٠٠	١٠٠

المصدر: وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري

٤-٦ قطاع السياحة

مقدمة

في ضوء الظروف التي تمر بها السياحة في مصر في الوقت الراهن، تستهدف خطة قطاع السياحة تنفيذ أفكار مبتكرة وتقديم حزم تشجيعية، حيث تم تدشين حملة الدعاية للمقصد السياحى المصرى بعنوان "هى دى مصر"، والتحرك فى مختلف الأسواق السياحية الأوروبية والأسواق الناشئة، وتنفيذ مجموعة من التحركات فى السوق العربية. وقد أثمرت هذه الجهود عن ٦,٩ مليون سائح من مختلف أنحاء العالم في العام المالي ٢٠١٦/١٥ بحجم إيرادات بلغت ٢,٨ مليار دولار، ومن المتوقع أن يصل عدد السائحين ٦,٥ مليون سائح في العام المالي ٢٠١٧/١٦ بحجم إيرادات ٤,٨ مليار دولار وذلك نتيجة تراجع عدد السياح القادمين من روسيا وانجلترا على وجه الخصوص في النصف الأول من العام المالي ٢٠١٧/١٦.

وقد أثمر التحرك فى مختلف الأسواق السياحية التقليدية (الأوروبية) والأسواق الناشئة عن عدد ٤,٣ مليون سائح من أوروبا وعدد ٢٥٥ ألف سائح من الهند والصين واليابان من أصل ٦,٩ مليون سائح من مختلف أنحاء لعالم في العام المالي ٢٠١٦/١٥. وبلغ حجم الإيرادات السياحية من أوروبا نحو ٢,٥ مليار دولار في العام المالي ٢٠١٦/١٥ ومن المتوقع أن ترتفع لتصل إلى ٢,٨ مليار دولار في العام المالي ٢٠١٧/١٦، و١٧ مليار دولار على المدى المتوسط ٢٠٢٠/١٧. وفي إطار هدف التحركات فى السوق العربية؛ بلغ عدد السائحين الوافدين من الدول العربية نحو ١,٨ مليون سائح بحجم إيرادات بلغت نحو واحد مليار دولار في العام المالي ٢٠١٦/١٥، ومن المتوقع أن يصل عدد السائحين إلى ٢ مليون سائح بحجم إيرادات ١,٢ مليار دولار في العام المالي الحالي ٢٠١٧/١٦ [جدول رقم (١٩/٤)].

جدول رقم (١٩/٤): المستهدفات الأساسية لقطاع السياحة في إطار خطة التنمية المستدامة متوسطة المدى

المؤشر الأساسي للأداء (KPI)	العام المالى ٢٠١٦/٢٠١٥ فعلي	العام المالى ٢٠١٧/٢٠١٦ متوقع	العام المالى ٢٠١٨/ ٢٠١٧ مستهدف	المدى المتوسط ٢٠٢٠/١٩ مستهدف
أعداد السائحين (مليون سائح):	٦,٩	٦,٥	١٠,٥	٢٠
من أوروبا	٤,٣	٤,٧	٦	١٢
من الهند والصين واليابان	٠,٢٥٥	٠,٢٤٨	٠,٣٢٢	٠,٦٥٠
الوافدين من الدول العربية	١,٨	٢	٢,٦	٥
أعداد الليالى السياحية: (مليون ليلة سياحية)	٥١,٨	٥٨,٥	٩٤,٥	٢٠٠
من أوروبا	٣٣,٨	٣٧,٢	٤٨	١٢٠
من الهند والصين واليابان	١,٣	١,٤	١,٩	٦,٥
الوافدين من الدول العربية	١٢,٧	١٥	٢٠	٥٠
حجم الإيرادات السياحية: (مليار دولار)	٢,٨	٤,٨	٧,٨	٢٨,٤
من أوروبا	٢,٥	٢,٨	٢,٩	١٧
من الهند والصين واليابان	٠,٠٩١٦	٠,١٠٠	٠,١٥٦	٠,٩٢٣
الوافدين من الدول العربية	١	١,٢	١,٦	٧,١

المصدر: وزارة السياحة

وتعمل خطة قطاع السياحية على استهداف أسواق محددة لاجتذاب سياحة المؤتمرات، وفي هذا الإطار تم عقد مؤتمر المجلس التنفيذي لمنظمة السياحة العالمية في أكتوبر ٢٠١٦، بالإضافة إلى تشجيع حركة الطيران المنظم من خلال تحفيز شركة مصر للطيران لتشغيل خطوط باريس، ولندن، وامستردام، وبروكسيل، ومدريد، وبرشلونة / الأقصر. وانشاء شركة أير كايرو لتشغيل رحلات من أوروبا الشرقية والمانيا إلى الغردقة وشرم الشيط.

فيما يتعلق بتقديم حوافز لجذب الاستثمار؛ فقد تم الترخيص لعدد ١٢ مشروع بإجمالي طاقة مفتتحة ١٧٤٦ غرفة فندقية و٨٤٥٣ وحدة سياحية في العام المالي ٢٠١٦/١٥. وقد تم تخصيص نهائي لتسعة مشروعات خلال النصف الأول من العام المالي ٢٠١٧/١٦ بإجمالي طاقة منفتحة ٢,٥ ألف غرفة.

تم تمويل مجموعة من مشروعات رفع كفاءة البنية الاساسية للمناطق السسياحية من خلال الهيئة العامة لتنمية السياحة، في إطار تحقيق هدف إصلاح البنية السياحية لجذب مزيد من السائحين، حيث تم إنشاء ثلاث طرق ومحطتان في العام المالي ٢٠١٦/١٥، بالإضافة إلى سريان مبادرة البنك المركزي المصري لتنشيط القطاع السياحي وللمشاركة في إعداد هيكلية مديونيات القطاع السياحي وإعادة تأهيل المنشآت السياحية في نطاق الخطة متوسطة المدى.

في إطار تشجيع القطاع السياحى على التحول إلى الاقتصاد الأخضر تم وضع معايير وضوابط لتنفيذ مبادرات خاصة بالسياحة الخضراء، وحصلت ٨ فنادق جديدة على شهادة النجمة الخضراء في العام المالي ٢٠١٦/١٥، ومن المتوقع أن يحصل ١٢ فندق جديد على هذه الشهادة في العام المالي ٢٠١٧/١٦. بالإشارة إلى تكليف السيد الرئيس بالاضطلاع بدور مصرى رائد على الصعيدين العربى والافريقى والدولى، تم توقيع ٧ اتفاقيات تعاون سياحى مع مجموعة من الدول الأفريقية.

السياسات المستهدفة لتطوير قطاع السياحة:

في إطار الجهود التي تبذلها الحكومة لمعالجة المعوقات التي تواجه قطاع السياحة؛ تم إعادة تشكيل المجلس الأعلى للسياحة، وذلك لتفعيل دوره في اقتراح السياسات اللازمة لتنشيط حركة السياحة ومتابعة تنفيذها، واقتراح التشريعات اللازمة للنهوض بالأنشطة السياحية، ووضع الآليات المناسبة للتنسيق بين الوزارات المختلفة في تنفيذ خطط التنمية السياحية.

وتركز الخطة العاجلة لاستعادة الحركة السياحية خلال الفترة القادمة على العمل على عدد من المحاور الأساسية تشمل:

١) **استعادة الحركة السياحية:** من خلال تسويق الحجز الالكتروني مع إطلاق المرحلة الأولى من موقع وزارة السياحة الجديد، وتعظيم التعاون مع المواقع الأكثر انتشارا عالميا، وتنشيط الحملة الدعائية في السوق العربية، والتواجد فى المعارض الدولية وعقد اللقاءات المهنية، ودعوة المشاهير وكبار المدونين. بالإضافة إلى التعاون مع رابطة السفن السياحية الفندقية لعمل برامج سياحية لموانئ مصر وقبرص واليونان، وعقد ورشة عمل مع وزارة السياحة اليونانية لدراسة زيادة نشاط حركة الموانئ الشرق أوسطية.

٢) **تحفيز الطيران:** من خلال دعم رحلات الطيران المنتظم منخفض التكاليف فى الأسواق المستهدفة واستمرار تحفيز الطيران العارض، وذلك بالتعاون مع وزارة الطيران المدنى وشركة مصر للطيران وشركاتها التابعة، وتنظيم برامج مميزة لجذب السياحة الأوكرانية، وبرنامج لتحفيز خط طيران بين شرم الشيط وكازاخستان حيث تم تفعيل قافلة السياحة وجارى التنسيق لزيادة الحركة الجوية. بالإضافة إلى تشغيل عدة رحلات من اليابان (خاصة إلى الأقصر) لتنشيط الحركة السياحية مع اليابان، واستهداف مضاعفة الحركة الصينية لتصل إلى ٢٥٠ الف سائح بواقع ١٠٠٪ زيادة سنوية.

٣) **تطوير البنية الأساسية:** من خلال ربط الطرق الجديدة فى المحافظات السياحية مباشرة بالمقاصد السياحية، وتطوير المنتجعات الاستشفائية من خلال تشجيع الاستثمار فى السياحة الاستشفائية ودعمها بالخبرات الأجنبية للارتقاء بمستوياتها. بالإضافة إلى تحفيز الاستثمار فى الخدمات السياحية والترفيهية المصاحبة فى المنتجعات السياحية، وتشجيع إقامة الحفلات والمهرجانات المختلفة ودعمها لتحسين الصورة الذهنية فى مصر.

٤) **تحسين الخدمة والمنتج السياحى:** من خلال التعاون مع منظمة السياحة العالمية والاستعانة بخبراء المنظمة فى هذا الشأن، والتنسيق مع غرفة المنشآت الفندقية وصندوق السياحة لإعادة تأهيل الطاقة الفندقية. بالإضافة إلى تطوير برامج التدريب التى تقوم بها وزارة السياحة بالتعاون مع الاتحاد المصرى للغرف السياحية، وإشراك شركات الإدارة الفندقية الأجنبية فى التسويق والتدريب، ودعوة شركات الإدارة الفندقية الدولية لرعاية المسابقات والمهرجانات المتخصصة وخاصة فى مجال الأغذية والمشروبات. علاوة على استغلال فرصة رئاسة مصر للمجلس التنفيذى لمنظمة السياحة العالمية لدعم تحسين الصورة الذهنية لصناعة السياحة فى مصر.

٥) **تشجيع السياحة الخضراء:** حيث أن التحول إلى الطاقة النظيفة سيكون له عظيم الأثر فى تخفيف أعباء دعم الطاقة عن الدولة وتخفيف التكلفة على المستثمر وتعظيم العائد على الاستثمار. ولذلك سيتم وضع استراتيجية لتشجيع كافة المنشآت الفندقية فى المنتجعات السياحية على التحول إلى الطاقة الخضراء حتى تصبح مصر نموذجا واعدا فى هذا المجال، وتبنى نموذج استرشادى لثلاث فنادق يتم تحويلهم إلى نموذج يعتمد بالكامل على مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة، وتحديث المواصفات الجديدة للفنادق لتشمل مؤشرات الطاقة، ووضع قواعد تنظيمية وحوافز للفنادق الجديدة التى ستعتمد على مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة.

٦) **تشجيع وتنمية الاستثمارات:** من خلال التوجه نحو سرعة تسعير الأراضى وتنظيم قوافل ترويجية لطرح فرص الاستثمار، بالإضافة إلى إعداد المخطط العام لفرص الاستثمار لمناطق الترفيه والخدمات المكملة.

الاستثمارات المستهدفة لقطاع السياحة خلال عام ٢٠١٨/٢٠١٧:

تقدر الاستثمارات الكلية المستهدفة لقطاع السياحة (الفنادق والمطاعم) خلال العام المالي ٢٠١٨/١٧ حوالي ١٣٣٤٢ مليون جنيه موزعة كالتالي؛ ٨٤٢ مليون جنيه على القطاع العام السياحي، ونحو ١٢٥٠٠ مليون جنيه من القطاع الخاص السياحي [شكل رقم (١٤/٤)].

شكل رقم (١٤/٤): هيكل توزيع الاستثمارات الكلية السياحية عام ٢٠١٨/١٧

يبلغ حجم الاستثمارات العامة السياحية المستهدفة للعام المالي ٢٠١٨/١٧ نحو ٨٤٢ مليون جنيه، وتبلغ استثمارات شركات قانون ٢٠٣ نحو ٧٤٩,٢ مليون جنيه، وبما يشكل نسبة ٨٩٪ من جملة الاستثمارات العامة [شكل رقم (١٥/٤)].

شكل رقم (١٥/٤): هيكل توزيع الاستثمارات العامة السياحية عام ٢٠١٨/١٧

المصدر: وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري

أهم برامج ومشروعات الاستثمارات الحكومية:

يستهدف مشروع تطوير وتحسين الأماكن السياحية بجنوب الصعيد استكمال رفع كفاءة الطرق بمدينة أبو سمبل السياحية بمدينة أسوان بتكلفة ٩,٨ مليون جنيه، وتطوير الطريق الدائري بمدينة أبو سمبل وتطوير المناطق الأثرية بمحافظة الأقصر، وإنشاء ورصف الأبراج بمحافظة سوهاج، وإنشاء عدد ٣ مداخل للطرق المؤدية لمنطقة تونة الجبل بمحافظة المنيا.

كما يتمثل الهدف من مشروع تطوير وتحسين الأماكن السياحية بشبه جزيرة سيناء في رفع كفاءة كورنيش شاطىء الرواق وأعمال الإنارة به وتطوير المتنزهات والحدائق المجاورة للكورنيش وداخل حي التعمير ببنر العبد، بالإضافة إلى تجميل الميادين بمدينة العريش، وإنارة طريق مدخل نبق المطار بطول ٨ كيلومتر بعمل أعمدة طاقة شمسية بمدينة شرم الشيط، وبتكلفة إجمالية ٤,٢ مليون جنيه.

جدول رقم (٢٠/٤): أهم برامج ومشروعات قطاع السياحة

الممولة من خلال الاستثمارات الحكومية في عام ٢٠١٨/١٧

المشروع	قيمة الاستثمارات المخصصة (ألف جنيه)
تطوير وتحسين الأماكن السياحية بجنوب الصعيد	٩٨٠٠
تطوير وتحسين الأماكن السياحية بشبه جزيرة سيناء	٤٢٠٠
استكمال تطوير مركز المعلومات بوزارة السياحة	٢٠٠٠
تطوير ورفع كفاءة استراحتي الوزارة (طابا ونويبع)	١٠٠٠

المصدر: وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري

أهم برامج ومشروعات الهيئات الاقتصادية:

تبلغ الاستثمارات المستهدفة للعام المالي ٢٠١٨/١٧ نحو ٧٠ مليون جنيه، يخص منها المشروع القومي لتنمية سيناء على نسبة ٥٠٪ بقيمة ٣٥ مليون جنيه، ويشمل إنشاء طريق مركز النخيلة بطول ٦,٣ كيلو متر، وطريق مركز رأس ملعب بطول ١٠,٥ كيلومتر.

في حين يحصل مشروع إنشاء بنية أساسية للتنمية السياحية المتكاملة على نسبة ٣٥,٧ ٪ بقيمة ٢٥ مليون جنيه، ويشمل هذا المشروع إنشاء طرق جديدة تساهم في ترويج الأراضي السياحية تحت ولاية الهيئة العامة لتنمية السياحة مثل طريق مركز شوني مورين بطول ٥,٥ كيلومتر وطريق داخلي بجنوب مجاويش بطول ٢,٥ كيلومتر واستكمال طريق جنوب مجاويش بطول ٤ كيلومتر [جدول رقم (٢١/٤)].

جدول رقم (٢١/٤): أهم برامج ومشروعات الهيئات الاقتصادية (قطاع السياحة) عام ٢٠١٨/١٧

المشروع	قيمة الاستثمارات المخصصة (ألف جنيه)
المشروع القومي لتنمية سيناء	٣٥٠٠٠
بنية أساسية للتنمية السياحية المتكاملة	٢٥٠٠٠
دعم التنمية السياحية	٦٣٠٠
مكاتب هيئة التنمية السياحية بمناطق التنمية	٣٧٠٠

المصدر: وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري

أهم المشروعات السياحية الخاصة المستهدف تنفيذها عام ٢٠١٨/١٧:

تبلغ قيمة الاستثمار السياحي الخاص نحو ١٢٥٠٠ مليون جنيه بنسبة ٩٤٪ من إجمالي الاستثمارات الكلية المستهدفة لعام ٢٠١٨/١٧، وتتمثل في طرح عدد من المشروعات السياحية والخدمية بمختلف مناطق التنمية السياحية على مساحة ١٨,٧ مليون متر مربع في كل من: الغردقة، سفاجا، القصير، مرسى علم، جنوب مرسى علم، ورأس سدر، ونبق، والأقصر، والعين السخنة، وذلك بهدف تنويع وزيادة المنتج السياحي واستغلال كافة المقومات السياحية وتوفير البنية الأساسية للمشروعات السياحية [جدول رقم (٢٢/٤) وجدول رقم (٢٣/٤)].

جدول رقم (٢٢/٤): الأراضي والمشروعات المزمع طرحها للاستثمار السياحي

القطاع	المركز السياحي	الاستخدام المقترح	المساحة التقريبية م
شمال الغردقة	خليج جمشة	منتجع سياحي	٨,١٦٠,٠٠٠
الغردقة / سفاجا	مركز جنوب مجاويش	ترفيهي سياحي	٤,٥٠٠,٠٠٠
القصير / مرسى علم	مرسى وزر	منجع سياحي	١,٥٠٠,٠٠٠
جنوب مرسى علم	مركز شرم الفقيري	منتجع سياحي	٤,٥٠٠,٠٠٠
	إجمالي المساحات المقترحة		١٨,٦٦٠,٠٠٠

المصدر: وزارة السياحة

جدول رقم (٢٣/٤): عدد المشروعات المتوقع افتتاحها خلال العام المالي ٢٠١٨/١٧

عدد المشروعات الفندقية	٥٤ فندق
عدد الفنادق التي سوف يتم الانتهاء من المرحلة الثانية لها	٢٦ فندق
طاقة المشروعات الفندقية المتوقع الانتهاء منها	٤٩٦٠ غرفة/ وحدة

المصدر: وزارة السياحة

٤ – ٧ قناة السويس

مقدمة

تتمثل الرؤية الاستراتيجية لتنمية محور قناة السويس في أن يكون هذا الإقليم إقليما متكاملا اقتصاديا وعمرانيا ومتزن بيئيا، ومركزا عالميا متميزا في الخدمات البحرية واللوجستية والصناعية والسياحية، ومحورا مشاركا في تشكيل معالم التجارة العالمية بحلول عام ٢٠٣٠.

ويهدف مشروع تطوير وتنمية المناطق الصناعية بمحور قناة السويس إلى تكثيف الجهد لاستغلال الموقع المتميز لمحور قناة السويس صناعيا للعمل على أن تكون مصر مركزا محوريا تتوزع فيه الحركة الاقتصادية عن طريق تنمية وانشاء المناطق الصناعية بمحور قناة السويس بحلول ٢٠٢٥.

وتتوافق هذه الرؤية والأهداف مع المادة رقم (٤٣) من الدستور والتي تنص على إلتزام الدولة بحماية قناة السويس وتنميتها وتوفير المناخ الجاذب للاستثمار بمحور القناة، والحفاظ عليها بصفتها ممرا مائيا دوليا مملوكا لها، كما تلتزم بتنمية محور القناة، باعتباره مركزا اقتصاديا متميزا.

أولا: المستهدفات الأساسية لقناة السويس:

أدى تباطؤ حركة التجارة العالمية إلى تباطؤ إيرادات قناة السويس من ٥,٤ مليار دولار عام ٢٠١٥/١٤ إلى ٥,١٢ مليار دولار عام ٢٠١٦/١٥، حيث انخفض عدد السفن العابرة من ١٧,٥٤ ألف سفينة إلى ١٧,٢٥ ألف سفينة على التوالى. وانخفضت الحمولة الصافية أيضا من ٩٩٢ مليون طن إلى ٩٨٧,١ مليون طن. ومن المستهدف أن تبلغ إيرادات قناة السويس ٥,٧ مليار دولار خلال العام المالي ٢٠١٨/١٧، وأن يبلغ عدد السفن المارة بالقناة ١٧ ألف سفينة بحمولة صافية مستهدفة ١٠٧٥ مليون طن [جدول رقم (٢٤/٤)].

جدول رقم (٢٤/٤)

تطور نشاط قناة السويس خلال الفترة من ٢٠١٥/١٤ إلى ٢٠١٨/١٧

المؤشر	٢٠١٥/١٤ (فعلي)	٢٠١٦/١٥ (فعلي)	٢٠١٧/١٦ (متوقع)	٢٠١٨/١٧ (مستهدف)
الإيرادات (مليار دولار)	٥,٤	٥,١٢	٥,٦	٥,٧
عدد السفن العابرة (ألف سفينة)	١٧,٥٤	١٧,٢ ٥	١٧,٩	١٧
الحمولة الصافية (مليون طن)	٩٩٢	٩٨٧,١	١٠٧٨	١٠٧٥

المصدر: هيئة قناة السويس.

ثانيا: الاستثمارات المستهدفة لتنمية قناة السويس في إطار خطة عام ٢٠١٨/١٧ :

تم تخصيص استثمارات لقناة السويس في حدود ٣,٥٥ مليار جنيه ممولة بالكامل من هيئة قناة السويس، وذلك لتنفيذ المشروعات التالية:

جدول رقم (٢٥/٤)

مشروعات قناة السويس الممولة من خلال هيئة قناة السويس المستهدف تنفيذها عام ٢٠١٨/١٧

المشروعات	الهدف الاستراتيجي ٢٠٢٠	الاستثمارات العامة (مليون جنيه)	مؤشرات قياس الأداء
		٢٠١٨/١٧	المؤشر
مهمات المجرى الملاحي	تحقيق أمن وسلامة المرور بالقناة	٢٤٣٠	عدد القاطرات واللنشات والرافعات التي تم احلالها وتجديدها
مشروعات المجرى الملاحي	الانتهاء من توسيع وتعميق جميع الممرات	١٣٠	عدد أحواض الترسيب التي تم إنشائها
			أعماق التفريعات والبواغيز المنفذة (قدم)
مشروعات المنشآت البحرية	تطوير أرصفة الشحن والصيانة	٣٢	أطوال الأرصفة التى تم إنشائها وتطويرها (كم)
مشروعات تجديد الترسانات والورش	استكمال وتطوير الترسانات والورش	٥٥	عدد الورش والترسانات التي تم إنشائها وتطويرها
مشروعات أرصفة خدمة الوحدات العائمة ومهمات مواقع الأعمال	تطوير وانشاء الأرصفة والسقالات للوحدات العائمة	٢٥٤	عدد الأرصفة والسقالات للوحدات العائمة التي تم إنشائها وتطويرها
			عدد الأجهزة والمعدات التي تم شرائها
مشروعات تنمية مباني ومرافق الهيئة	استكمال مشروعات المباني السكنية والغير سكنية، استكمال شبكة الطرق	٤٩٨,٥	عدد المباني السكنية والغير السكنية التي تم إنشائها
			أطوال الطرق التي تم إنشائها (كم)
مشروعات تطوير خطوط العبور	تطوير المعديات، تطوير طرق ومداخل الأنفاق	١٠٧	عدد المعديات التي تم تطويرها
مشروعات تطوير القناة (مرحلة ثانية)	تطوير منشآت القناة	٢٤	أطول الطرق التي تم إنشائها وتطويرها (كم)
مشروعات إستراتيجية	استكمال أعمال استراتيجية على جانبي القناة لوزارة الدفاع	٢٠	عدد مباني الشرطة وحرس الحدود التي تم إنشائها

المصدر: هيئة قناة السويس.

الفصل الخامس

البعد الاجتماعي

٥ - ١خدمات الرعاية الاجتماعية

مقدمة

تضع الحكومة اعتبارات تحقيق الرعاية والحماية والعدالة الاجتماعية للفئات المهمشة في المجتمع من الأشخاص ذوي الإعاقة، والمرأة، والأسر محدودة الدخل على رأس أولوياتها استكمالا لتحقيق هدف تقليل الفجوات النوعية والجغرافية الوارد باستراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠. ويعد التنسيق والتشبيك والشراكة مع المجتمع المدني والدولي والقطاع الخاص هو المثلث الرئيسي لتحفيز العمل المشترك وتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة، وكذلك التوسع في العلاقات الخارجية مع منظمات التنمية المحلية والدولية لدعم تبادل الخبرات.

ولقد نص دستور مصر ٢٠١٤ فيما يخص المقومات الاجتماعية للمجتمع في المادة (٨)، على أن "المجتمع يقوم على التضامن الاجتماعي. وتلتزم الدولة بتحقيق العدالة الاجتماعية وتوفير سبل التكافل الاجتماعي، بما يضمن الحياة الكريمة لجميع المواطنين" وفي المادة (٩) "تلتزم الدولة بتحقيق تكافؤ الفرص بين جميع المواطنين دون تمييز"، والمادة (١١) "تكفل الدولة تحقيق المساواة بين المرأة والرجل في جميع الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية ..... وتلتزم الدولة بحماية المرأة ضد كل أشكال العنف، وتكفل تمكين المرأة من التوفيق بين واجبات الأسرة ومتطلبات العمل. كما تلتزم بتوفير الرعاية والحماية للأمومة والطفولة والمرأة المعيلة والمسنة والنساء الأشد احتياجا"، والمادة (١٧) "تكفل الدولة توفير خدمات التأمين الاجتماعي. ولكل مواطن لا يتمتع بنظام التأمين الاجتماعي الحق في الضمان الاجتماعي، بما يضمن له حياة كريمة، إذا لم يكن قادرا على إعالة نفسه وأسرته، وفي حالات العجز عن العمل والشيخوخة والبطالة".

وتستهدف سياسات الحكومة تحقيق الرعاية والحماية والعدالة الاجتماعية والمنصوص عليها ببرنامج عمل الحكومة ٢٠١٦-٢٠١٨ وذلك عن طريق إعادة هيكلة أدوات وسياسات الدعم المختلفة المبنية على قواعد بيانات متكاملة ومدققة ومعايير وأسس واضحة للاستهداف، وآليات متابعة للتحقق من استحقاق الحاصلين على الدعم لترشيد استخدام الموارد، وربط الدعم بشروط تضمن الاستثمار في الأجيال القادمة لوقف توارث الفقر والجهل وتعزيز تنمية الموارد البشرية في مصر، وتعزيز التمكين الاقتصادي للأسر الفقيرة، وتشجيع الأنشطة الاقتصادية المتنوعة طبقا لاحتياجات السوق والموارد الطبيعية المتاحة. ومن أمثلة ذلك دعم المشروعات كثيفة العمالة والمشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر، وتحفيز القطاع غير الرسمي للاندماج في القطاع الرسمي، وإيجاد سبل التأمين الاجتماعي الملائمة التي تحمي مصالح الفئات الفقيرة دون الإضرار بمصالح أصحاب الأعمال.

وتنفيذا لهذه السياسات، تعمل الحكومة حاليا على ميكنة منظومة الحماية الاجتماعية، وتقديم الدعم النقدي المشروط وتمكين الأسرة - "تكافل وكرامة"، ومد مظلة الحماية التأمينية، وإطلاق برنامج قومي للتغذية المدرسية، ووضع معايير جودة للخدمات المقدمة لذوي الإعاقة في مؤسسات ومراكز ومكاتب الرعاية والتأهيل من خلال تطوير نظم المتابعة والرقابة والتقييم، وعلاج ظاهرة أطفال بلا مأوى، وبناء مجتمع منتج من خلال زيادة فرص التدريب والتوظيف للفئات المهمشة والفقيرة، وتطوير التشريعات والقوانين المتعلقة بالعدالة الاجتماعية والاندماج المجتمعي التنموي، مع إيلاء اهتمام كبير بقضية التعاطي والإدمان والتدخين وقد تم إعداد خطة قومية تشترك فيها ١١ وزارة، وقد تم البدء في تنفيذها بالفعل.

وفي سبيل متابعة تنفيذ سياسات الحكومة في هذا الشأن تم تشكيل "اللجنة الوزارية للعدالة الاجتماعية" برئاسة السيد رئيس مجلس الوزراء وعضوية الوزارات المعنية والتي تختص

باعتماد سياسات العدالة الاجتماعية، ومواءمة برامج الحد من الفقر، وإدماج الفقراء اجتماعيا وسياسيا، هذا بالإضافة إلى وضع خطة متكاملة للنهوض بالمناطق الأكثر فقرا لتحسين مستواها اجتماعيا واقتصاديا وبيئيا. كما تقوم اللجنة بوضع استراتيجية للحماية الاجتماعية وخطة للتنفيذ حسب أولوياتها.

كما وافق مجلس النواب في نوفمبر ٢٠١٦ على تعديل قانون الجمعيات والمؤسسات الأهلية رقم ٨٤ لسنة ٢٠٠٢، لتسهيل إجراءات التسجيل والعمل للجمعيات الأهلية، والحصول على التبرعات. واستكمالا لخطة الإصلاح التشريعي بهدف تحقيق العدالة الاجتماعية والإندماج المجتمعي، وجاري مراجعة عدد من التشريعات والقوانين وكذلك تقديم قوانين جديدة تتضمن ما يلي:

١. مراجعة وتعديل قانون الضمان الاجتماعي رقم ١٣٧ لسنة ٢٠١٠ لدمج برنامج تكافل وكرامة به وإجراء التعديلات اللازمة لمد مظلة الحماية الاجتماعية للأسر الفقيرة والفئات الضعيفة.

٢. تعديل قانون التأمين الاجتماعي رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ بالقانون رقم ٦٠ لسنة ٢٠١٦ لزيادة الحد الأدنى للمعاش إلى مبلغ خمسمائة جنيه مصري اعتبارا من يوليو ٢٠١٦.

٣. تطوير قانون حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة لدعم سبل حمايتهم وتأهيلهم وتمكينهم الأشخاص ذوي الإعاقة ولكفالة حقوقهم المتكاملة ودمجهم بالمجتمع دون أدنى تمييز ومع مراعاة قواعد العدالة الاجتماعية.

٤. مقترح قانون تنظيم تبادل المعلومات وميكنتها بين الجهات المعنية بتطبيق الحماية الاجتماعية بين الوزارات والهيئات ذات الصلة.

٥. مقترح قانون لتجريم التدليس في البيانات أو الفساد في الإجراءات للحصول على دعم نقدي غير مستحق.

٦. مقترح قانون يلزم تطبيق الكود الهندسي وأنظمة الإتاحة المكانية في وسائل النقل والمواصلات والمباني الحكومية والمدارس والمساكن والجامعات.

كذلك جاري إصدار عدد من القرارات الوزارية خاصة ببرنامج القومي للتغذية المدرسية ولجودة مؤسسات الأشخاص ذوي الإعاقة، تشمل الآتي:

١. قرار رئيس مجلس الوزراء لإطلاق البرنامج القومي للتغذية المدرسية بالمدارس الحكومية ومدارس المجتمع للفئة العمرية ٤-١٢ سنة.

٢. قرار وزاري بإقرار معايير جودة لجميع مؤسسات الأشخاص ذوي الإعاقة لتحسين خدمات الرعاية والتأهيل المهني والتوظيف (مؤسسات رعاية ومكاتب تأهيل مهني وحضانات ومراكز تأهيل ومصانع أطراف صناعية).

أهداف خطة الرعاية والحماية والعدالة الاجتماعية

تتضمن الأهداف الرئيسية المنبثقة عن خطة الرعاية والحماية والعدالة الاجتماعية عدد من الأهداف الرئيسية والفرعية، تتمثل فيما يلي:

١- الحماية الاجتماعية:

تنفيذ منظومة حماية اجتماعية فعالة لحماية الأسر الفقيرة والفئات الأولى بالرعاية من الفقر والجوع والاستبعاد ولدعم التمكين الاقتصادي والاستثمار في أجيال المستقبل، وتتمثل الأهداف الفرعية فيما يلي:

- مد مظلة الحماية الاجتماعية إلى ٣,٥ مليون أسرة فقيرة وفئات أولى بالرعاية وكفالة حقوقهم الأساسية من صحة وتعليم وخدمات اساسية.
- تقديم مساعدات إغاثة للمنكوبين في حالات الأزمات والكوارث الفردية والعامة، وتقوية نظم الإنذار المبكر والاستجابة للأزمات.

- برنامج الإسكان الأولى بالرعاية والتحقق من استحقاق الوحدات السكنية بناء على قواعد عادلة لاستهداف الفئات الأولى بالرعاية.
- صرف التأمينات الاجتماعية من خلال توفير خدمات تأمينية جيدة وميكنة ومستدامة لجميع الفئات العاملة وتوفير حياة كريمة لأصحاب المعاشات طبقا لقوانين عادلة.
- برنامج التغذية المدرسية بهدف تحسين مؤشرات التغذية لطلاب المدارس الحكومية للفئة العمرية (٤-١٢ سنة)، والحد من تسربهم من التعليم وشمولهم بالحماية.
- مكافحة الإدمان والتعاطي لحماية الشباب من تعاطي المواد المخدرة وتوفير سبل التأهيل والدمج للمتعافين.
- التمكين الاقتصادي (برنامج فرصة) والذي يستهدف خروج ٣٠٪ من الأسر المستهدفة من الدعم النقدي من دائرة الفقر وتمكينهم من الحصول على فرصة توليد دخل واعتمادهم على ذاتهم.

٢- التنمية الاجتماعية

تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية لزيادة دخل الأسر وتعزيز الحرف اليدوية والصناعات الحرفية لصالح البيئة المحلية، وتتمثل الأهداف الفرعية فيما يلي:

- تأهيل الأسر المنتجة من خلال تدريب الأسر محدودة الدخل على الحرف اليدوية لزيادة الدخل والحفاظ على التراث الحرفي المصري.
- التنمية المحلية عن طريق مشاركة شعبية فعالة تساعد في تحقيق التنمية المستدامة للمجتمعات المحلية مع إعلاء حقوق المرأة والشباب والأشخاص ذوي الإعاقة.
- التكوين المهني للحصول على تنشئة مهنية وتعليمية وبيئة آمنة للتدريب الحرفي والمهني للنشء والشباب للفئة العمرية ١٢-١٨ سنة لتعظيم حصولهم على فرص عمل لائق ومنتج.
- الخدمة العامة لاستغلال الطاقات الشبابية لمواجهة المشكلات والظواهر الاجتماعية وتنمية قدراتهم قبل الخروج لسوق العمل.

٣- الرعاية الاجتماعية

تمتع الفئات فاقدي الرعاية بحقوقهم في الحصول على خدمات رعاية إجتماعية ذات جودة عالية تستجيب لاحتياجاتهم وتحفظ كرامتهم، وتتمثل الأهداف الفرعية فيما يلي:

- تنشئة للأشخاص ذوي الإعاقة ليكونوا أشخاص فاعلين منتجين، تتوفر لهم الرعاية والحماية الاجتماعية والكرامة.
- تمكين المرأة لتحقيق تكافؤ الفرص الاقتصادية والاجتماعية للمرأة الريفية والمعيلة والمسنة ونساء العشوائيات، وحمايتهم من كافة أشكال العنف والاستغلال.
- برنامج أطفال بلا مأوى بهدف علاج ٨٠٪ من الأطفال على مستوى الجمهورية، وتطوير برامج التدريب والتعليم بالتعاون مع الجمعيات الأهلية.
- تأهيل فاقدي الرعاية من خلال تطوير الخدمات المقدمة في المؤسسات الاجتماعية لفاقدي الرعاية وتقوية نظم الرقابة وآليات الدمج الأسري والمجتمعي.
- توفير الحضانات لدعم حقوق الأطفال في الحصول على بيئة تربوية صحية وفي حضانات مطورة وفق معايير دولية.

البرامج الأساسية بخطة الرعاية والحماية والعدالة الاجتماعية

تهدف خطة الرعاية والحماية والعدالة الاجتماعية تنفيذ عدد من البرامج والمشروعات في إطار استراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠، وبرنامج عمل الحكومة ٢٠١٦-٢٠١٨، تتمثل فيما يلي:

- برنامج التأهيل المهني للمعوقين، بهدف تقديم خدمة تأهيلية للأشخاص ذوي الإعاقة، من خلال، مكاتب التأهيل الاجتماعي- دور حضانة للأطفال ذوي الإعاقة- مراكز تدريب لغوي- مراكز علاج طبيعي - مراكز تأهيل شاملة- مؤسسة تأهيل ورعاية الصم وضعاف السمع - مؤسسات رعاية وتأهيل المكفوفين - وحدة رعاية وتأهيل حالات الشلل الدماغي - وحدات رعاية وتأهيل حالات التوحد - مركز تقويم مهني - مركز توجيه نفسي.
- مجمعات خدمات الأسرة والطفولة، بهدف اختيار أفضل الأنشطة بالمشروعات لحل المشكلات الموجودة بالمجتمع.
- تنمية المرأة الريفية، من خلال تقديم التدريب للمرأة الريفية على أنشطة ومهارات إنتاجية تدر عليها دخلا لتحسين مستوى المعيشة.
- مراكز إعداد الأسر المنتجة، من خلال توفير مشروعات للأسر بالصناعات الصغيرة.
- مراكز الإغاثة، لتوفير الرعاية الاجتماعية للمواطنين في حالة حدوث الكوارث والنكبات الطبيعية، وكذلك توفير أماكن الإيواء للمواطنين في حالات انهيار المنازل أو حدوث حرائق.

الاستثمارات المستهدفة لتنفيذ خطة الرعاية والحماية والعدالة الاجتماعية

من المستهدف تنفيذ استثمارات تبلغ نحو ٦١٥,٤ مليون جنيه خلال العام المالي ٢٠١٨/١٧ ممول الجزء الحكومي منها بالكامل والبالغ ٦٩,٤ مليون جنيه من الخزانة العامة للدولة. وسوف تنفذ الهيئات الاقتصادية حوالي ٥٤٦,١ مليون جنيه من إجمالي الاستثمارات بنسبة ٨٨,٧٪. وتتضمن أهم البرامج الممولة من الاستثمارات بخطة العام المالي ٢٠١٨/١٧ استكمال تطوير نظم المعلومات باستثمارات تقدر بنحو ٢٩٥ مليون جنيه، واستكمال تطوير مباني الخدمات الجتماعية بكافة المحافظات بنحو ٣٥,٢ مليون جنيه، واستكمال تطوير مجمعات الأسرة والطفولة بعدد ٢٢ محافظة بحوالي ٨ مليون جنيه. وخصص لبرنامج أطفال بلا مأوى نحو ٢ مليون جنيه، وبرنامج تنمية المرأة الريفية نحو ١,٧ مليون جنيه [جدول رقم (١/٥)].

جدول رقم (١/٥)

أهم البرامج المستهدف تنفيذها بقطاع التضامن الاجتماعي

خلال العام المالي ٢٠١٨/١٧

المشروعات	الاستثمارات (مليون جنيه)	نسبة (٪)
تطوير نظم المعلومات	٢٩٤,٧	٤٧,٩
مباني الخدمات الاجتماعية	٣٥,٢	٥,٧
مجمعات خدمات الأسرة والطفولة	٨,٠	١,٣
مراكز التأهيل المهني للمعوقين	٢,٦	٠,٤
مراكز الإغاثة	٢,٢	٠,٤
أطفال بلا مأوى	٢,٠	٠,٣
تنمية المرأة الريفية	١,٧	٠,٣
أخرى	٢٦٩	٥٦,٣
الإجمالي	٦١٥,٤	١٠٠

المصدر: وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري

٥ – ٢ قطاع التعليم

٥.٢.١ التعليم قبل الجامعي

مقدمة

تم وضع الاستراتيجيات الخاصة بقطاع التعليم قبل الجامعي في إطار الالتزام بالاستحقاقات الدستورية التي تنص على تخصيص نسبة من الإنفاق الحكومي لا تقل عن ٤٪ من الناتج القومي الإجمالي للتعليم ما قبل الجامعي. وتتحقق رؤية التعليم من خلال تحويل المؤسسات التعليمية من مستهلك للمعرفة إلى منتج لها، وتفعيل العلاقة الديناميكية بين مخرجات التعليم ومتطلبات سوق العمل من أجل بناء مجتمع يقوم على التعليم واقتصاد المعرفة. ويناقش الجزء التالي الأهداف والمستهدفات الكمية للقطاع، والاستثمارات المستهدفة في خطة التنمية المستدامة ٢٠١٨/٢٠١٧ مع إلقاء الضوء على أهم البرامج والمشروعات في القطاع.

مستهدفات قطاع التعليم قبل الجامعي في خطة عام ٢٠١٨/١٧

تهدف خطة قطاع التعليم قبل الجامعي إلى إتاحة فرص متكافئة لجميع السكان في سن التعليم للالتحاق وإكمال التعليم العام والفني مع استهداف المناطق الفقيرة كأولوية أولى، وتحسين جودة الخدمة التعليمية من خلال توفير مناهج معاصرة، وتكنولوجيا موظفة بكفاءة، وأنشطة ومعلم قادر ومتمكن، وقيادة فعالة في كل مدرسة، وتوفير فرص للتنمية المهنية الداخلية والخارجية لكل معلم وإداري، وتدعيم البنية المؤسسية، وبناء قدرة العاملين بالتعليم على تطبيق اللامركزية بما يضمن الحوكمة الرشيدة. ويتم ذلك من خلال تحقيق المستهدفات التالية وفقا لمقترح الخطة متوسطة المدى ٢٠٢٠/٢٠١٧ والعام الأول منها ٢٠١٨/٢٠١٧ :

- قبول جميع التلاميذ في سن التعليم لتحقيق الاستيعاب الكامل لجميع المراحل التعليمية.
- القضاء على ظاهرة تسرب التلاميذ خاصة في مرحلة التعليم الأساسي.
- دعم مرحلة الطفولة المبكرة من ٤ إلى ٦ سنوات والتوسع في فصول رياض الأطفال للوصول لأعلى نسب استيعاب والارتقاء بجودة التعليم في هذه المرحلة.
- مواصلة جهود الخطة القومية لمحو الأمية من خلال إستراتيجية متكاملة تتضافر فيها جميع الجهود الوطنية وتبنى طرق غير تقليدية للقضاء على الأمية.
- إعداد ومراجعة معايير التنمية المهنية والترقي للمعلمين ومنحهم شهادة صلاحية لشغل الوظيفة ودعم البحوث والدراسات في المجالات التربوية والتعليمية ويتحقق ذلك من خلال الأكاديمية المهنية للمعلمين.
- تعميق المكون العلمي لدعم العملية التعليمية ويتمثل ذلك في تطوير ورعاية تعليم الفائقين والموهوبين من خلال ثلاثة محاور هي دعم المدارس تكنولوجيا، إنشاء تجمعات إقليمية تخدم مناطق جغرافية وسكانية ذات ثقافة عالية، إنشاء تجمعات تدريبية مركزية من أكبر عدد من المعلمين والأخصائيين الفنيين.

ويعرض الجدول التالي (٢/٥) ملخص لأهم مؤشرات قياس الأداء الكمية لقطاع التعليم قبل الجامعي موضحا الوضع الحالي والمستهدف في خطة العام المالي ٢٠١٨/١٧، والمستهدف في ٢٠٢٠ و٢٠٣٠:

جدول رقم (٢/٥): مؤشرات قياس الأداء الكمية للتعليم قبل الجامعي

المؤشر	الوضع الحالي ٢٠١٦/٢٠١٥	٢٠١٧/١٦ (متوقع)	مستهدفات الخطة متوسطة الأجل ٢٠١٨/١٧	٢٠٢٠/١٩	٢٠٣٠ (استراتيجية التنمية المستدامة)
إجمالي عدد مدارس التعليم قبل الجامعي[٢٦]	٥٢٠٢٢	٥٣٦٦٤	-	-	-
عدد مدارس التعليم الفني[٢٧]	٢١٥٠	٢٢٠٤	-	-	-
متوسط عدد طلاب التعليم قبل الجامعي بالفصل (كثافة الفصل)	٤٣,٤	٤٢,٨	-	٣٨	٣٥
متوسط عدد طلاب التعليم الفني والمهني بالفصل[٢٨]	٣٦,٨	٣٦,٤	٣٦	٣٠	٣٠
نسبة الملتحقين بالتعليم الفني من الطلاب المتفوقين (الحاصلين على أعلى من ٨٥٪) في الإعدادية (٪)[٢٩]	٤	-	٥	١٢	٢٠
معدلات القيد الإجمالي في مرحلة رياض الأطفال (٪)	-	-	٤٠	٤٧	٨٠
نسبة التسرب من التعليم قبل سن ١٨ عاما (٪)[٣٠]	٦	-	-	٢	١
نسبة المؤسسات التعليمية الحاصلة على الاعتماد من هيئة ضمان الجودة (التعليم قبل الجامعي (٪)[٣١]	٤,٦	-	١٥ (رياض أطفال ومدارس إعدادي) ١٠ (مدارس تعليم فني)	٢٠	٦٠
نسبة الملتحقين بالتعليم المهني من إجمالي التعليم الفني (٪)	-	-	+٥٪ من الوضع الحالي	١٦٪	٣٠٪

المصدر: وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني، واستراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠.

الاستثمارات المستهدفة لقطاع التعليم قبل الجامعي في خطة عام ٢٠١٨/١٧

يبلغ إجمالي الاستثمارات العامة المستهدفة لقطاع التعليم قبل الجامعي في خطة ٢٠١٨/٢٠١٧ نحو ٧,٢ مليار جنيه ممولة بنسبة ٩٠,٨٪ من الخزانة العامة للدولة، وتزيد الاستثمارات العامة بحوالي ١٠,٨٪ مقارنة بإجمالي الاستثمارات العامة المستهدفة للتعليم قبل الجامعي في العام المالي السابق والتي بلغت ٦,٥ مليار جنيه، كما تزيد الاستثمارات الممولة من الخزانة العامة بنسبة ٣,٤٪ مقارنة بالخطة المعتمدة المعدلة لعام ٢٠١٧/١٦ [شكل رقم (١/٥) وشكل رقم (٢/٥)].

---

(٢٦): بيان العام الدراسي ٢٠١٦/١٥. يشمل المدارس في جميع المراحل التعليمية والتعليم العام والفني (ما قبل الابتدائي، و الابتدائي، وإعدادي، وثانوي عام، وثانوي فني، وتربية خاصة، وتعليم مجتمعي، وعام وخاص بدون الأزهر.

(٢٧): بيان العام الدراسي ٢٠١٦/١٥.

ملحوظة: لا يتم حساب المستهدفات بعدد المدارس، حيث إن حساب الاحتياجات يتم على أساس الفصل الدراسي.

(٢٨): بيان العام الدراسي ٢٠١٦/٢٠١٥، ويشمل حكومي وخاص.

(٢٩): احصائيات قطاع التعليم الفني غير المنشورة – وزارة التعليم الفني والتدريب، ٢٠١٤.

(٣٠): البنك الدولي.

(٣١): قاعدة بيانات الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد، ٢٠١٤.

شكل رقم (١/٥):
هيكل تمويل استثمارات الجهاز الحكومي عام ٢٠١٨/١٧

المصدر: وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري

شكل رقم (٢/٥)
تطور الاستثمارات الممولة من الخزانة لقطاع التعليم قبل الجامعي
في عامي ٢٠١٧/١٦ و٢٠١٨/١٧ (مليون جنيه)

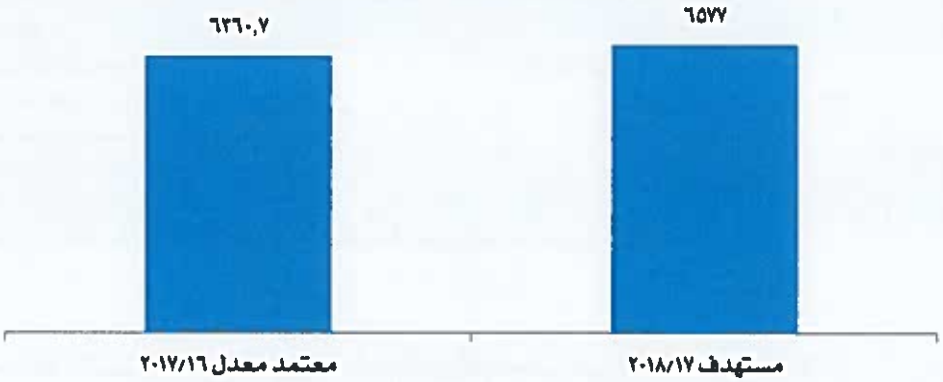

المصدر: وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري

وتتركز أهم الاستثمارات في برنامج بناء المدارس حيث تبلغ التكلفة الاستثمارية للبرنامج نحو ٥,٠٠٣,٨ مليون جنيه وذلك بهدف استكمال كافة الأعمال المرحلة المقرر الانتهاء منها لنحو٣٠ ألف فصل وإنشاء وتجهيز الإدارات التعليمية لعدد ٣٧ إدارة تعليمية واستكمال ٣١ إدارة تعليمية واستكمال تطوير ورفع كفاءة المدارس المطروحة بخطة العام المالي ٢٠١٧/٢٠١٦ [جدول رقم (٣/٥)].

جدول (٣/٥)
توزيع الاستثمارات للتعليم قبل الجامعي على مستوى البرامج
(بالمليون جنيه)

البرامج الرئيسية	الإستثمارات
برنامج المنشآت منه:	٥٠٠٣,٨
برنامج بناء المدارس وتجهيزها	٤٧٧٠,١
إنشاء إدارات تعليمية	١٠٨,٧
نقل ملكية مدارس قائمة	١٢٥
برنامج التطوير منه:	٢٢٣٩,٦
إعادة تأهيل المدارس القائمة (تعليم عام)	٨٥٨,٥

البرامج الرئيسية	الإستثمارات
إعادة تأهيل المدارس القائمة (تعليم فنى)	٦٥٧,٨
تطوير الديوان العام والادارات التعليمية	١٠٨,٨
محو الأمية وتعليم الكبار	١
أخرى	٦١٢,٥
الإجمالي	٧٢٤٢,٤

المصدر: وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري

كما تبلغ الاستثمارات المستهدفة لتمويل برنامج إعادة تأهيل المدارس القائمة بالمديريات التعليمية بالمحافظات نحو ١٦٢٥ مليون جنيه تمويل الخزانة العامة للدولة وذلك بهدف إعادة تأهيل ورفع كفاءة المدارس القائمة من مدارس التعليم العام والفني وكذا تطوير الإدارات التعليمية وإمدادها بالتجهيزات اللازمة.

ومن منطلق حرص الخطة على تحقيق الأهداف الاستراتيجية لرؤية مصر ٢٠٣٠ وبرنامج الحكومة حتى يونيو ٢٠١٨، تركز خطة عام ٢٠١٨/١٧ على أولوية استكمال تنفيذ المشروعات التالية:

- **التوسع في إنشاء مدارس النيل**، حرصا من الدولة على تقديم خدمات تعليم متميزة ومتطورة، وفي ضوء تنفيذ توجيهات السيد رئيس الجمهورية بإنشاء ٢٥ مدرسة من مدارس النيل فى كافة أنحاء الجمهورية وخاصة فى محافظات الصعيد وبحيث يتم انتهاء التنفيذ بحلول العام الدراسى الجديد فى سبتمبر ٢٠١٧؛ تم توقيع بروتوكول تعاون مشترك في إبريل ٢٠١٧ بين كل من هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة ووحدة شهادة النيل الدولية التابعة لصندوق تطوير التعليم، وشركة إن آي كابيتال القابضة للاستثمارات المالية (إحدى شركات بنك الاستثمار القومي) وذلك للبدء في إنشاء عدد من مدارس النيل.
- **مشروع تطوير معسكرات التربية الرياضية** وتزويد المدارس بالمرافق التي تساعد الطلاب والتلاميذ على ممارسة الأنشطة واكتشاف المتميزين والموهوبين.
- **تطوير ورعاية تعليم الفائقين والموهوبين** من خلال إنشاء واستكمال ١٧ مركز استكشافيا للعلوم وذلك بهدف تنمية الوعي العلمي والاهتمام بالعلوم لدى الأطفال والشباب، وتنمية المواهب من خلال مدرسة الأسرة لتوجيه الأسرة المصرية لرعاية أبنائها الموهوبين، وتحويل العملية التعليمية إلى تجربة ذاتية علميا وعمليا، وتطوير وسائل التعليم الفني وربطه بمستويات متقدمة فى التطبيقات التكنولوجية وخاصة في الصناعة، والاهتمام برعاية ذوى الاحتياجات الخاصة من (مكفوفين ومعوقي التخاطب – الإعاقات الذهنية)، وخلق تقنيات إنتاج متطورة وتحفيز الشباب في مجال التطوير والابتكار، ويتم ذلك من خلال تطوير طريقة المحاكاة والتطوير المجسم.
- **مركز التطوير التكنولوجي** لتطوير تكنولوجيا التعليم لمراحل التعليم المختلفة (رياض اطفال ـ ابتدائي – إعدادي ـ ثانوي عام وفني) وتطوير تكنولوجيا التعليم لذوى الاحتياجات الخاصة وتطوير الديوان العام والإدارات التعليمية.
- **تجهيز مدارس المتفوقين** لقبول الطلاب المتفوقين STEM والموهوبين من خريجي مرحلة التعليم الأساسي من جميع المدارس بجميع محافظات الجمهورية وفقا للضوابط والمعايير الموضوعية التي تحددها وزارة التربية والتعليم وبشرط أن يكون الطالب متفوقا ويحقق مستويات الأداء المطلوبة في اختبارات القبول وتهدف المدارس الى رعاية الموهوبين والمتفوقين

والاهتمام بقدراتهم، وتدريس المناهج المتطورة في العلوم والرياضيات والتكنولوجيا، وتطوير استخدام أساليب تكنولوجيا المعلومات لتطوير العملية التعليمية.

- التوسع في الأبنية التعليميـــة والارتقاء إلى مستوى التميز النوعي مع الالتزام بكافة المعايير العالمية الواجب توافرها في المبنى المدرسي والمسئول عنها الهيئة العامة للأبنية التعليمية.
- تطوير المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية للمناهج الدراسية وتقويمها في ضوء معايير التقويم الدولية التي تعتمد على الشمول والاستمرار، وتطوير الدور التربوي للمعلم واتباع الأساليب الحديثة، وإجراء البحوث التخطيطية وبحوث السياسات وإجراء البحوث حول جودة الأداء للمعلم في ضوء الخبرات الأجنبية وإدخال المستحدثات التكنولوجية في تطوير برامج الأنشطة.
- قيام المركز القومي للامتحانات والتقويم التربوي بإجراء البحوث والدراسات العلمية لتطوير منظومة الامتحانات، وتنفيذ أبحاث علمية قومية لتطوير نظم الامتحانات والتقويم التربوي، ووضع أسس ومعايير تقويم الطلاب في المجالات العلمية والفنية والأنشطة التربوية، وإعداد أدلة إرشادية للمعلم يستخدمها لتقويم الطلاب، ووضع المعايير الخاصة لقياس وتقويم مختلف المستويات المعرفية والمهارات والجوانب الوجدانية للطلاب.
- تقوم الهيئة العامة للأبنية التعليمية بفتح المزيد من فصول محو الأمية وإعداد وتأهيل معلمي محو الأمية تأهيلا علميا وتربويا وفتح فصول تقوية للراغبين في الالتحاق بالتعليم الإعدادي إلى جانب تطوير الإطار التشريعي المنظم لحل مشكلة الأمية.
- تدريب المركز الإقليمي لتعليم الكبار للمتحررين من الأمية على الأعمال المهنية المختلفة وذلك لتنمية قدرات العاملين في مختلف فئاتهم وتمكينهم في مجال محو الامية وتعليم الكبار، وعمل مشاريع بحثية تخدم المجتمع المحلى والإقليمي في مجال تعليم الكبار، تنمية المهارات الحياتية للمجتمعات الريفية (مشروع القرية المتعلمة) علما بان العائد الاجتماعي لتنفيذ تلك الخطة سيتمثل في:

١. رفع مستوى قدرات العاملين في مجال محو الامية وتعليم الكبار مما يعود بالفائدة على المجتمع المحلى والإقليمي.

٢. الشراكة والتواصل الاجتماعي والهيئات المرتبطة في هذا المجال.

٣. اعتبار المركز بيت خبرة يساهم في تنمية المجتمع المحلى والإقليمي في الجوانب الاقتصادية والاجتماعية.

- تقديم صندوق دعم وتمويل المشروعات التعليمية الدعم للمشروعات التعليمية المختلفة التي تساهم في النهوض بالعملية التعليمية وتطويرها.
- بناء ١٥٥٠ فصل وتوجيه ٥٠٠ فصل من هذه الفصول إلى المناطق المحرومة.
- توفير ٣٠٠٠ معلم من جميع التخصصات وتوفير التدريب اللازم من المعلمين الجدد كل عام.

١.٢.٥ الأزهر الشريف

مقدمة

يهتم الأزهر الشريف بنشر التعليم الديني في جميع المحافظات حيث نجح إلى حد كبير في تغطية النجوع والمدن بالمحافظات النائية لتلبية احتياجات الطالب لهذه النوعية من التعليم، وليساهم مع جهود المؤسسات الأخرى بالدولة في تحقيق أهداف السياسة التعليمية على المستوى القومي لإعداد أجيال واعية مستنيره العقل والفكر، مهتمة بالعلوم الدينية وحفظ القرآن، مع الاهتمام بالدراسات العلمية الحديثة، لمساندة هذا الدور في تربية الأجيال دينيا وروحيا. من أجل تحقيق هذه الرؤية تم وضع مجموعة من الأهداف العامة والنوعية لتحسين العملية التعليمية للأزهر الشريف تتمثل في:

- توسيع قاعدة التعليم الأزهري ما قبل الجامعي وذلك من خلال إحلال وتجديد القديم منها لمواجهة استيعاب الطلاب المتقدمين والراغبين في التعليم الأزهري ، وإنشاء معاهد أزهرية جديدة على الأراضي الفضاء المملوكة للأزهر لتلبية احتياجات المناطق المحرومة من التعليم الأزهري، بالإضافة إلى التوسع في المعاهد القائمة فعلا.
- العمل على تطوير الدراسة بالمعاهد الأزهرية بإدخال نظام الحاسب الآلي والاهتمام بالمعامل وتزويدها بالأدوات اللازمة لمسايرة التطوير التكنولوجي وتحقيق معايير الجودة التعليمية بالأزهر الشريف.
- رفع كفاءة المعاهد الأزهرية من خلال تأهيلها للحصول على شهادة الجودة والاعتماد من الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد وذلك بتطوير وتحسين التعليم من خلال نشر التكنولوجيا وتطوير البنية الأساسية بالمعاهد والمناطق الأزهرية.
- تطوير مدن البعوث الإسلامية والتي تعمل على توفير أسباب الراحة للطالب الوافد حتى يتفرغ لدراسته في إطار من الرعاية الثقافية والاجتماعية والرياضية، حيث يقيم بها أكثر من ٤ آلاف طالب من مختلف جنسيات العالم يدرسون في مراحل التعليم المختلفة.

الاستثمارات المستهدفة للأزهر الشريف في خطة عام ٢٠١٨/١٧

تبلغ جملة الاستثمارات المستهدفة للأزهر الشريف والجهات التابعة له للعام المالي ٢٠١٨/٢٠١٧ حوالي ٨٦١,٩ مليون جنيه منها ٦٧٥,٩٧ مليون جنيه تمويل الخزانة العامة للدولة حيث بلغت الاستثمارات المستهدفة للإدارة العامة للأزهر للعام المالي ٢٠١٨/٢٠١٧ نحو ٣٩٢,٠٤ مليون جنيه ممول منها من الخزانة العامة للدولة حوالي ٢٥٢ مليون جنيه وذلك مقابل استثمارات يتوقع تنفيذها في العام المالي ٢٠١٧/٢٠١٦ بمبلغ وقدره ٢٥٨ مليون جنيه وقد روعي في ترتيب الأولويات ما يلى:

- توفير التمويل اللازم لمشروعات الاستكمال للمعاهد الدينية والأسوار التي سيتم الانتهاء منها في العام المالي ٢٠١٧/ ٢٠١٨ بالأخص المعاهد التي صدر لها قرارات إزالة وآيله للسقوط.
- التركيز على التمويل المطلوب لعمليات الإحلال والتجديد بالمعاهد للحفاظ على المباني القائمة لمواجهة استيعاب الطلاب المتزايد على مستوى المناطق.
- كما روعي توفير نسبة لمشروع إنشاء وتجديد المعاهد الدينية لمشاريع قائمة بالفعل للتوسع واحتواء الكثافة السكانية.

وتبلغ الاستثمارات المقترحة لجامعة الأزهر حوالي ١٠١,٩٦ مليون جنيه منها ٨٩,٩٦٠ مليون جنيه من الخزانة العامة للدولة، حيث تركزت الاستثمارات فى الأولويات وخاصة المباني لسرعة الانتهاء منها وتوفير الآلات والمعدات والتجهيزات اللازمة للعملية التعليمية من خلال ثلاث مشروعات رئيسية وهى مشروع استكمال تطوير الكليات القديمة والمدن الجامعية ومشروع

التوسع فى الكليات القائمة والمدن الجامعية ومشروع إحلال وتجديد الكليات القديمة والمدن الجامعية.

كما تبلغ استثمارات الخاصة بالمستشفيات حوالي ٣٦٧,٩ مليون جنيه منه ٢٣٣,٩٧ مليون جنيه ممول من الخزانة العامة للدولة، وقد روعي إعطاء المستشفيات الاستثمارات الضرورية لاستيفاء استكمال المباني والآلات والمعدات والتجهيزات ووسائل النقل الضرورية [جدول رقم (٤/٥)].

جدول رقم (٤/٥): أهم مشروعات الأزهر الشريف في خطة عام ٢٠١٨/١٧

(بالمليون جنيه)

المشروع الرئيسى	الاستثمارات المستهدفة	(٪) من الإجمالي
استكمال مستشفيات جامعية	٣٦٧,٩	٤٢,٧
إحلال وتجديد المعاهد الدينيه بالمحافظات	١٨٠,٠٤	٢٠,٩
إنشاء المعاهد الدينية بالمحافظات	١٠٣,٧	١٢,٠
استكمال تطوير الكليات والمدن الجامعية	٤٢,٧	٥,٠
التطوير التكنولوجي للمعاهد الازهرية	٤١	٤,٨
التوسع فى الكليات القائمه والمدن الجامعية	٢٤	٢,٩
التوسع في المعاهد الدينية بالمحافظات	٢٣,٢	٢,٩
إحلال وتجديد الكليات والمدن الجامعية	٢٥,٢٦	٢,٩
تطوير مشيخة الأزهر والدواوين بالمحافظات	١٥	١,٧
إنشاء وتجهيز نزل الشباب والاستراحات	١١	١,٣
استكمال تطوير وتجهيز مدينة البعوث الإسلامية	٨	٠,٩
الإجمالي	٨٦١,٩	١٠٠

المصدر: وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري

١.٣.٥ التعليم العالي والبحث العلمي

مقدمة

تم وضع الاستراتيجيات الخاصة بقطاع التعليم العالي والبحث العلمي في إطار الالتزام بالاستحقاقات الدستورية التي تنص على تخصيص نسبة من الإنفاق الحكومي لا تقل عن ٢٪ من الناتج القومي الإجمالي للتعليم الجامعي، و١٪ من الناتج القومي الإجمالي للبحث العلمي على أن تتصاعد هذه النسب تدريجيا حتى تتفق مع المعدلات العالمية. وتكفل الدولة استقلال الجامعات، والمجامع العلمية واللغوية ومجانية التعليم في جامعات الدولة ومعاهدها، وفقا للقانون، كما تكفل الدولة حرية البحث العلمي وتشجيع مؤسساته، باعتباره وسيلة لتحقيق السيادة الوطنية.

مستهدفات التعليم العالي والبحث العلمي في خطة عام ٢٠١٨/١٧

تتمثل أهداف التعليم الجامعي والعالي في الارتفاع بمعدل القيد بالتعليم الجامعي إلى ٣٥٪ عام ٢٠١٨/٢٠١٧، بحيث تصل إلى ٤٠٪ بحلول عام ٢٠٢٠، وزيادة نسبة المقيدين بالتعليم الفني/التقني، مع التوسع في التعليم العالي التطبيقي التقني، بالإضافة إلى تطوير نظام سياسات القبول بالتعليم العالي.

ويهدف البحث العلمي إلى رفع جودة البحث العلمي وربطه باحتياجات جميع قطاعات المجتمع حتى يتم الاستفادة من نتائج العديد من الأبحاث التي تم إنتاجها، وإزالة كافة المعوقات التي تحول دون انتهاء المشروعات البحثية في المواعيد المقررة لها، وتطوير نظام يعمل على تحفيز

الباحثين على نشر الأبحاث العلمية في المجلات والدوريات العالمية للاستفادة من هذه الأبحاث في التطبيق العملي أو كقاعدة بيانات للأبحاث المستقبلية، وتشجيع المبتكرين المصريين على تسجيل براءات الاختراع من خلال مكتب براءات الاختراع بالأكاديمية، وذلك للاستفادة من الإمكانيات البشرية العاملة في مجال البحث العلمي لإحداث نهضة علمية، بالإضافة إلى بعض مؤشرات الابتكار في تقرير مؤشر الابتكار العالمي.

وتهدف الدولة إلى تشجيع المبتكرين والباحثين على تسجيل براءات الاختراع بحيث يرتفع عدد براءات الاختراع الممنوحة بنحو ٥٠٪ بحلول عام ٢٠٣٠ (من ٤٧٢ في ٢٠١٦ إلى ٧١٠ بحلول عام ٢٠٣٠)، وتحسين ترتيب مصر في مؤشر النشر العلمي الدولي بحيث تتقدم من المركز ٣٦ من ضمن ٢٣٩ دولة على مستوى العالم في ٢٠١٥ إلى المركز ٢٥ في عام ٢٠٣٠. هذا بالإضافة إلى زيادة نسبة الإنفاق الحكومي على البحوث والتطوير من الناتج المحلي الإجمالي من ٠,٧١٪ إلى ١٪ و٢٪ بحلول عام ٢٠٢٠ و٢٠٣٠ على التوالي، وكذا زيادة مشاركة القطاع الخاص في الانفاق على البحث العلمي والتطوير بحيث ترتفع نسبة إنفاق القطاع الخاص على البحوث والتطوير من الإنفاق الكلى من ٠,٠٦٪ إلى ٠,٠٨٪ و١٪ بحلول عام ٢٠٢٠ و٢٠٣٠ على التوالي.

الاستثمارات المستهدفة لقطاع التعليم العالي والبحث العلمي في خطة ٢٠١٨/٢٠١٧

(أ): الاستثمارات المستهدفة للتعليم العالي:

تبلغ قيمة الاستثمارات الحكومية المستهدفة للتعليم العالي خلال العام المالي ٢٠١٨/٢٠١٧ نحو ٧,٩١١ مليار جنيه ممولة بنسبة ٥٦٪ من الخزانة العامة للدولة وفي حدود ٤,٤٣١ مليار جنيه وبنسبة نمو تبلغ ١٠٪ مقارنة بالخطة المعتمدة المعدلة لعام ٢٠١٧/١٦، ويمول التمويل الذاتي نسبة ١٨٪ من جملة هذه الاستثمارات [شكل رقم (٣/٥) وشكل رقم (٤/٥) وشكل رقم (٥/٥)].

شكل قم (٣/٥): هيكل توزيع الاستثمارات العامة وفقا للتقسيم الإداري

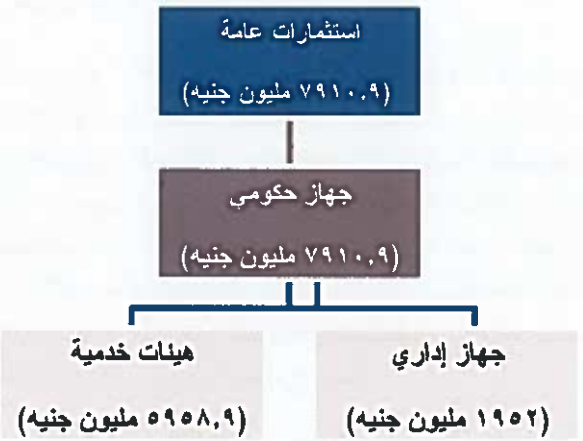

شكل رقم (٤/٥): هيكل تمويل استثمارات الجهاز الحكومي

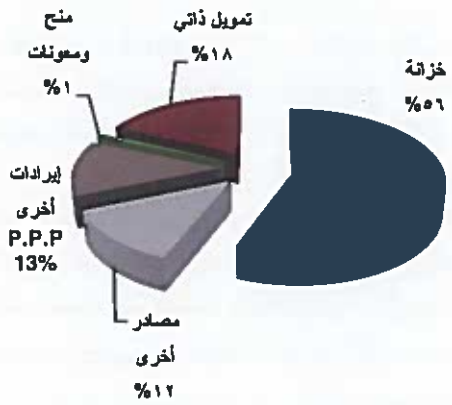

شكل رقم (٥/٥)
تطور الاستثمارات الممولة من الخزانة العامة للدولة لقطاع التعليم العالي والبحث العلمي (تعليم عالي)
في عامي ٢٠١٧/١٦ و٢٠١٨/١٧ (مليون جنيه)

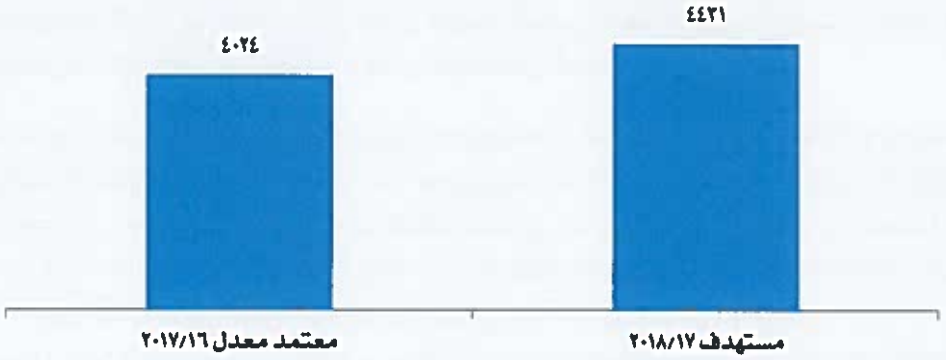

المصدر: وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري

وتتركز أغلبية برامج ومشروعات التعليم العالي في زيادة الطاقة الاستيعابية لمؤسسات التعليم العالي من خلال تطوير وإنشاء الجامعات والكليات والمعاهد لتحقيق الانتشار الجغرافي المتوازن لخدمات التعليم الجامعي والعالي بما يتوافق والكثافات السكانية لإتاحة فرص التعليم في كافة مناطق الجمهورية ودون إغفال المناطق المحرومة، ولمنع التكدس الشديد في المراكز الحضرية الرئيسية. كما تتضمن هذه البرامج تطوير مؤسسات التعليم العالي لمواكبة التطورات التكنولوجية في مجال التعليم وتقديم أفضل خدمة وبيئة للطلاب للتعلم واكتساب المهارات الجديدة التي تتوافق مع التطورات العالمية واحتياجات سوق العمل من خلال مشروعات مثل مستشفى سموحه الجامعي، والمستشفى التعليمي بجامعة المنيا، والمستشفى الجامعي بقنا، وتطوير منشآت جامعة العريش.

وتوجه الحكومة ٤٢٠ مليون جنيه (ممولة بنسبة ٧١,٤٪) من الخزانة العامة للدولة للجامعة المصرية اليابانية للعلوم والتكنولوجيا والتي تهدف إلى بناء قدرات الموارد البشرية وتنميتها في مجال العلوم والتكنولوجيا، وسوف يتم الانتهاء من أعمال البنية الأساسية بالكامل البدء في إنشاء مباني للكليات لاستقبال الطلاب الجدد خلال العام المالي ٢٠١٨/٢٠١٧.

كما يتم تخصيص ١,٠٣٣ مليار جنيه ممولة بنسبة ٧٧,٢٪ من الخزانة العامة للدولة لمشروع البعثات والذي يهدف إلى تشجيع البعثات بالخارج للوصول بعدد المبعوثين إلى أكثر من (٢٤٥٥) مبعوثا خلال العام المالي ٢٠١٨/٢٠١٧، وتطوير وتجهيز المكاتب والمراكز الثقافية المصرية بالخارج حتى تتناسب مع مكانة مصر على الصعيد الدولي. ويعمل برنامج البعثات على استكمال النقص في هياكل التدريس في التخصصات الجديدة والنادرة للوقوف على أحدث التطورات التكنولوجية والعلمية لرفع مستوى التعليم الجامعي في مصر من خلال تقديم المنح الدراسية الداخلية والخارجية التي تمكن الطلاب من متابعة الدراسات العليا في تخصصات معينة على مستويات مختلفة في مؤسسات التعليم العالي داخل وخارج مصر.

ويهدف مشروع الجودة والتأهيل للاعتماد إلى تحسين جودة المؤسسات التعليمية من خلال الوصول بالمرافق والتجهيزات الى درجة عالية من الكفاءة والجودة عن طريق توفير الآلات والمعدات الحديثة التي تواكب سوق العمل الخارجي للحصول على خريج قادر على التعامل والتكيف مع أحدث الأجهزة، وكذا الانتهاء من اعتماد ٥٠٪ من مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي بنهاية العام المالي ٢٠١٨/٢٠١٧.

ويعرض الجدول التالي أهم المشروعات والاستثمارات المخصصة لها في خطة عام ٢٠١٨/١٧ [جدول رقم (٥/٥)].

جدول رقم (٥/٥): برامج ومشروعات قطاع التعليم العالي عام ٢٠١٨/١٧

البرامج والمشروعات	الاستثمارات الحكومية		التوزيع النسبي لاجمالي الاستثمارات الحكومية (٪)
	اجمالي (بالألف جنيه)	منه تمويل خزانة	
البعثات	١٠٣٣٠٠٠	٧٩٧٠٠٠	١٣,١
مستشفى المواساة الجديدة	٥٠٠٠٠٠	٠	٦,٣
مستشفى سموحه الجامعي	٥٠٠٠٠٠	٠	٦,٣
الجامعة المصرية اليابانية للعلوم والتكنولوجيا	٤٢٠٠٠٠	٣٠٠٠٠٠	٥,٣
مركز الأمراض المتوطنة	٢٤٢٠٠٠	٤٠٠٠٠	٣,١
معهد الأورام القومي	١٨٠٠٠٠	٥٠٠٠	٢,٣
المستشفى الجامعي بقنا	١٤٠٠٠٠	١٣٨٠٠٠	١,٨
المستشفى التعليمي جامعة المنيا	١٢٥٠٠٠	٧٠٠٠٠	١,٧
تطوير جامعة العريش	١١٧٠٠٠	١١٦٥٥٠	١,٥
مشروع الجودة والتأهيل للاعتماد	٦٦٠٠٠	٥٢٠٠٠	٠,٨
مشروعات أخرى (٢٨١ مشروع)	٤٥٧٦٨٨٩	٢٩١٢٢٧٥	٥٧,٩
إجمالي	٧٩١٠٨٨٩	٤٤٢٠٨٢٥	١٠٠

المصدر: وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري

(ب): الاستثمارات المستهدفة للبحث العلمي

تبلغ قيمة الاستثمارات الحكومية الموجهة للبحث العلمي خلال العام المالي ٢٠١٨/٢٠١٧ نحو ١,٦٦٣ مليار جنيه ممولة بنسبة ٨٦,٤٪ من الخزانة العامة للدولة وفي حدود ١,٤٣٨ مليار جنيه [شكل رقم (٦/٥) وشكل رقم (٧/٥) وشكل رقم (٨/٥)].

شكل رقم (٦/٥): هيكل توزيع الاستثمارات العامة وفقا للتقسيم الإداري

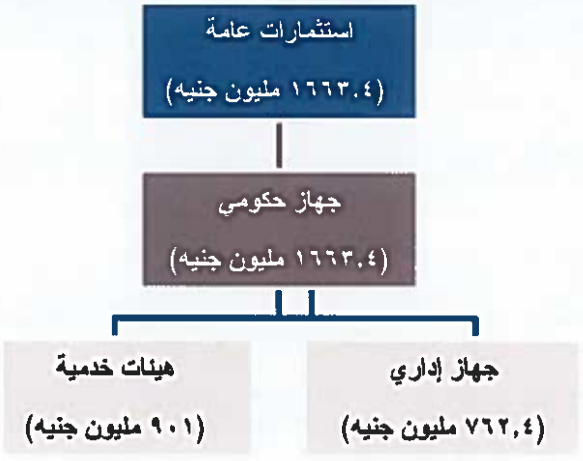

شكل رقم (٧/٥): هيكل تمويل استثمارات الجهاز الحكومي

شكل رقم (٨/٥)
تطور الاستثمارات الممولة من الخزانة العامة للدولة لقطاع التعليم العالي والبحث العلمي (بحث علمي)
في عامي ٢٠١٧/١٦ و٢٠١٨/١٧ (مليون جنيه)

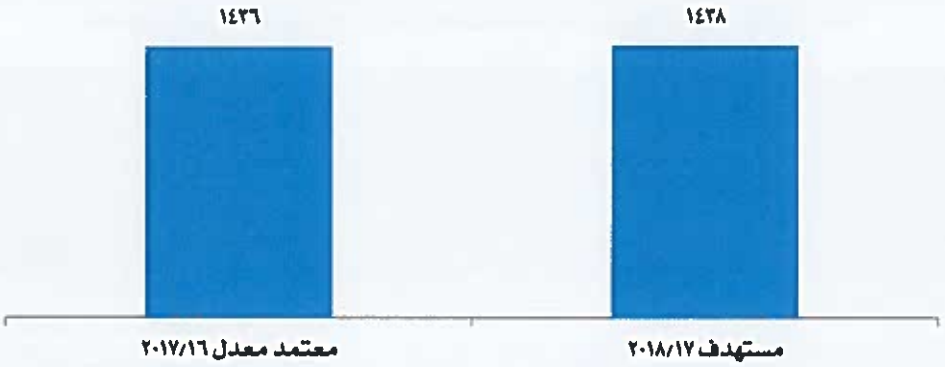

المصدر: وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري

تخصص النسبة الأكبر من الاستثمارات الحكومية للبحث العلمي لصندوق العلوم والتنمية التكنولوجية (٣٥,٥٪) والذي يهدف إلى تنفيذ مشروعات بحثية على المستوى القومي من خلال توفير التمويل اللازم لتطوير البحث العلمي في مصر. كما توجه نسبة ١١,٢٪ من الاستثمارات الحكومية للبحث العلمي إلى برنامج الفضاء المصري لمواكبة التطورات التقنية لخدمة علوم الفضاء (الأساسية والتطبيقية)، وإنشاء القمر الصناعي مصر سات ٢ ومركز تجميع الأقمار الصناعية بالمدينة الفضائية مما يسهم في تحقيق التنمية المستدامة التي تتطلع لها الدولة.

ويعرض الجدول التالي عشرة مشروعات الخطة الاستثمارية للبحث العلمي والتي تمثل ٨٠,٥٪ من إجمالي الاستثمارات الحكومية للبحث العلمي [جدول رقم (٦/٥)].

جدول رقم (٦/٥): برامج البحث العلمي والاستثمارات المستهدفة في خطة عام ٢٠١٨/١٧

البرامج والمشروعات	الاستثمارات الحكومية		التوزيع النسبي لاجمالي الاستثمارات الحكومية (٪)
	اجمالي (بالألف جنيه)	منه تمويل خزانة	
صندوق العلوم والتنمية التكنولوجية	٥٨٩٧٥٠	٥٨٤٧٥٠	٣٥,٥
انشاء مقر لمعهد بحوث الالكترونيات بتقسيم المنطقة الصناعية طريق مصر/ الإسماعيلية الصحراوي	٢٨٥٠٠٠	٨٤٩٠٠	١٧,١
برنامج الفضاء المصري	١٨٦٢٥٠	١٨٦٢٥٠	١١,٢
الدراسات الاستراتيجية للمجالس النوعية والحملات القومية	٥٥٦٥٢,٥	٥٥٦٥٢,٥	٣,٤
تطوير البحوث ونقلها للمستوي التجريبي	٤٨٥٠٠	٤٢٥٠٠	٢,٩
مراكز التنمية الاقليمية ونشر الثقافة العلمية	٤٦٥٦٢,٥	٤٦٥٦٢,٥	٢,٨
مركز الاستشعار من بعد	٤٦٢٥٠	٤٦٢٥٠	٢,٨
تحديث وتجهيز المعهد القومي للقياس والمعايرة	٣١٧٥٠	٣٠٢٥٠	١,٩
المنطقة الاستثمارية	٢٥٤١٧	٢٥٤١٧	١,٥

البرامج والمشروعات	الاستثمارات الحكومية		التوزيع النسبي لاجمالي الاستثمارات الحكومية (٪)
	اجمالي (بالألف جنيه)	منه تمويل خزانة	
الاستراتيجية القومية للهندسة الوراثية والتكنولوجيا الحيوية	٢٢٨١٢	٢٢٨١٢	١,٤
مشروعات أخرى	٣٢٥٤٧٠	٣١٢٤٥٩	٢١,٩
إجمالي	١٦٦٣٤١٤	١٤٣٧٨٠٣	١٠٠

المصدر: وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري

٥ – ٣ قطاع الصحة

مقدمة

تستهدف الدولة إحداث تغيير تدريجي بمنظومة الصحة خلال السنوات القادمة مع الأخذ في الإعتبار النمو السكاني وعبء المرض الذي يتحول من الأمراض المعدية إلى الأمراض المزمنة الأكثر كلفة، وبالشراكة مع كافة الأطراف المعنية، ومن خلال توفير الموارد البشرية والمالية والمؤسسية والقدرات اللازمة لتنفيذ الإصلاحات، ويتماشى توجه الدولة مع المادة ١٨ من الدستور المصري التي تنص على أن "لكل مواطن الحق في الصحة وفي الرعاية الصحية المتكاملة وفقا لمعايير الجودة"، أي أن منظومة الخدمات الصحية تتمحور حول تلبية احتياجات المواطن الصحية في الوقت المناسب والمكان المناسب، من خلال الارتقاء المتواصل بمستوى الخدمات الصحية المقدمة من كافة المجالات، ابتداء بالرعاية الصحية الأولية وانتهاء بالخدمات العلاجية المتخصصة، وبطريقة مهنية يضمن معها المريض كافة حقوقه.

ويأتي هذا التوجه استجابة لمجموعة من التحديات التي يواجهها قطاع الرعاية الصحية في مصر وفي ظل ما يشهده قطاع الصحة في العالم من تحديات أخرى عديدة مثل ارتفاع تكاليف الخدمات الصحية الناتج عن التطور التكنولوجي الطبي المتسارع في مجال الأجهزة والمعدات والتقنيات الطبية المتقدمة والاكتشافات المتواصلة للعديد من الأدوية مرتفعة التكلفة، وكذلك ارتفاع تكاليف الكفاءات البشرية المؤهلة تأهيلا عاليا، وفي ظل محدودية الموارد وتزايد الطلب على الخدمات الصحية بسبب النمو السكاني المضطرد. وتحتل قضية التغطية الصحية الشاملة الصدارة في قائمة أولويات الحكومة في برنامج عمل الحكومة ٢٠١٦-٢٠١٨، الأمر الذي استوجب على الحكومة استكمال الدراسات اللازمة للتأكد من توافر التمويل اللازم وبالتالي استدامة الخدمة وكذلك تحديد الاستثمارات المطلوبة لتطوير الخدمات الصحية بشكل عام والتركيز على برنامج التأمين الصحي.

المستهدفات الكمية الأساسية لقطاع الصحة:

قامت الحكومة بتحديد مستهدفاتها الكمية لقطاع الصحة بخطة العام المالي ٢٠١٧/٢٠١٨ والتي تشمل تطوير ورفع كفاءة الأقسام الحرجة وتطوير وانشاء وحدات الرعاية الصحية الأولية، وامداد المستشفيات بأحدث التجهيزات الطبية [جدول رقم (٧/٥)].

جدول (٧/٥)

المستهدفات الكمية الرئيسية لقطاع الصحة بخطة العام المالي ٢٠١٨/٢٠١٧

الهدف	المستهدف في ٢٠١٨/٢٠١٧
مستهدفات البنية الأساسية	
استكمال تطوير واحلال وتجديد المستشفيات	١٩٣ مستشفى
تجهيز ورفع كفاءة أقسام الطوارئ	٢٤ مستشفى
تجهيز ورفع كفاءة وحدات الرعاية المركزة	١٩ وحدة
تجهيز ورفع كفاءة أقسام الحضانات	٢٢ مستشفى
تجهيز ورفع كفاءة أقسام الحروق	٩ مستشفيات
تجهيز ورفع كفاءة وحدات السموم	٢٥ مستشفى
استكمال رفع كفاءة شبكة الاتصالات اللاسلكية	٩ محافظات
استكمال تطوير واحلال وتجديد الوحدات الصحية	٢٠٠ وحدة
إنشاء وبناء وحدات صحية جديدة	٦٩٠ وحدة
مستهدفات التجهيزات الطبية	
زيادة إجمالي أسرة العناية المركزة في المستشفيات بأقسام الرعاية المركزة والحروق والطوارئ	+٢١٠ سرير إجمالي ٢٦٢٤ سرير
زيادة إجمالي حضانات الأطفال المبتسرين بالمستشفيات	+٢٥٣ حضانة إجمالي ٢٢٠٠
زيادة إجمالي ماكينة الغسل الكلوي	+٨٦٤ ماكينة إجمالي ٦٦٢١٤ ماكينة
زيادة عدد أسرة الإفاقة	+٦٦ سرير إفاقة إجمالي ٧٤٨ سرير إفاقة
زيادة عدد أسرة الاستقبال	+٤٢٥ سرير إجمالي ٢٢٥٩ سرير

المصدر: وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري

الاستثمارات المستهدفة لقطاع الصحة في خطة العام المالي ٢٠١٨/٢٠١٧

تقدر جملة الاستثمارات المستهدفة لقطاع الخدمات الصحية بخطة العام المالي ٢٠١٨/٢٠١٧ حوالي ٧,٩ مليار جنيه تنقسم إلى استثمارات حكومية وهيئات اقتصادية حيث تبلغ الاستثمارات الحكومية منها النصيب الأكبر بنسبة ٩٦,٣٪ [شكل رقم (٩/٥)].

شكل رقم (٩/٥)

هيكل توزيع الاستثمارات العامة المستهدفة لقطاع الصحة في خطة العام المالي ٢٠١٨/١٧

المصدر: وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري

وتساهم الخزانة العامة للدولة بالنصيب الأكبر في تمويل المشروعات الرئيسية لقطاع الصحة بنسبة تتعدى ٨٠٪ في خطة عام ٢٠١٨/١٧ وفي حدود ٦٠٧١ مليون جنيه مقارنة بنحو ٥٢٢٦,٨ مليون جنيه في الخطة المعتمدة المعدلة لعام ٢٠١٧/١٦[شكل رقم (١٠/٥)].

شكل رقم (١٠/٥)
تطور الاستثمارات الممولة من الخزانة العامة للدولة لقطاع الصحة
في عامي ٢٠١٧/١٦ و٢٠١٨/١٧ (مليون جنيه)

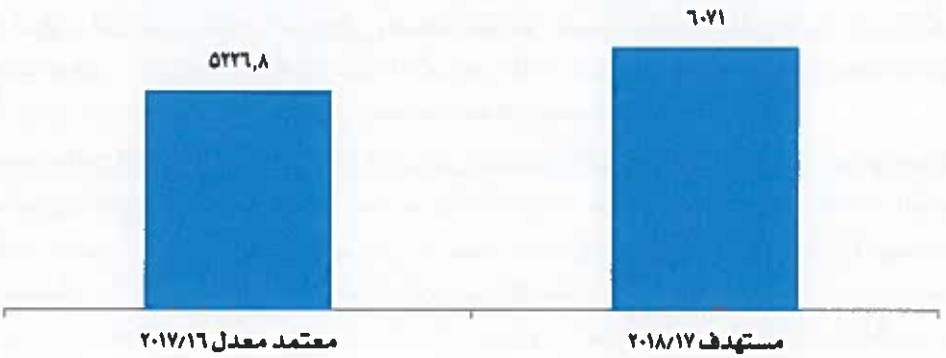

المصدر: وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري

وتتنوع الاستثمارات الحكومية بحسب البرامج حيث تم تخصيص نحو ٨٠,٩٪ من إجمالى الاستثمارات العامة لبرامج الرعاية العلاجية والخدمات الطبية المتخصصة تليها وحدات الرعاية الصحية الأولية والأساسية، والرعاية العاجلة والإسعاف، والبرامج الصحية الوقائية بنسبة ٩,٢٪ و٥,٦٪ و٣,٦٪ على التوالي.

جدول رقم (٨/٥)
البرامج الخاصة بقطاع الصحة في خطة العام المالي ٢٠١٨/١٧

البرامج	الاستثمارات (بالألف)	النسبة المئوية
مستشفيات الرعاية العلاجية والخدمات الطبية المتخصصة	٦٣٦٢٧٥٨	٨٠,٩
وحدات الرعاية الصحية الأولية والأساسية	٧٢٢٥٤٠	٩,٢
الرعاية العاجلة والإسعاف	٤٤٢٠٠٠	٥,٦
البرامج الصحية الوقائية	٢٨٥٩٠١	٣,٦
السكان وتنظيم الأسرة	٤٩٣٧٨	٠,٦
الاجمالي	٧٨٦٢٥٧٧	١٠٠

المصدر: وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري

شكل رقم (١١/٥)
توزيع الاستثمارات الإجمالية حسب مصادر التمويل

المصدر: وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري

تستهدف البرامج الرئيسية سالفة الذكر تحقيق الأهداف الاستراتيجية الثلاثة لقطاع الصحة كما يلي:

- تستهدف برامج علاج مكافحة الأمراض التركيز على الأمراض الأكثر تأثيرا على المواطن صحيا واجتماعيا واقتصاديا والتي تمثل أهمية استراتيجية يستوجب العمل على مكافحتها بالوقاية منها أو علاجها والتخفيف من آثارها. وللأهمية الاستراتيجية لهذه البرامج تم التركيز عليها للنهوض بصحة المواطن حيث تم تقسيم البرنامج إلى ثلاثة برامج فرعية وهي برامج مكافحة وعلاج الأمراض المزمنة غير السارية وبرامج مكافحة وعلاج الأمراض المعدية وبرامج الصحة النفسية وعلاج المدمنين.
- تسهم برامج الصحة الوقائية في النهوض بصحة المواطنين من خلال برامج مكافحة العدوى وتوفير الأدوية اللازمة وتقييم المستشفيات، كما تساهم برامج الحجر الصحي في تقليل نسب العدوى وانتشار الأمراض، وتشمل هذه البرامج مراكز صحة البيئة ووحدة الوبائيات والترصد وإدارة مخلفات الرعاية الصحية ومكافحة العدوى ومكافحة الحشرات وناقلات الأمراض والحجر الصحي وتطوير المعامل الطبية وانشاء وتطوير مكاتب الصحة
- يضم برنامج تحسين الخصائص السكانية برنامجين فرعيين وهما برنامج الصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة الذي يستهدف إتاحة خدمات تنظيم الأسرة والصحة الإنجابية في المناطق النائية من خلال العيادات المتنقلة كما يستهدف تحسين الخدمات على مستوى القطاعات المختلفة، وبرنامج الأمومة والطفولة الذي يستهدف تحسين المؤشرات الصحية للأم والطفل من خلال برامج ترصد وفيات الأمهات وزيادة خدمات الرعاية الصحية للحمل والولادة والرعاية الصحية للأطفال حتى عامين والتغذية التكميلية.
- يعتمد برنامج العدالة في تقديم الخدمات الصحية على وصول الخدمات الصحية إلى المناطق النائية والمحرومة، بالإضافة إلى الوصول إلى الطبقات الاجتماعية الضعيفة والمهمشة وذلك من خلال برامج الحد من الزيادة السكانية بالمناطق العشوائية وتدعيم الخدمات الصحية بالريف ودعم مراكز رعاية المعاقين والمسنين
- تعمل برامج الأدوية والمستحضرات الحيوية على توفير إحتياجات الدولة من الأمصال والطعوم والأدوية الحيوية، وتحقيق نسب أعلى من تقديم التطعيمات الأساسية بالصحة حيث تستهدف بحلول ٢٠٢٠ زيادة نسب التطعيم المحققة من التطعيمات الأساسية بالصحة من ٨٠٪ إلى ٩٧٪ وزيادة نسبة توفير الأمصال والطعوم والأدوية الحيوية من الإنتاج المحلي من ٢٠٪ إلى ٣٥٪ وزيادة نسبة توفير الأمصال والطعوم والأدوية الحيوية من ٩٠٪ إلى ١٠٠٪.
- يستهدف برنامج الخدمات العلاجية تطوير خدمات المستشفيات والتي تنقسم إلى برامج المستشفيات العامة والمركزية و تطوير شبكات الغازات بالمستشفيات و جراحات اليوم الواحد ومستشفيات المراكز الطبية المتخصصة و مستشفيات المؤسسة العلاجية بالقاهرة والإسكندرية والمستشفيات النوعية والمستشفيات والمعاهد التعليمية.
- تستهدف برنامج التجهيزات الطبية والتطوير تطوير أقسام متخصصة في المستشفيات بالإضافة إلى إمداد المستشفيات بالتجهيزات الطبية المتطورة، ويشمل ذلك:
  - الإمداد بالتجهيزات الطبية المتقدمة، ودعم الخدمات الصحية المكملة.
  - تطوير الخدمات المساعدة مثل بنوك الدم، والمعامل الطبية.
  - تطوير ورفع كفاءة الأقسام الحرجة.
- تستهدف برنامج وحدات الرعاية الصحية الأولية إنشاء وتطوير وتجهيز وحدات الرعاية الصحية الأولية، حيث تستهدف خطة العام المالي ٢٠١٨/١٧ إنشاء حوالي ٦٩٠ وحدة رعاية صحية أولية جديدة واستكمال تطوير وانشاء عدد ٢٠٠ وحدة رعاية صحة أولية وذلك تلبية احتياجات القرى الأكثر فقرا في إنشاء وتطوير بنية أساسية قوية لتقديم الخدمات الصحية وتغطية جميع السكان والقرى المحرومة من الخدمات الصحية والحد

من الزيادة السكانية في المناطق العشوائية والقرى والنجوع عن طريق التوعية وتقديم خدمات تنظيم الأسرة ورصد الظواهر السلبية في المناطق العشوائية، بهدف دراستها ومعالجتها والتوسع في تطبيع نظام طب الأسرة والحد من الإعاقة.

- يقوم برنامج التأمين الصحي الاجتماعي على تقديم رعاية صحية قادرة غير مشروطة بقدرة المواطن المادية بحيث تشمل هذه الرعاية المواطنين جميعا، وبشكل تدريجي مخطط. بالإضافة إلى تحقيق مبدأ التكافل الاجتماعي لجميع المؤمن عليهم للحصول على حق الرعاية الصحية التأمينية بسهولة، ثم العمل على تطوير أساليب الرعاية الصحية، وإضافة إمكانيات علاجية حديثة وفق معدلات علمية محددة سلفا. بالتالي يستهدف هذا البرنامج تحقيق التغطية الصحية الشاملة وضمان جودة وسلامة الخدمات الصحية المقدمة للمنتفعين وتحسين الحوكمة بما يضمن إدارة نظام التأمين الصحي بفاعلية ومسئولية وشفافية على جميع المستويات وإشراك جميع فئات المجتمع في متابعة وتقييم أداء نظام التأمين الصحي مع ضمان الاستخدام الأمثل للموارد وضمان الاستدامة المالية لنظام التأمين الصحي.
- يستهدف برنامج تطوير خدمات الإسعاف زيادة عدد السيارات ونقاط الإسعاف طبقا للتعداد السكاني والتوسعات العمرانية في كل مرحلة، بالإضافة إلى تقديم خدمات إسعافية متنوعة. كما تستهدف تقديم خدمة طبية ذات جودة عالية من حيث زمن الاستجابة والخدمة المقدمة والحد من التلوث البيئي والتكلفة المالية الخاصة بالخدمة.

التعديلات التشريعية

وافقت الحكومة في ٣ إبريل ٢٠١٧ على مشروع قانون التأمين الصحي الشامل، تمهيدا لرفعه لمجلس النواب بعد مراجعته من قبل مجلس الدولة، وينص القانون على إنشاء ٣ هيئات وهي: هيئة التأمين الصحي، وهيئة الرعاية الصحية، وهيئة الإعتماد والجودة والرقابة التي تعتمد المستشفيات والأطباء الذين يعملون في المستشفيات وفق ضوابط معينة، كما ينص القانون على تحمل الدولة تكاليف علاج غير القادرين بشكل كامل وفقا للضوابط التي تحددها وزارة التضامن الإجتماعي، ومن المقرر أن يتم تطبيق القانون بشكل كامل بعد إقراره من مجلس النواب، وسيتم البدء بمحافظات القناة كمرحلة أولى.

٥ – ٤ خدمات الرعاية الشبابية والثقافية

٥-٤-١ قطاع الشباب والرياضة

مقدمة

تستهدف خطة خدمات الشباب والرياضة للعام المالي ٢٠١٨/١٧ تطوير الخدمات الشبابية والرياضية من خلال تطوير البنية الأساسية والمنشآت الرياضية والشبابية في المحافظات بالتعاون والشراكة بين كافة أجهزة الدولة والقطاع الخاص والمجتمع المدني، ومن خلال تطوير البرامج والأنشطة الشبابية مرتكزا على سياستين مهمتين تتضمن تأهيل الشباب في سن مبكر حيث أن التكوين النفسي والعقلي للفرد واتجاهاته المختلفة يبدأ في السنوات الأولى من حياة الإنسان ويتبلور تدريجيا. ومن ثم تولي الحكومة اهتماما كبيرا بالنشء في المرحلة السنية من ٦ سنوات إلى ١٨ سنة، بالإضافة إلى إشراك الفئات المهمشة من الشباب، بحيث يتم إتاحة الفرصة لهم في تصميم المبادرات الشبابية وتنفيذها.

أهم برامج ومشروعات خدمات الشباب والرياضة في خطة العام المالي ٢٠١٨/١٧

تستهدف خدمات الشباب والرياضة تنفيذ برنامج لتعميق المشاركة السياسية، والذي يتضمن مشروع برلمان الطلائع والشباب بهدف نشر الوعي السياسي للطلائع وتنشئتهم تنشئة وطنية وإعداد جيل بفكر جديد لقيادة الحياة السياسية والبرلمانية، ويهدف المشروع إلى توسيع قاعدة المشاركة من النشء والشباب لوصول أعداد المشاركين إلى ٩٠,٤ ألف مستفيد في العام المالي ٢٠١٨/١٧ وإلى ١٠٩,٢ ألف مستفيد في عام ٢٠٢٠.

كما تهدف الخطة إلى تنفيذ برنامج لتأهيل الشباب لسوق العمل ونشر ثقافة العمل الحر يضم مشروعات مختلفة منها؛ تدريب أصحاب المشروعات الصغيرة ودراسات الجدوى، ويستهدف المشروع وصول أعداد المشاركين إلى ٣٠٠ مستفيد خلال العام المالي ٢٠١٨/٢٠١٧ و٣٦٠ مستفيد في عام ٢٠٢٠. بالإضافة إلى مشروع إعداد دورات تدريبية لذوي الاحتياجات الخاصة وذلك بهدف تنمية الهوايات والمهارات الكشفية وتعلم حرف تساهم في توفر فرصة عمل لائق ومنتج، ويستهدف المشروع إلى وصول عدد المشاركين إلى ٦٠٠ مستفيد خلال عام ٢٠١٨/١٧ و٧٣٠ في عام ٢٠٢٠.

وفي إطار اهتمام الخطة بتوفير وضع اقتصادي كريم للفتاة المنتجة وتمكينها اقتصاديا واجتماعيا في المجتمع المصري يستهدف القطاع إقامة معارض وأسواق للفتاة المنتجة، ويستهدف المشروع وصول أعداد المشاركات في المعارض والأسواق المشار إليها إلى ١٦٣٠ خلال عام ٢٠١٨/١٧ ووصولا إلى ١٩٧٠ مشاركة في عام ٢٠٢٠. كما يستهدف البرنامج إنشاء وحدات للعمالة الفنية للتدريب والتشغيل، وذلك بالتعاون مع شركة مايكروسوفت والجهات المعنية بتشغيل العمالة الفنية بهدف إكساب الشباب القدرات والمهارات المتخصصة، ومن المتوقع وصول أعداد المشاركين إلى ٣٨٥٠ مشارك خلال عام ٢٠١٨/١٧ وصولا إلى ٤٦٦٠ مشترك في عام ٢٠٢٠. ذلك بالإضافة إلى إقامة دورات تدريبية مهنية وحرفية، وذلك بهدف تعليم الحرف اليدوية وما يستجد من صناعات حديثة وتدوير المخلفات المنزلية، ويستهدف هذا البرنامج وصول أعداد المشاركين إلى ١٤,٥٢٠ مشارك خلال عام ٢٠١٨/١٧ وصولا إلى ١٧,٥٧٠ مشارك في عام ٢٠٢٠.

كما تهدف الخطة إلى النهوض بالقرى الأشد احتياجا من خلال تكثيف خدمات ومشروعات

التطوير والتجميل في القرى الأكثر احتياجا، ويستهدف المشروع وصول عدد المستفيدين إلى ١٦,٣ ألف مستفيد خلال عام ٢٠١٨/١٧ وصولا إلى ١٩,٨ مستفيد في عام ٢٠٢٠. وتنشيط القرى المحرومة، ويتمثل هدف المشروع في اشتراك أطفال القرية في الأنشطة الرياضية والفنية والثقافية، ويستهدف المشروع وصول عدد المستفيدين إلى ٧٢٦٠ ألف خلال عام ٢٠١٨/١٧ وصولا إلى ٨٧٨٠ ألف في عام ٢٠٢٠.

وفي ضوء الاهتمام بوصول الخدمات الشبابية إلى المحافظات، تهدف خطة الشباب والرياضة إلى إعداد البرنامج القومي لتنمية أبناء سيناء والذي يهدف إلى تنمية القدرات التنموية لدى الشباب والفتيات من أبناء سيناء والعمل على نشر السلام ونبذ العنف. ويستهدف البرنامج وصول عدد المستفيدين إلى ٦١٧٠ مستفيد خلال عام ٢٠١٨/١٧ وصولا إلى ٨٤٥٠ مستفيد في عام ٢٠٢٠.
كما تعمل الخطة على بث روح الولاء والانتماء بين الشباب والنشء من خلال عدة مشروعات منها إقامة دوري كرة القدم لمراكز الشباب، وذلك بهدف غرس القيم التربوية والعادات الصحية السليمة ورفع مستوى الأداء لاكتشاف المواهب وتنشيط الحركة الرياضية. ويستهدف البرنامج وصول عدد المشاركين إلى ٣٥ ألف مستفيد خلال عام ٢٠١٨/١٧ وصولا إلى ٤٢,٤ ألف مستفيد في عام ٢٠٢٠.

ومن أجل تهيئة المناخ الملائم للشباب لممارسة الرياضات المختلفة، تستهدف خطة قطاع الشباب والرياضة في خطة العام المالي ٢٠١٨/١٧ تنفيذ برنامج لتطوير البنية الأساسية الرياضية وذلك بهدف توفير الخدمات الشبابية والرياضية في المحافظات، ويتضمن البرنامج مشروعات متعددة منها؛ إنشاء مراكز شباب نموذجية بمختلف المحافظات، واستكمال وتطوير استادات رياضية، واستكمال حمامات سباحه تدريبية، وإنشاء عدد ٥ مدن رياضية بالمحافظات.

كما يستهدف القطاع رعاية المتفوقين رياضيا ودعم متحدي الإعاقة وتشجيع ممارسة الرياضة لكافة المواطنين، حيث يتم تنفيذ عدد من المشروعات منها؛ مشروع دوري منافسات الألعاب الشاطئية لطلاب المدارس، ويستهدف المشروع وصول عدد الطلاب المشاركين إلى ٤٥٠٠ طالب خلال عام ٢٠١٨/١٧ وصولا إلى ١٠ ألف في عام ٢٠٢٠. ومشروع اللقاء الرياضي لذوي الإعاقة بالجامعات المصرية، وذلك بهدف تحقيق العدالة الاجتماعية ورعاية حقوق الفئات المهمشة.

الاستثمارات المستهدفة لقطاع الشباب والرياضة في خطة العام المالي ٢٠١٨/١٧

بلغت جملة الاستثمارات الحكومية الموجهة لقطاع الشباب والرياضة نحو ٨٦٠ مليون جنيه عام ٢٠١٨/١٧ بنسبة نمو في حدود ٧,٥٪ مقارنة بالعام المالي السابق ٢٠١٧/١٦، وتمول الخزانة العامة للدولة نسبة ٩٩٪ من جملة هذه الاستثمارات بقيمة ٨٥١,٥ مليون جنيه، في حين يمول التمويل الذاتي نحو ٨,٥ مليون جنيه. ووفقا للتقسيم الإداري للاستثمارات العامة، بلغت الاستثمارات الموجهة للهيئات الخدمية ٨٢٠,٢ مليون جنيه، بينما بلغت الاستثمارات الموجهة للإدارة المحلية نحو ٣٩,٧ مليون جنيه [شكل رقم (١٢/٥)].

شكل رقم (١٢/٥)

هيكل توزيع الاستثمارات العامة وفقا للتقسيم الإداري

هيكل تمويل استثمارات الجهاز الحكومي

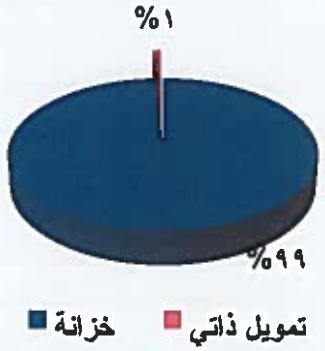

المصدر: وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري

ويوضح الجدول التالي أهم البرامج والمشروعات التي تتضمنها خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠١٨/١٧ لتطوير الخدمات الشبابية والرياضية وكذلك الاستثمارات المخصصة لتمويل هذه البرامج. ويوضح الجدول أن النسبة الأكبر من الاستثمارات قد وجهت لمشروع إنشاء مراكز شباب نموذجية (استكمال ملاعب المرحلة الخامسة لعدد ٥٠٦ ملعب – إنشاء مقرات للأنشطة – عدد ٢ اسوار خارجية) والذي يمثل حوالي ٣٣٪ من إجمالي الاستثمارات الحكومية بقيمة ٢٨٥ مليون جنيه، يليه مشروع إنشاء وتطوير استادات رياضية والذي يمثل نحو ٢٦٪ من إجمالي الاستثمارات الحكومية بقيمة ٢٢٥ مليون جنيه [جدول رقم (٩/٥)].

جدول رقم (٩/٥)

الاستثمارات الحكومية المستهدفة لقطاع الشباب والرياضة خلال العام المالي ٢٠١٨/١٧

البرنامج/المشروع	المستهدف ٢٠١٨/١٧ (ألف جنيه)	الهيكل النسبي (٪)
إنشاء مراكز شباب نموذجية بمختلف المحافظات	٢٨٥٠٠٠	٣٣
استكمال وإنشاء تطوير استادات رياضية	٢٥٠٠٠٠	٢٩
استكمال حمامات سباحه تدريبية	٣٥٠٠٠	٤
استكمال معسكرات الشباب (المدن الشبابية)	٣٥٠٠٠	٤
استكمال صالات مغطاه بالمحافظات	٣٥٠٠٠	٤
استكمال أندية رياضية	٢٩٧٥٠	٣,٤٦
استكمال مراكز إعداد القاده (مراكز التعليم المدنى)	٢٥٠٠٠	٣
إنشاء عدد ٥ مدن رياضية بالمحافظات	٢٤٠٠٠	٢,٨
القرى الأكثر احتياجا	٢٢٠٠٠	٢,٦
استكمال مضمار دولي للدراجات	٢٠٠٠٠	٢,٣
مشروعات أخرى	٩٩٢٥٠	١١,٥
إجمالي الاستثمارات الحكومية	٨٦٠٠٠٠	١٠٠

المصدر: وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري.

٢٫٤٫٥ قطاع الثقافة

مقدمة

تستهدف خطة العام المالي ٢٠١٨/١٧ تنفيذ عدد من الأهداف الرئيسية تتمثل في؛ تمكين كافة الفئات الاجتماعية دون تمييز من حق الوصول للمعرفة من خلال تقليص الفجوة الرقمية وزيادة الاعتماد على مصادر الإنترنت، والاهتمام بتحسين ثقافة الأطفال في كافة المجالات الثقافية والعلمية والفكرية والفنية، وتفعيل دور المؤسسات الثقافية في تلبية الاحتياجات الثقافية للسكان في كافة المناطق، وتشجيع ودعم المبادرات الثقافية الشبابية والمهرجانات الفنية، وبناء منظومة معلوماتية دقيقة وشاملة عن الواقع الثقافي من خلال بنية تكنولوجية للمعلومات تتيح المعلومات الثقافية.

وانطلاقا من هذه الأهداف طويلة ومتوسطة المدى، تستهدف خطة قطاع الثقافة إجراء عدد من الإصلاحات التشريعية تهدف إلى خلق بيئة محفزة للإنتاج الثقافي وحماية التراث تتضمن: مشروع قانون الوثائق المصرية للحفاظ عليها وإتاحتها وتنظيم أسلوب نشرها، ومشروع قانون بزيادة الرسوم الخاصة بدعم السينما، ومشروع بحث قانون العقوبات، وتعديل قانون جوائز الدولة، وتعديل كل من قانون الرقابة على المصنفات الفنية وقانون حماية الملكية الفكرية، وقوانين الضرائب والجمارك، وقانون الإيداع، وقانون إنشاء النقابات المهنية واتحاد الكتاب، بالإضافة إلى إصدار تشريعات قانونية داعمة لحماية التراث الثقافي والاهتمام به.

المستهدفات الكمية الأساسية لقطاع الثقافة عام ٢٠١٨/١٧

يعرض الجدول التالي مؤشرات القياس الكمية لقطاع الثقافة لتعكس مدى التقدم في تحقيق الأهداف المرجوة للقطاع مع تحديد الأهداف الكمية على المدى المتوسط ٢٠٢٠، والمدى الطويل ٢٠٣٠.

جدول رقم (١٠/٥): المستهدفات الكمية لقطاع الخدمات الثقافية والأثرية للعام المالي ٢٠١٨/١٧ والمدى المتوسط ٢٠٢٠ والمدى الطويل ٢٠٣٠

المؤشر	٢٠١٦/١٥ (فعلي)	مستهدفات الخطة متوسطة المدى ٢٠٢٠/١٩	٢٠٣٠ (استراتيجية التنمية المستدامة)
مؤشر تنافسية السياحة والسفر	٨٥	٧٠	٦٠
الفجوة الجغرافية في عدد المكتبات العامة[٣٢] لكل ١٠٠ ألف نسمة	٠,٣٥	٠,٢	٠,١
الفجوة الجغرافية في عدد المراكز الثقافية[٣٣] لكل ١٠٠ ألف نسمة	١,٩٥	١,٠	٠,٥
عدد زوار المتاحف والمناطق التراثية[٣٤] من الأجانب (مليون زائر)	١,٨	٢,٢	٣,٣
عدد زوار المتاحف والمناطق التراثية[٣٤] من المصريين (مليون زائر)	٧,٥	٩,٤٥	١٢,٧

المصدر: المستهدفات الكمية الواردة بمحور الثقافة باستراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠.

---

[٣٢] المنتدى الاقتصادي العالمي، تقرير التنافسية العالمي

[٣٣] الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء

[٣٤] الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، النشرة السنوية للإحصاءات الثقافية

أهم البرامج والمشروعات المستهدفة في خطة العام المالي ٢٠١٨/١٧

تستهدف خطة قطاع الثقافة للعام المالي ٢٠١٨/١٧ تبني حزمة من البرامج والمشروعات التي تسعى إلى تحقيق الأهداف المذكورة سابقا، وفيما يلي توضيح لأهم المشروعات والبرامج المشار إليها:

في إطار اهتمام الحكومة بتمكين المؤسسات الثقافية وتحديد اختصاصات كل منها وتسهيل عملية التنسيق والتكامل فيما بينهم، يستهدف القطاع تنفيذ برنامج تطوير وإعادة هيكلة المنظومة الثقافية، ويتضمن البرنامج المشروعات التالية: إعادة هيكلة جهاز الرقابة على المصنفات الفنية، وإعادة هيكلة أصول السينما بعد فصلها عن شركة مصر للصوت والضوء. بالإضافة إلى تطوير سياسة شغل الوظائف، وتحديث اللوائح التي تنظم عمل الاتحادات والغرف والنقابات المرتبطة بالعملية الثقافية، وإنشاء وحدة تنمية صناعة السينما، وإنشاء اتحاد الحرف التراثية والتقليدية.

كما تستهدف خطة قطاع الثقافة تبني حزمة من البرامج تهدف إلى رفع الوعي الثقافي والتراثي لدى المجتمع، ويضم البرامج الفرعية التالية:

- إعداد برنامج ثقافي فني لدعم الأنشطة الثقافية في المدارس مع تضمينه بالرحلات المدرسية للمواقع الأثرية والتراثية والمتاحف، وإعداد برنامج ثقافي وفني لدعم الأنشطة الثقافية في الجامعات، وبرنامج تثقيفي لتنمية قدرات الشباب في المناطق الحدودية، وتنظيم صالون الشباب لمختلف مجالات الفنون التشكيلية.
- إنتاج المواد الفيلمية والوثائقية عن المدن التاريخية والمواقع التراثية والآثار والحرف التقليدية لرفع الوعي بالتراث المصري.
- التواصل مع الجيل الثاني والثالث من المصريين المقيمين بالخارج وذلك من خلال تقديم فعاليات ثقافية وفنية لهم، وتنظيم ندوات ومؤتمرات وورش عمل سنوية للتعريف بالتراث الثقافي المصري ودوره في حفظ الهوية وتعزيز الانتماء للوطن.
- رعاية الموهوبين عن طريق مسابقات فنية متنوعة فى مجال التمثيل والموسيقى والأدب والشعر والقصة.
- إنشاء مراكز ثقافية بالخارج لتدريس الحضارة المصرية.

وفي إطار توجه الحكومة نحو التخطيط المبني على بيانات دقيقة والإتاحة الكاملة للمعلومات المتعلقة بالتراث والثقافة يستهدف القطاع تنفيذ برنامج إنشاء شبكة بنية معلوماتية متكاملة للعمل الثقافي فى مصر، ويتحقق البرنامج من خلال المشروعات التالية: إنشاء قاعدة بيانات للإنتاج الفكري للمؤلف والمترجم، وإعداد أطلس متكامل لخارطة الأنشطة الثقافية وإتاحتها إلكترونيا بحيث يتم تسهيل تداول المعلومات، بالإضافة إلى إعداد أطلس متكامل لخارطة المواقع الأثرية والتراثية وإتاحته إلكترونيا، ومشروع إصدار تقرير سنوي بالتعاون مع اليونسكو عن الحالة الثقافية فى مصر تشمل الخدمات والصناعات الثقافية وأوضاع العمل الثقافي بصفة عامة، كما سوف يتم إعداد مشروع وطني لرقمنة التراث بكافة أنواعه المادية واللامادية وإتاحته إلكترونيا، ومشروع ميكنة إجراءات النشر والتوزيع.

كما تسعى الحكومة إلى التوسع في تقديم الخدمة الثقافية لتصل إلي أكبر عدد ممكن من المواطنين بالمحافظات والأقاليم وتقليص الفجوة الجغرافية وتنمية قدرات الكوادر الثقافية، ولذلك يستهدف القطاع تنفيذ برنامج رفع كفاءة إدارة البنية الأساسية للخدمات الثقافية وتوسيع نطاقها، وذلك من خلال المشروعات التالية:

- **قصور الثقافة وبيوت الطفل:**

تستهدف خطة قطاع الثقافة فيما يتعلق بقصور الثقافة وبيوت الطفل تنفيذ وتطوير ٢٣ قصر ثقافي وإنشاء وتطوير بيوت الطفل بكل من المحافظات التالية؛ بيت ثقافة حاجر العديسات في الأقصر، وحوض الرمال في الأقصر، وبني مر بأسيوط، وبلبيس بالشرقية، والرديسة بأسوان، والقرنة في الأقصر، وحدرية ومرسي حميرة بالبحر الأحمر، والسينما الشتوي في السادات، وتوشكى بأسوان، وبيت ثقافة شبين القناطر وتمي الأمديد والدميرة بالدقهلية، وسينما هبس وموت بالوادي الجديد، ووادي النطرون وكوم الحاصل وأبو المطامير بالبحيرة، وبني سويف ومكتبة البحر الأعظم بالجيزة، وأبو طشت بقنا، ومشروع بدء التنفيذ في المركز الثقافي بأبو سمبل. كما جاري استكمال قصر ثقافة ١٥ مايو، وقصور الثقافة ببني سويف الجديدة، والمنيا الجديدة، و٦ أكتوبر، وقصر الإبداع بالحي السابع، بالإضافة إلى الانتهاء من مشروع واحة الثقافة بمدينة ٦ أكتوبر، ومشروع تطوير الحديقة الثقافية للأطفال بالسيدة زينب.

- **المكاتب العامة والمتاحف والمسارح:**

تستهدف خطة قطاع الثقافة تطوير عدد من المتاحف وشراء المقتنيات الفنية حيث جاري استكمال أعمال تطوير وترميم متحف سراي الجزيرة، ومتحف قيادة الثورة، ومتحف محمد محمود خليل، بالإضافة إلى البدء في تطوير متحف الفن المصري الحديث، ومتحف الشمع، واستكمال أعمال تطوير المتاحف الفنية والقومية.

بالإضافة إلى استكمال مشروع التطوير الشامل للمسارح والذي يشمل المسارح التالية؛ مسرح مصر، والمسرح العائم، ومسرح الغد، ومسرح ميامى، ومسرح ليسيه الحرية بالإسكندرية، تطوير مسرح محمد عبد الوهاب بالإسكندرية، مشروع هدم وبناء مبنى عشوائى للمركز القومى للمسرح والموسيقى وتوفير التجهيزات اللازمة.

ويتسهدف القطاع فيما يتعلق بالمكاتب العامة تطوير البنية الأساسية للمكتبات العامة وترميم ومعالجة الكتب والدوريات العلمية والمبنى والمطبعة، بالإضافة إلى مشروع تطوير البنية الأساسية لدار الوثائق الجديدة بالفسطاط، والانتهاء من ترميم مبنى دار الكتب فى باب الخلق، وتطوير مكتبة مصر العامة، وتطوير وتجهيز المركز القومى للترجمة.

- **معارض ومهرجانات وفعاليات:**

تستهدف خطة قطاع الثقافة إقامة معارض للكتب مستحدثة بجميع المحافظات مع التركيز على محافظات الصعيد والمناطق الحدودية، وزيادة المهرجانات السينمائية والمسرحية الدولية لتشمل جميع المدن السياحية ذلك بالإعداد لمهرجانات جديدة فى كل من أسوان، والأقصر، وشرم الشيط، والغردقة ومرسى علم ومرسى مطروح، واستحداث فعاليات ثقافية تشكيلية على المستوى القومى والعالمى وتعبر عن الثقافة المصرية ودورها فى دعم العلاقات الثقافية المصرية.

- **تطوير دار الأوبرا المصرية وإنشاء فروع جديدة لها بالمحافظات**، حيث يستهدف القطاع إنشاء أوبرا الأقصر، وتطوير البنية الأساسية لدار الأوبرا المصرية، وتطوير مسرح المنصورة لتحويله لدار أوبرا.
- **مشروع إصلاح وترميم وتطوير المركز القومى للسينما، ومشروع تطوير أكاديمية الفنون بروما وتزويدها بالتجهيزات بالآلات اللازمة.**
- **مشروع أكاديمية الفنون بالهرم ويشمل إحلال وتجديد المعاهد الفنية والأمانة العامة ومعهد النقد الفنى والفنون الشعبية وفنون الطفل، واستكمال مستشفى الطلبة ومدارس الأكاديمية ومعمل التصوير السينمائى، وإنشاء وحدات تابعة للأكاديمية بمدينة الإسكندرية.**

كما تهدف خطة قطاع الثقافة إلى دعم وترويج الحرف التراثية والتأهيل الفني لضمان نقل المعرفة وذلك من خلال برنامج حماية وتطوير الحرف التراثية، ويضم المشروعات التالية؛ زيادة عدد المعارض والمهرجانات المقامة لمنتجات الحرف التراثية، وإقامة برنامج تأهيل فنى للحرف التقليدية، وإقامة برنامج قومى يتبنى التعريف بالحرف التراثية ويعمل على تطويرها واستمراريتها ويضم مشروعات مثل؛ مشروع حرفة من بلد ومشروع اصنع مستقبلك المهنى وبينالى الحرفيين المصريين، بالإضافة إلى مشروع أخلس المأثورات الشعبية المصرية والذي يعمل على تجميع المادة العلمية الموثقة عن الحرف الشعبية القائم منها أو شبه مندثر لإصدار أخلس عن الحرف التقليدية الشعبية المصرية.

وفي ضوء عمل الحكومة على إتاحة القنوات التمويلية اللازمة لنمو الصناعات الثقافية، يستهدف القطاع تنفيذ برنامج لدعم وتمكين الصناعات الثقافية، ويضم البرنامج مشروع الانتهاء من ضم أصول السينما، وإنشاء اتحاد الغرف التراثية لجمع المشتغلين بهذه الحرف والصناعات، وإنشاء شركة للطبع والتوزيع وتضم إلى الشركة القابضة للصناعات الثقافية.

الاستثمارات الحكومية المستهدفة لقطاع الثقافة في خطة العام المالي ٢٠١٨/١٧

بلغت جملة الاستثمارات الحكومية المستهدفة لقطاع الثقافة حوالي ٤٤٤,٥ مليون جنيه للعام المالي ٢٠١٨/١٧، وتساهم الخزانة العامة للدولة بحوالي ٨٦,٤٪ من إجمالي الاستثمارات الحكومية بقيمة حوالي ٣٣٩,٧ مليون جنيه، في حين تساهم المنح والمعونات بحوالي ١٠٪ بقيمة ٤٤,٨ مليون جنيه، وبلغت نسبة التمويل الذاتي حوالي ٤,٥٪ بقيمة ٢٠ مليون جنيه. ووفقا للتقسيم الإداري، فقد تصل الاستثمارت الحكومية الموجهة للجهاز الإداري إلى حوالي ١٣٨,٣ مليون جنيه، في حين بلغت الاستثمارات الحكومية الموجهة للهيئات الخدمية نحو ٣٠٦,٢ مليون جنيه. [شكل رقم (١٣/٥)].

شكل رقم (١٣/٥)

هيكل توزيع الاستثمارات العامة وفقا للتقسيم الإداري

هيكل تمويل استثمارات الجهاز الحكومي

ويوضح الجدول التالي أهم البرامج والمشروعات التي تتضمنها خطة التنمية المستدامة للعام المالي ٢٠١٨/١٧ لتطوير الخدمات الثقافية وكذلك الاستثمارات المخصصة لتمويل هذه البرامج. ويتضح أن أكبر نسبة تم توجيهها إلى كل من مشروع مسرح المنصورة القومي والذي يمثل

حوالي ١٠٪ من إجمالي الاستثمارات الحكومية بقيمة ٤٤,٨ مليون جنيه، ومشروع تطوير متحف قيادة الثورةبقيمة ٤٤ مليون جنيه [جدول رقم (١١/٥)].

جدول رقم (١١/٥)

الاستثمارات الحكومية المستهدفة لقطاع الثقافة خلال العام المالي ٢٠١٨/١٧

البرنامج/المشروع	المستهدف ٢٠١٨/١٧ (ألف جنيه)	الهيكل النسبي (٪)
مسرح المنصورة القومى	٤٤٨٠٤	١٠
متحف قيادة الثورة	٤٤٠٠٠	١٠
تجديد المعهد العالى لفنون الطفل	٤٠٠٠٠	٩
بيت ثقافة الطفل بالمحافظات	٣٥٠٠٠	٨
واحة الثقافة مدينة ٦ اكتوبر	٣٠٥٠٠	٧
إنشاء وتطوير متاحف قومية وفنية	٢٨٠٠٠	٦,٢
إحلال وتجديد قصور ثقافية بالمحافظات	٢٨٠٠٠	٦,٢
مدارس الأكاديمية	٢٥٠٠٠	٥,٦
إنشاء وصناعة أنشطة وثقافية مختلفة	٢٠٠٠٠	٤,٥
متحف سراي الجزيرة	١٨٠٠٠	٤
مشروعات أخرى	١٣١٢٠٠	٢٩,٥
إجمالي الاستثمارات الحكومية	٤٤٤٥٠٤	١٠٠

المصدر: وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري.

٣.٤.٥ قطاع الآثار

مقدمة

تستهدف خطة قطاع الآثار للعام المالي ٢٠١٨/١٧ تنفيذ عدد من الأهداف الرئيسية تتضمن؛ نشر وتعزيز الوعي الثقافي والمعرفي والأثري، واستحداث نظام رعاية للمتاحف والمواقع الأثرية، والحفاظ وصيانة الآثار، والحد من الامتداد العمراني العشوائي بالمناطق المحيطة بالمباني التاريخية والأثرية.

ويوضح الجدول رقم (١٢/٥) المستهدفات الكمية لقطاع الآثار لتعكس مدى التقدم نحو تحقيق الأهداف المرجوة للقطاع مع تحديد الأهداف الكمية على المدى القصير ٢٠١٨/٢٠١٧ كما يلي:

جدول رقم (١٢/٥)

المستهدفات الكمية لقطاع الآثار خلال العام المالي ٢٠١٨/١٧

المؤشر	٢٠١٨/٢٠١٧
تسجيل منطقة أثرية	١٥
عدد الزوار للمواقع الأثرية	١٠ مليون زائر (بايرادات ٣٧٧ مليون جنيه)
ترميم قطع أثرية	٦٦٩
ترميم أثر ثابت	٣٢
إنشاء معمل للترميم	٢
تسجيل مواقع أثرية باليونسكو	جزيرة فرعون بطابا

المصدر: وزارة الآثار.

أهم البرامج والمشروعات المستهدفة في خطة قطاع الآثار خلال العام المالي ٢٠١٨/١٧

في إطار سعي قطاع الآثار نحو فتح مزارات جديدة لزيادة الدخل ونشر الوعي الثقافي والأثري، تستهدف الخطة تطوير وترميم المناطق الأثرية والمتاحف والمساجد والكنائس الأثرية من أجل الحفاظ على التراث وصيانته، وتشمل هذه الأعمال استكمال أعمال تطوير منطقة آثار الهرم (مرحلة أولى)، وتطوير المنطقة الأثرية بمدينة الأقصر واستكمال طريق الكباش. ذلك بالإضافة إلى تطوير عدد من المساجد الأثرية مثل مسجد الظاهر بيبرس البندقداري، ومسجد تربانة بالإسكندرية، ومسجد زغلول بمدينة رشيد، ومسجد ووكالة الشوربجي. كما سوف يتم ترميم وتطوير عدد من الآثار القبطية مثل دير الأنبا بولا بالبحر الأحمر، والكنيسة المعلقة، وذلك بهدف المحافظة على الآثار القبطية ورفع كفائتها.

وبالنسبة للمتاحف الأثرية، تستهدف خطة قطاع الآثار العمل على المتاحف الأثرية التالية؛ المتحف المصري الكبير والذي يعد صرحا ضخما وعاملا لجذب السياحة في مصر حيث يعرض آثار الحضارة المصرية القديمة منذ عصور ما قبل التاريخ وحتى العصرين اليونانى والرومانى وينفرد بعرض كنوز الملك توت عنخ امون. وتجدر الإشارة إلى أنه قد تم وضع حجر أساس المتحف المصري الكبير عام ٢٠٠٢ في حين بدأت العملية الإنشائية لمبنى المتحف عام ٢٠١٢، ويتوقع افتتاحه جزئيا في عام ٢٠١٨. وتتمثل أهمية المتحف الأثرية في كونه يعرض ١٠٠,٠٠٠ قطعة أثرية من بينها عرض لحوالي ٣٠ ألف قطعة لأول مرة، كما يساهم المتحف في الارتقاء بمجال البحث العلمي والدراسات الأكاديمية ومجال ترميم وصيانة الآثار، ويتوقع أن يساهم المتحف في تنشيط السياحة من خلال جذب حوالي ٥ مليون زائر سنويا، كما يعزز المتحف الوعي الثقافي للأجيال القادمة. بالإضافة إلى المتحف الآتوني بمحافظة المنيا، ومتحف الموزاييك بمحافظة الإسكندرية، والمتحف اليوناني الروماني بالإسكندرية وترميم الآثار المصرية في سيناء.

ويتم تمويل هذه الأعمال من مصادر تمويل متنوعة تشمل استثمارات حكومية، وهيئات اقتصادية، ومنح وقروض. ويعرض الجزء التالي حجم الاستثمارات الحكومية وتوزيعها على البرامج والمشروعات.

الاستثمارات الحكومية المستهدفة لبرامج ومشروعات قطاع الآثار في العام المالي ٢٠١٨/١٧

بلغ حجم الاستثمارت العامة الموجهة لقطاع الآثار للعام المالي ٢٠١٨/١٧ نحو ٢٤٩٥,٢٨٧ مليون جنيه، وتساهم الاستثمارات الحكومية بحوالي ١٤,٩٪ من إجمالي الاستثمارات العامة بقيمة إجمالية ٣٧٠,٦ مليون جنيه ممولة بالكامل من تمويلا ذاتيا، وموجهة بالكامل للهيئات الخدمية وفقا للتقسيم الإداري. في حين ساهمت الهيئات الاقتصادية بحوالي ٨٥٪ من إجمالي الاستثمارات العامة بقيمة إجمالية ٢١٢٤,٨ مليون جنيه، وتجدر الإشارة إلى أن المساهمة الكبيرة للهيئات الاقتصادية في حجم الاستثمارات الموجهة لقطاع الآثار ترجع إلى تمويلها لمشروعين ضخمين هما المتحف المصري الكبير والذي ذكر أهميته الكبيرة سابقا وذلك بقيمة ٢ مليار جنيه، ومشروع المتحف القومي للحضارة المصرية بمدينة الفسطاط بالقاهرة بقيمة ٣٠ مليون جنيه [شكل رقم (١٤/٥)].

شكل رقم (١٤/٥)

هيكل توزيع الاستثمارات العامة وفقا للتقسيم الإداري

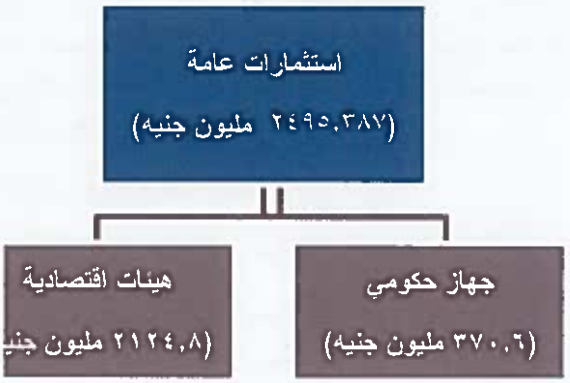

هيكل تمويل استثمارات الجهاز الحكومي

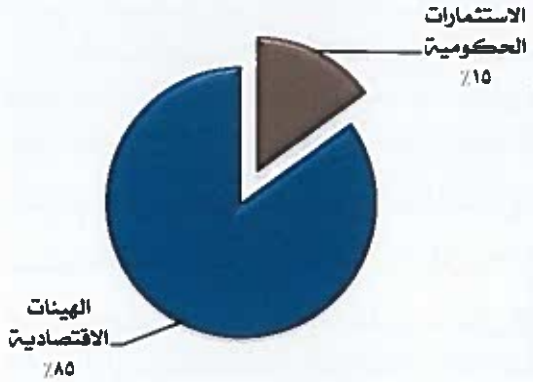

ويوضح الجدول التالي البرامج والمشروعات التي تتضمنها خطة العام المالي ٢٠١٨/١٧ لتطوير برامج قطاع الآثار وكذلك الاستثمارات المخصصة لتمويل هذه البرامج ويتضح أن أكبر نسبة من الاستثمارات الحكومية تم توجيهها إلى كل من مشروع ترميم الآثار الإسلامية والقبطية ومشروع ترميم الآثار المصرية في محافظات مصر والذي يمثل كل منهما حوالي ٢٧٪ من إجمالي الاستثمارات الحكومية بقيمة ١٠٠ مليون جنيه [جدول رقم (١٣/٥)].

جدول رقم (١٣/٥)

الاستثمارات الحكومية المستهدفة لقطاع الآثار خلال العام المالي ٢٠١٨/١٧

البرنامج/المشروع	المستهدف ٢٠١٨/١٧ (ألف جنيه)	الهيكل النسبي (٪)
ترميم الآثار الإسلامية والقبطية	١٠٠٠٠٠	٢٧
ترميم الآثار المصرية فى محافظات مصر	١٠٠٠٠٠	٢٧
حفائر الآثار المصرية فى محافظات مصر	٨٠٠٠٠	٢٢
تطوير المتاحف الأثرية والإقليمية	٥٠٠٠٠	١٣
حفائر الآثار الإسلامية والقبطية	١٠٠٠٠	٣
الوحده الإنتاجية لتنفيذ مشروعات ترميم وصيانة الآثار	٦٠٠٠	٢
متحف النوبة	٤٥٨٠	١
مركز تدريب ونادي العاملين	٤٠٠٠	١
تجديد وتطوير المجلس الأعلى للآثار	٣٠٠٠	١
مركز إحياء الفن المصري القديم	٣٠٠٠	١
مشروعات أخرى	١٠٠٢٠	٢,٧
إجمالي الاستثمارات الحكومية	٣٧٠٦٠٠	١٠٠

المصدر: وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري.

٤.٤.٥ قطاع الأوقاف

مقدمة

تستهدف خطة العام المالي ٢٠١٨/١٧ الإرتقاء بمنظومة الأوقاف وتطويرها لخدمة أغراض تنمية وتطوير المجتمع ونشر الثقافة الوسطية وبث الوعي الديني بين الشباب. وذلك اتساقا مع برنامج عمل الحكومة ٢٠١٦-٢٠١٨ للنهوض بالخدمات الدينية، والذي يرتكز على ثلاث محاور رئيسية تتضمن: تطوير الخطاب الديني، بالإضافة إلى التثقيف والتعليم والمشاركة المجتمعية، وأخيرا التحرك دوليا لإبراز سماحة الإسلام وتقدير دور مصر الريادي.

أهم البرامج والمشروعات المستهدفة لقطاع الأوقاف في خطة العام المالي ٢٠١٨/١٧

تستهدف خطة قطاع الأوقاف للعام المالي ٢٠١٨/١٧ تبني حزمة من البرامج والمشروعات من أهمها:

في إطار عمل قطاع الأوقاف على دحض الفكر المتطرف ومواجهة الأفكار المغلوطة عن الإسلام، يستهدف القطاع في خطته للعام المالي ٢٠١٨/١٧ عقد تدريبات لجميع الأئمة وذلك بهدف بناء قاعدة عريضة ومتميزة من الأئمة والدعاة يجعل منهم قادة فكر ورأي ونموذج يحتذى به، والتوسع في برامج التدريب في مجالي اللغات وتكنولوجيا المعلومات من خلال الأكاديمية العالمية الذي يعمل القطاع على إنشائها وبدء عملها، بالإضافة إلى إعداد موسوعة علمية للرد على شبه التكفيرين والمتطرفين وأخرى لإبراز الحضارة الإسلامية.

كما تعمل خطة قطاع الأوقاف على ترسيخ ريادة مصر الإسلامية على المستوى العالمي واستقرارها كقبلة علمية للفكر الإسلامي الصحيح، وذلك من خلال زيادة فاعلية الإدارة العامة لبحوث الدعوة والمجلس الأعلى للشئون الإسلامية في مجال النشر، وفي مجال الترجمة، بالإضافة إلى تحقيق التراث وتنقيته وإعادة قراءته وإصدار الموسوعات العلمية العصرية، وتطوير كل من المركز الإسلامي بتنزانيا بما يجعله مركز إشعاع علمي وثقافي متميز والجامعة المصرية بكازاخستان، وأخيرا التوسع في أعداد الطلاب الوافدين الذين يرعاهم المجلس الأعلى للشئون الإسلامية والتواصل المستمر معهم.

وفي ضوء الدور الذي يلعبه قطاع الأوقاف في بناء الشخصية المصرية ثقافيا وفكريا وعقليا وأخلاقيا وتعزيز المشاركة المجتمعية الايجابية، يستهدف القطاع تعزيز دور الكتاتيب العصرية ومراكز الثقافة الإسلامية وتوسيع نطاق مسابقات القراءة الحرة والندوات والمحاضرات والبرامج الإعلامية والملتقيات الفكرية وتنويعها.

وفي إطار اهتمام الحكومة بتطوير المساجد والنهوض بها بما يساعدها على أداء رسالتها، تستهدف خطة قطاع الأوقاف إحلال وتجديد ٤٥٥ مسجد عادي بعدد من المحافظات المختلفة منها القاهرة والأقصر والبحر الأحمر وأسيوط وبني سويف والدقهلية وشمال وجنوب سيناء، وتحويل المساجد العادية إلى مساجد جامعة وذلك لخدمة المواطنين بمحافظات مختلفة تتضمن القليوبية والمنوفية والشرقية ودمياط والإسكندرية وقنا، ويتكون المشروع من دور مكتبات وحضانات وعيادات طبية.

ونظرا للتوسع العمراني المتزايد مع الكثافة السكانية وزيادة سكان المناطق القديمة، يستهدف قطاع الأوقاف تنفيذ برنامج إنشاء مساجد جديدة بالمحافظات المختلفة تضم الإسماعيلية وكل من شمال وجنوب سيناء، وبني سويف، والوادي الجديد. بالإضافة إلى إنشاء وتطوير معهد الأيتام، ومشروع تطوير مستشفى الدعاة بمصر الجديدة بالقاهرة ومستشفى الدعاة بسوهاج من خلال شراء أجهزة وآلات ومعدلات طبية.

الاستثمارات العامة المستهدفة لبرامج ومشروعات قطاع الأوقاف في العام المالي ٢٠١٨/١٧

بلغت الاستثمارات العامة المستهدفة لقطاع الأوقاف في خطة عام ٢٠١٨/٢٠١٧ ما يقرب من ٣٠٠,٨ مليون ممولة بالنسبة الأكبر من الاستثمارات الحكومية بحوالي ٥٨,٤٪ بقيمة ١٧٥,٨ مليون جنيه، وتمول الاستثمارات الحكومية من الخزانة العامة للدولة بحوالي ٧٧,٢٪ بقيمة ١٣٥,٨ مليون جنيه وبحوالي ٢٢,٨٪ تمويلا ذاتيا بقيمة ٤٠ مليون جنيه. بينما ساهمت الهيئات الاقتصادية بحوالي ٤١,٥٪ من إجمالي الاستثمارات العامة بقيمة ١٢٥ مليون جنيه من الاستثمارات المستهدفة [شكل رقم (١٥/٥)].

شكل رقم (١٥/٥)

توزيع الاستثمارات العامة المستهدفة لقطاع الأوقاف في خطة العام المالي ٢٠١٨/٢٠١٧

المصدر: وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري

ويوضح الجدول التالي البرامج والمشروعات التي تتضمنها خطة العام المالي ٢٠١٨/١٧ لقطاع الأوقاف وكذلك الاستثمارات المخصصة لتمويل هذه البرامج. ويتضح أن أكبر نسبة تم توجيهها لمشروع إحلال وتجديد المساجد القائمة والذي يمثل حوالي ٨٥,٣٪ من إجمالي الاستثمارات الحكومية بقيمة ١٥٠ مليون جنيه، يليه برنامج إنشاء مساجد بالمدن المختلفة والذي يمثل نحو ٦,٨٪ من إجمالي الاستثمارات الحكومية بقيمة ١٢ مليون جنيه [جدول رقم (١٤/٥)].

جدول رقم (١٤/٥)

الاستثمارات الحكومية المستهدفة لقطاع الأوقاف خلال خطة العام المالي ٢٠١٨/١٧

البرنامج/المشروع	إجمالي (ألف جنيه) ٢٠١٨/١٧	الهيكل النسبي (٪)
إحلال وتجديد المساجد القائمة	١٥٠٠٠٠	٨٥,٣
إنشاء مساجد بالمدن الجديدة	١٢٠٠٠	٦,٨٣
إنشاء وتطوير مبانى إدارية للمديريات الإقليمية والمباني التابعة لها	٦٧٠٠	٣,٨
تحويل مسجد عادي إلى مسجد جامع (مساجد)	٤٠٠٠	٢,٢٨

البرنامج/المشروع	اجمالي (الف جنيه) ٢٠١٨/١٧	الهيكل النسبي (٪)
مستشفى الدعاة بكل من مصر الجديدة وسوهاج	١٨٠٠	١
إنشاء وتطوير معاهد الأيتام	٤٠٠	٠,٢
استكمال إعداد المصحف المفسر باللغة العربية والأجنبية	٢٥٠	٠,١
مشروعات أخرى	٦٥٠	٠,٣٧
إجمالي الاستثمارات الحكومية	١٧٥٨٠٠	١٠٠

المصدر: وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري.

الفصل السادس

البعد البيئي

٦ - ١ قطاع البيئة

مقدمة

يمثل البعد البيني المحور الثالث من محاور التنمية المستدامة بجانب البعد الاقتصادي والاجتماعي، ولذلك جاءت الأهداف الأممية للتنمية المستدامة لما بعد عام ٢٠١٥ لتؤكد على أهمية دمج البعد البيني في كافة القطاعات الاجتماعية والاقتصادية الأخرى بما يضمن تحقيق تنمية شاملة دون الإخلال بحقوق الأجيال القادمة.

وفي هذا الإطار، تستهدف الرؤية الاستراتيجية للبيئة في مصر بحلول عام ٢٠٣٠، دمج البعد البيني في كافة القطاعات التنموية والاقتصادية بشكل يحقق أمن الموارد الطبيعية ويدعم عدالة استخدامها والاستغلال الأمثل لها والاستثمار فيها وبما يضمن حقوق الأجيال القادمة فيها، ويعمل على تنويع مصادر الإنتاج والأنشطة الاقتصادية، ويساهم في دعم التنافسية، وتوفير فرص عمل جديدة، والقضاء على الفقر، ويحقق عدالة اجتماعية مع توفير بيئة نظيفة وصحية وآمنة للإنسان المصري.

كما يتبنى برنامج الحكومة حتى عام ٢٠١٨ أهدافا طموحة تسعى لمواجهة تحديات التغيرات المناخية والتدهور البيئي المستمر وارتفاع الانبعاثات وتأثيرها السلبي على التنمية، مما يسهم في تحقيق التوازن بين البعد البيئي والبعد الاقتصادي والبعد الاجتماعي وصولا للتنمية المستدامة المنشودة. وتتلخص أهم ملامح برنامج الحكومة لحماية البيئة في العمل على تطوير منظومة متكاملة للنظافة وإدارة المخلفات بأنواعها البلدية والزراعية والمخلفات ذات الطبيعة الخاصة، وتحسين نوعية المياه بالمسطحات المائية العذبة، وتحسين نوعية الهواء، وحماية المناطق الساحلية والبحرية، واتخاذ التدابير اللازمة لمكافحة الأزمات والكوارث البيئية، والتصدي للتحديات البيئية والتي تمثل أبرزها في الآثار البيئية الناجمة عن التغيرات المناخية، والاستخدام غير الرشيد والمستدام للموارد الطبيعية وخاصة المياه، والحد من مصادر التلوث بكافة أشكاله، وإيجاد حلول عملية ومستدامة لمشكلات المخلفات البلدية والخطرة والزراعية، وحماية التنوع البيولوجي.

وقد أكد الدستور المصري على التزام الدولة بحماية بحارها وشواطئها وبحيراتها وممراتها المائية ومحمياتها الطبيعية، ويحظر التعدي ... (المادة ٤٥)، وكذلك اتخاذ التدابير اللازمة للحفاظ عليها، وعدم الإضرار بها، والاستخدام الرشيد للموارد الطبيعية بما يكفل تحقيق التنمية المستدامة، وضمان حقوق الأجيال القادمة فيها (مادة ٤٦)، والحفاظ على التنوع البيولوجي الزراعي وأصناف النباتات المحلية للحفاظ على حقوق الأجيال (مادة ٧٩).

أولويات العمل البيني بخطة عام ٢٠١٨/١٧

- الإدارة المتكاملة لمنظومة المخلفات البلدية الصلبة على مستوى المحافظات.
- تحسين نوعية الهواء.
- السيطرة على الصرف الصناعي في نهر النيل.
- الإدارة الرشيدة والمتكاملة للمخلفات والزراعية والخطرة.

- المحافظة على الثروات الطبيعية من الأراضي والمحميات الطبيعي والتنوع البيولوجي.
- حماية المناخق الساحلية.
- زيادة الوعي البيني وثقافة التعامل مع البيئة بين مختلف فئات المجتمع.

البرامج والمشروعات المستهدفة لقطاع البيئة في خطة العام المالي ٢٠١٨/١٧

- البرنامج القومي للإدارة البيئية لنوعية الهواء، ويشمل مشروع الشبكة القومية لرصد نوعية الهواء المحيط، والشبكة القومية لرصد الانبعاثات الصناعية، ومشروع تطوير شبكة رصد مستويات الضوضاء، وبرنامج فحص عادم المركبات، وبرنامج التشجير، بالإضافة إلى برنامج السيطرة على ظاهرة السحابة السوداء.
- البرنامج القومي للإدارة البيئية للمناخق الصناعية والتحول لمناخق صناعية خضراء، ويشمل تجهيز وحدة معالجة صرف صناعي متنقلة تخدم المنشآت الصناعية في بعض المناخق الصناعية التي تضم أوشيم، وأبورواش، والمنيا الجديدة، ودراسة البصمة البيئية لمدابغ الجلود بمدينة الروبيكي، واستكمال دراسات سور مجرى العيون وعين الصيرة، ووضع استراتيجية للتلوث الصناعي وخطة عمل وخنية.
- البرنامج القومي لحماية الطبيعة وإدارة المحميات الطبيعية، ويشمل تطوير شبكة المحميات الطبيعية على مستوى الجمهورية، ورصد وتصنيف حالة الأنظمة البيئية والتقييم الاقتصادي لخدمات النظم البيئية، وبرنامج نظم الإدارة والتمويل للمحميات الطبيعية.
- البرنامج القومي لنوعيات المياه، ويشمل رصد نوعيات المياه بالبحر الأحمر والمتوسط والبحيرات، وتطوير المعامل، وإدارة الكوارث والأزمات.
- برنامج التوعية والتدريب والإعلام والتفتيش البيني، ويشمل برامج تدريب للعاملين بالجهاز والفروع الاقليمية والمحميات الطبيعية، والعاملين بالجهات الحكومية وغير الحكومية، في مجالات التنمية المستدامة. وكذلك برامج توعية بيئية للعالمين بإدارات الإعلام، واستكمال تجهيزات المعرض المتنقل، وتجديد وحدة التوعية المتنقلة الخاصة بوحدة الركن الأخضر، وتجهيز مركز وعي بيني مصغر بمراكز الشباب. بالإضافة إلى برامج التفتيش البيني على المنشآت المختلفة.
- برنامج الفروع الاقليمية ودعم اللامركزية، ويشمل تطوير البنية الأساسية للفروع (رفع كفاءة الفروع الاقليمية)، وبرامج دعم وتطوير المعامل وأجهزة الرصد بالفروع الإقليمية، ومشروعات تطوير نظم وتكنولوجيا المعلومات بالمنشآت التابعة للجهاز.

١) برنامج الاستهداف الجغرافي للقرى الأكثر احتياجا، ويهدف إلى توفير دعم للقرى الأكثر احتياجا في مجالات إدارة المخلفات الصلبة والزراعية والصرف الصحي.

- برنامج التنمية المستدامة، ويشمل استكمال مشروع بناء القدرات الوخنية للتنمية المستدامة لدعم التخطيط التكاملي للتنمية المستدامة، ومشروع إنشاء نموذج القرية البيئية بالفيوم (محمية وادي الريان والمجتمع المدني)، وبرنامج دمج المجتمع المدني في تحقيق أهداف استراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠.
- برنامج التغيرات المناخية، ويشمل الدراسات والاستشارات الخاصة بأعمال المجلس الوخني للتغيرات المناخية، وإعداد خرائط تفاعلية تضم كل السيناريوهات لأثر تغير

المناخ على مصر، وإعداد دراسة لتقييم الاحتياجات التكنولوجية (التخفيف والتكيف) للتغيرات المناخية، وإعداد خطة لرفع الوعي بالتغيرات المناخية بالتعاون مع الاتحاد العام للجمعيات الأهلية، وكذلك إعداد ونشر دوريات ومطبوعات ووسائل مساعدة للتوعية بتغير المناخ، ودراسة مواجهة السيول بمشاركة وزارة الري.

- برنامج تطوير وتحسين نظم المعلومات البيئية وتكنولوجيا البنية المعلوماتية، ويشمل مشروعات تطوير وصيانة البنية الأساسية المعلوماتية، ومشروعات تطوير النظم وبرامج التشغيل وتحسين المعرفة البيئية.
- البرنامج القومي للمخلفات، يشمل البرنامج القومي للمخلفات البلدية الصلبة، والبرنامج القومي للمخلفات الزراعية، والبرنامج القومي للمخلفات الخطرة.

الاستثمارات الحكومية المستهدفة لبرامج البيئة بخطة عام ٢٠١٨/١٧

بلغ إجمالي الاستثمارات المستهدفة لبرامج البيئة بخطة عام ٢٠١٨/١٧ نحو ٥٣٠,٤ مليون جنيه، منها نحو ٣٠٠ مليون جنيه خزانة عامة بنسبة ٥٦,٦٪ من إجمالي الاستثمارات المستهدفة لبرامج البيئة مقابل نحو ٤٠٠ مليون جنيه تمويل خزانة بخطة عام ٢٠١٧/١٦، بينما تمول المنح والمعونات نحو ١٧,١٪ من إجمالي الاستثمارات وذلك بنحو ٩٠,٦ مليون جنيه، ويبلغ حجم التمويل من المصادر الأخرى نحو ١٣٩,٨,٨ مليون جنيه بنسبة ٢٦,٤٪ [شكل رقم (١/٦)].

شكل رقم (١/٦)
توزيع الاستثمارات المستهدفة لبرامج البيئة وفقا لمصدر التمويل بخطة عام ٢٠١٨/١٧

المصدر: وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري

وتستحوذ مشروعات مساندة منظومة المخلفات البلدية الصلبة بجهاز تنظيم إدارة المخلفات على النصيب الأكبر من الاستثمارات المستهدفة لبرامج البيئة في خطة عام ٢٠١٨/١٧، وذلك بنحو ٦٠ مليون جنيه تمثل نحو ١١,٣٪ من إجمالي الاستثمارات المستهدفة، وذلك بهدف استكمال المرحلة الثانية من برنامج الدعم المؤسسي وهو البرنامج الثالث من برامج الخطة القومية العاجلة لرفع كفاءة وتحسين منظومة المخلفات البلدية الصلبة. تليها مشروعات تطوير الفروع الإقليمية لجهاز شئون البيئة بنحو ٥٥ مليون جنيه، ثم مشروعات برنامج المخلفات الخطرة والصناعية بنحو ٤٥ مليون جنيه. كما تم تخصيص نحو ١٥ مليون جنيه لمشروعات تدعيم القرى الأكثر احتياجا في مجال المخلفات والصرف الصحي تمول كلها من الخزانة العامة للدولة [جدول رقم (١/٦)].

جدول (١/٦)

أهم مشروعات قطاع البيئة بخطة عام ٢٠١٨/١٧

المشروع	القيمة (بالمليون جنيه)		توزيع نسبي	نسبة الخزانة
	إجمالي	خزانة	(٪)	(٪)
المخلفات البلدية الصلبة	٦٠,٠	٢٠,٠	١١,٣	٣٣,٣
برنامج تطوير الفروع الاقليمية لجهاز شئون البيئة	٥٥,٠	١٥,٠	١٠,٤	٢٧,٣
البرنامج القومي للمخلفات الخطرة والصناعية	٤٥,٠	١٥,٠	٨,٥	٣٣,٣
برنامج حماية الطبيعة وإدارة المحميات الطبيعة	٣٤,٥	١٤,٠	٦,٥	٤٠,٦
البرنامج القومي لتحسين نوعية الهواء	٢٠,٧	١٤,٢	٣,٩	٦٨,٧
القرى الأكثر احتياجا	١٥,٠	١٥,٠	٢,٨	١٠٠,٠
المخلفات الزراعية	١٥,٠	١٥,٠	٢,٨	١٠٠,٠
البرنامج القومي للتغيرات المناخية	١١,٥	١,٠	٢,٢	٨,٧
برنامج التشجير والتخلص الآمن لمياه الصرف الصحي المعالجة	١٠,٠	٧,٠	١,٩	٧٠,٠
أخرى(*)	٢٦٣,٧	١٨٣,٨	٤٩,٧	٦٩,٧
إجمالي	٥٣٠,٤	٣٠٠	١٠٠	٥٦,٦

المصدر: وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري.

(*) تشمل استثمارات غير موزعة بنحو ٢٥٨,٥ مليون جنيه.

٦ - ٢ قطاع التنمية العمرانية

مقدمة

تتضمن خطة التنمية العمرانية عدد كبير من المشروعات الهامة التي تساهم في تحسين مستوى معيشة المواطنين وتحقيق العدالة الاجتماعية، بالإضافة إلى مساهمة هذا القطاع الحيوي في الناتج المحلي الإجمالي والتشغيل حيث يوفر عدد كبير من فرص العمل خاصة للعمالة غير الماهرة وغير المدربة. وتشمل خطة التنمية العمرانية للعام المالي ٢٠١٨/١٧ عدة محاور من أهمها استكمال مشروع الإسكان الاجتماعي في كافة المحافظات ومشروعات مياه الشرب والصرف الصحي في مدن وقرى الجمهورية، ومشروعات الطرق وغيرها من مشروعات التعمير، بالإضافة إلى مشروع تطوير العشوائيات.

أهم مستهدفات التنمية العمرانية في إطار خطة التنمية المستدامة للعام المالي ٢٠١٨/٢٠١٧

نستعرض فيما يلي أهم مستهدفات التنمية العمرانية في مجال الإسكان، والمناطق العشوائية، ومياه الشرب والصرف الصحي، وذلك على النحو التالي:

أولا: في مجال الإسكان

- **الإسكان الاجتماعي:** تم حتي الآن نهو ٢١٥ ألف وحدة، والمستهدف استكمال عدد الـ٥٠٠ الف وحدة بخبقا للتكليفات الرئاسية (٢٨٥ الف وحدة).
- **الإسكان المتوسط:** الانتهاء من ٥٨ ألف وحدة والبدء فى الطرح والاسناد لعدد ١٠ ألف وحدة.
- **بيت الوطن:** استكمال ترفيق ٤٠٥ قطعة والبدء فى ترفيق عدد ٦٦ قطعة بمشروع بيت الوطن.
- **إسكان بدوي وقرى توطين:** ونهو عدد ٦٤١ منزل بدوى بسيناء وعدد ١٠٠ بيت بدوى بالوادى الجديد و٧ بيت بدوى بمطروح و٨٣٠ وحدة توطين بالبحر الأحمر واستكمال العمل فى عدد ٥٠٥ بيت بدوى بسيناء والبدء فى إجراءات الطرح لعدد ٥٠ بيت بدوى بالوادى الجديد و٥٠٠ وحدة توطين بالبحر الأحمر بمشروع اسكان بدو وقرى توطين.
- **البيت النوبي:** الانتهاء من عدد ١٨٤ بيت نوبى بوادى كركر والإحلال والتجديد لعدد ١٠٠٠ بيت نوبى بمركز نصر النوبة بمشروع إسكان النوبة بأسوان والمغتربين والانتهاء من عدد ١ قرية بالوادى الجديد وعدد١ قرية بأسيوط وعدد ٢ قرية بالمنيا وعدد ٢ قرية بأسوان واستكمال العمل فى عدد ١ قرية بالاسماعيلية و٢ قرية بأسوان وا قرية بقنا و١ قرية بسوهاج بمشروع قرى الظهير الصحراوي والانتهاء من المرحلة الأولى بعدد ٥٠٠ وحدة والبدء فى الطرح والترسية للمرحلة الثانية بعدد ٥٠٠ وحدة أخرى.
- **مشروع تنمية رفح الجديدة:** البدء فى تنفيذ المرحلة الأولى منها مع تحسن الظروف الأمنية (٣٠ عمارة بعدد ٤٨٠ وحده - مسجد يسع ١٠٠٠مصلى - وحده نخب اسره - نقطة شرطة - مطافى - مجمع محلات تجارية- وحدة انتاج خبز- حضانة- شبكات داخلية وتنسيق موقع عام).

ثانيا: في مجال تطوير المناطق العشوائية

تم تخصيص استثمارات حكومية في خطه العام المالي ٢٠١٨/١٧ تبلغ قيمتها ٣,٥١٢ مليار جنيه موزعة على ٢٢ محافظة لاستكمال تطوير المناطق العشوائية غير الآمنة، لتصبح نسبة

المناخق التي تم تطويرها ٥٠٪ من جملة المناخق المستهدفة. [جدول (٢/٦) وجدول (٣/٦)]. وسيتم استخدام هذه الاستثمارات لتنفيذ المشروعات التالية:

- في مجال تطوير المناخق العشوائية غير الآمنة: يتم استكمال تطوير عدد ٨٧ منطقة غير آمنة منها ١٠ مناخق درجة الخطورة الأولى مهددة للحياة و٦٢ منطقة من الدرجة الثانية مناخق سكنية على املاك الدولة و١٥ منطقة من الدرجة الثالثة مهدده للصحة) والبدء في تطوير ٨٦ منطقة مهدده للحياة و٧٣ منطقة من الدرجة الثانية للخطورة و١٣ منطقة مهددة للحياة.
- في مجال تطوير المناخق العشوائية غير المخططة: يتم استكمال تطوير ٥ مناخق غير مخططة بمحافظات البحر الاحمر والمنيا والغربية.
- في مجال تطوير الأسواق العشوائية: يتم الانتهاء من تنفيذ تطوير عدد ٢٧ سوق في ١٢ محافظة والبدء في تطوير عدد ٣٣ سوق في ١٢ محافظة أخرى.

جدول رقم (٢/٦)

استثمارات تطوير المناطق العشوائية موزعة على المحافظات في خطة ٢٠١٨/١٧

(القيمة بالمليون جنيه)

المحافظات	جملة
القاهرة	١٩٦٦,١
جنوب سيناء	٢٠٩
قنا	١٨٥
الاسماعيلية	١٧١
البحر الاحمر	١٥٢
الأقصر	١٢٢
شمال سيناء	١٠٦
السويس	٨٤
الغربية	٧٣
دمياط	٧٠
بورسعيد	٦٨
الإسكندرية	٦٦
الوادي الجديد	٥٤,٦
أسوان	٥٢
مطروح	٣٦
البحيرة	٣٣
الدقهلية	٢٤,١
كفر الشيخ	١٥
الشرقية	١٣
المنيا	٦
القليوبية	٣
الجيزة	٣
الإجمالي	٣٥١٢,٨

المصدر: وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري

ويستحوذ **إقليم القاهرة الكبرى** (القاهرة والجيزة والقليوبية) على النصيب الأكبر من تلك الاستثمارات بقيمة تبلغ حوالي ١٩٧٢,١ مليون جنيه بحيث يمثل نصيب هذا الإقليم فقط ٥٦,١٤٪ من إجمالي استثمارات تطوير المناخق العشوائية. وتتمثل أهم مشروعات تطوير العشوائيات في هذا الإقليم فيما يلي: **محافظة القاهرة** (منطقه الزبالين ١٥ مايو، منطقة الخيالة (مصر القديمة والبساتين) ، معا مدينة السلام)، وفي **محافظة الجيزة** (شرق المدينة الحوامدية ـقلب

المدينة اوسيم)، محافظة القليوبية: (مساكن إسكو حي شبرا الخيمة، مدينة السلام حي شبرا الخيمة، عزبة العرب حي شبرا الخيمة، ابراهيم لطفي حي شبرا الخيمة، خلف نادى البلاستيك حي شبرا الخيمة، عزبة سليم حي شبرا الخيمةبهتيم شبرا الخيمة، الفتح شبرا الخيمة، عزبة الصعايدة شبرا الخيمة).

يليه إقليم القناة (بورسعيد والإسماعيلية والسويس وشمال سيناء وجنوب سيناء والشرقية) ويستحوذ على استثمارات تبلغ حوالي ٦٥١ مليون جنيه وتشكل نسبة ١٨,٥٪ وتتمثل أهم مشروعات تطوير العشوائيات في هذا الإقليم فيما يلي: محافظة الإسماعيلية (الشهداء، منطقة كوكاكولا، الدريسة القصاصين الإسماعيلية)، محافظة الشرقية (دريسة النقراشى بالزقازيق، منطقة دريسة عبد السلام عارف الزقازيق، أبو كبير شرقية، أبو حماد البلد شرقية).

ثم إقليم جنوب الصعيد (سوهاج وقنا والأقصر وأسوان والبحر الأحمر) حيث يبلغ نصيبه من تلك الاستثمارات حوالي ٥١٢ مليون جنيه أي يمثل نسبه ١٤,٥٪. وتتمثل أهم مشروعات تطوير العشوائيات في هذا الإقليم فيما يلي: محافظة البحر الأحمر (منطقة عشش البلد برأس غارب، تطوير مدينة الغردقة)، محافظه أسوان (منطقة الصحابي م٢)، محافظه قنا (منطقة دريسة البحرى بفرشوط بقنا،بين الكنوز ومساكن عثمان قنا،قلب المدينة ابو تشت قنا، النقيب قنا)، محافظة سوهاج (الكومة باخميم سوهاج)، محافظة الأقصر (مناخق المعبد اسنا الأقصر، البروج ارمنت ، العبيد ارمنت،نجع عطيطو الأقصر، المنشية اسنا).
ونصيب إقليم الدلتا (الغربية والدقهلية والمنوفية ودمياط وكفر الشيخ) يبلغ حوالي ١٨٢,١ مليون جنيه أي يمثل نسبه حوالي ٥,٢٪ وتتمثل اهم مشروعات تطوير العشوائيات في هذا الإقليم فيما يلي: محافظة كفر الشيخ (منطقة الدريسه بدسوق، منطقة دريسة مزلاقان التحرير، منطقة مساكن العاملين بالسكة الحديد، منطقة منشية فؤاد، القنطرة البيضة كفر الشيخ)، محافظة الغربية (منطقة الكندلية خنطا بالغربية)، محافظة الدقهلية (مناخق وسط المدينة أجا، مناخق شرق المدينة دكرنس).

ثم إقليم الإسكندرية (الإسكندرية ومطروح والبحيرة) يبلغ حوالي ١٣٥ مليون جنيه ويمثل نسبه حوالي ٣,٨٤٪. وتتمثل أهم مشروعات تطوير العشوائيات في هذا الإقليم فيما يلي: محافظة الإسكندرية (منطقة خلف المصيلحى بحى غرب الإسكندرية)، محافظة البحيرة (مناخق بحيرة الصرف بوادي النطرون، باط الكوم ابو المطامير البحيرة).

بينما يمثل نصيب إقليم وسط الصعيد (أسيوط والوادي الجديد) ما يبلغ حوالي ٥٤,٦ مليون جنيه ويشكل نسبه ١,٦٪، وتتمثل أهم مشروعات تطوير العشوائيات في هذا الإقليم فيما يلي: محافظة أسيوط (مناخق غرب البلد أسيوط، الوليدية أسيوط)، محافظة الوادي الجديد (منطقة موط القديمة الدخلة، بلاط اسلامية، بلاط الوادى الجديد).

بحيث يتبقى النصيب الأصغر من تلك الاستثمارات ثم إقليم شمال الصعيد (بني سويف والفيوم والمنيا) ويبلغ حوالي ٦ مليون جنيه ويمثل حوالي ٠,٢٪. وتتمثل أهم مشروعات تطوير العشوائيات في هذا الإقليم فيما يلي: محافظة بني سويف (عزبة الصفيح بنى سويف، ميدان العجمى بنى سويف ناصر ببني سويف)، محافظة المنيا (الكيلو شرق مغاغا، الجنيدى سمالوط المنيا) [(شكل (٢/٦)].

شكل رقم (٢/٦)

الاستثمارات المخصصة لتطوير المناخق العشوائية موزعة حسب الأقاليم في خطة ٢٠١٨/١٧

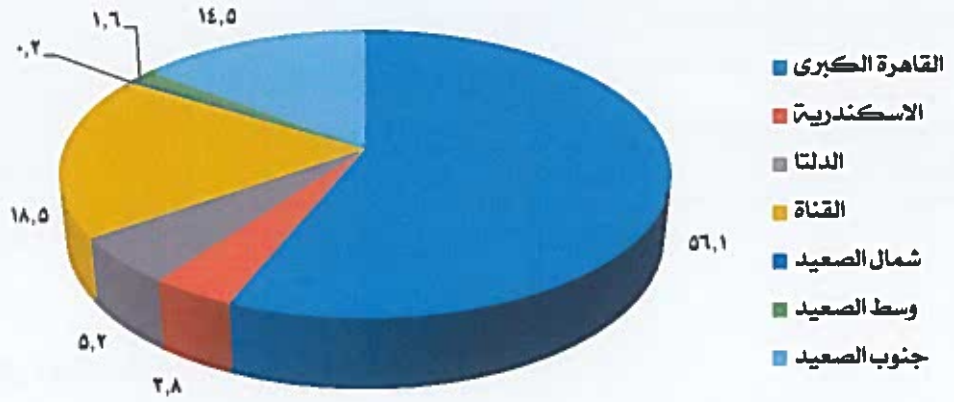

المصدر: وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري

جدول رقم (٣/٦): أهم مشروعات تطوير المناخق العشوائية في خطة عام ٢٠١٨/١٧

الإقليم	الاستثمارات (مليون جنيه)	نسبة من جملة الاستثمارات (٪)	المحافظات	أهم المشروعات
القاهرة الكبرى	١٩٧٢,١	٥٦	القاهرة	منطقه الزبالين ١٥ مايو، منطقة الخيالة (مصر القديمة والبساتين)، معا مدينة السلام)
			الجيزة	شرق المدينة الحوامدية .قلب المدينة اوسيم
			القليوبية	مساكن إسكو حي شبرا الخيمة، مدينة السلام حي شبرا الخيمة، عزبة العرب حي شبرا الخيمة، ابراهيم لطفي حي شبرا الخيمة، خلف نادى البلاستيك حي شبرا الخيمة، عزبة سليم حي شبرا الخيمة، يهتيم شبرا الخيمة، الفتح شبرا الخيمة، عزبة الصعايدة شبرا الخيمة
القناة	١٨٢,١	١٨,٥	الإسماعيلية	الشهداء، منطقة كوكاكولا، الدريسة القصاصين الإسماعيلية
			الشرقية	دريسة النقراشي بالزقازيق، منطقة دريسة عبد السلام عارف الزقازيق، أبو كبير شرقية، أبو حماد البلد شرقية
جنوب الصعيد	٥١٢	١٤,٥	البحر الأحمر	منطقة عشش البلد برأس غارب، تطوير مدينة الغردقة)، محافظه أسوان (منطقة الصحابي م٢
			قنا	منطقة دريسة البحرى بفرشوط بقنا،بين الكنوز ومساكن عثمان قنا،قلب المدينة ابو تشت قنا، النقيب قنا
			سوهاج	الكومة بأخميم سوهاج
			الأقصر	مناخق المعبد اسنا الأقصر، البروج ارمنت ، العبيد ارمنت،نجع عطيطو الأقصر، المنشية اسنا
الدلتا	١٨٢,١	٥,٢	كفر الشيخ	منطقة الدريسه بدسوق، منطقة دريسة مزلاقان التحرير، منطقة مساكن العاملين بالسكة الحديد، منطقة منشية فؤاد، القنطرة البيضة كفر الشيخ
			الغربية	منطقة الكندلية خنطا
			الدقهلية	مناخق وسط المدينة أجا، مناخق شرق المدينة دكرنس
الإسكندرية	١٢٥	٣,٨٤	الإسكندرية	منطقة خلف المصيلحى بحى غرب الإسكندرية

الاقليم	الاستثمارات (مليون جنيه)	نسبة من جملة الاستثمارات (٪)	المحافظات	أهم المشروعات
			البحيرة	مناخق بحيرة الصرف بوادي النطرون، باط الكوم ابو المطامير البحيرة
وسط الصعيد	٥٤,٦	١,٦	أسيوط	مناخق غرب البلد أسيوط، الوليدية أسيوط
			الوادي الجديد	منطقة موط القديمة الدخلة، بلاط اسلامية، بلاط الوادى الجديد
شمال الصعيد	٦	٠,٢	بني سويف	عزبة الصفيح بنى سويف، ميدان العجمى بنى سويف ناصر ببني سويف
			المنيا	الكيلو شرق مغاغا، الجنيدى سمالوط المنيا

المصدر: وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري

ثالثا: في مجال مشروعات مياه الشرب:

من المستهدف الوصول بخدمة مياه الشرب كما وكيفا لنسبة ١٠٠٪ وضمان توقف نظام المناوبات وتوجيه الاستثمارات إلى تحسين جودة المياه فى بعض المناخق من خلال:

- الانتهاء من عدد ٩٥ مشروع.
- استكمال التنفيذ لعدد ٤٧ مشروع.
- البدء فى الطرح والإسناد لعدد ١٤٥ مشروع.
- استكمال العمل للقضاء علي انقطاع المياه والكسورات وكذا القضاء علي التسريب الموجود بالشبكات للحفاظ علي كميات مياه الشرب المنتجة وذلك بمختلف المحافظات بمشروعات إحلال وتجديد شبكات ومحطات مياه الشرب.

رابعا: في مجال مشروعات الصرف الصحي:

توصيل خدمة الصرف الصحي لجميع مدن وقرى الجمهورية وذلك من خلال:

- الانتهاء من عدد ٦٥ مشروع بالمدن واستكمال التنفيذ لعدد ٣٦ مشروع والبدء فى الطرح والاسناد لعدد ٢٩٣ مشروع.
- الانتهاء من عدد ١٨٠ مشروع بالقرى واستكمال التنفيذ لعدد ٢٦٦ مشروع.
- القضاء علي التلوث الناتج عن تسرب مخلفات الصرف الصحي بالمجاري المائية والتربة الزراعية من خلال الانتهاء من عدد ٢٥٩ مشروع واستكمال التنفيذ لعدد ٤٣٣ مشروع والبدء فى الطرح والإسناد لعدد ٣٦٦ مشروع، واستكمال العمل للقضاء علي الكسورات وتسربات الشبكة التي تضر التربة والمنشآت القائمة وذلك بمختلف المحافظات.

الاستثمارات المخصصة لتطوير خدمات الإسكان والمرافق العامة والمجتمعات العمرانية في إطار خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠١٨/٢٠١٧

يبلغ حجم الاستثمارات المستهدفة لتطوير خدمات الإسكان والمرافق العامة والمجتمعات العمرانية في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠١٨/٢٠١٧ نحو ٦٤ مليار جنيه وذلك بنسبة ٣٣٪ من إجمالي الاستثمارات العامة المستهدفة في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠١٨/٢٠١٧.

وتتضمن الخطة تخصيص استثمارات حكومية لبرامج التنمية العمرانية في حدود ٥٣,٨ مليار جنيه تمثل حوالي ٨٤٪ من إجمالي الاستثمارات العامة المستهدفة لبرامج التنمية العمرانية، منها نحو ١٣,٥ مليار جنيه خزانة عامة. ويبلغ حجم استثمارات الهيئات الاقتصادية حوالي ٩,٨ مليار جنيه تمثل حوالي ١٥,٣٪ من إجمالي الاستثمارات المستهدفة لبرامج التنمية العمرانية.

شكل رقم (٣/٦): الاستثمارات العامة المستهدفة لبرامج التنمية العمرانية في خطة ٢٠١٧/٢٠١٨

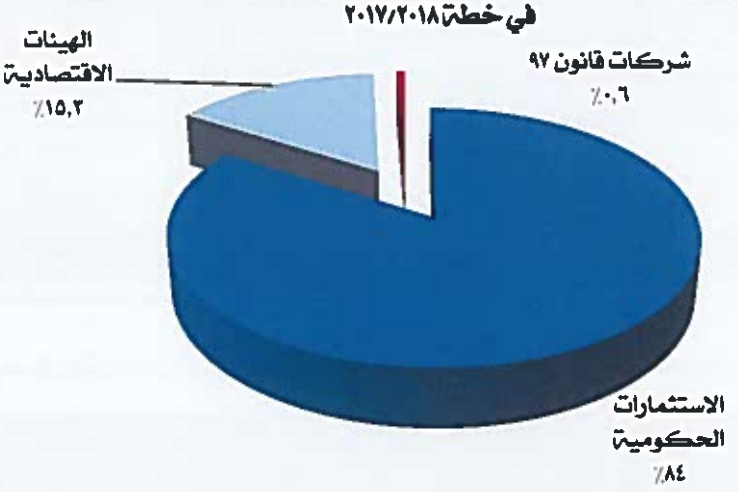

المصدر: وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري

برامج ومشروعات تطوير خدمات الإسكان والمرافق العامة والمجتمعات العمرانية في إطار خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠١٧/٢٠١٨

تتضمن خطة تطوير خدمات الإسكان والمرافق العامة والمجتمعات العمرانية في إطار خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠١٧/٢٠١٨ عدد من البرامج الرئيسية والفرعية الهامة التي يأتي على رأسها برنامج الإسكان الذي يستأثر بحوالي ٦١,١٪ من جملة الاستثمارات الحكومية المخصصة لتطوير خدمات الإسكان والمرافق العامة والمجتمعات العمرانية وفي حدود مبلغ ٣٢,٩ مليار جنيه، يليه برامج الصرف الصحي والذي يمثل نحو ١٤,٢٪ من إجمالي الاستثمارات الحكومية المخصصة لتطوير خدمات الإسكان والمرافق العامة والمجتمعات العمرانية وفي حدود مبلغ ٧,٧ مليار جنيه[(جدول (٤/٦)].

الجدول رقم (٤/٦): توزيع الاستثمارات الحكومية المخصصة لأهم البرامج الرئيسية لبرامج التنمية العمرانية في خطة العام المالي ٢٠١٨/٢٠١٧

البرامج الرئيسية	إجمالي الاستثمارات الحكومية (مليون جنيه)	التوزيع النسبي (٪)
الإسكان	٣٢٩٢٩,٧٥	٦١,١
الصرف الصحي	٧٧٢٠,٠٦	١٤,٣
البرامج والمشروعات الأخرى	٧٣٨٩,٦٣	١٣,٧
المناخق العشوائية	٣٤٧٨,٦٠	٦,٥
مياه الشرب	١١٢٠,٤٨	٢,١
التنمية العمرانية والخدمات	٦١٧,٨٠	١,١
مشروعات الطرق والكباري	٦١٦,٢٠	١,١
الإجمالي	٥٣٨٧٢,٦٢	١٠٠

المصدر: وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري

الجدول رقم (٥/٦): مؤشرات قياس الأداء الخاصة ببرامج التنمية العمرانية

البرامج الرئيسية	البرامج الفرعية	الهدف الاستراتيجي	مؤشرات قياس الأداء			الاستثمارات الحكومية (بالألف جنيه)
			اسم المؤشر	الوضع الحالي حتى ٢٠١٦/١٢/٣١	المستهدف لعام ٢٠١٨/٢٠١٧	
الإسكان	الإسكان الاجتماعي	توفير نماذج مختلفة من برامج الإسكان لمواجهة الطلب المتزايد على العمران في الريف والحضر وللحد من الآثار السلبية للنمو العمراني غير المخطط لتوفير المسكن الملائم لكل مواطن بما يتناسب مع مستوى دخله وإتاحة الفرصة لأكبر عدد من المواطنين في الحصول علي السكن الملائم مع التركيز الشديد على فئة الشباب ومحدودى الدخل تحقيقا للعدالة الإجتماعية	عدد وحدات الإسكان الاجتماعي التي تم الإنتهاء من تنفيذها	تم الإنتهاء من تنفيذ ٢٠٣ ألف وحدة	تم حتي الآن نهو ٢١٥ ألف وحدة، والمستهدف استكمال عدد ال٥٠٠ الف وحدة طبقا لتكليفات الرئيس (٢٨٥ الف وحدة)	٣٢٩٢٩٧٤٩
	الإسكان المتوسط	تلبية ٢٠٪ من احتياجات الفئات المتوسطة لمواجهة الطلب المتزايد على العمران لكل مواطن بما يتناسب مع مستوى دخله ومساندة الطبقة المتوسطه من خلال إتاحة وحدات سكنية كاملة التشطيب بسعر مناسب أقل من مثيلاتها	عدد وحدات الإسكان المتوسط	جاري تنفيذ ٥٨ الف وحدة	الانتهاء من ٥٨ ألف وحدة والبدء فى الطرح والاسناد لعدد ١٠ ألف وحدة	

البرامج الرئيسية	البرامج الفرعية	الهدف الاستراتيجي	مؤشرات قياس الأداء			الاستثمارات الحكومية (بالألف جنيه)
			اسم المؤشر	الوضع الحالي حتى ٢٠١٦/١٢/٣١	المستهدف لعام ٢٠١٧/٢٠١٨	
		في القطاع الخاص (إتاحة وحدات سكنية بمساحات تتراوح بين ١٠٠ الي ١٥٠ م٢ بسعر مناسب أقل من مثيلاتها المقدمة من القطاع الخاص فى أفضل مواقع بالمدن الجديدة ويصل إجمالي عددها الى ١٥٠ ألف وحده سكنية)				
	إتاحة أراضي للإسكان الاجتماعي	الإسراع بمعدلات التنمية في المدن الجديدة الحالية من خلال توفير قطع أراضي بمساحات مختلفة بمواقع مختلفة طبقا لتميزها لإقامة سكن عائلي للأسر بمختلف مستوياتها	عدد قطع الأراضي المتاحة	تم طرح المرحلة التكميلية من أراضي الإسكان الاجتماعي بعدد ٢٤٨٤٠ قطعة	الانتهاء من ترفيق ١١١٠٠ قطعة واستكمال ترفيق ٥٩٠٠ قطعة والبدء فى ترفيق عدد ١٢٩٠ قطعة	
	إتاحة أراضي للفئات القادرة			تم طرح أراضي سكنية مميزة بنظام القرعة العلنية وتم تخصيص أراضي بمساحة ٧٠٠ فدان	الانتهاء من ترفيق ٦٨٠٠ قطعة	
	بيت الوطن			تم بيع ٦٩٢٣ قطعة أرض بـ٩ مدن جديدة	الانتهاء من ترفيق ٨٠٠ قطعة واستكمال ترفيق ٤٠٥ قطعة والبدء فى ترفيق عدد ٦٦ قطعة	
	إسكان بدو وقرى توطين	تحقيق الاستقرار الاجتماعى وزيادة الرقعة الزراعية بالزراعة حول المجتمعات الجديدة عن طريق تسكين وتوطين قبائل البدو بمحافظات جنوب وشمال سيناء والإسماعلية والبحر الأحمر والوادى الجديد	عدد وحدة بدوية متاحة	تم نهو عدد ٦٥منزل بجنوب وشمال سيناء ،وعدد ٢١٨ بالبحر الأحمر - جارى العمل فى ٨٢٠ وحدة توطين بالبحر الأحمر و١٠٠ بيت بدوى بالوادى الجديد و ٢١٦ منزل بدوى بسيناء و٧ بيت بدوى بمطروح	نهو عدد ٦٤١ منزل بدوى بسيناء وعدد ١٠٠ بيت بدوى بالوادى الجديد و٧بيت بدوى بمطروح و٨٢٠ وحدة توطين بالبحر الأحمر واستكمال العمل فى عدد ٥٠٥ بيت بدوى بسيناء والبدء فى إجراءات الطرح لعدد ٥٠ بيت بدوى بالوادى الجديد و٥٠٠ وحدة توطين بالبحر الأحمر	
	إسكان النوبة والمغتربين	تسكين وتوطين أبناء القرى المغتربين من أبناء النوبة	عدد الوحدات	تم نهو عدد ٨١٦ بيت نوبى من إجمالى ١٠٠٠بيت بوادى كركر بأسوان	نهو عدد ١٨٤ بيت نوبى بوادى كركر والإحلال والتجديد لعدد ١٠٠٠ بيت نوبى بمركز نصر النوبة	

البرامج الرئيسية	البرامج الفرعية	الهدف الاستراتيجي	مؤشرات قياس الأداء			الاستثمارات الحكومية (بالألف جنيه)
			اسم المؤشر	الوضع الحالي حتى ٢٠١٦/١٢/٣١	المستهدف لعام ٢٠١٨/٢٠١٧	
	قرى الظهير الصحراوي	إنشاء مجتمعات جديدة بالقرب من المجتمعات القائمة لامتصاص الكثافة السكانية المتزايدة وتوفير فرص عمل جديدة طبقا للأنشطة ومقومات التنمية بكل منطقة	عدد القري المنتهية	تم الانتهاء من أعمال الخرسانات وأعمال المبانى للبيوت الريفية لعدد٦ قرى وجارى أعمال شبكات وأعمال صرف صحى لعدد ٨ قرى وتم نهو أعمال توصيلات المياه والطرق الداخلية لعدد ٣ قرى	نهو عدد ١ قرية بالوادى الجديد وعدد١ قرية بأسيوط وعدد ٢ قرية بالمنيا وعدد ٢ قرية بأسوان واستكمال العمل فى عدد ١ قرية بالاسماعيلية و٢ قرية بأسوان و١ قرية بقنا و١ قرية بسوهاج	
	الإسكان الاقتصادي	توفير وحدات سكنية للفئات منخفضة الدخل وخاصة الشباب	عدد وحدات الإسكان الاقتصادي	العمل بمشروع عدد ٥٠٠ وحدة إسكان اقتصادى بالوادى الجديد مرحلة أولى من عدد ٢٠٠٠ وحدة	نهو المرحلة الأولى بعدد ٥٠٠ وحدة والبدء فى الطرح والترسية للمرحلة الثانية بعدد ٥٠٠ وحدة أخرى	
	دعم إسكان منخفض التكاليف	انشاء إسكان منخفض التكاليف بمساحات صغيرة وتوفير دعم بكافة المحافظات لشراء وحدات سكنية (دعم ٢٠ ألف وحده سكنية)	عدد وحدات الإسكان منخفض التكاليف	تم نهو عدد ٨٦٤ وحده سكنية وجارى العمل فى ٦٧٢ وحده اخرى	نهو عدد ٦٧٢ وحده سكنية	
	مدينة رفح الجديدة	تنمية شمال سيناء وتسكين السكان الذين تم هدم منازلهم للدواعي الأمنية بشمال سيناء	عدد وحدات الإسكان المنتهية بمدينة رفح الجديدة	لايوجد بسبب الوضع الأمنى	مستهدف البدء فى تنفيذ المرحلة الأولى منها مع تحسن الظروف الأمنية (٣٠ عمارة بعدد ٤٨٠ وحده - مسجد يسع ١٠٠٠مصلى - وحدة طب أسرة - نقطة شرطة - مطافى - مجمع محلات تجارية - وحدة انتاج خبز - حضانة - شبكات داخلية وتنسيق موقع عام	
تطوير المناطق العشوائية	تطوير المناطق العشوائية الغير آمنة	إزالة كل المناطق الخطرة المهددة لحياة المواطنين ونقل السكان لوحدات جديدة عن طريق إنهاء ازالة ونقل كافة سكان المناطق الخطرة المهددة لحياة المواطنين وبناء سكن ملائم لهم - و توفير الخدمات والمرافق الضرورية للمناطق الغير مخططة (كالمياه والصرف والكهرباء .....الخ) لرفع مستوي معيشة السكان في هذه المناطق - توفير	عدد الوحدات المنتهية بالمناطق العشوائية	جاري تنفيذ ٦٣ الف وحدة	استكمال تطوير عدد ٧٣ منطقة غير آمنة بعدد ٧١ الف وحدة	٢٤٧٨٦٠٠
	تطوير المناطق العشوائية الغير		عدد المناطق العشوائية المطورة	جاري تنفيذ عدد ٦٣ ألف وحدة لسكان المناطق الغير آمنة بقيمة ٩,٥مليار	استكمال تطوير ٥ مناطق غير مخططة بمحافظات البحر الأحمر والمنيا والغربية	

البرامج الرئيسية	البرامج الفرعية	الهدف الاستراتيجي	مؤشرات قياس الأداء			الاستثمارات الحكومية (بالألف جنيه)
			اسم المؤشر	الوضع الحالي حتى ٢٠١٦/١٢/٣١	المستهدف لعام ٢٠١٧/٢٠١٨	
	مخططة	أسواق حضارية، يتوافر بها التنظيم مع وجود إطار مؤسسي أول صحي ونظام لجمع المخلفات.		جنيه		
	تطوير الأسواق العشوائية		عدد الأسواق العشوائية المطورة	تم تطوير سوق غزة والكونيسة	الانتهاء من تنفيذ تطوير عدد ٢٧ سوق فى ١٢ محافظة والبدء فى تطوير عدد ٢٣ سوق فى ١٢ محافظة أخرى	
مياه الشرب	شبكات ومحطات مياه الشرب	الوصول بخدمة مياه الشرب كما وكيفا لنسبة ١٠٠٪ وضمان توقف نظام المناوبات وتوجيه الاستثمارات إلى تحسين جودة المياه فى بعض المناطق	عدد ٤٧ شبكات ومحطات مياه الشرب	جاري تنفيذ ٩٥ مشروع	الانتهاء من عدد ٩٥ مشروع واستكمال التنفيذ لعدد ٤٧ مشروع والبدء فى الطرح والاسناد لعدد ١٤٥ مشروع	١١٢٠٤٨١
	إحلال وتجديد شبكات ومحطات مياه الشرب	القضاء علي انقطاع المياه والكسورات وكذا القضاء علي التسريب الموجود بالشبكات للحفاظ علي كميات مياه الشرب المنتجة	عدد مشروعات إحلال وتجديد شبكات ومحطات مياه الشرب	-	استكمال العمل للقضاء علي انقطاع المياه والكسورات وكذا القضاء علي التسريب الموجود بالشبكات للحفاظ علي كميات مياه الشرب المنتجة وذلك بمختلف المحافظات	
الصرف الصحي	صرف صحي المدن	توصيل خدمة الصرف الصحي لجميع مدن الجمهورية	عدد مشروعات الصرف الصحي بالمدن	جاري تنفيذ ٦٥ مشروع	الانتهاء من عدد ٦٥ مشروع واستكمال التنفيذ لعدد ٣٦ مشروع والبدء فى الطرح والاسناد لعدد ٢٩٢ مشروع	٧٧٢٠٠٦٢
	صرف صحي القرى	توصيل خدمة الصرف الصحي لجميع قري الجمهورية والقضاء علي التلوث الناتج عن تسرب مخلفات الصرف الصحي بالمجاري المائية والتربة الزراعية	عدد مشروعات الصرف الصحي بالقرى	جاري تنفيذ ٢٢٧ مشروع	الانتهاء من عدد ١٨٠ مشروع واستكمال التنفيذ لعدد ٢٦٦ مشروع	
	إحلال وتجديد شبكات ومحطات الصرف الصحي	القضاء على الكسورات و تسربات الشبكة التي تضر التربة والمنشآت القائمة	عدد مشروعات إحلال وتجديد شبكات ومحطات الصرف الصحي	-	استكمال العمل للقضاء علي الكسورات وتسربات الشبكة التي تضر التربة والمنشآت القائمة وذلك بمختلف المحافظات	
مشروعات الطرق والكباري	الطرق القومية	نقل السكان من الوادي الضيق شرقا وغربا وتنمية مجتمعات عمرانية جديدة عن طريق تنفيذ عدد من الطرق العرضية لربط	نسبة التنفيذ ٪	جاري العمل فى تنفيذ ٢ طريق قومي محور ٣٠ يونيو طرق بنسبة تنفيذ ٨٠٪	الانتهاء من المشروعين بالكامل	٦١٦٣٠٠

البرامج الرئيسية	البرامج الفرعية	الهدف الاستراتيجي	مؤشرات قياس الأداء			الاستثمارات الحكومية (بالألف جنيه)
			اسم المؤشر	الوضع الحالي حتى ٢٠١٦/١٢/٢١	المستهدف لعام ٢٠١٧/٢٠١٨	
		الوادي بالمناطق الواعدة لتنميتها و تنمية المناطق المحيطة بهذه الطرق		وأعمال صناعية بنسبة ٧٥٪		
				محور الفرافرة/ ديروط بنسبة تنفيذ ٧٥٪		
	الطرق والمحاور الرئيسية		نسبة التنفيذ ٪	جاري العمل فى تنفيذ ١٢ مشروع طرق		
		دعم السياحة وتسهيل الحركة المرورية		بدهب بنسبة تنفيذ ٦٢٪	الانتهاء من المشروع	
		حل مشكلة الإختناقات المرورية		كوبرى فوق قناة الاتصال بنسبة ٧٢٪	الانتهاء من المشروع	
		ازدواج للطريق لتسهيل الحركة المرورية		ازدواج الطريق الموازى لترعة السلام ٨٣٪	الانتهاء من المشروع	
		أحد روافد الطريق الدولى الساحلى لنقل الحركة مباشرة بين الطريق الدولي الساحلي ومحافظتي كفر الشيخ والبحيرة والمنطقة الصناعية الجديدة بمطوبس لخدمة المناطق المستصلحة الجديدة والمناطق الزراعية		المرحلة الأولى رافد أبو الروس/مطوبس ٨٢٪	الانتهاء من المرحلة الأولى	
				المرحلة الثانية رافد أبوالروس/مطوبس ١٠٪	استكمال تنفيذ المرحلة الثانية	
		طريق يربط مدينة شين الكوم بطريق السادات من خلال كوبرى طملاى على النيل بطول (١٦) كم		طريق شين الكوم/طملاى بنسبة ٨٣٪	الانتهاء من المشروع	
				طريق الجارة/سيوه بنسبة ١٥٪	الانتهاء من المشروع	
		طريق يربط واحة الجارة بطريق مطروح/سيوه وتنمية الواحة حضاريا وتشجيع سياحة السفارى والسياحة العلاجية وخلق محور تنموى جديد		تطوير طريق الجارة/بئر النص بنسبة ٢٠٪	الانتهاء من المشروع	
		محور تنموى جديد للربط المباشر بين مركز الداخلة وأسيوط ويساهم فى تنمية الداخلة (ربط طريق شرق العوينات / منفلوط) بطول ٢٠٠كم		محور تنيدة/ منفلوط بنسبة ١٥٪	الانتهاء من المشروع	
		طريق يربط مدينة أسيوط بطريق (القاهرة – أسيوط) الصحراوي الغربي عبر هضبة أسيوط بطول ٢٢كم		المرحلة الأولى من طريق هضبة أسيوط الغربى بطول ١٢كم بنسبة ٧٠٪	الانتهاء من المشروع	
				المرحلة الثانية من طريق هضبة أسيوط الغربى بطول ١٠كم	البدء فى تنفيذ المرحلة الثانية	

البرامج الرئيسية	البرامج الفرعية	الهدف الاستراتيجي	مؤشرات قياس الأداء			الاستثمارات الحكومية (بالألف جنيه)
			اسم المؤشر	الوضع الحالي حتى ٢٠١٦/١٢/٣١	المستهدف لعام ٢٠١٧/٢٠١٨	
		لخدمة التجمعات السكنية غرب الطريق		المرحلة الأولى الطريق الاقليمى الشرقى بأسوان بنسبة ٤٠٪	الانتهاء من المرحلة الأولى	
		تحقيق السيولة المرورية بطريق الكورنيش وميدان النهضة		المرحلة الثانية من محور صفط اللبن بنسبة ٢٠٪	استكمال المشروع	
		ربط مباشر لكوبرى الجامعة مع منطقة الجامعة بدون تقاطعات		الأسبقية الأولى: نفق مراد بنسبة ٢٠٪	الانتهاء من الأسبقية الأولى	
		ربط محور روض الفرج بالعاصمة الإدارية الجديدة		تطوير محور الفنجرى	استمرار عملية التطوير	
				الاسبقية الأولى: كوبرى علوى بنسبة ٥٠٪	الانتهاء من الأسبقية الأولى	
		توفير مسارات نقل جديدة لتسهيل الحركة والقضاء علي الاختناقات وربط المحافظات ببعضها البعض وتسهيل نقل البضائع		-	البدء فى تنفيذ عدد ١٥ مشروع طرق جديد وعدد٥ كوبرى فى حالة توافر التمويل	
	الطرق الداخلية	رفع كفاءة الطرق الداخلية بالمحافظات وتنفيذ طرق بالمدن الجديدة	نسبة التنفيذ (٪)	جاري تنفيذ طرق داخلية بالمحافظات	استكمال التنفيذ للمشروعات الجارية والبدء فى طرح طرق أخرى	
				طرق تنموية بالساحل الشمالى الغربى بطول ٢٠٠كم بنسبة تنفيذ ٦٢٪		
				طرق تنموية بمحافظة قنا بنسبة تنفيذ ٩٦٪ والبدء فى طرح مشروعات جديدة		
				طرق ربط القرى والتجمعات بحلايب وشلاتين وأبورماد بالطرق الرئيسية بنسبة ٧٤٪		
				طرق بمحافظات القناة بنسبة تنفيذ ٨٤٪ والبدء فى طرح مشروعات جديدة		
				طرق بمدن شمال سيناء بنسبة ٤٨٪ والبدء فى طرح مشروعات جديدة		
				طرق بمدن جنوب سيناء بنسبة ١٦٪ والبدء فى طرح		

البرامج الرئيسية	البرامج الفرعية	الهدف الاستراتيجي	مؤشرات قياس الأداء			الاستثمارات الحكومية (بالألف جنيه)
			اسم المؤشر	الوضع الحالي حتى ٢١/١٢/٢٠١٦	المستهدف لعام ٢٠١٧/٢٠١٨	
				مشروعات جديدة		
			الأطوال المنفذة (كم)	تم تنفيذ نحو ٢١٦٠كم طرق بالمدن الجديدة وجارى تنفيذ ١٧٠٠كم أخرى	الانتهاء من ١٨٠٠ كم طرق بالمدن الجديدة واستكمال ٩٤٠ كم طرق والبدء فى الطرح والاسناد ١٠٠٠ كم أخرى	
التنمية العمرانية والخدمات	المشروعات الخدمية	المساهمة في النهوض بالخدمات العامة بالمحافظات المختلفة عن طريق رفع كفاءة المبانى الخدمية عن طريق إقامة بيوت للطلبه والطالبات ومبانى للمدينة الجامعية للطلبة الجامعيين والمغتربين بالوادى الجديد - و إنشاء ورفع كفاءة مبانى خدمية حتى تصلح لاستخدام العاملين وتهيئة ظروف العمل المناسبة بسيناء - و مكافحة التصحر بمطروح لأهميته في توطين البدو للحفاظ على الأمن القومي		- تنفيذ ٥٠٠ بئر زراعات - و٢٢٥ سد مبانى - ومبنى للمدينة الجامعية بالوادى الجديد. - توصيل نحو ١٩٦ ألف خط تليفون وتنفيذ عدد ٢٠ وحدة صحية وعدد ٢٨ مدرسة وعدد ٥٥ وحدة سوق وخدمات وتنفيذ ٢٢٠ فدان مسطحات خضراء وعدد ٢٥ألف شجرة ونخلة وعدد ٢٤٧فدان غابات شجرية.	- نهو عدد ٢٠٠٠ بئر زراعات و١١٠٠ سد مبانى - نهو مبنى للمدينة الجامعية وبيت للطلبة بالوادى الجديد. - نهو عدد ٢ مبنى إدارى ومدرسة ٦ فصول واستكمال عدد ١ مبنى ادارى و ١ مركز طب الاسرة وعدد ١١ استراحة ومشغل بشمال وجنوب سيناء والاسماعيلية. - الانتهاء من المرحلة الثانية من تطهير وتعميق بوغاز وبحيرة البرلس. - نهو توصيل نحو ٢٣٢ ألف خط تليفون و٢٧ وحدة صحية و٥٢ مدرسة و١٢٩ وحدة سوق وخدمات و١٣٥فدان مسطحات خضراء وزراعة ٨٨٥١ شجرة ونخلة. - استكمال تنفيذعدد ١٢٩ألف خط تليفون و٢٢ وحدة صحية و ٣٤ مدرسة و٩٥ وحدة سوق وخدمات و٢٨٥ فدان مسطحات خضراء و ١٦٠ألف شجرة ونخلة و ١٠٧٠ فدان غابات شجرية وطرح واسناد ٣٧٤ ألف خط تليفون و٦ وحدة صحيةو١٦مدرسة و٤٠ وحدة سوق وخدمات و٣٠٢ فدان مسطحات خضراء و ٩٨٠٠ شجرة ونخلة و ٤ألف فدان غابات شجرية.	٦١٧٧٩٧

البرامج الرئيسية	البرامج الفرعية	الهدف الاستراتيجي	مؤشرات قياس الأداء			الاستثمارات الحكومية (بالألف جنيه)
			اسم المؤشر	الوضع الحالي حتى ٢٠١٦/١٢/٣١	المستهدف لعام ٢٠١٨/٢٠١٧	
	مشروعات الكهرباء	تدعيم وانشاء جهد منخفض ومتوسط لمدن وقرى محافظة شمال سيناء ومحافظة السويس وتوفير خدمة الطاقة الكهربائية للاماكن المحرومة عن طريق توصيل التيار الكهرباني لبعض تجمعات الاكثر احتياجا بمدن بئر العبد والعريش - انارة طرق محافظة السويس	عدد التجمعات المخدومة بالكهرباء	تم توصيل وتدعيم شبكات بمدن ومراكز تجمعات شمال وجنوب سيناء ومدن القناه	استكمال توصيل وتدعيم شبكات الكهرباء لمدن وقرى شمال وجنوب سيناء ومحافظات القناة	
		توريد وحدات توليد بقدرات مختلفة بالوادى الجديد	عدد وحدات التوليد	جارى	الانتهاء من توريد عدد ١٠وحدات توليد كهرباء قدرات مختلفة ومد شبكة الكهرباء لمسافة ٦٠كم لقرية الزيات	
		تحسين خدمة توفير الطاقة بالمدن الجديدة	أطوال شبكات الكهرباء (كم)	تم توصيل شبكات الكهرباء للمدن الجديدة بأطوال ١٩٤٠ كم	الانتهاء من توصيل شبكات كهرباء بطول ٨٢٩٠كم واستكمال تنفيذ بطول ٢٥٠٠كم وطرح وإسناد أطوال ٣٩٠٠كم	
	مشروعات التنمية المتكاملة	انشاء مجتمعات عمرانية صغيرة قابلة للتنمية المستدامة عن طريق انشاء منازل للبدو و اقامة مشروعات يقومون بالعمل فيها مثل المزارع السمكية والصوب الزراعية و تربية المواشي	م٢ - فدان- عدد	تم غرس عدد ٥١١٢٠٢ شتلة زراعية واستصلاح ٨٨ فدان وتم عمل ٧٢ صوبة زراعية و٣ مزرعة أغنام وعدد ٢ مزرعة سمكية ومبنى خدمي	عمل عدد١١ مزرعة شاملة (آبار- طلمبات - خزانات - مولدات - ٥٨٣ فدان شبكة ري - زراعة فاكهة وخضروات - صوب زراعية- شتلات نخيل - سياج شجري - مزارع أغنام - مزارع أسماك مباني خدمية- منافذ بيع)	
برامج ومشروعات أخرى	ديوان عام التنمية العمرانية	تدعيم البنية الاساسية التكنولوجية الالكترونية من معدات وأدوات مطلوبة لسرعة وكفاءة الانجاز واتخاذ القرار ربط الادارة المالية بالوزارة مع شبكة المالية والدفع الالكترونى وموازنة البرامج والأداء	-	-	تدعيم قدرة الإدارات الفنية والادارية وتأهيل قدرات العاملين	٧٣٨٩٦٣٤

البرامج الرئيسية	البرامج الفرعية	الهدف الاستراتيجي	مؤشرات قياس الأداء			الاستثمارات الحكومية (بالألف جنيه)
			اسم المؤشر	الوضع الحالي حتى ٢٠١٦/١٢/٣١	المستهدف لعام ٢٠١٧/٢٠١٨	
		تجهيزات الجهاز المركزى للتعمير	مشروع	-	اعمال الطرح والبت الفنى والترسية على الشركات واصدار اوامر الاسناد وإعداد العقود بين الوزارة والمقاولين. تحليل الاسعار للمشروعات لتحديد القيم النهائية لبنود الاعمال وبالتالى تحديد التكلفة الكلية للمشروعات. المتابعة الفنية والمالية لمشروعات الاجهزة التنفيذية	
	التدريب على حرف التشييد والبناء	توفير العمالة الحرفية المناسبة والمدربة فى مجال التشييد والبناء لسد احتياجات السوق المحلى والحد من البطالة ومواجهة هجرة العمالة	عدد المتدربين	٦٨٠	٦٨٠	
				٦٠٠٠	١٤٠٠٠	
				٤٣٦	١٠٠٠	
				مركز واحد بأسوان المرحلة الأولى	٢مراكز (إمبابة - مرسى مطروح - حوش عيسى)	
	المشروعات المشتركة	رفع مستوى الخدمة داخل المجتمع السكني بحلوان ومدينة ٦ أكتوبر عن طريق رصف طرق داخلية بمشروع إسكان محدودى الدخل بحلوان ومدينة ٦ أكتوبر	أطوال الطرق (كم)	رصف بعض الطرق الداخلية بين المجاورات بمشروع محدودى الدخل بحلوان والتعاونى بأكتوبر		

المصدر: وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية

أما بالنسبة لتوزيع استثمارات الهيئات الاقتصادية المخصصة للإسكان والمرافق العامة والمجتمعات العمرانية في إخار خطة عام ٢٠١٨/٢٠١٧، فقد حصلت برامج تطوير البنية الأساسية على النصيب الأكبر من إجمالي استثمارات الهيئات الاقتصادية حيث تم توجيه أكبر نسبة من الاستثمارات لبرنامج تنمية وتطوير القاهرة الجديدة حيث بلغت ٢٢,٢٨٪ وذلك في حدود مبلغ ١,٦ مليار جنيه، يليه برنامج تنمية وتطوير مدينة العاشر من رمضان والذي يمثل نحو ١٧,٨٧٪ من إجمالي استثمارات الهيئات الاقتصادية المخصصة لبرامج تطوير البنية الأساسية وفي حدود مبلغ ١,٣ مليار جنيه، وأخيرا برنامج تنمية وتطوير مدينة بدر والذي يمثل نحو ١٢٪ من إجمالي استثمارات الهيئات الاقتصادية المخصصة لبرامج تطوير البنية الأساسية.

وقد بلغ إجمالي استثمارات الهيئات الاقتصادية المخصصة لبرامج تطوير الخدمات بالمحافظات المختلفة المستهدفة للإسكان والمرافق العامة والمجتمعات العمرانية في إخار خطة عام ٢٠١٨/٢٠١٧ حوالي ٢,٢ مليار جنيه حيث يحتل برنامج تنمية مدينة العبور على المرتبة الأولي من إجمالي الاستثمارات المخصصة لبرامج الخدمات وذلك في حدود ٠,٣ مليار جنيه ويمثل نحو ١٧,٩٪ ويليه برنامج مدينة العاشر من رمضان والذي يمثل نحو ١٠,٨٪ من إجمالي استثمارات الهيئات الاقتصادية المخصصة لبرامج الخدمات.

وأخيرا بلغت استثمارات شركات القطاع العام (شركات قانون ٩٧) المستهدفة للإسكان والمرافق العامة والمجتمعات العمرانية في إطار خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠١٨/٢٠١٧ حوالي ٠,٤ مليار جنيه لبرنامج الإحلال والتجديد للمحافظة على خاقة المقاولات خاص بشركة المقاولون العرب [جدول رقم (٦/٦) وجدول رقم (٧/٦)].

الجدول رقم (٦/٦): توزيع استثمارات أهم ١٠ برامج رئيسية بالبنية الأساسية التابعة للهيئات اقتصادية بالإسكان والمرافق العامة والمجتمعات العمرانية في خطة عام ٢٠١٨/٢٠١٧

البرنامج الرئيسي	البرامج الفرعية	إجمالي استثمارات البنية الأساسية (مليون جنيه)	الوزن النسبي (٪)
البرامج الخاصة بالبنية الأساسية	القاهرة الجديدة	١٦٦٩,٣٠	٢٢,٢٨
	مدينة العاشر من رمضان	١٣٣٨,٧٦	١٧,٨٧
	مدينة بدر	٩٠٠,٠٠	١٢,٠١
	مدينة السادات	٧٢٤,٩٣	٩,٦٨
	مدينة ٦ اكتوبر	٤٦٠,٠٠	٦,١٤
	مدينة العلمين الجديدة	٣٨٣,٤٥	٥,١٢
	مدينة ١٥ مايو	٢٦١,٦١	٣,٤٩
	مدينة العبور	٢٢١,٢٥	٢,٩٥
	تجمع الشيخ زايد	٢١٩,١٤	٢,٩٢
	مدينة سوهاج الجديدة	١٥٧,٨٩	٢,١١
	مدينة برج العرب الجديدة	١٥٦,٤٩	٢,٠٩
	برامج أخرى	٩٩٩,٨٠	٩,٩٠
الإجمالي		٧٤٩٢,٦٢	١٠٠

المصدر: وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري

الجدول رقم (٧/٦): توزيع استثمارات أهم ١٠ برامج رئيسية بالخدمات التابعة للهيئات الاقتصادية بالإسكان والمرافق العامة والمجتمعات العمرانية في خطة عام ٢٠١٨/٢٠١٧

البرنامج الرئيسي	البرامج الفرعية	إجمالي استثمارات الخدمات (مليون جنيه)	الوزن النسبي (٪)
البرامج الخاصة بالخدمات	مدينة العبور	٣٩٥,٩٩	١٧,٩٩
	مدينة العاشر من رمضان	٢٣٧,٣٠	١٠,٧٨
	مدينة السادات	١٨١,٩٠	٨,٢٦
	مدينة قنا الجديدة	١٨١,٣٠	٨,٢٤
	مدينة غيبة الجديدة	١٦٨,٥٨	٧,٦٦
	مدينة سوهاج الجديدة	١٤٧,٥١	٦,٧٠
	مدينة الشروق	١٢٢,٥٠	٥,٥٧
	مدينة بدر	١١٧,٠٢	٥,٣٢
	مدينة أسوان الجديدة (جزيرة سهيل)	١٠٥,٢٢	٤,٧٨
	مدينة أسيوط الجديدة	٥٠,٤١	٢,٢٩
	مدينة برج العرب الجديدة	٤٩,٤٢	٢,٢٥
	برامج أخرى	٤٤٣,٩٢	٢٠,١٧
الإجمالي		٢٢٠١,٠٧	١٠٠

المصدر: وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري

الفصل السابع

البعد المكاني

٧ – ١ المؤشرات الدالة على الفجوات التنموية

تنص المادة رقم (٢٧) من الدستور المصري على أهمية تحقيق النمو المتوازن جغرافيا وقطاعيا وبينيا. كما أن تحقيق التنمية الإقليمية المتوازنة يعد من أهم أهداف استراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠ حيث يؤكد الهدف الثاني للمحور الاقتصادي من الاستراتيجية على أهمية تحقيق نمو احتوائي ومستدام من خلال رفع معدل النمو الاقتصادي وتحقيق نمو متوازن إقليميا. ويتبنى برنامج الحكومة حتى يونيو ٢٠١٨ أيضا فكر النمو الاحتوائي وهو ذلك النمو الذي لا ينتظر الفقراء جني ثماره بعد حدوثه وإنما النمو الذي يتزامن معه تحقيق أهداف العدالة الاجتماعية والنمو المتوازن بين الطبقات والمناخق المختلفة.

ويستعرض التحليل التالي أهم المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية للأقاليم الاقتصادية السبعة، وتوضيح التفاوت الحالي في مؤشرات التنمية الأساسية وهذا ما سيساعد في توجيه خطط وسياسات الحكومة نحو معالجة المشاكل التنموية التي تواجه تلك الأقاليم.

جدول رقم (١/٧) المؤشرات الاقتصادية الأساسية للأقاليم المختلفة (٪)

الإقليم	التوزيع النسبي للناتج المحلي الإجمالي (١٣/١٢) (١)	التوزيع النسبي للاستثمارات العامة (١٥/١٤) (٢)	معدل البطالة (٢٠١٥) (٣)	معدل الفقر (كنسبة من السكان) (٢٠١٥) (٤)	معدل الأمية (٢٠١٦) (٥)
القاهرة الكبرى	٤٣,٧	٣٠	١٣,٦	١٩,٧	١٨,٢
الإسكندرية	١٤,٢	٦	١١,٢	١٧,٧	٢٠,٣
قناة السويس	١٢,٨	٩	١٤,٩	١٥,٥	٩,٨
الدلتا	١٢,٨	٨	١٣	١٧	١٦,٩
جنوب الصعيد	٨,١	٧,٥	١٤,١	٥٣,٤	١٥,١
شمال الصعيد	٥,٦	٣,٤	٩,٧	٤٥,٢	١٨,٥
وسط الصعيد	١,٩	٣	١٣,٤	٦٦	١٧,٦
إجمالي الجمهورية	١٠٠	١٠٠	١٢,٨	٣٧,٨	١٨,٦

المصدر: (١) و(٢): وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري. (٣) و(٤): الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء. (٥): الهيئة العامة لتعليم الكبار (معدل الأمية في الفئة العمرية ١٠ سنوات فأكثر حتى ٢٠١٦/١/١).

ملحوظة: الترتيب وفقا للتوزيع النسبي للناتج المحلي الإجمالي.

شكل رقم (١/٧)
معدل الفقر بين الأقاليم المختلفة

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، ٢٠١٦.

شكل رقم (٢/٧)
معدل الأمية بين الأقاليم المختلفة

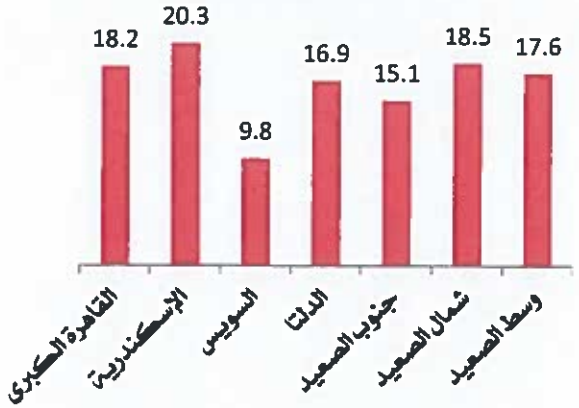

المصدر: الهيئة العامة لتعليم الكبار، حتى ٢٠١٦/٧/١.

٧-١-١ إقليم القاهرة الكبرى

يضم إقليم القاهرة الكبرى محافظات القاهرة والجيزة والقليوبية، مما يجعله يقع في ملتقى الدلتا ووادي النيل بمساحة إجمالية قدرها ١٧٣٩٣,٤ كم٢، وتمثل نحو ١,٧٪ من جملة مساحة مصر، وتبع أهميته من أنه العاصمة السياسية للبلاد.

تتنوع بخبيعة هذا الإقليم ما بين الزراعية خاصة في الجيزة والقليوبية والصحراوية على أخراف الإقليم. يمثل الإقليم حوالي ٢٥٪ من إجمالي عدد السكان بجملة ما يقرب من ٢٢,٥ مليون نسمة منهم ٩,٥ مليون نسمة في القاهرة، ٧,٨ مليون نسمة في الجيزة و٥,٢ مليون نسمة في القليوبية.

يستحوذ إقليم القاهرة الكبرى على النسبة الأكبر من القيمة المضافة الإجمالية (الناتج المحلي الإجمالي) على مستوى الجمهورية. وتقدر نسبة مساهمة القاهرة ٧٦,٢٪ من القيمة المضافة للإقليم، وتساهم الجيزة بنسبة ١٧,٧٪ وأخيرا القليوبية بنسبة ٦,١٪.

بلغ متوسط معدل البطالة في الإقليم حوالي ١٣,٦٪ وذلك بتمثيل محافظة القاهرة أعلى نسبة عند ١٤,٦٪ مقارنة بمحافظتي الجيزة والقليوبية عند حوالي ١٣,٢٪.

وفيما يتعلق بمعدل الفقر، فقد بلغ ١٩,٧٪ خلال عام ٢٠١٥ وهذا يعكس تراجعا عن معدل عام ٢٠١٢/٢٠١٣ الذي بلغ ٢٣,٧٪. حيث بلغ الفقر في محافظات الإقليم (القاهرة ١٧,٥٪، الجيزة ٢٨,٦٪ والقليوبية ١٣,١٪). كما حقق معدل الأمية في الإقليم ١٨,٢٪ حيث بلغت الأمية في القاهرة ١٥,٢٪ والجيزة ٢٠,٨٪ والقليوبية ١٨,٥٪.

حصل الإقليم على حوالي ٣٠٪ من إجمالي الاستثمارات العامة المنفذة خلال عام ٢٠١٤/٢٠١٥ حيث جاءت الاستثمارات في القاهرة في المقدمة بنسبة ٦٥٪ من إجمالي الاستثمارات المنفذة في الإقليم يليها الجيزة (٢٥٪) ثم القليوبية (١٠٪).

٧-١-٢ إقليم الإسكندرية

يشغل إقليم الإسكندرية المنطقة الغربية من شمال الجمهورية، حيث يمثل شريطا ساحليا بطول ٥٦٠ كم. ويضم الإقليم محافظات الإسكندرية ومطروح والبحيرة بمساحة إجمالية ١٧٨٦٨٩كم^2 بما يعادل ١٧,٩٪ من جملة مساحة مصر. يعتبر الإقليم المدخل الشمالي الغربي لمصر، ويقطن الإقليم ما يقرب من ١١,٥ مليون نسمة وذلك بنسبة ١٢,٥٪ من جملة سكان مصر ويوجد في محافظة البحيرة وحدها حوالي ٦ مليون نسمة.

بلغت نسبة القيمة الكلية المضافة من الإقليم في الناتج المحلي الإجمالي١٤,٢٪ حيث ساهمت مطروح بالجزء الأكبر بنسبة بلغت ٤٣٪ يليها الإسكندرية بنسبة ٣٦,٤٪ ثم البحيرة بنسبة ٢١٪.

وعانى الإقليم من معدل بطالة في حدود ١١,٢٪ عام ٢٠١٥ وبلغ أعلى معدل في الإسكندرية (١٦,١٪) وتلاها البحيرة ومطروح بمعدل ٩,٧٪ و٧,٧٪ على التوالي.

بلغ معدل الفقر بالإقليم دون محافظة مطروح حوالي ١٧,٧٪ حيث بلغ معدل الفقر في الإسكندرية ١١,٦٪ والبحيرة ٢٣,٧٪.

كما يعاني الإقليم من أعلى معدل أمية بين الأقاليم (٢٠,٣٪) على الرغم من تراجعه عن العام السابق. وكانت نسبة الأمية في الإسكندرية ١٦,٥٪ والبحيرة ٢٤,٧٪ ومطروح ١٩,٧٪.

واستحوذ الإقليم على ما يقرب من ٦٪ من إجمالي الاستثمارات العامة المنفذة خلال عام ٢٠١٤/٢٠١٥ وحصلت البحيرة على ٤٠٪ من إجمالي الاستثمارات المنفذة في الإقليم، في حين حصلت الإسكندرية ومطروح على ٣١٪ و٢٩٪ على التوالي.

٧-١-٣ إقليم قناة السويس

يشغل إقليم القناة الجزء الشمالي الشرقي للبلاد، ويعتبر مدخل مصر الشرقي؛ ويضم كل من محافظات بورسعيد والإسماعيلية والسويس وشمال سيناء وجنوب سيناء والشرقية بمساحة إجمالية حوالي ٧٩١٦١,٢ كم^2 وتمثل نحو ٧,٩٪ من جملة مساحة مصر. ويبلغ عدد سكان الإقليم حوالي ٩,٨٦ مليون نسمة بما يشكل نسبة ١١٪ من جملة سكان مصر منهم ٧,٤ مليون نسمة في محافظة الشرقية.

يشغل الإقليم المركز الثالث من حيث المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي حيث بلغت تلك النسبة ١٢,٨٪، وساهمت الشرقية بنسبة بلغت ٣٠,٥٪ ويليها جنوب سيناء وبورسعيد بنسبة ١٩,٦٪ و١٢,٩٪ على التوالي.

كما بلغ معدل البطالة في الإقليم ١٤,٩٪ عام ٢٠١٥ وعانت بورسعيد من أعلى معدل للبطالة داخل الإقليم وداخل الجمهورية (٢٤,٢٪)، وكان أقل نسبة لمعدل البطالة داخل الإقليم وبين محافظات الجمهورية كلها في جنوب سيناء عند ٣,٢٪.

بلغت نسبة الفقر في محافظات بورسعيد والإسماعيلية والسويس والشرقية ٦,٧٪ و٢٤,١٪ و١٧,١٪ و١٤,١٪ على التوالي. وبلغ معدل الأمية ٩,٨٪ وهو الأقل بين الأقاليم حيث بلغت الأمية في السويس ١٠,٤٪ وبورسعيد ٩٪ والإسماعيلية ٧,١٪ والشرقية ١٨,٢٪ وفي شمال وجنوب سيناء ١٠٪ و٤,٣٪ على التوالي.

واستحوذ الإقليم على ٩٪ من إجمالي الاستثمارات العامة المنفذة في ٢٠١٥/٢٠١٤، وحصلت محافظة بورسعيد وحدها على ٣٠,٩٪ من إجمالي الاستثمارات المنفذة في الإقليم، تليها محافظة الشرقية بنسبة ٢٢,٧٪ ومحافظة شمال سيناء بنسبة ١٨,٢٪ ومحافظة السويس بنسبة ١١,٦٪ ومحافظة جنوب سيناء بنسبة ١٠,٧٪ ثم محافظة الإسماعيلية بنسبة ٥,٩٪.

٧-١-٤ إقليم الدلتا

يشغل إقليم الدلتا المنطقة الوسطى من شمال البلاد، حيث يمتد من ساحل البحر المتوسط شمالا بواجهة بحرية تصل إلى مائتين كيلومتر إلى حدود إقليم القاهرة جنوبا. يضم الإقليم كل من محافظات الغربية والدقهلية والمنوفية ودمياط وكفر الشيخ بمساحة إجمالية ١٢٣٥٦,٦ كم^2 التي تمثل نحو ١,٢٪ من جملة مساحة مصر. وتتميز منطقة الدلتا باستواء السطح، ومعظم أراضي الإقليم أراضي زراعية إلا أن الجزء الشمالي تظهر به المستنقعات والبحيرات.

ويقطن الإقليم حوالي ١٩,٧ مليون نسمة يمثلون ٢١,٧٪ من جملة سكان مصر منهم ٦,٧ مليون نسمة في محافظة الدقهلية.

يتشارك الإقليم المركز الثالث في قيمة الناتج المحلي الإجمالي مع إقليم السويس وذلك بنسبة ١٢,٨٪ من إجمال الناتج المحلي. وبلغ معدل بطالة في الإقليم ١٢٪ عام ٢٠١٥، حيث بلغ معدل البطالة في دمياط ١٤,٩٪.

وبلغ معدل الفقر بالإقليم ١٧٪ وكان في محافظة كفر الشيخ ١٩,٤٪ وفي محافظة الدقهلية ١٥,١٪ وفي محافظة الغربية ١٦,٥٪ وفي محافظة المنوفية ١٦٪ وأخيرا محافظة دمياط ١٨٪. وبلغ معدل الأمية في الإقليم ١٦,٩٪ ووصل في محافظة الدقهلية إلى ١٧,٩٪ والمنوفية ١٢,١٪ والغربية ١٦,٦٪ ودمياط وكفر الشيخ ١٤,٢٪ و٢٤٪ على التوالي.

كما حصل الإقليم على ٨٪ من الاستثمارات العامة المنفذة خلال عام ٢٠١٥/٢٠١٤ حيث بلغت استثمارات المنوفية ٣٤,٣٪ من إجمالي الاستثمارات المنفذة في الإقليم تليها الدقهلية بـ ٢٥,٦٪ ثم الغربية ١٦,٥٪.

٧-١-٥ إقليم جنوب الصعيد

يشغل الإقليم المنطقة الجنوبية الشرقية من الجمهورية. ويضم كل من محافظات "سوهاج وقنا والأقصر وأسوان والبحر الأحمر". وتبلغ مساحة الإقليم ٢٠٥٨٨٣,٥ كم^2 تمثل ٢٠,٧٪ تقريبا من جملة مساحة مصر. ويحد الإقليم شرقا سلسلة جبال البحر الأحمر يتخللها عدد من الوديان. يقطن الإقليم نحو ١٢ مليون نسمة ويمثلون نسبة ١٢٪ من جملة السكان منهم ٥,٢ مليون نسمة في محافظة سوهاج.

يأتي الإقليم في المركز الرابع بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي بنسبة ٨,١٪ حيث ساهمت محافظة البحر الأحمر بأكبر نسبة من القيمة المضافة المتحققة في الإقليم وفي حدود ٥١,٩٪، ومحافظة الأقصر عند أقل نسبة وفي حدود ٤٪.

بلغ معدل بطالة في الإقليم ١٤,١٪ عام ٢٠١٥ ويعد ثاني أعلى معدل بطالة بين الأقاليم. وعانت محافظة البحر الأحمر من أعلى معدل بطالة بين محافظات الإقليم بمعدل بطالة بلغ ٢٠,٥٪ بالإضافة إلى أنه من اعلى معدلات البطالة على مستوى الجمهورية، في حين بلغ معدل البطالة أقل مستوى في الأقصر (٨,٥٪).

وبلغ معدل الفقر ٥٣,٤٪ في الإقليم وذلك من دون محافظة البحر الأحمر، حيث بلغ معدل الفقر في محافظة سوهاج ٦٥,٨٪ ومحافظة قنا ٥٧,٨٪ ومحافظتي أسوان والأقصر ٤٨,٦٪ و٤١,٢٪. وفي ذات السياق بلغ معدل الأمية بالإقليم ١٥,١٪ وكانت المحافظات مساهمة في هذا المعدل كالآتي: محافظة سوهاج ٢٢,٦٪ ومحافظة قنا ٢٣,٦٪ ومحافظة البحر الأحمر ٥٪ ومحافظتي الأقصر وأسوان ١١,٧٪ و١٢,٤٪.

فيما يتعلق بالتوزيع النسبي للاستثمارات العامة المنفذة، حصل الإقليم على نسبة ٧,٥٪ من إجمالي الاستثمارات العامة.

٧-١-٦ إقليم شمال الصعيد

يشغل إقليم شمال الصعيد الجزء الشمالي من صعيد مصر، ويضم محافظات "بني سويف والفيوم والمنيا" بمساحة تبلغ ٤٩٣٠١ كم^2 وتشمل نحو ٤,٩٪ من جملة مساحة مصر. يتميز الجزء الغربي من الإقليم بوجود المنخفضات مثل منخفض الفيوم ومنخفض الريان. أما الجزء الشرقي للإقليم فهو هضبي وأكثر وعورة. يقطن الإقليم نحو ١٢,٨ مليون نسمة ويمثلون نحو ١٣٪ من إجمالي السكان.

يأتي الإقليم في المركز الخامس بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي بنسبة ٥,٦٪، حيث ساهمت محافظة الفيوم بأكبر نسبة من القيمة المضافة في الإقليم وفي حدود ٤٢,٤٪ وساهمت محافظة المنيا بنسبة ٣٧,٦٪ ثم محافظة بني سويف بنسبة ٢٠٪.

بلغ معدل بطالة في الإقليم ٩,٧٪ عام ٢٠١٥، وبلغ أعلاه في محافظة الفيوم بنسبة ١٠,٩٪ يليها محافظة المنيا(٩,٢٪) ثم محافظة بني سويف (٩,١٪).

بلغ معدل الفقر في الإقليم نحو ٤٥,٢٪، حيث بلغ في محافظة بني سويف ٤٣,١٪ وفي محافظة الفيوم ٣٥,٧٪ وفي محافظة المنيا ٥٦,٧٪. وحقق معدل الأمية ١٨,٥٪ ثاني أكبر معدل أمية بين كافة الأقاليم؛ حيث بلغ معدل الأمية ١٥,٨٪ و٢٢,٤٪ و١٧,٣٪ في بني سويف والفيوم والمنيا على التوالي.

استحوذ الإقليم على نسبة ٣,٤٪ من إجمالي الاستثمارات العامة المنفذة خلال ٢٠١٥، وحصلت محافظة بني سويف على نسبة ٣٨,٢٪ من هذه الاستثمارات، يليها محافظة المنيا بنسبة ٣٥,٢٪ ثم محافظة الفيوم عند ٢٦,٦٪.

٦-١-٧ إقليم وسط الصعيد

يشغل إقليم وسط الصعيد المنطقة الجنوبية الغربية من الجمهورية. يضم محافظتي -أسيوط والوادي الجديد-. كما يعد الإقليم أكبر الأقاليم مساحة حيث تبلغ تلك المساحة ٤٥٣٨١٨ كم^2 وتمثل نحو ٤٥,٥٪ من جملة مساحة مصر. أهم ما يميز الإقليم جغرافيا هو التنوع بين خصائص الموقع التي تنتمي لبيئة وادي النيل وخصائص الصحراء والمنخفضات. يقطن الإقليم نحو ٥,١ مليون نسمة ويمثلون نحو ٥,٥٪ من جملة السكان منهم ٤,٨ مليون نسمة في محافظة أسيوط.

ساهم الإقليم بأقل نسبة في الناتج المحلي الإجمالي وفي حدود ١,٩٪، وساهمت محافظة أسيوط بالنسبة الأكبر وبنحو ٩٢,٢٪ مقارنة بمحافظة الوادي الجديد (٧,٧٪). وبلغ معدل بطالة في الإقليم أعلاه بين كافة الأقاليم حيث بلغ نحو ١٢,٤٪ عام ٢٠١٥. وبلغ معدل البطالة في محافظة الوادي الجديد ١٤,٣٪ وفي محافظة أسيوط ١٢,٥٪.

بلغ معدل الفقر في محافظة أسيوط نحو ٦٦٪ وهو أكبر معدل للفقر على مستوى الجمهورية. وبلغ معدل الأمية في الإقليم نحو ١٧,٦٪، وبلغ أعلاه في محافظة أسيوط بنسبة ٢٨,٨٪ وفي محافظة الوادي الجديد ٦,٥٪.

حصل الإقليم على نسبة ٣٪ من إجمالي الاستثمارات العامة المنفذة عام ٢٠١٥، واستحوذت محافظة الوادي الجديد على نسبة ٦٠,٦٪ من هذه الاستثمارات في حين حصلت محافظة أسيوط على ٣٩,٤٪.

برامج التنمية المكانية والاستثمارات المستهدفة لها:

تستهدف خطة التنمية لعام ٢٠١٨/٢٠١٧ معالجة الفجوات التنموية التي تعاني منها الأقاليم، إعمالا للحق الدستوري للمواطنين باختلاف توزيعهم الجغرافي. وفي هذا الإطار تم تخصيص استثمارات في حدود ٣,٥١٢ مليار جنيه موزعة على ٢٢ محافظة من أجل إزالة كل المناطق الخطرة المهددة لحياة المواطنين، وبناء سكن ملائم لهم وتوفير الخدمات والمرافق الضرورية للمناطق غير المخططة (كالمياه والصرف والكهرباء) لرفع مستوي معيشة السكان في هذه المناطق بالإضافة إلى توفير أسواق حضارية يتوافر بها التنظيم مع وجود إطار مؤسسي وصحي لجمع المخلفات الصلبة.

وفي ذات السياق تم تخصيص ٢٤٤,٤ مليون جنيه لتمويل مشروعات القرى الأكثر احتياجا في ست محافظات، وذلك لتمويل برامج ومشروعات في مجال خدمات الإسكان والمرافق والصحة والرعاية الاجتماعية والبيئة والتنمية المحلية والشباب والرياضة.

كما تم تخصيص ٦,٦٦ مليار جنيه لتحسين الخدمات المقدمة للمواطنين في المحافظات المختلفة من خلال برامج التنمية المحلية لرصف الطرق وتحسين شبكات الإنارة والكهرباء وتحسين البيئة وتطوير الوحدات المحلية. إلى جانب تمويل مشروعات خاصة بالسياحة والصناعة تستهدف توفير فرص عمل لائق وتحسين المستوى المعيشي للمواطنين.

٧ – ٢ برامج التنمية المحلية

تستهدف خطة العام المالي ٢٠١٨/١٧ تخصيص ٦٦٦٠ مليون جنيه استثمارات حكومية لتمويل برامج وزارة التنمية المحلية، وتشكل الاستثمارات الممولة من الخزانة العامة للدولة (٥٠٠٠ مليون جنيه) نسبة ٧٥٪ من جملة الاستثمارات الحكومية المخصصة لوزارة التنمية المحلية[شكل رقم (٣/٧)].

شكل رقم (٣/٧): هيكل تمويل الاستثمارات الحكومية للتنمية المحلية في خطة عام ٢٠١٨/١٧

٧-٢-١ برامج ديوان عام وزارة التنمية المحلية

تم تخصيص استثمارات حكومية بنحو ٥٢٩ مليون جنيه لديوان عام وزارة التنمية المحلية منها نحو ٣٢٩ مليون جنيه تمول من الخزانة العامة للدولة،و٢٠٠ مليون جنيه من القرض السعودي تم تخصيصه لتدعيم خطط التنمية بالمحافظات وذلك بهدف:

- إنشاء محور تنمية بطول ٩٠ كم لربط غرب القناة بالطريق العرضي رقم (٤) مارا بكوبري السلام بتكلفة إجمالية (٨٠,٤٦ مليون جنيه).
- إنشاء عدد ٤ وصلة عريضة بطول ٦١ كم لربط محور التنمية بالطريق الساحلي بتكلفة إجمالية (٤٠,٢٣ مليون جنيه).

٧-٢-٢ برامج دواوين عموم المحافظات (برامج التنمية المحلية):

تم تخصيص استثمارات في حدود ٦ مليار جنيه لبرامج التنمية المحلية، والتي تم توزيعها على المحافظات بالاعتماد على المعايير التالية:

- مراعاة زيادة الاستثمارات الموجهة إلى برنامج رصف الطرق لتأثيره على جذب الاستثمارات، وإلى برنامج تحسين البيئة للمساهمة في حل المشكلات البيئية.
- مراعاة زيادة نسب الإعتمادات المالية للبرامج المختلفة خلال العام المالي ٢٠١٧/١٦.
- التركيز على الإنتهاء من تنفيذ المشروعات التي أوشكت على الإنتهاء وتعدت نسبة تنفيذها ٧٠٪.
- مراعاة التعداد السكاني وبما يحقق التوزيع العادل للخدمات المقدمة للمواطنين.

ويوضح الشكل رقم (٤/٧) التوزيع الجغرافي لهذه الاستثمارات، ويتضح أن محافظة مطروح تستحوذ على النسبة الأكبر من هذه الاستثمارات بقيمة ٦٧٧ مليون جنيه وبما يشكل نسبة ١١٪ من هذه الاستثمارات، يليها محافظة البحيرة، ثم محافظة القاهرة.

شكل رقم (٤/٧):

إستثمارات دواوين عموم المحافظات في خطة العام المالي ١٧/ ٢٠١٨ (مليون جنيه)

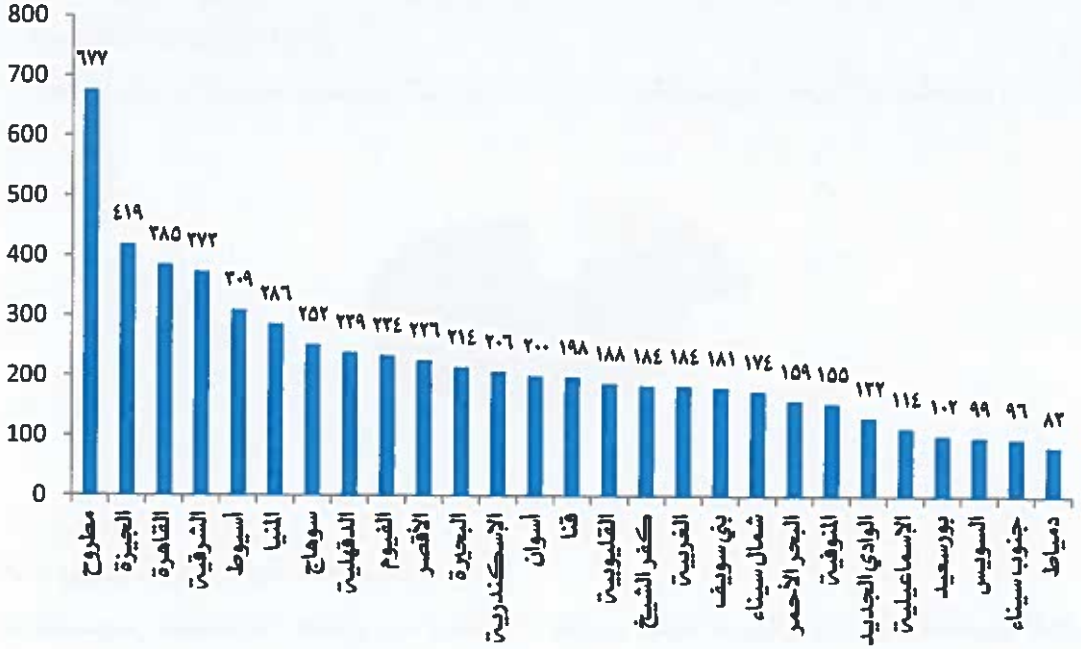

جدول رقم (٢/٧): برامج التنمية المحلية حسب الاستثمارات المستهدفة لها فى خطة ٢٠١٨/١٧

(القيمة: مليون جنيه)

م	إسم البرنامج	الإجمالي	التوزيع النسبي (٪)
١	رصف الطرق	٢,١٩٨	٣٦,٢
٢	تحسين البيئة	١,٤٤٤	٢٣,٨
٣	مد شبكات الكهرباء و الإنارة	٨١٠	١٣,٤
٤	تدعيم احتياجات الوحدات المحلية	٦٠٦	١٠,٠
٥	الأمن والإطفاء والمرور	٤٨٠	٧,٩
٦	الكباري و الأنفاق و المعديات	٤٣٠	٧,١
٧	الاستهداف الجغرافي للقرى الأكثر إحتياجا	٦٧	١,١
	الإجمالي	٦,٠٦٩	١٠٠

المصدر: وزارة التخطيط و المتابعة و الإصلاح الإداري

برنامج رصف الطرق:
يهدف هذا البرنامج لإنشاء ورصف الطرق لخدمة التجمعات الريفية والحضرية داخل المحافظات والى الإسهام في جذب الاستثمارات، ويستحوذ هذا البرنامج على نسبة ٣٦٪ من الاستثمارات المخصصة لبرامج التنمية المحلية عام ٢٠١٨/١٧ وذلك بإجمالي استثمارات في حدود ٢١٩٨ مليون جنيه.

برنامج تحسين البيئة:
يهدف هذا البرنامج إلى الإسهام في حل المشكلات البيئية والعمل على تحسين وتجميل المناخق الريفية والحضرية مما يساهم في رفع مستوى المعيشة للمواخنين، وتم تخصيص استثمارات لهذا البرنامج في خطة عام ٢٠١٨/١٧ بنحو ١٤٤٤ مليون جنيه وبما يشكل نسبة ٢٤٪ من جملة الاستثمارات المخصصة لبرامج التنمية المحلية، وتتضمن هذه الاستثمارات نحو ٣٣٦,٥ مليون جنيه لتغطية الترع والمصارف وانشاء حوائط ساندة وأعمال صناعية وانشاء بيارات لتجميع المياه الجوفية وانشاء حدائق وتركيب أرصفة، ونحو ٨٧٩,٢ مليون جنيه لشراء سيارات نقل قلاب ولوادر وسيارات ومقطورات كسح وسيارات تسليك نافوري وحاويات لجمع القمامة وصناديق قمامة ومعدات نظافة، و نحو ١٣,٩ مليون جنيه لشراء العدد والأدوات والمهمات الخاصة بالنظافة.

برنامج مد وتدعيم شبكات الكهرباء والإنارة:
يهدف هذا البرنامج إلى إمداد التجمعات الريفية والحضرية داخل المحافظات بشبكات الكهرباء وتزويدها بالآلات و المعدات والعدد ومهمات الإنارة، وتم تخصيص استثمارات لهذا البرنامج بنحو ٨١٠ مليون جنيه تمول الخزانة العامة للدولة منها نسبة ١٣,٣٪، وتغطي هذه الاستثمارات نحو ٢٩٢ مليون جنيه للتشييدات من مد وتدعيم شبكات الكهرباء وتركيب أكشاك ومحولات بالمشتملات وتركيب أعمدة الإنارة بالمشتملات، و نحو ٣٦٤,٤ مليون جنيه لشراء الآلات والمعدات من أعمدة إنارة ومحولات كهربائية وسيارات مجهزة بسلم كهربي، ونحو ٩٠,٦ مليون جنيه لشراء عدد وأدوات من لمبات والترنسات وأسلاك ودوي وقواخع لزوم أعمال الصيانة، ونحو ٩ مباني غير سكنية لاستكمال وانشاء محطات تعمل بالطاقة الشمسية على أسطح المباني الحكومية.

برنامج تدعيم احتياجات الوحدات المحلية :
يهدف هذا البرنامج إلى تدعيم احتياجات الوحدات المحلية وانشاء وتطوير مباني الوحدات المحلية وتجهيزها بالأثاث والمهمات والآلات والمعدات لتوفير البيئة الصالحة للعمل، وتم تخصيص استثمارات بنحو ٦٠٦ مليون جنيه لهذا البرنامج بنسبة ٩,٩٪ من الإستثمارات الموجهة لبرامج التنمية المحلية عام ٢٠١٨/١٧.

برنامج الأمن والإطفاء والمرور:
يهدف هذا البرنامج إلى المساهمة في حماية الأفراد والممتلكات الخاصة والعامة والمنشات الحكومية، وتم تخصيص استثمارات لهذا البرنامج في خطة عام ٢٠١٨/١٧ بنحو ٤٨٠ مليون

جنيه تشكل نسبة ٧,٩٪ من الاستثمارات المخصصة لبرامج التنمية المحلية، منها نحو ٤٣٣,٨ مليون جنيه تمويل من الخزانة العامة للدولة.

برنامج الكباري والأنفاق والمعديات:

يهدف هذا البرنامج إلى توفير الكباري والأنفاق الصغيرة والمعديات لتسهيل انتقالات المواطنين في المناطق، وتم تخصيص استثمارات لهذا البرنامج في حدود ٤٣٠ مليون جنيه بنسبه ٧,١٪ من إجمالي الاستثمارات منها نحو ٣٨٦,٨ مليون جنيه تمويل من الخزانة العامة للدولة، وتتضمن هذه الاستثمارات نحو ٣٥٥,٦ مليون جنيه لإنشاء و استكمال واحلال وتجديد وترميم الكباري وعمل مصدات خراسانية، وتم تخصيص نحو ١٢ مليون جنيه لشراء آلات ومعدات منها معديات ومحركات بمجموعات بحر كاملة وعمل عمرات جسيمة، و نحو ١,٩ مليون جنيه لشراء عدد وأدوات شراء قطع غيار و عدد وأدوات لتجهيز الورش والوحدات.

برنامج الاستهداف الجغرافي للقرى الأكثر إحتياجا:

يهدف هذا البرنامج إلى تنفيذ مشروعات التنمية المحلية في برنامج تنمية القرى الأكثر احتياجا الذي تنفذه العديد من الوزارات، وتم تخصيص استثمارات لهذا البرنامج في خطة عام ٢٠١٨/١٧ بنحو ٦٧,٥ مليون جنيه لمحافظات سوهاج والمنيا وأسيوط وقنا.

جدول رقم (٢/٧): التوزيع الجغرافي لاستثمارات برامج التنمية المحلية في خطة عام ٢٠١٨/١٧

المحافظة / البرنامج	الأمن والإطفاء والمرور	تدعيم الوحدات المحلية	الكهرباء	رصف طرق وكباري وأنفاق	تحسين البيئة	الاستهداف الجغرافي للقرى الأكثر احتياجا	الإجمالي (مليون جنيه)
مطروح	٧,٢	٥٥,٣	١٥٥,٦	٢١٧,٣	٢٤١,١	٠,٠	٦٧٦,٦
الجيزة	٢١,٠	٩٠,٥	٢٤,٧	١٥٨,٧	١٢٤,٣	٠,٠	٤١٩,٢
القاهرة	٩١,٠	٤٦,٢	١٨,٧	٢١١,٧	١٧,٠	٠,٠	٣٨٤,٥
الشرقية	٦,٤	١٢,٩	١٠,٧	٢٥٤,٨	٨٨,٤	٠,٠	٣٧٣,٣
أسيوط	١٩,٥	١٠,٢	٧٨,٤	١١٦,٩	٧٥,٧	٨,٨	٣٠٩,٥
المنيا	٣٩,٦	٣٨,٧	٤٦,٩	٩٧,٧	٢٩,١	٣٤,١	٢٨٦,١
سوهاج	٢٥,٨	١٣,٧	٣٣,٣	٦٥,٧	٨٩,٦	٢٣,٥	٢٥١,٦
الدقهلية	١١,٧	٩,٤	١١,٢	١٦٠,٢	٤٦,١	٠,٠	٢٣٨,٧
الفيوم	١٣,١	٢٥,٢	١٦,٢	١٣٩,٣	٤٠,٤	٠,٠	٢٣٤,٢
الأقصر	٣٠,٠	٢٢,٠	٣٧,٥	٧٩,٠	٥٧,٥	٠,٠	٢٢٦,٠
البحيرة	١١,٢	٣١,٧	٨,٥	١١٢,٥	٥٠,٢	٠,٠	٢١٤,٢
الإسكندرية	٢٤,٩	١٨,١	١٨,٧	١١١,٥	٣٣,٢	٠,٠	٢٠٦,٤
أسوان	١٦,٩	٢٠,١	٢٢,٨	٥٣,٢	٨٧,١	٠,٠	٢٠٠,١
قنا	١١,٤	٣٠,٦	٣٢,٧	٧٣,٠	٤٩,١	١,١	١٩٨,٠
القليوبية	١١,٦	٥,٩	١٠,٩	١١٦,٠	٤٣,٥	٠,٠	١٨٧,٩
كفر الشيخ	١٥,٠	١١,٨	٢٧,٢	٩٥,٦	٣٤,٤	٠,٠	١٨٤,٠
الغربية	١٦,٦	١١,٣	٢٧,٣	٩٤,٤	٣٤,٢	٠,٠	١٨٣,٧
بني سويف	١٩,٢	٣٠,٢	٣٠,٣	٧٠,٠	٣١,٤	٠,٠	١٨١,٠
شمال سيناء	٢٠,٠	١٧,٧	٦١,٣	٥٨,٨	١٦,٧	٠,٠	١٧٤,٥
البحر الأحمر	٥,٤	٢٤,٧	٢٩,٩	٦١,٧	٣٧,٦	٠,٠	١٥٩,٣
المنوفية	٢٠,٤	٨,٦	١٣,٦	٤٨,٠	٦٤,٦	٠,٠	١٥٥,٤
الوادي الجديد	١٩,٢	١٠,١	١٢,٠	٧٠,٤	١٩,٩	٠,٠	١٣١,٦
الإسماعيلية	٨,٤	١٠,٠	٢٦,٠	٣٧,٣	٣٢,٠	٠,٠	١١٣,٧

المحافظة / البرنامج	الأمن والإطفاء والمرور	تدعيم الوحدات المحلية	الكهرباء	رصف طرق وكباري وأنفاق	تحسين البيئة	الاستهداف الجغرافي للقرى الأكثر احتياجا	الإجمالي (مليون جنيه)
بورسعيد	١٣,٧	٦,٦	١٢,٥	٣٩,٢	٣٠,١	٠,٠	١٠٢,٠
السويس	١٤,٤	٧,٦	٢٦,٢	٢٣,٩	٢٦,٨	٠,٠	٩٨,٨
جنوب سيناء	١٦,٤	٢٨,٢	١٣,٦	١٩,١	١٩,٠	٠,٠	٩٦,٤
دمياط	٣,٠	٨,٩	٣,٦	٤٢,٥	٢٤,٥	٠,٠	٨٢,٦
الإجمالي	٥١٢,٩	٦٠٦,٤	٨١٠,٤	٢،٦٢٨,٣	١،٤٤٣,٧	٦٧,٥	٦،٠٦٩,١

المصدر: وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري

٧-٢-٣ برامج النظافة والتجميل (الهيئات الخدمية):

تم تخصيص استثمارات بنحو ٣٥,٨ مليون جنيه خلال العام المالي ٢٠١٨/١٧ لبرامج ومشروعات الهيئة العامة لنظافة وتجميل القاهرة لإنشاء واستكمال مصانع تحويل القمامة إلى سماد عضوي، ومد وتدعيم شبكات الكهرباء، ولكهرباء إشارة المرور، وللحدائق والتشجير، وغيرها. وفي ذات السياق تم تخصيص استثمارات بنحو ٢٥,٣ مليون جنيه لبرامج ومشروعات الهيئة العامة لنظافة وتجميل الجيزة.

٧ – ٣ برنامج تنمية القرى الأكثر احتياجا

تقدر الاستثمارات الإجمالية المخصصة لمشروع تطوير القرى الأكثر احتياجا خلال خطة العام المالي ٢٠١٨/١٧ بنحو ٢٤٤,٤ مليون جنيه في مختلف البرامج والمشرعات، منها ١٠٢,٧ مليون جنيه مخصصة لمشاريع الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية، و٦٧,٥ مليون جنيه مخصصة لبرامج ومشروعات التنمية المحلية. ويوضح الجدول رقم (٥/٧) التوزيع الجغرافي للبرامج والمشروعات المختلفة.

جدول رقم (٥/٧)

توزيع الاستثمارات الخاصة بالقرى الأكثر احتياجا على البرامج والمشروعات المختلفة بالمحافظات (ألف جنيه)

المحافظات	الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية	الصحة	التنمية المحلية	التضامن الاجتماعي	الشباب والرياضة	البيئة	الإجمالي
المنيا	٦١,٠٠٠	٠	٢٤,٠٩٥	٤,٥٠٠	٠	٠	٩٩,٥٩٥
البحيرة	٢٨,٩٠٠	٠		٠	٠	٠	٢٨,٩٠٠
أسيوط	٥,٨٠٠	٠	٨,٧٦٨	٤,٥٠٠	٠	٠	١٩,٠٦٨
سوهاج	٠	٠	٢٣,٥٠٥	٠	٠	٠	٢٣,٥٠٥
الشرقية	٥,٠٠٠	٠		٠	٠	٠	٥,٠٠٠
قنا	٠	٠	١,١٠٠	٠	٠	٠	١,١٠٠
استثمارات غير موزعة	٢,٠٠٠	٢٨,٢٠٠	٠	٠	٢٢,٠٠٠	١٥,٠٠٠	٦٧,٢٠٠
الإجمالي	١٠٢,٧٠٠	٢٨,٢٠٠	٦٧,٤٦٨	٩,٠٠٠	٢٢,٠٠٠	١٥,٠٠٠	٢٤٤,٣٦٨

المصدر: وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري

٧ – ٤ التوزيع المكاني للاستثمارات العامة حسب الأقاليم

بتحليل الهيكل النسبي للاستثمارات العامة في خطة العام المالي ٢٠١٨/١٧، على النحو المبين بالجدول رقم (٦/٧) يتضح الآتي:

- يستحوذ إقليم القاهرة الكبري على النسبة الأكبر من الاستثمارات العامة وبنحو ٢٥,٢٪ من إجمالي هذه الاستثمارات، يليه في المركز الثاني استثمارات إقليم سيناء وقناة السويس بنسبة ١٦,٦٪، وفي المركز الثالث يأتي إقليم الدلتا بنسبة ٨,٧٪.
- تبلغ نسبة الاستثمارات غير الموزعة جغرافيا حوالي ٢٦,٥٪ من الاستثمارات المستهدفة وتتمثل غالبا في مشروعات استكمال البنية الأساسية ومشروعات بحثية أخرى.

جدول رقم (٦/٧)

التوزيع النسبي للاستثمارات العامة على مستوى الأقاليم الاقتصادية في خطة العام المالي ٢٠١٨/١٧

(مليون جنيه)

الإقليم	الاستثمارات	التوزيع النسبي ٪
إقليم القاهرة الكبرى	٤٨٥٦٤,٠٠٢	٢٥,٢
إقليم سيناء وقناة السويس	٣١٩١٧,٠٤٦	١٦,٦
إقليم الدلتا	١٦٧٥٣,٤٤٧	٨,٧
إقليم جنوب الصعيد	١٣٥٩٥,١١١	٧
إقليم وسط الصعيد	١٢٤٧٠,٨٣٣	٦,٥
إقليم الإسكندرية	١١٣٨٢,٦٤٦	٥,٩
إقليم شمال الصعيد	٦٩٢٤,٢٢٠	٣,٦
استثمارات غير موزعة (*)	٥٠٩٩٨,٧٥٨	٢٦,٥
إجمالي الاستثمارات	١٩٢٦٠٦,١٦٣	١٠٠

* مشروعات غير مخصصة لمحافظات محددة، كما تتضمن الاحتياطيات ومستحقات المقاولين.

المصدر: وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري

١.٤.٧ ملامح التنمية في إقليم القاهرة الكبرى

بلغت جملة الاستثمارات الموجهة لتنمية إقليم القاهرة الكبرى في خطه العام المالي ٢٠١٨/١٧ حوالي ٤٨,٦ مليار جنيه تمثل ٢٥,٢٪ من جمله الاستثمارات العامة (الحكومية والهيئات الاقتصادية والشركات التابعة للهيئات الاقتصادية). بينما تبلغ قيمة الاستثمارات الحكومية ٣٧,١ مليار جنيه بنسبة ٧٦,٣٪.

توزيع الاستثمارات في إقليم القاهرة الكبرى حسب المحافظات

تستحوذ محافظة القاهرة على ٤٧٪ من استثمارات الإقليم وذلك لكونها المحافظة الأهم والأكبر من حيث عدد السكان، يليها محافظة الجيزة بنسبة ٣٦,٧٪، ثم محافظة القليوبية بنسبة ١٦,٣٪ [شكل رقم (٥/٧)].

شكل رقم (٥/٧)
توزيع الاستثمارات العامة في إقليم القاهرة الكبرى في خطة العام المالي ٢٠١٨/١٧

المصدر: وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري

توزيع الاستثمارات في إقليم القاهرة الكبرى حسب البرامج والمشروعات:

تحصل برامج ومشروعات الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية على النصيب الأكبر من استثمارات هذا الإقليم بنسبة ٥٠,٤٪ وتتمثل أهم المشروعات في إنشاء محطات مياه بمحافظة الجيزة وإنشاء محطات صرف صحي بمحافظة القليوبية واحلال وتجديد محطات وشبكات الصرف الصحي بمحافظة القاهرة. ويليه برامج المشروعات النقل حيث تشكل نسبة حوالي٢١,٧٪ من إجمالي استثمارات الإقليم. وتعد مشروعات شبكة الطرق القومية (٢٤) مشروع من أهم المشروعات التي يتم تنفيذها داخل إقليم القاهرة في عام ٢٠١٨/١٧ [جدول رقم (٧/٧)].

جدول رقم (٧/٧)
توزيع الاستثمارات العامة لإقليم القاهرة الكبرى على البرامج والمشروعات في خطة العام المالي ٢٠١٨/١٧
(مليون جنيه)

البيان	إجمالي الاستثمارات العامة	التوزيع النسبي (٪)
إسكان ومرافق ومجتمعات عمرانية	٢٤٤٩٦,٨	٥٠,٤
النقل	١٠٥٣٨,١	٢١,٧
الآثار والتراث	٢٠٩٩,٣	٤,٣
الصحة	١٦٧٠,٢	٣,٤
التعليم العالي	١٤١٠,٨	٢,٩
البترول والثروة المعدنية	٩٤٩	٢
التربية والتعليم	٩٠٧,٢	١,٩
الزراعة واستصلاح الأراضي	٨٦٤,٤	١,٨
التجارة والصناعة	٤٧٢,٧	١
رعاية اجتماعية	٢٩٨	٠,٦
الثقافة	٢٣٠,٤	٠,٥
الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات	١٥١	٠,٣
الموارد المائية والري	١٤٦,٢	٠,٣
الكهرباء والطاقة المتجددة	٥,٣	٠
الأوقاف	١٠,٢	٠
الشباب والرياضة	٥	٠
اخري	٤٣١٩,٧	٨,٩
جملة	٤٨٥٧٤,٢	١٠٠

المصدر: وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري

٢.٤.٧ ملامح التنمية في إقليم القناة

يبلغ إجمالي الاستثمارات العامة في إقليم القناة ٢١,٩ مليار جنيه وتساهم الاستثمارات الحكومية بحوالي ٥٤٪ من إجمالي الاستثمارات العامة بقيمة ١٧,٢ مليار جنيه والاستثمارات غير الحكومية بحوالي ٤٦٪ من إجمالي الاستثمارات العامة بقيمة ١٤,٦٨ مليار جنيه [شكل رقم (٦/٧)].

شكل رقم (٦/٧)
توزيع الاستثمارات العامة في إقليم القناة في خطة العام المالي ٢٠١٨/١٧

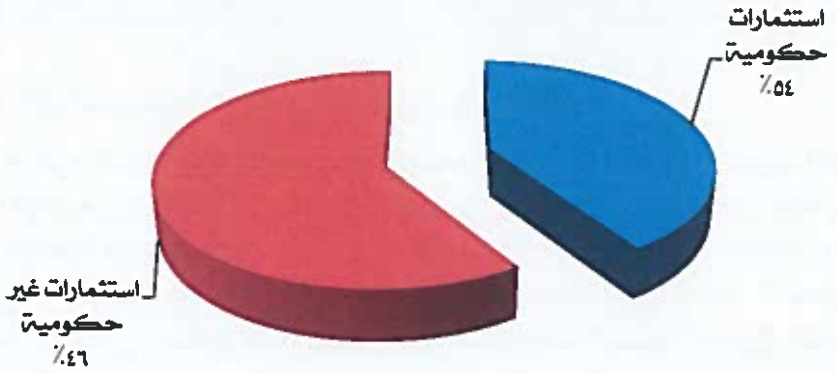

المصدر: وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري

تستحوذ محافظة السويس على أكبر نسبة من الاستثمارات العامة (٣٠,٧٪) والتي تبلغ ٩,٨ مليار جنيه، يليها محافظة الشرقية بنسبة ٢٣,٥٪، ثم محافظة بورسعيد بنسبة ٢٠,٦٪، فمحافظة الاسماعيلية ١١,٧٪ ومحافظة جنوب سيناء بنسبة ٧,٤٤٪، ومحافظة شمال سيناء بنسبة ٥,٩٧٪.

شكل رقم (٧/٧)
توزيع الاستثمارات العامة في إقليم القناة في خطة العام المالي ٢٠١٨/١٧ (٪)

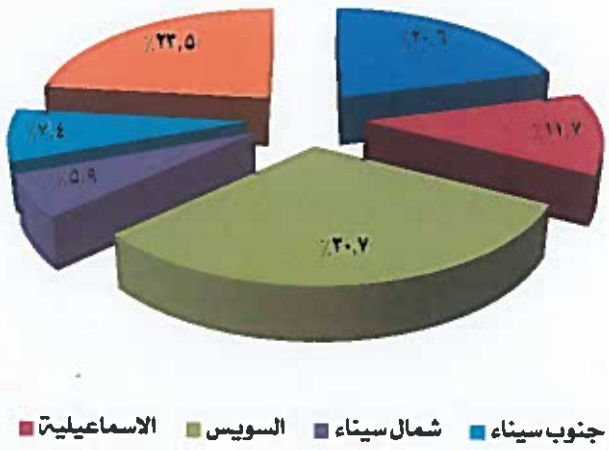

المصدر: وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري.

وبتحليل توزيع الاستثمارات العامة في إقليم القناة على البرامج والمشروعات المختلفة في خطة العام المالي ٢٠١٨/١٧، على النحو المبين بالجدول رقم (٩/٧) يتضح أن استثمارات الإسكان والمرافق

والمجتمعات العمرانية تستحوذ على النصيب الأكبر من استثمارات إقليم القناة، بنسبة تصل إلى ٣٩,٧٪، بقيمة تبلغ حوالي ١٢,٧ مليار جنيه، وتتمثل أهم مشروعات الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية في البرنامج القومي للإسكان الاجتماعي بكل من الشرقية وبورسعيد وسوهاج. تليها في الأهمية مشروعات الكهرباء والطاقة المتجددة والتي تمثل حوالي ٢١,٦٪ من إجمالي الاستثمارات العامة في الإقليم لتبلغ قيمتها حوالي ٦,٩ مليار جنيه. كما تمثل استثمارات مشروعات هيئة قناة السويس وشركاتها ١٣,٥٪ من إجمالي الاستثمارات العامة في الإقليم [جدول رقم (٨/٧)].

جدول رقم (٨/٧)

توزيع الاستثمارات العامة لإقليم القناة على البرامج والمشروعات في خطة العام المالي ٢٠١٨/١٧

(مليون جنيه)

البيان	إجمالي الاستثمارات العامة	الهيكل النسبي (٪)
إسكان ومرافق ومجتمعات عمرانية	١٢٦٩٥,٢	٣٩,٨
الكهرباء والطاقة المتجددة	٦٩١٦	٢١,٧
هيئة قناة السويس وشركاتها	٤٢٩٨,٢	١٣,٥
البترول والثروة المعدنية	١٣١٠,٨	٤,١
النقل	١٢٧٧,٣	٤
الموارد المائية والري	١٠٦٠,٤	٣,٣
التعليم	٩٨٦,٢	٣,١
التعليم العالي	٧٩٣,٩	٢,٥
الزراعة واستصلاح الأراضي	٣٨٧,٤	١,٢
البحث العلمي	٢٨٥	٠,٩
الصحة	٢٧٧,٧	٠,٩
التجارة والصناعة	٩٦,٦	٠,٣
الأوقاف	١٥,٩	٠,١
الثقافة	١٦,٨	٠,١
الآثار والتراث	,٤٠	٠
الشباب والرياضة	٧,٣	٠
التضامن الاجتماعي	٨	٠
أخرى	١٤٨٤,١	٤,٧
جملة	٣١٩١٧	١٠٠

المصدر: وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري

٣.٤.٧ ملامح التنمية في إقليم الدلتا

تبلغ جملة الاستثمارات العامة المستهدفة في خطة عام ٢٠١٨/١٧ لإقليم الدلتا نحو ١٦,٧٤ مليار جنيه بنسبة ٨,٧٪، بحيث تسهم الاستثمارات الحكومية حوالي ١١,٧٦ مليار جنيه بنسبة ٧٠٪. وتبلغ قيمه الاستثمارات غير الحكومية ٤,٩٨ مليار جنيه بنسبة ٣٠٪ من جمله استثمارات الإقليم [شكل رقم (٨/٧)].

شكل رقم (٨/٧)
التوزيع النسبي للاستثمارات العامة في خطة العام المالي ٢٠١٨/١٧

المصدر: وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري

توزيع الاستثمارات في إقليم الدلتا حسب المحافظات

تستحوذ محافظة دمياط على النسبة الأكبر من إجمالي الاستثمارات العامة المستهدفة لإقليم الدلتا (حوالي ٣٣,٤٪)، تليها محافظة المنوفية بنسبة ٢١,١٪، ثم محافظة الدقهلية بنسبة ١٧,٨٪، ومحافظة الغربية بنسبة ١٤,٩٪ ومحافظة كفر الشيخ بنسبة ١٢,٧٪، كما هو موضح في[شكل رقم (٩/٧)].

شكل رقم (٩/٧)
التوزيع النسبي للاستثمارات العامة لإقليم الدلتا في خطة العام المالي ٢٠١٨/١٧

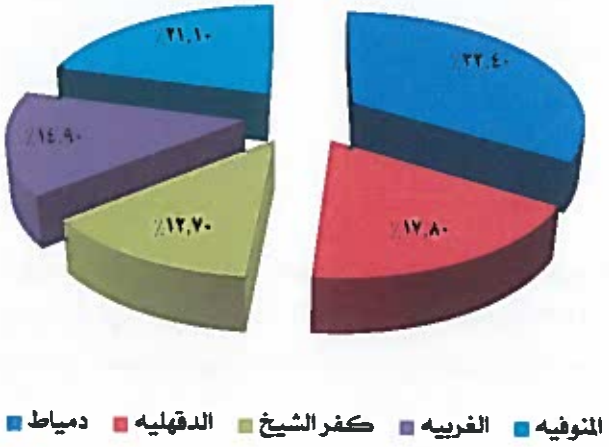

المصدر: وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري

توزيع الاستثمارات في الدلتا حسب البرامج والمشروعات:

تمثل الاستثمارات الموجهة لبرامج الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية ٤٥,٣٪ من جملة استثمارات الإقليم وتخصص لتمويل مشروعات تحسين خدمات الشرب والصرف الصحي بمحافظة الغربية والمنوفية والدقهلية، وإنشاء محطات مياه بمحافظة المنوفية والغربية وكفر الشيخ واحلال وتجديد محطات وشبكات المياه بمحافظة الغربية وكفر الشيخ ودمياط والدقهلية والمشروع القومي لمد خدمة الصرف الصحي بالقري في كلا من محافظة كفر الشيخ والدقهلية والغربية والمنوفية، أما برامج ومشروعات النقل فقد استحوذت على ٢٥,٥٪ ومن أهم مشروعاتها استكمال كباري علوية بمحافظة الغربية وإنشاء وازدواج وصلات ومحاور قصيرة لطرق قائمة بمحافظة الدقهلية [جدول رقم (٩/٧)].

جدول رقم (٩/٧)

توزيع الاستثمارات العامة لإقليم الدلتا على البرامج والمشروعات في خطة العام المالي ٢٠١٨/١٧

(مليون جنيه)

البيان	إجمالي الاستثمارات العامة	التوزيع النسبي (٪)
إسكان ومرافق ومجتمعات عمرانية	٧٥٨٥,٣	٤٥,٣
النقل	٤٢٦٤,٣	٢٥,٥
التربية والتعليم	١٦٠١,٩	٩,٦
التعليم العالي	٩٧٨,٨	٥,٨
الموارد المائية والري	٥٤٦,٤	٣,٣
الصحة	٤٢١,٨	٢,٥
الزراعة واستصلاح الأراضي	١٧٤,٧	١
البترول والثروة المعدنية	٨١,٣	٠,٥
الثقافة	٦٦	٠,٤
التجارة والصناعة	٣٨,٢	٠,٢
الأوقاف	١٩,٥	٠,١
الشباب والرياضة	١٠,٨	٠,١
رعاية اجتماعية	٧,٢	٠
اخري	٩٥٦,٨	٥,٧
جملة	١٦٧٤٣,٢	١٠٠

المصدر: وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري

٤.٤.٧ ملامح التنمية في إقليم جنوب الصعيد

تبلغ جملة الاستثمارات الموجهة لتنمية إقليم جنوب الصعيد خلال العام المالي ٢٠١٨/٢٠١٧ حوالي ١٣,٥٩٥ مليار جنيه بنسبة ٧,١٪ من جملة الاستثمارات. حيث بلغت نسبة الاستثمارات الحكومية حوالي ٧٣,٩٪ من إجمالي الاستثمارات و٢٦,١٪ استثمارات غير حكومية. وتستحوذ محافظة سوهاج على ٢٣,٤٪ من استثمارات الإقليم، تليها محافظة أسوان بنسبة ٢٣,٢٪، ثم محافظة البحر الأحمر بنسبة ٢٤,٦٪، ومحافظة قنا بنسبة ١٩٪، وأخيرا الأقصر بنسبة ٩,٨٪ [شكل رقم (١٠/٧)].

شكل رقم (١٠/٧)
توزيع الاستثمارات العامة في إقليم جنوب الصعيد في خطة العام المالي ٢٠١٨/١٧

المصدر: وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري.

توزيع الاستثمارات بإقليم جنوب الصعيد بحسب البرامج والمشروعات المستهدفة

تستحوذ برامج ومشروعات الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية على النسبة الأكبر من استثمارات الإقليم (٤٩,٦٪) وتستخدم لتمويل البرنامج القومي للإسكان الاجتماعي بمحافظات الإقليم وتقدر تكلفته بحوالي ٢,٤ مليار جنيه، ويليها برامج ومشروعات البترول والثروة المعدنية بنسبة ١٢,٦٪ والتي يعد من أهم مشروعاتها حفر استكشافي وإنتاجي بمناخق عمل الشركة بالبحر الأحمر بتكلفة ١,٣٤٠ مليار جنيه [جدول رقم (١٠/٧)].

جدول رقم (١٠/٧)
توزيع الاستثمارات لإقليم جنوب الصعيد على البرامج والمشروعات في خطة العام المالي ٢٠١٨/١٧
(مليون جنيه)

البيان	إجمالي الاستثمارات العامة	التوزيع النسبي (٪)
إسكان ومرافق ومجتمعات عمرانية	٦٧٤٨,١	٤٩,٦
البترول والثروة المعدنية	١٧٠٧,٧	١٢,٦
النقل	٨٣٠,٤	٦,١
الموارد المائية والري	٨٠٢,١	٥,٩
التربية والتعليم	٦١٦,٢	٤,٥
التعليم العالي	٥٢٦,٥	٣,٩
الصحة	٤٧٧,٤	٣,٥
الكهرباء والطاقة المتجددة	٤٢٣	٣,١
الزراعة واستصلاح الأراضي	١٦٠,٤	١,٢
الآثار والتراث	٣٧,٨	٠,٣
التجارة والصناعة	٧,٦	٠,١
الأوقاف	١٦,٨	٠,١
الثقافة	١٩,٥	٠,١
رعاية اجتماعية	١٩,٦	٠,١
الشباب والرياضة	٥,٨	٠,٠٤
أخرى	١١٩٦,٣	٨,٨
جملة	١٣٥٩٥,١	١٠٠

المصدر: وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري

٥.٤.٧ ملامح التنمية في إقليم وسط الصعيد

بلغت جملة الاستثمارات الموجهة لتنمية إقليم وسط الصعيد خلال العام المالي ٢٠١٨/١٧ حوالي ١٢,٤٧٠ مليار جنيه، بنسبة تقترب من ٦,٥٪ من جملة الاستثمارات العامة. وقد شكلت الاستثمارات الحكومية نسبة ٣٦,٩٪ من إجمالي هذه الاستثمارات، وقد ساهمت الاستثمارات غير الحكومية بالنسبة المتبقية. وتستحوذ محافظة أسيوط على نسبة ٨٢,٤٪ من استثمارات الإقليم، مقابل ١٧,٦٪ لمحافظة الوادي الجديد [شكل رقم (١١/٧)].

شكل رقم (١١/٧)
توزيع الاستثمارات العامة في إقليم وسط الصعيد في خطة العام المالي ٢٠١٨/١٧

المصدر: وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري

توزيع الاستثمارات في إقليم وسط الصعيد حسب البرامج والمشروعات المستهدفة

تستحوذ مشروعات البترول والثروة المعدنية على النسبة الأكبر من جملة استثمارات الإقليم (٦١٪) بقيمة ٧,٦ مليار جنيه وتستخدم في تمويل عدد من المشروعات أهمها مشروع التكسير الهيدروجيني للمازوت بمحافظة الوادي الجديد بتكلفة استثمارية ٥,٧ مليار جنيه. كما تستحوذ برامج ومشروعات الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية على نسبة ١٩,٣٪ بقيمة ٢,٤ مليار جنيه وتشمل مشروع البرنامج القومي للإسكان الاجتماعي بمحافظتي أسيوط والوادي الجديد بتكلفة إجمالية ٩٢٢,٥ مليون جنيه [جدول رقم (١١/٧)].

جدول رقم (١١/٧)
توزيع الاستثمارات في إقليم وسط الصعيد حسب البرامج والمشروعات في خطة العام المالي ٢٠١٨/١٧

(مليون جنيه)

البيان	إجمالي الاستثمارات العامة	التوزيع النسبي (٪)
البترول والثروة المعدنية	٧٦٠٣	٦١
إسكان ومرافق ومجتمعات عمرانية	٢٤١٠,٩	١٩,٣
الموارد المائية والري	٧٧٢,٤	٦,٢
الصحة	٣١٤,٧	٢,٥
النقل	١٩٧,٣	١,٦
التربية والتعليم	٢٠٢,٧	١,٦
الكهرباء والطاقة المتجددة	١٨٠,٩	١,٥
التعليم العالي	١٦٢	١,٣
الزراعة واستصلاح الأراضي	٣١,٥	٠,٣
الأوقاف	٩	٠,١
رعاية اجتماعية	٧,٩	٠,١
الثقافة	٥,٥	٠,٠٤
الشباب والرياضة	١,٣	٠,٠١
أخرى	٥٧٠,٧	٤,٦
جملة	١٢٤٧٠,٨	١٠٠

المصدر: وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري

٦.٤.٧ ملامح التنمية في إقليم الإسكندرية

بلغت جملة الاستثمارات الموجهة لإقليم الإسكندرية خلال العام المالي ٢٠١٨/١٧ حوالي ١١,٤ مليار جنيه، وذلك بنسبة ٥,٩٪ من جملة الاستثمارات العامة. وقد شكلت الاستثمارات الحكومية نسبة ٧٣,٤٪ من إجمالي هذه الاستثمارات، وتستحوذ محافظة الإسكندرية على نسبة ٥٥,٦٪ من جملة استثمارات الإقليم، تليها محافظة البحيرة بنسبة ٢٥,٨٪ من استثمارات الإقليم، ثم محافظة مطروح بنسبة ١٨,٦٪ [شكل رقم (١٢/٧)].

شكل رقم (١٢/٧)

توزيع الاستثمارات العامة في إقليم الإسكندرية في خطة العام المالي ٢٠١٨/١٧ (٪)

المصدر: وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري

توزيع الاستثمارات في إقليم الإسكندرية حسب البرامج والمشروعات

يتضح من الجدول رقم (١٢/٧) أن برامج ومشروعات الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية تستحوذ على النسبة الأكبر من الاستثمارات (الحكومية، والهيئات الاقتصادية، وشركات قانون ٩٧) الموجهة لإقليم الإسكندرية في عام ٢٠١٨/١٧ وذلك بنسبة ٢٩,٨٪ من الإجمالي، وتتمثل أهم مشروعات الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية في البرنامج القومي للإسكان الاجتماعي بكل من البحيرة، ومطروح، والإسكندرية ومشروعات الطرق والاتصالات بمحافظة مطروح.

وفي المركز الثاني تأتي الاستثمارات الموجهة لبرامج ومشروعات النقل بنسبة حوالي ١٦٪، وتتمثل أهم المشروعات في إنشاء الطريق الدائري الإقليمي بنها/الإسكندرية، وتجديد وتطوير مرافق وادارات أمن ميناء الإسكندرية وانشاء وصلتين لربط ميناء الإسكندرية والدخيلة بالطريق الساحلي الدولي.

وفي المركز الثالث تأتي استثمارات التعليم العالي بنسبة ١٤,٤٪، وفي المركز الرابع تأتي استثمارات برامج ومشروعات البترول والثروة المعدنية بنسبة ٨,٧٥٪.

جدول رقم (١٢/٧)
توزيع الاستثمارات في إقليم الإسكندرية حسب البرامج والمشروعات في خطة العام المالي ٢٠١٨/١٧
(مليون جنيه)

البيان	إجمالي الاستثمارات العامة	الهيكل النسبي (٪)
إسكان ومرافق ومجتمعات عمرانية	٣٣٨٩,٧	٢٩,٨
النقل	١٨٢٠,١	١٦
التعليم العالي	١٦٤٢,٢	١٤,٤٢
البترول والثروة المعدنية	٩٩٧	٨,٧٥
التعليم	٩٣٦,١	٨,٢٣
الموارد المائية والري	٤٠٣,٩	٣,٥٥
الصحة	٣١٧٨٦٨	٢,٨
الزراعة واستصلاح الأراضي	٢٢٦,٣	١,٩٨
الكهرباء والطاقة المتجددة	٩٠	٠,٧٩
البحث العلمي	٢٥,٤	٠,٢٢
الأوقاف	١٠٥٠٥	٠,٠٩
التجارة والصناعة	٤,٩	٠,٠٤
الثقافة	٥	٠,٠٤
الشباب والرياضة	٤	٠,٠٣
التضامن الاجتماعي	٣٦٠٢	٠,٠٣
الآثار والتراث	-	٠
أخرى	١٥٠٥,٩	١٣,٢٢
جملة	١١٣٨٢,٦	١٠٠

المصدر: وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري

٧.٤.٧ ملامح التنمية في إقليم شمال الصعيد

بلغت جملة الاستثمارات العامة الموجهة لتنمية إقليم شمال الصعيد خلال العام المالي ٢٠١٨/٢٠١٧ حوالي ٦,٩٢٤ مليار جنيه، وبنسبة ٣,٦٪ من جملة الاستثمارات. وقد ساهمت الاستثمارات الحكومية بنسبة ٩٥,٧٪ من جملة الاستثمارات العامة. وتستحوذ على ٤٨,٩٪ من استثمارات الإقليم، حيث أنها أكبر محافظات الإقليم من حيث عدد السكان، يليها في ذلك محافظة بني سويف بنسبة ٢٧,٤٪، ثم محافظة الفيوم بنسبة ٢٣,٩٪ [شكل رقم (١٣/٧)].

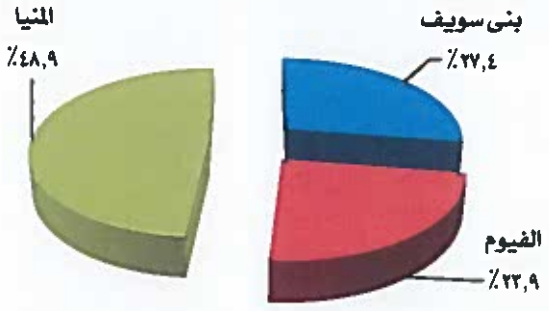

شكل رقم (١٢/٧)
توزيع الاستثمارات العامة في إقليم شمال الصعيد
في خطة العام المالي ٢٠١٨/١٧

المصدر: وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري

توزيع الاستثمارات في إقليم شمال الصعيد حسب البرامج والمشروعات المستهدفة

تمثل الاستثمارات الموجهة لبرامج الإسكان والموافق والمجتمعات العمرانية نسبة ٥٩٪ وتتمثل أهم مشروعاتها في البرنامج القومي للإسكان الاجتماعي بمحافظات الإقليم الذي تبلغ تكلفته الاستثمارية ٢,٩ مليار جنيه، وبرامج ومشروعات التربية والتعليم (٧,٨٪) ومن أهم مشروعاتها إنشاء وتجهيز واحلال فصول دراسية بمحافظات الإقليم، وأخيرا حصلت برامج ومشروعات التعليم العالي على ٧٪ من جملة الاستثمارات في الإقليم ومن أهم مشروعاتها مشروع المستشفى التعليمي بمحافظة المنيا بتكلفة ١٣٥ مليون جنيه.

جدول رقم (١٢/٧)
توزيع الاستثمارات في إقليم شمال الصعيد حسب البرامج والمشروعات في خطة العام المالي ٢٠١٨/١٧

(مليون جنيه)

البيان	إجمالي الاستثمارات العامة	التوزيع النسبي (٪)
إسكان ومرافق ومجتمعات عمرانية	٤٠٨٢,٦	٥٩
التربية والتعليم	٥٤٢	٧,٨
التعليم العالي	٤٨٥,٧	٧
النقل	٣٨٢,٥	٥,٥
الموارد المائية والري	٢٤٧	٣,٦
الزراعة واستصلاح الأراضي	١٦٥,٣	٢,٤
الصحة	١٦٧	٢,٤
الأوقاف	١١,١	٠,٢
رعاية اجتماعية	١٢,٧	٠,٢
البترول والثروة المعدنية	٨,٥	٠,١
الشباب والرياضة	٥,٨	٠,١
أخرى	٨١٣,٨	١١,٨
جملة	٦٩٢٤,٣	١٠٠

المصدر: وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري

٧ – ٥ التوزيع المكاني للاستثمارات العامة حسب البرامج والمشروعات

البنية الأساسية والقطاعات الإنتاجية:

١.٥.٧ التوزيع المكاني لاستثمارات برامج ومشروعات برامج الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية:

بلغ إجمالي الاستثمارات المستهدفة لبرامج الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية في خطة ٢٠١٨/١٧ نحو ٦٤,٠٧١ مليار جنيه. استحوذت محافظة القاهرة على النسبة الأكبر من إجمالي الاستثمارات بمعدل ١٧,١٨٪ باستثمارات عامة تبلغ ١١,٠١٠ مليار جنيه، وتليها محافظة الجيزة بنسبة ١٤,١٥٪ باستثمارات تبلغ ٩,٠٦٦ مليار جنيه. أما الاستثمارات غير الموزعة فتبلغ ٢,٦٦٣ مليار جنيه بنسبة ٤,١٦٪.وتتمثل أهم المشروعات في مشروع الإسكان الإجتماعي، واستكمال محطات وشبكات الصرف الصحي بالمحافظات، واستكمال وإعادة تأهيل مساكن المغتربين بالنوبة [جدول رقم (١٣/٧)].

جدول رقم (١٣/٧)

التوزيع المكاني لاستثمارات برامج ومشروعات وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية خلال العام المالي ٢٠١٨/١٧

(مليون جنيه)

المحافظات	اجمالي الاستثمارات العامة	التوزيع النسبي (٪)
الإجمالي	٦٤٠٧١,٩	١٠٠
استثمارات غير موزعه	٢٦٦٣,٤	٤,٢
القاهرة	١١٠١٠,٥	١٧,٢
الجيزة	٩٠٦٧	١٤,٢
الشرقية	٥٧٣٣,٦	٩
القليوبية	٤٤١٩,٤	٦,٩
بورسعيد	٢٧١٦,٢	٤,٢
المنوفية	٢٦٠٠,٧	٤,١
المنيا	٢٥٢١,٦	٣,٩
سوهاج	١٩٢٥,٨	٣
الدقهلية	١٦٧١,١	٢,٦
قنا	١٦٣٥,٤	٢,٦
أسوان	١٤٨٢,٤	٢,٣
الإسماعيلية	١٤٢٦,٦	٢,٢
البحيرة	١٣٠١,١	٢
الوادي الجديد	١٢٤٨,٢	٢
دمياط	١١٧١,٣	١,٨
الغربية	١١٥١	١,٨
أسيوط	١١٦٢,٨	١,٨
جنوب سيناء	١١٤٩,٨	١,٨
اسكندرية	١١١٥,٢	١,٧
كفر الشيخ	٩٩١,٢	١,٦
البحر الاحمر	٩٥٩,١	١,٥
مطروح	٩٧٣,٤	١,٥
السويس	٨١٨,٥	١,٣
بني سويف	٨٤٢,٥	١,٣
شمال سيناء	٨٤٠,٤	١,٣
الأقصر	٧٥٤,٣	١,٢
الفيوم	٧١٨,٥	١,١

المصدر: وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري

٢.٥.٧ التوزيع الجغرافي لاستثمارات برامج ومشروعات النقل

تبلغ قيمة استثمارات برامج النقل نحو ٢٥٦٦٩ مليون جنيه منها استثمارات غير موزعة في حدود ٦٣٦٩ مليون جنيه (٢٥٪). وتستحوذ محافظة الجيزة على نسبة ١٧,٢٪ من هذه الاستثمارات، يليها في المركز الثاني محافظة دمياط بنسبة ١٤,٩٪، ومحافظة القاهرة بنسبة ١٤,٧٪، ثم محافظة القليوبية بنسبة ٩,١٪ وتتمثل أهم المشروعات في استكمال المرحلة الثالثة من الخط الثالث لمترو الأنفاق (العتبة-امبابة) واستكمال المرحلة الرابعة من الخط الثالث لمترو الأنفاق (مصر الجديدة-مطار القاهرة) وانشاء أرصفة جديدة وساحات وتجهيزات بمحافظة دمياط والانتهاء من تنفيذ الطريق الدائري الاقليمي بنها/الإسكندرية بطول ١٩ كم (جدول رقم (١٤/٧)).

جدول رقم (١٤/٧)

التوزيع الجغرافي لاستثمارات برامج ومشروعات برامج النقل خلال العام المالي ٢٠١٨/١٧

(مليون جنيه)

المحافظة	إجمالي الاستثمارات العامة	الهيكل النسبي (٪)
إجمالي عام	٢٥,٦٦٩,٢٣	١٠٠
استثمارات غير موزعة	٦,٣٥٩,٠٦	٢٤,٧٧
الجيزة	٤٤١٦	١٧,٢
دمياط	٣٨٢٦	١٤,٩
القاهرة	٣,٧٧٧,٢٤	١٤,٧
القليوبية	٢,٣٤٤,٧٩	٩,١٣
الإسكندرية	١,٥٣٦,٨٣	٥,٩٨
جنوب سيناء	٦٣٥,٦٥	٢,٤٧
سوهاج	٣٩٣,٨٩	١,٥٣
بنى سويف	٢٨٥	١,١١
الشرقية	٢٧٨,٨٥١	١,١
الغربية	٢٧٢,١٨٦	١,٠٦
البحيرة	٢٦٨,٧٦٧	١,٠٥
السويس	٢١٠	٠,٨
البحر الاحمر	١٩٦,١٩٣	٠,٧٦
أسيوط	١٩٢,٣٤٤	٠,٧٥
الاسماعيلية	١٣١,٧١٣	٠,٥١
أسوان	١٢٨,٢٥	٠,٥
الدقهلية	١١٦,١٦	٠,٤٥
الفيوم	٨٢,٥١٣	٠,٣٢
الأقصر	٧٤	٠,٢٨
كفر الشيخ	٥٠	٠,١٩
قنا	٣٨,٠٩٦	٠,١٥
بورسعيد	٢٠	٠,٠٨
المنيا	١٥	٠,٠٦
مطروح	١٤,٥٥	٠,٠٥
الوادي الجديد	٥	٠,٠١
شمال سيناء	١,٠٥	٠,٠٠٤

المصدر: وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري

٣.٥.٧ التوزيع الجغرافي لاستثمارات برامج ومشروعات البترول والثروة المعدنية

تبلغ قيمة استثمارات برامج البترول والثروة المعدنية ١٢٧١٧ مليون جنيه منها استثمارات غير موزعة في حدود ٦٠ مليون جنيه وبنسبة أقل من ٠,٥٪. وتستحوذ محافظة أسيوط على أكبر نسبة من هذه الاستثمارات وفي حدود ٧١٧٧ مليون جنيه تمثل ٥٦,٤٪ من جملة هذه الاستثمارات وتستخدم لتمويل مشروع التكسير الهيدروجيني للمازوت. أما محافظة البحر الأحمر فقد حصلت على ١٦٣٣ مليون جنيه (١٢,٨٪) من جملة هذه الاستثمارات لتمويل مشروع الحفر الاستكشافي والإنتاجي للبترول، وحصلت محافظة السويس على ٨,٧٪ من جملة هذه الاستثمارات [جدول رقم (١٥/٧)].

جدول رقم (١٥/٧)

التوزيع الجغرافي لاستثمارات برامج ومشروعات برامج البترول والثروة المعدنية خلال العام المالي ٢٠١٨/١٧

(مليون جنيه)

المحافظة	إجمالي الاستثمارات العامة	الهيكل النسبي (٪)
إجمالى عام	١٢,٧١٧,٢٥	١٠٠
استثمارات غير موزعة	٦٠	٠,٤٧
أسيوط	٧,١٧٧,٧٣	٥٦,٤٤
البحر الأحمر	١,٦٣٣,٢١	١٢,٨٤
السويس	١,١٠٩,٩٧	٨,٧٣
الإسكندرية	٩٩١,٦٠٥	٧,٨٠
القاهرة	٧٨٥,١٩٧	٦,١٧
الوادى الجديد	٤٢٥,٣٠٥	٣,٣٤
القليوبية	١٦٢,٣١٧	١,٢٨
بورسعيد	١٢١,٨٨	٠,٩٦
الغربية	٧٥,٥٣	٠,٥٩
جنوب سيناء	٤٧,٥٠٨	٠,٣٧
أسوان	٣٧,٢٢٥	٠,٢٩
الشرقية	٢٥,٧٣٥	٠,٢٠
قنا	١٩,٢	٠,١٥
الأقصر	١٤	٠,١١
بنى سويف	٥,٤	٠,٠٤
البحيرة	٣,٩٥	٠,٠٣
سوهاج	٣,٩	٠,٠٣
شمال سيناء	٣,٥	٠,٠٣
الاسماعيلية	٢,٢٥	٠,٠٢
الدقهلية	١,٨٥	٠,٠١
المنوفية	١,٧٦	٠,٠١
الفيوم	١,٧٥	٠,٠١
مطروح	١,٤٥	٠,٠١
الجيزة	١,٤٤	٠,٠١
المنيا	١,٣	٠,٠١
دمياط	١,٢	٠,٠١
كفر الشيخ	١	٠,٠١

المصدر: وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري

٤.٥.٧ التوزيع الجغرافي لاستثمارات برامج ومشروعات الكهرباء والطاقة المتجددة

بلغت قيمة الاستثمارات الموجهة لبرامج الكهرباء والطاقة المتجددة ١١٩٤٧ مليون جنيه منها ٣٦,٢٪ استثمارات غير موزعة بقيمة إجمالية ٤٣٣٢ مليون جنيه. وتستحوذ محافظة السويس على النصيب الأكبر من جملة هذه الاستثمارات بقيمة ٦٩٠٠ مليون جنيه بنسبة ٥٧,٩٪، وتتمثل أهم هذه المشروعات في مشروع الضخ والتخزين على خليج السويس ومحطة توليد الكهرباء بالتعاون مع إسبانيا (جدول رقم (١٦/٧)).

جدول رقم (١٦/٧)

التوزيع الجغرافي لاستثمارات برامج ومشروعات الكهرباء والطاقة المتجددة خلال العام المالي ٢٠١٨/١٧

(مليون جنيه)

المحافظة	إجمالي الاستثمارات العامة	الهيكل النسبي(٪)
إجمالي عام	١١,٩٤٧,٤٢	١٠٠
استثمارات غير موزعة	٤,٣٣٢,٢٩	٣٦,٢
السويس	٦,٩١٥,٩٥	٥٧,٩
أسوان	٢٦٦,٨٥٦	٢,١
أسيوط	١٣٥,٨٦٥	١,١
البحر الأحمر	٥٦,١	٠,٤٧
مطروح	٥٠	٠,٤
الوادى الجديد	٤٥	٠,٣٧
الإسكندرية	٤٠	٠,٣٢

المصدر: وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري

٥.٥.٧ التوزيع المكاني لاستثمارات برامج ومشروعات الموارد المائية والري

بلغت الاستثمارات العامة المخصصة لبرامج ومشروعات الموارد المائية والري نحو ٥٢٢٢ مليون جنيه منها استثمارات غير موزعة في حدود ١٢٤٤ مليون جنيه (٢٤٪). وقد كانت النسبة الكبرى من الاستثمارات موجهة لمحافظة أسيوط بنسبة ١١,٢٪ وبتكلفة تبلغ ٥٨٣ مليون جنيه، كما استحوذ إقليم قناة السويس (محافظات الإقليم مجتمعة) قد استحوذ على أكبر نسبة من الاستثمارات بنسبة حوالي ٢٣,٧٪. وقد جاء إقليم القاهرة الكبرى بأقل نسبة بحوالي٢,٩٪. ومن أهم المشروعات مشروع تنمية وتطوير مجرى النهر وفرعيه والآبار ومخرات السيول الذي تبلغ تكلفته الاستثمارية ٩٠٠ مليون جنيه ومشروع إنشاء وتدعيم القناخر ومرافق الري وتبلغ تكلفته ٧٩٦ مليون جنيه [الجدول رقم (١٧/٧)].

جدول رقم (١٧/٧)

التوزيع الجغرافي للاستثمارات العامة الموجهة لبرامج ومشروعات الموارد المائية والري بخطة عام ٢٠١٨/١٧

(مليون جنيه)

المحافظة	إجمالي الاستثمارات العامة	(٪) من الجملة
الإجمالي	٥٢٢٢	١٠٠
استثمارات غير موزعة	١٢٤٣,٦	٢٣,٨
أسيوط	٥٨٣	١١,٢
أسوان	٤٠٣,١	٧,٧
شمال سيناء	٣١٤,٨	٦

المحافظة	إجمالي الاستثمارات العامة	(٪) من الجملة
البحيرة	٢٦٤,٣	٥,١
الإسماعيلية	٢٥٨,٤	٤,٩
الدقهلية	٢١٩,٤	٤,٢
جنوب سيناء	٢٠٨,٥	٤
كفر الشيخ	٢٠٥,٩	٣,٩
الوادي الجديد	١٨٩,٥	٣,٦
البحر الأحمر	١٧٨,٧	٣,٤
الشرقية	١٧١,٤	٣,٣
الجيزة	١٢١,٦	٢,٣
بورسعيد	٩٩,١	١,٩
الإسكندرية	٩٠,٣	١,٧
المنيا	٨٧	١,٧
قنا	٨٨,٧	١,٧
بني سويف	٨٩,٣	١,٧
الفيوم	٧٠,٧	١,٤
الغربية	٦٥,٥	١,٣
سوهاج	٦٩,١	١,٣
الأقصر	٦٢,٥	١,٢
مطروح	٤٩,٤	٠,٩
المنوفية	٢٩,١	٠,٦
دمياط	٢٦,٥	٠,٥
القليوبية	٢٣,٣	٠,٤
السويس	٨,٢	٠,٢
القاهرة	١,٣	٠,٠٢

المصدر: وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري

٦.٥.٧ التوزيع المكاني لاستثمارات برامج ومشروعات الزراعة واستصلاح الأراضي

تبلغ قيمة الاستثمارات العامة لبرامج الزراعة واستصلاح الأراضي ٢٢٩٩ مليون جنيه منها استثمارات غير موزعة في حدود ٢٨٩,١ مليون جنيه (١٢,٦٪). وتستحوذ محافظة القاهرة على النسبة الأكبر من إجمالي هذه الاستثمارات بمعدل ٢٢,٢٪ باستثمارات عامة تبلغ ٥١١,٣ مليون جنيه، وتليها محافظة الجيزة بنسبة ١٥,١٪ باستثمارات تبلغ ٣٤٧,٧ مليون جنيه. وتتضمن أهم المشروعات مشروع تجهيزات البنك الرئيسي الذي تبلغ تكلفته الاستثمارية ٤٨٧ مليون جنيه ومشروع إنشاء عدد تجمع زراعي بمحافظتي شمال وجنوب سيناء بتكلفة استثمارية ٢٥٧ مليون جنيه. في حين جاء إقليم قناة السويس بإجمالي استثمارات بلغت نسبتها ١٦,٩٪ وحصل إقليم وسط الصعيد على أقل نسبة استثمارات بحوالي ١,٤٪ [الجدول رقم (١٨/٧)].

جدول رقم (١٨/٧)
التوزيع الجغرافي للاستثمارات العامة الموجهة لبرامج ومشروعات الزراعة واستصلاح الأراضي
بخطة عام ٢٠١٨/١٧

(مليون جنيه)

المحافظة	إجمالي الاستثمارات العامة	(٪) من الجملة
الإجمالي	٢٢٩٩,١	١٠٠
استثمارات غير موزعة	٢٨٩,١	١٢,٦
القاهرة	٥١١,٢	٢٢,٢
الجيزة	٣٤٧,٧	١٥,١
شمال سيناء	٢٠٢	٨,٨
مطروح	١٣٣,١	٥,٨
كفر الشيخ	١٢٧,٢	٥,٥
الفيوم	١٠٥,١	٤,٦
جنوب سيناء	٨٢,٢	٣,٦
البحيرة	٧٧,٩	٣,٤
الشرقية	٦٠,١	٢,٦
سوهاج	٤٨,٢	٢,١
أسوان	٤٤	١,٩
قنا	٣٥	١,٥
المنيا	٣٢,٨	١,٤
السويس	٣١,٣	١,٤
الأقصر	٢٦,٥	١,٢
الدقهلية	٢٦,٧	١,٢
بنى سويف	٢٧,٤	١,٢
أسيوط	٢٥,٧	١,١
الإسكندرية	١٥,٤	٠,٧
الغربية	٨,١	٠,٤
البحر الأحمر	٦,٧	٠,٣
الوادى الجديد	٥,٨	٠,٣
المنوفية	٦,٩	٠,٣
دمياط	٥,٩	٠,٣
بورسعيد	٧,٦	٠,٣
القليوبية	٥,٥	٠,٢
الإسماعيلية	٤,١	٠,٢

المصدر: وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري

٧-٥-٧ التوزيع الجغرافي لاستثمارات برامج ومشروعات التجارة والصناعة

تبلغ قيمة الاستثمارات العامة المخصصة لبرامج التجارة والصناعة ٩٣٢,٤ مليون جنيه منها ٣٤,٦٪ استثمارات غير موزعة، واستحوذت محافظة القاهرة على نسبة ٤٩٪ من جملة هذه الاستثمارات وخصصت لبرامج إصلاح التعليم الفني والتدريب المهني. أما محافظتي السويس والغربية فقد حصلتا على ٩,٥٪ و٣٪ من هذه الاستثمارات على التوالي [جدول رقم (١٩/٧)].

جدول رقم (١٩/٧)

التوزيع الجغرافي لاستثمارات برامج التجارة والصناعة خلال العام المالي ٢٠١٨/١٧

(مليون جنيه)

المحافظة	إجمالي الاستثمارات العامة	الهيكل النسبي(٪)
الإجمالي	٩٣٢,٤٣٢	١٠٠
استثمارات غير موزعة	٣٢٢,٤٢٥	٣٤,٦
القاهرة	٤٥٥,٧٨٢	٤٨,٩
السويس	٨٨,٨٣٧	٩,٥٣
الغربية	٢٨	٣
الجيزة	١٦,٩٤١	١,٨
الشرقية	٧,٨٠٥	٠,٨٤
البحر الأحمر	٧,٥٥	٠,٨١
الإسكندرية	٤,٨٦٧	٠,٥٢
دمياط	٠,٢٢٥	٠

المصدر: وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري

التنمية البشرية والاجتماعية

٨-٥-٧ التوزيع المكاني لاستثمارات برامج ومشروعات الصحة والسكان

تبلغ جملة الاستثمارات العامة الموجهة لبرامج الصحة والسكان نحو ٧,٨٦ مليار جنيه، والغالبية العظمى (منها ٥٣,٦٪ استثمارات غير موزعة)، وحصلت محافظة القاهرة على أكبر نسبة ١٣,٦٪ ومحافظتي بورسعيد والسويس على أقل نسبة وهي ٠,١٪. وتتمثل أهم المشروعات في مشروع المستشفيات العلاجية والخدمات الطبية المتخصصة وتبلغ تكلفته الاستثمارية ١,٥ مليار جنيه ومشروع المراكز الطبية المتخصصة بتكلفة استثمارية مليار جنيه [(جدول (٢٠/٧)].

جدول رقم (٢٠/٧)

التوزيع الجغرافي للاستثمارات العامة الموجهة لبرامج ومشروعات وزارة الصحة والسكان بخطة عام ٢٠١٨/١٧

(مليون جنيه)

المحافظة	إجمالي الاستثمارات العامة	الهيكل النسبي(٪)
الإجمالي	٧٨٦٣,٦	١٠٠
استثمارات غير موزعة	٤٢١٧,٤	٥٣,٦
القاهرة	١٠٧٠,٦	١٣,٦
الجيزة	٤٤٤,٣	٥,٧
الوادي الجديد	٢٥١,٢	٣,٢
الاسماعيلية	١٦٩,٨	٢,٢
القليوبية	١٥٥,٤	٢

المحافظة	إجمالي الاستثمارات العامة	الهيكل النسبي (٪)
سوهاج	١٥٩,٣	٢
الغربية	١٣٦,٨	١,٧
البحيرة	١٢٧,٣	١,٦
الإسكندرية	١١٧,١	١,٥
قنا	١٠٦,٣	١,٤
كفر الشيخ	٩٨,٦	١,٣
المنيا	٩٧,٨	١,٢
المنوفية	٨٥,٣	١,١
أسوان	٨٥	١,١
الأقصر	٧٧,١	١
مطروح	٧٣,٥	٠,٩
أسيوط	٦٣,٥	٠,٨
دمياط	٥٣,٧	٠,٧
بنى سويف	٥٣,٧	٠,٧
البحر الاحمر	٤٩,٧	٠,٦
الدقهلية	٤٧,٤	٠,٦
الشرقية	٣٦	٠,٥
جنوب سيناء	٢٥	٠,٣
شمال سيناء	٢٧,٤	٠,٣
الفيوم	١٥	٠,٢
السويس	١١,٦	٠,١
بورسعيد	٧,٨	٠,١

المصدر: وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري

٧.٥.٩ التوزيع المكاني لاستثمارات برامج ومشروعات التعليم العالي والبحث العلمي

(أ): التعليم العالي:

تقدر إجمالي الاستثمارات المخصصة لبرامج ومشروعات التعليم العالي في خطة ٢٠١٨/١٧ بنحو ٧٩١٠ مليون جنيه. أما الاستثمارات غير الموزعة فتبلغ حوالي ١٩١١ مليون جنيه وتشكل نسبة ٢٤٪. وتتركز أكبر استثمارات برامج ومشروعات التعليم العالي في محافظة الإسكندرية حيث تبلغ ١٤٩٦ مليون جنيه وتشكل نسبة ١٩٪، ثم محافظة القاهرة باستثمارات تبلغ ٩١٥ مليون جنيه وتشكل نسبة ١١,٦٪ حيث تتمثل أهم المشروعات في برامج وزارة التعليم العالي في البعثات والجودة والتأهيل للاعتماد [جدول رقم (٢١/٧)].

جدول رقم (٢١/٧)

التوزيع المكاني لاستثمارات برامج ومشروعات التعليم العالي خلال العام المالي ٢٠١٨/١٧

(مليون جنيه)

المحافظات	إجمالي الاستثمارات العامة	التوزيع النسبي (٪)
الإجمالي	٧٩١٠,٩	١٠٠
استثمارات غير موزعه	١٩١١	٢٤,٢
اسكندرية	١٤٩٦,٢	١٨,٩
القاهرة	٩١٤,٨	١١,٦
الجيزة	٣٥٤,٦	٤,٥
المنوفية	٢٩٣,١	٣,٧
قنا	٢٦٠,٥	٣,٣
السويس	٢٤٤	٣,١
الدقهلية	٢١٠,١	٢,٧

المحافظات	إجمالي الاستثمارات العامة	التوزيع النسبي (٪)
كفر الشيخ	١٩٦	٢,٥
المنيا	١٩٨,٥	٢,٥
الشرقية	١٨٩,٥	٢,٤
دمياط	١٥٧	٢
بني سويف	١٥٤,٥	٢
القليوبية	١٤١,٤	١,٨
أسوان	١٤٥	١,٨
الفيوم	١٣٢,٧	١,٧
بورسعيد	١٢٩,٤	١,٦
الغربية	١٢٢,٧	١,٦
أسيوط	١٢٠	١,٦
البحيرة	١١٦	١,٥
سوهاج	١٢١	١,٥
شمال سيناء	١١٧	١,٥
الإسماعيلية	١١٤	١,٤
الوادي الجديد	٣٢	٠,٤
مطروح	٣٠	٠,٤

المصدر: وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري

(ب): البحث العلمي:

تقدر إجمالي الاستثمارات المستهدفة في برامج ومشروعات البحث العلمي في خطة ٢٠١٨/١٧ بنحو ١٦٦٣ مليون جنيه منها ٨١٪ استثمارات غير موزعة. وتبلغ قيمة الاستثمارات في محافظة الإسماعيلية حوالي ٢٨٥ مليون جنيه وتشكل نسبة ١٧٪، بينما تحصل محافظة الإسكندرية على استثمارات بحوالي ٢٥,٤ مليون جنيه تشكل نسبة ١,٥٪. ومن أهم مشروعات برامج البحث العلمي صندوق العلوم والتنمية التكنولوجية، برنامج الفضاء المصري، والدراسات الاستراتيجية للمجالس النوعية والحملات القومية، ومراكز التنمية الإقليمية ونشر الثقافة العلمية (جدول رقم (٢٢/٧)).

جدول رقم (٢٢/٧)

التوزيع المكاني لاستثمارات برامج ومشروعات البحث العلمي خلال العام المالي ٢٠١٨/١٧

(مليون جنيه)

المحافظات	اجمالي الاستثمارات العامة	التوزيع النسبي (٪)
الإجمالي	١٦٦٣,٤	١٠٠,٠
استثمارات غير موزعه	١٣٥٣,٠	٨١,٣
الإسكندرية	٢٥,٤	١,٥
الإسماعيلية	٢٨٥,٠	١٧,١

المصدر: وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري

١٠٥٧ التوزيع المكاني لاستثمارات برامج ومشروعات التعليم قبل الجامعي

بلغت قيمة الاستثمارات العامة الموجهة لبرامج ومشروعات التعليم قبل الجامعي في خطة ٢٠١٨/١٧ نحو ٧,٢٤٣ مليار جنيه. وتتركز أكبر استثمارات برامج ومشروعات التربية والتعليم في محافظة الشرقية حيث تبلغ ٦٠٧,٤٦٣ مليون جنيه حوالي٨,٤٪، ثم محافظة البحيرة باستثمارات تبلغ ٥٤٢,٧٧٢ مليون جنيه وتشكل نسبة ٧,٥٪، أما الاستثمارات غير الموزعة فتبلغ ١,٤٤٩ مليار جنيه وتشكل نسبة ٢٠٪ (جدول رقم (٢٣/٧)).

جدول رقم (٢٣/٧)

التوزيع المكاني لاستثمارات برامج ومشروعات التعليم قبل الجامعي خلال العام المالي ٢٠١٨/١٧

(مليون جنيه)

المحافظات	اجمالي الاستثمارات العامة	التوزيع النسبي (٪)
الإجمالي	٧٢٤٣,٤	١٠٠
استثمارات غير موزعه	١٤٤٩	٢٠
الشرقية	٦٠٧,٥	٨,٤
البحيرة	٥٤٣,٨	٧,٥
الغربية	٤٣٩,١	٦,١
القاهرة	٤٢١,٧	٥,٨
الدقهلية	٣٨٥,٧	٥,٣
المنوفية	٣٣٠,١	٤,٦
الجيزة	٣٠٦,٦	٤,٢
اسكندرية	٢٩١	٤
كفر الشيخ	٢٦١	٣,٦
بني سويف	٢٤٣,٤	٣,٤
الفيوم	٢٠٦,٥	٢,٩
دمياط	١٨٦	٢,٦
القليوبية	١٧٨,٩	٢,٥
أسوان	١٧٤,١	٢,٤
أسيوط	١٦١,٧	٢,٢
سوهاج	١٥٥,٩	٢,٢
قنا	١٥٢,٥	٢,١
الإسماعيلية	١٣٨,٤	١,٩
مطروح	١٠١,٣	١,٤
بورسعيد	٩٤,١	١,٣
المنيا	٩٣	١,٣
الأقصر	٧٧,٨	١,١
شمال سيناء	٤٢	٠,٩
البحر الاحمر	٥٥,٩	٠,٨
جنوب سيناء	٥٤,٢	٠,٨
السويس	٥٠	٠,٧
الوادي الجديد	٤٢	٠,٦

المصدر: وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري

١١-٥-٧ التوزيع المكاني لاستثمارات برامج ومشروعات الآثار

بلغت الاستثمارات العامة المستهدفة لبرامج ومشروعات الآثار ٢٤٩٥ مليون جنيه، في حين بلغت الاستثمارات غير الموزعة ١٥,٦٪. وقد تركزت النسبة الأكبر من تلك الاستثمارات بمحافظة الجيزة بنسبة قدرها ٩١,٣٪ وقيمتها ٢,٠٩٤ مليار جنيه. وتتمثل أهم المشروعات في مشروع المتحف المصري الجديد بمحافظة الجيزة بتكلفة استثمارية تبلغ ٢,٠٩٤ مليار جنيه ومشروع متحف الحضارة بمحافظة أسوان بتكلفة ٣٠ مليون جنيه واستثمارات أخرى في أسوان في حدود ٨ مليون جنيه [(جدول (٢٤/٧)].

جدول رقم (٢٤/٧)

التوزيع الجغرافي للاستثمارات العامة الموجهة لبرامج ومشروعات الآثار بخطة عام ٢٠١٨/١٧

(مليون جنيه)

المحافظة	إجمالي الاستثمارات العامة	الهيكل النسبي (٪)
الإجمالي	٢٤٩٥,٤	١٠٠
استثمارات غير موزعة	٣٥٨	١٥,٦
الجيزة	٢٠٩٤,٨	٩١,٣
أسوان	٣٧,٨	١,٦
القاهرة	٤,٥	٠,٢

المصدر: وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري

١٢.٥.٧ التوزيع المكاني لاستثمارات برامج ومشروعات الثقافة

بلغت الاستثمارات العامة الموجهة لبرامج ومشروعات الثقافة ٤٤٤,٥ مليون جنيه (منها ٢٣٪ استثمارات غير موزعة). وتستحوذ محافظة الجيزة على أكبر نصيب من تلك الاستثمارات بنسبة ٢٨,٩٪ وقيمة استثمارات ١٢٨,٤ مليون جنيه، وتليها محافظة القاهرة بنسبة ٢٢,٩٪ وقيمة استثمارات ١٠٢ مليون جنيه ثم محافظة الدقهلية بنسبة ١٠,١٪ وقيمة استثمارات ٤٤,٨ مليون جنيه. وتتمثل أهم المشروعات في استكمال مشروع مسرح المنصورة القومي بمحافظة الدقهلية بتكلفة تبلغ ٤٤,٨ مليون جنيه [(جدول (٢٥/٧)].

جدول رقم (٢٥/٧)

التوزيع الجغرافي للاستثمارات العامة الموجهة لبرامج ومشروعات الثقافة بخطة عام ٢٠١٨/١٧

(مليون جنيه)

المحافظة	اجمالي الاستثمارات العامة	الهيكل النسبي (٪)
الإجمالي	٤٤٤,٥	١٠٠
استثمارات غير موزعة	١٠١,٣	٢٢,٨
الجيزة	١٢٨,٤	٢٨,٩
القاهرة	١٠٢	٢٢,٩
الدقهلية	٤٤,٨	١٠,١
المنوفية	٩	٢
شمال سيناء	٩	٢
قنا	٨	١,٨
الأقصر	٧,٥	١,٧
الغربية	٦,٢	١,٤
كفر الشيخ	٦	١,٣
الإسكندرية	٥	١,١
الشرقية	٤,٥	١
أسوان	٤	٠,٩
أسيوط	٤	٠,٩
جنوب سيناء	٣,٣	٠,٧
الوادي الجديد	١,٥	٠,٣

المصدر: وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري

١٢.٥.٧ التوزيع المكاني لاستثمارات برامج ومشروعات التضامن الاجتماعي:

تقدر إجمالي الاستثمارات المستهدفة لبرامج ومشروعات التضامن الاجتماعي في خطة ٢٠١٨/١٧ نحو٦١٥,٤٠٩ مليون جنيه (منها ٤٢٪ استثمارات غير موزعة). وتتركز أكبر هذه الاستثمارات في برامج ومشروعات التضامن الاجتماعي في محافظة القاهرة وتبلغ ٢٩٥,٥٨٤ مليون جنيه بنسبة ٤٨٪، واستكمال مباني الخدمات الاجتماعية، والقرى الاكثر احتياجا، وأطفال بلا مأوي [جدول رقم (٢٦/٧)].

جدول رقم (٢٦/٧)

التوزيع المكاني لاستثمارات برامج ومشروعات التضامن الاجتماعي خلال العام المالي ٢٠١٨/١٧

(مليون جنيه)

المحافظات	اجمالي الاستثمارات العامة	التوزيع النسبي (٪)
الإجمالي	٦١٥,٤١	١٠٠
استثمارات غير موزعه	٢٥٨,٤٤	٤١,٩٩
القاهرة	٢٩٥,٥٨	٤٨,٠٣
أسيوط	٧,٤١	١,٢
المنيا	٦,٢٦	١,٠٢
الأقصر	٦,٠٦	٠,٩٨
سوهاج	٥,٨	٠,٩٤
الفيوم	٤,٣٩	٠,٧١
قنا	٤,٠٢	٠,٦٥
جنوب سيناء	٢,٥٣	٠,٤١
البحر الاحمر	٢,٤١	٠,٣٩
البحيرة	٢,٣١	٠,٣٨
بني سويف	٢,٠١	٠,٣٣
الغربية	١,٩٧	٠,٣٢
الشرقية	١,٨٩	٠,٣١
الدقهلية	١,٨٧	٠,٣
الجيزة	١,٦١	٠,٢٦
أسوان	١,٣٦	٠,٢٢
دمياط	١,٢٨	٠,٢١
اسكندرية	١,١٥	٠,١٩
السويس	١,٠٧	٠,١٧
كفر الشيخ	١,٠٤	٠,١٧
المنوفية	١,٠٧	٠,١٧
شمال سيناء	٠,٩٥	٠,١٥
بورسعيد	٠,٧٨	٠,١٣
الإسماعيلية	٠,٧٨	٠,١٣
القليوبية	٠,٧٦	٠,١٢
الوادي الجديد	٠,٤٨	٠,٠٨
مطروح	٠,١٤	٠,٠٢

المصدر: وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري

الفصل الثامن

خطة الإصلاح الإداري

خطة الإصلاح الإداري

تهدف خطة وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري بالنسبة لشق الإصلاح الإداري إلى تطوير الجهاز الإداري للدولة، والتوجه نحو تطبيق اللامركزية، وتطبيق مبادئ الشفافية والمساءلة، ومكافحة الفساد، وذلك من خلال تطبيق عدد من البرامج التي تشمل:

١. برنامج التطوير المؤسسي

يتضمن برنامج التطوير المؤسسي تنفيذ المشروعات التالية:

أ. تحديث البنية التشريعية للجهاز الإداري للدولة

يستهدف المشروع تطوير البنية التشريعية للجهاز الإداري للدولة وتحديثها لتتواكب مع المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. وذلك من خلال، حصر كافة القوانين والقرارات واللوائح المعمول بها في كافة الوزارات والهيئات، وإعداد مقترحات بديلة بحيث تمنع التضارب وتحفز النمو، من خلال تطوير منظومة التدريب على تنفيذ قانون الخدمة المدنية رقم ٨١ لسنة ٢٠١٦، وإعداد لائحة جديدة لبدل السفر ومصاريف الانتقال الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٤١ لسنة ١٩٥٨، وتعديل قانون الإدارات القانونية رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣، وتعديل قانون الهيئات العامة رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣، وتعديل قانون البعثات الدراسية رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٩.

ب. تطوير منظومة إدارة الموارد البشرية

يستهدف المشروع تمكين الموظفين بإدارة شئون العاملين بالجهات الحكومية من استخدام وتطبيق الأساليب الحديثة، والتطوير المستمر للانتقال إلى إدارة متكاملة للموارد البشرية ذات فكر استراتيجي، لرفع مستوى الأداء المؤسسي. مع تنمية مهارات العنصر البشري من خلال برامج متخصصة في إدارة الموارد البشرية وذلك من خلال، تمكين القيادات والصف الثاني بالجهاز الإداري للدولة. ومن المستهدف بحلول شهر ديسمبر ٢٠١٧ تعزيز التحول إلى إدارات للموارد البشرية بوزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري، ووزارة المالية، ووزارة الصحة، والجهاز المركزي للتنظيم والإدارة، ومحافظة القاهرة، على الوظائف التي تم الانتهاء منها في المرحلة الأولى من المشروع (وذلك بناء على لائحة قانون الخدمة المدنية رقم ٨١ لسنة ٢٠١٦).

ج. تطوير منظومة إدارة القطاع الحكومي

يستهدف المشروع دمج الوحدات الإدارية المتضاربة والتي تؤدي نفس المهمة، مما يؤدي إلى رفع كفاءة الجهاز الإداري للدولة. وبحلول شهر ديسمبر ٢٠١٧ من المستهدف الانتهاء من إعداد التطوير التنظيمي للمحافظات، على أن يتم الانتهاء من التطوير التنظيمي للوزارات وبعض الهيئات العامة في يونيو ٢٠١٨.

د. تدريب العنصر البشري بالجهاز الاداري بالدولة

يستهدف المشروع تنمية وبناء قدرات ومهارات العنصر البشري لتطوير المهارات الإدارية والقيادية لقيادات الإدارة في الجهاز الإداري بالدولة من خلال تأهيل ٤٠ دارس للحصول على ماجيستير إدارة الأعمال، وتأهيل ٤٨٠ موظف لتعلم اللغة الفرنسية.

٢. برنامج تطوير الخدمات الحكومية

يستهدف البرنامج تقديم خدمات متميزة مرتفعة الجودة تستخدم الأساليب الحديثة، من خلال المشروعات التالية:

أ. البرنامج القومي لفرض وإنفاذ القانون، والذي يستهدف تعزيز إنفاذ القانون من خلال زيادة القدرة على متابعة تنفيذ الأحكام لمنع الجريمة.

ب. تطوير نظم نيابات ووحدات المرور، ويستهدف تجهيز مركز معلومات لتوحيد قواعد البيانات ودورات العمل وربطها بعدد ١٠٧ وحدة تراخيص لتسيير المركبات و١٥٠ وحدة تراخيص لقيادة المركبات و٩ منافذ جمركية على مستوى الجمهورية.

ج. بوابة المشتريات الحكومية، ويستهدف تطوير منظومة المشتريات الحكومية مما يؤدي إلى رفع معدل الشفافية والنزاهة وترشيد الإنفاق القومي.

هـ. بوابة المخازن الحكومية، ويستهدف إحكام المراقبة على المخازن الحكومية بشكل مركزي وتقليل نسبة ركود الأصناف الحكومية وإعادة تدويرها بين الجهات الحكومية، من خلال تطوير بوابة المخازن الحكومية بنهاية ديسمبر ٢٠١٧، وربط مخازن الجهات الحكومية.

و. تطوير وإنشاء البوابات الإلكترونية، ويستهدف توفير وسيلة اتصال وتواصل ما بين المواطنين والجهات الحكومية أو المحافظات لإتاحة المعلومات والبيانات المختلفة بكل شفافية مع توفير خدمات المحافظات إلكترونيا، وتتمثل المخرجات الرئيسية للمشروع في تطوير وإنشاء البوابات الإلكترونية بالمدن العمرانية الجديدة لمدينتي الشيط زايد، و١٥ مايو، بالإضافة إلى استكمال تطوير وإنشاء البوابات الإلكترونية بالوزارات/الجهات الحكومية.

ز. خدمات التنسيق الجامعي، ويستهدف ميكنة التقدم لتنسيق القبول بالجامعات عن طريق الإنترنت بالمجان لطلاب الثانوية العامة والأزهرية والشهادات المعادلة والدبلومات الفنية.

ح. معايير جودة الخدمات الحكومية، ويستهدف تطبيق المعايير الدولية للجودة بما يضمن وصول المؤسسات الحكومية إلى التميز والتنافسية والريادة بغرض تحقيق كفاءة الخدمات ورضاء العملاء.

ط. بوابة الوظائف الحكومية، وسوف يتم إطلاق الإصدار الثاني من بوابة الوظائف الحالية في أغسطس ٢٠١٧ لتستخدمها الجهات غير المطبق عليها قانون الخدمة المدنية الجديد.

ي. تطوير الخدمات الحكومية باستخدام التوقيع الإلكتروني، ويستهدف تطوير دورات العمل بالجهات الحكومية مما يرفع من مستوى كفاءة الجهاز الإداري بالدولة وتسهيل وتيسير تنفيذ الخدمات التي تقدمها الحكومة للمواطنين بطريقة آمنة في أي وقت وأي مكان.

ك. تطوير الإدارة المحلية بالأحياء والمدن، ويستهدف تقديم خدمة متميزة وعاجلة لجميع المتعاملين مع الحكومة (مواطنين – رجال أعمال – مستثمرين) في أماكن تواجدهم بالأسلوب الذى يناسبهم والدقة والكفاءة المطلوبة.

ل. بوابة الحكومة المصرية واستخدام القنوات البديلة، ويستهدف توصيل الخدمات للمواطنين في أماكن تواجدهم بالشكل والأسلوب المناسب وبالسرعة والكفاءة المطلوبة. وذلك من خلال إتاحة الخدمات على الهاتف المحمول مثل خدمات محاكم الاستئناف، وخدمة الاستعلام عن فواتير الكهرباء، وخدمات بوابة المشتريات الحكومية.

م. تطوير المنظومة المركزية للتواصل مع المواطنين، ويستهدف توفير نافذة لتلقي شكاوى الجماهير والتواصل الفعال معهم من خلال نظام ديناميكي لإدارة الشكاوى والتى يتم الإبلاغ عنها من خلال قنوات متعددة.

ن. تطوير خدمات الطيران المدني، ويستهدف تطوير الخدمات المقدمة للمواطنين والمستثمرين ورجال الأعمال بقطاع الطيران والنقل.

ص. تطوير إجراءات التقاضي، ويستهدف إصدار النسخة المحدثة من المنظومة الموحدة لإدارة الدعوى لاستكمال تطوير وميكنة دورات عمل التقاضي المختلفة وربطها في منظومة واحدة متكاملة، وتوفير النتائج والتقارير الخاصة بها.

٢. برنامج استكمال وربط قواعد البيانات القومية

يستهدف البرنامج إعداد قواعد بيانات موحدة لتوفير مجتمع معلومات متكامل وجهات حكومية تتبادل البيانات فيما بينها، من خلال تنفيذ المشروعات التالية:

أ. ميكنة تسجيل المواليد والوفيات بمكاتب الصحة، ويستهدف بناء وتطبيق نظام مميكن لتسجيل بيانات المواليد والوفيات في ٤٥٠٠ مكتب صحة لتوفير المؤشرات الصحية حسب المعايير الدولية وربط وتحديث قواعد بيانات (التموين – المعاشات – التطعيمات – الأحوال المدنية) من خلال الربط المباشر مع قاعدة بيانات المواليد والوفيات، وميكنة دورة عمل تسجيل المواليد والوفيات واختصارها زمنيا من ٦٠ يوم إلى يوم واحد، مع رفع كفاءة ٢٠٠٠ مكتب صحة.

ب. منظومة الخدمات الحكومية المتكاملة، ويستهدف تبادل المعلومات بين الجهات الحكومية المختلفة باعتباره أحد الوسائل الهامة لدعم اتخاذ القرار وتبسيط الإجراءات، بالإضافة إلى أنه أحد الآليات الهامة في مكافحة الفساد الإداري.

ج. تطوير نظم معلومات الإدارة المركزية لشئون الصيدلة، ويستهدف اختصار الوقت اللازم لتسجيل المستحضرات الصيدلية والقضاء على الفساد بميكنة نظم تسجيل المستحضرات الصيدلية مما يمنع التدخل البشري.

د. النظام المركزي للتطعيمات، ويستهدف رفع كفاءة المنظومة الصحية (الوقائية) والتعرف على نسب التغطية الحقيقية للتطعيمات الدورية ورفع نسب التغطية وتوفير البيانات اللازمة للملف الطبي للمواليد. وذلك من خلال ميكنة ٤٥٠٠ وحدة صحية لخدمة التطعيمات خلال العام المالي ٢٠١٨/١٧.

ه. إعداد قواعد بيانات الناخبين، ويستهدف إعداد قواعد بيانات الناخبين بحيث تكون معتمدة على استخدام الرقم القومي في التعرف على الناخبين أثناء الإدلاء بأصواتهم بديلا عن البطاقة الانتخابية.

و. استكمال وتحديث قواعد البيانات القومية، ويستهدف استكمال قواعد البيانات المتاحة والتكامل مع مشروعات G2G، مثل قواعد بيانات (صندوق التأمين الخاص - صندوق العاملين بالحكومة - معاش الضمان الاجتماعي - تكافل وكرامة - الضرائب)، وقواعد بيانات (الزواج والطلاق - نفقة بنك ناصر)، وقواعد بيانات (التأمين الصحي - المنشآت الاقتصادية - شبكات الأمان الاجتماعي)، وقواعد بيانات (المواليد والوفيات - بيانات حكومية أخرى).

ز. الرقم القومي للمنشآت الاقتصادية، ويستهدف بناء قاعدة بيانات موحدة بوزارة التجارة والصناعة لجميع سجلات المنشآت الاقتصادية، وربط جميع الجهات المصدرة لهذه السجلات بمركز المعلومات الرئيسي للتسجيل، مع تخصيص رقم قومي لكل منشآة اقتصادية بما يتيح ربط وتكامل قاعدة بيانات التسجيل مع قواعد البيانات القومية الأخرى مثل الضرائب والتأمينات والشهر العقاري والأحوال المدنية، وبما يحقق تيسير لإجراءات التعامل مع المواطنين والمستثمرين، وذلك بنهاية العام المالي ٢٠١٨/١٧.

ح. قاعدة بيانات العاملين بالجهاز الاداري، ويستهدف تطوير نظام تسجيل/ استكمال/ تحديث بيانات العاملين بالجهاز الإداري بالدولة من خلال قاعدة بيانات متاحة لجميع الجهات الحكومية لتسجيل كافة بيانات العاملين. وسوف يتم الانتهاء من مديريات عشرة محافظات تعمل بالنظام المركزي تتضمن محافظات (الأقصر – أسوان – بورسعيد- البحيرة- قنا- سوهاج- جنوب سيناء) خلال العام المالي ٢٠١٨/١٧.

ط. السجل العيني وحصر تسجيل الملكية العقارية، ويستهدف إعداد قاعدة بيانات للثروة العقارية بمصر ورقم قومي موحد للعقارات المبنية لضمان تكامل البيانات بين الجهات المعنية. وذلك من خلال الانتهاء من إعداد تطبيق القيد الثاني من هيئة المساحة، وهي مرحلة مكملة للقيد الأول من السجل العيني (الذي يضم كل ما يخص الوحدة العقارية من البيانات المساحية المسجلة بهيئة المساحة المصرية، حيث يعبر القيد الثاني عن دورة تسجيل الوحدة العقارية داخل مصلحة الشهر العقاري) وذلك بنهاية العام المالي ٢٠١٨/١٧.

ي. قاعدة معلومات المركز القومي للسكان، ويستهدف تطوير المرصد السكاني لتسهيل رصد الأهداف الاستراتيجية الأربعة التي وضعها المجلس القومي للسكان التي تضم خفض معدلات الزيادة السكانية، وتحسين الخصائص السكانية، وإعادة توزيع السكان، وتقليل التباينات في المؤشرات التنموية، من خلال نشر منظومة المرصد السكاني للمحافظات ذات الأولوية لمحافظات (الإسكندرية -الشرقية- الإسماعيلية- البحيرة- أسيوط- سوهاج - المنيا- شمال سيناء- مطروح) خلال العام المالي ٢٠١٨/١٧.

ك. قاعدة معلومات ذوي الإعاقة، ويستهدف تطوير قاعدة بيانات عن الأشخاص ذوي الإعاقة مع تصنيفهم جغرافيا ونوعيا وكميا، من خلال تطوير استمارة الكترونية لحصر البيانات عن الأشخاص ذوي الإعاقة. وذلك خلال العام المالي ٢٠١٨/١٧.

ل. تطوير خدمات وقواعد بيانات الهيئة العامة لتعليم الكبار ومحو الأمية، ويستهدف تطوير وتنقية قواعد بيانات الهيئة العامة لتعليم الكبار ومحو الأمية لتحسين وتكامل خدمات الهيئة مع الجهات الحكومية المستفيدة. من خلال ربط قاعدة بيانات هيئة محو الأمية وتعليم الكبار بمديريات المرور خلال العام المالي ٢٠١٨/١٧.

٤. برنامج تطوير إدارة موارد الدولة

يهدف إلى تعظيم موارد الدولة وخفض الإنفاق الحكومي من خلال مجموعة من المشروعات التي تشمل:

أ. ميكنة المستشفيات، ويستهدف ميكنة دورة العمل بالمستشفيات الجامعية وإنشاء ملف طبي لجميع المرضى المترددين على المستشفيات الحكومية والجامعية بكود موحد باستخدام الرقم القومي وكود الأمراض ICD١٠. ومن المستهدف ميكنة مستشفيات جامعة القاهرة، ومعهد القلب، ومعهد الكبد، والقصر العيني الفرنساوي خلال العام المالي ٢٠١٨/١٧.

ب. ميكنة معاهد الأورام، ويستهدف إنشاء سجل إلكتروني موحد للمرضي يمكن المريض من التنقل من مركز إلى آخر لتلقي الخدمة. ومن المستهدف تركيب وتجهيز شبكات داخلية بمراكز أورام (سوهاج - قنا - المنيا) بحلول شهر سبتمبر ٢٠١٧، وميكنة دورة عمل معاهد أورام (طنطا - قباري - دمنهور - الإسماعلية) بحلول شهر ديسمبر ٢٠١٧، وميكنة دورة عمل (سوهاج-قنا- المنيا) بحلول شهر يونيو ٢٠١٨.

ج. مؤشرات قياس أداء المستشفيات، ويستهدف تسجيل بيانات الدخول والخروج للمرضى من خلال ملف طبي لجميع المرضى المترددين على المستشفيات الحكومية والجامعية باستخدام كود الأمراض ICD١٠.

د. ميكنة مشروعات وزارة الصحة، ويستهدف توفير معلومات عن أعداد الأسرة الشاغرة في المستشفيات التابعة للإدارة المركزية للرعايات والحالات الحرجة، وتسجيل بيانات المرضى. وسوف يتم تجربة النظام في ١٠ أقسام رعاية بمستشفيات القطاع العلاجي بمحافظات السويس - بورسعيد- جنوب سيناء - الإسماعيلية- دمياط خلال العام المالي ٢٠١٨/١٧.

ه. ميكنة المعامل المركزية لوزارة الصحة، ويستهدف ميكنة جميع معامل المحافظات المركزية وربطها بالمركز الرئيسي بالقاهرة، من خلال ميكنة المعامل المركزية بالجيزة (بنهاية أكتوبر ٢٠١٧)، وبأسوان (بنهاية فبراير ٢٠١٨)، وبطنطا (بنهاية يونيو ٢٠١٨) خلال العام المالي ٢٠١٨/١٧.

و. الأرشيف الالكتروني، ويستهدف تطوير نظام أرشيف إلكتروني لنشره في الجهات الحكومية. وتتضمن المرحلة الأولى تسع جهات حكومية تتضمن (الإدارة العامة للمرور، ومعهد الكبد القومي، ومعهد ناصر، ومجلس النواب، والقصر العيني الفرنساوي، ومحافظة دمياط، ومحافظة الشرقية، ومصلحة الكفاية الإنتاجية، ومحافظة الغربية، وذلك بنهاية العام المالي ٢٠١٨/١٧.

ز. تطوير إدارة موارد الدولة، ويستهدف تطوير منظومة العمل الحكومي باستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وميكنة دورات العمل في الجهات الحكومية. ومن المستهدف ميكنة الموارد البشرية بوزارة التخطيط (شق الإصلاح الإداري)، ومديرية أمن القاهرة، ووزارة التنمية المحلية، وميكنة المخازن والمشتريات والماليات بوزارة التخطيط (شق الإصلاح الإداري)، والأمانة العامة لمجلس الدفاع الوطني خلال العام المالي ٢٠١٨/١٧.

٥. وحدة شبكات الأمان الاجتماعي:

يستهدف البرنامج تحقيق الحماية والعدالة الاجتماعية من خلال إعادة هيكلة الدعم وضمان وصول خدمات الدعم المختلفة للأسر المستحقة.

٦. وحدة تعزيز الشفافية والحوكمة في الجهاز الاداري للدولة:

يستهدف البرنامج تطوير نظام يتسم بالشفافية يستجيب ويتفاعل مع المواطن ويخضع للمساءلة المجتمعية، من خلال استكمال الأطر التشريعية وضبط الإجراءات المنظمة للوقاية من الفساد ومكافحته، وتحقيق مزيد من التعاون والتكامل بين القطاع العام والقطاع الخاص في جودة الخدمات الحكومية المقدمة، وتطبيق سياسات تحقق المساواة النوعية ولتمكين المرأة.

الاستثمارات المستهدفة لتنفيذ خطة الإصلاح الإداري

من المستهدف تنفيذ استثمارات تبلغ ٥٠٠ مليون جنيه خلال العام المالي ٢٠١٨/١٧، ممول ٤٠٠ مليون جنيه من الخزانة العامة للدولة، و١٠٠ مليون جنيه كمصادر أخرى. ومن المستهدف ضخ استثمارات لبرنامج إنفاذ القانون بنحو ٥٩,٥ مليون جنيه، ولتطوير إجراءات التقاضي بنحو ١٤ مليون جنيه، ولتطوير نظم وحدات المرور ونيابات المرور حوالي ٧ مليون جنيه [جدول رقم (١/٨)].

جدول رقم (١/٨)
أهم البرامج المستهدف تنفيذها بخطة الإصلاح الإداري
خلال العام المالي ٢٠١٨/١٧

البرنامج	مليون جنيه
البرنامج القومي لفرض وإنفاذ القانون	٩٥,٥
تطوير إجراءات التقاضي	١٤,٠
تطوير نظم وحدات المرور ونيابات المرور	٧,٠
تحديث قاعدة بيانات الأسرة	٥,٠
تطوير خدمات المولجنين بالمحليات	٥,٠
منظومة الخدمات الحكومية المتكاملة	٤,٥
تسجيل ومتابعة التطعيمات بالوحدات الصحية	٣,٠
تنمية وبناء القدرات لكوادر الإدارة العليا والوسطى	٣,٠
حصر وتسجيل الملكية العقارية بالمدن (السجل العيني)	٣,٠
ميكنة تسجيل المواليد والوفيات بمكاتب الصحة	٣,٠
بوابة الحكومة المصرية	٢,٠
ميكنة مستشفيات جامعة أسيوط	٢,٠
ميكنة مستشفى القصر العيني الفرنساوي	١,٨
ميكنة نظام معلومات جامعة الأزهر	١,٨
الطيران المدني - تطوير مركز خدمة العملاء	١,٥
تحديث قاعدة بيانات العاملين بالجهاز الإداري	١,٥
استكمال وربط قواعد البيانات	١,٤
تحويل إدارات شئون العاملين والأفراد	١,٠
تطوير نظم إدارة المستشفيات للمراكز الطبية المتخصصة (١٠ مراكز أورام)	١,٠
تطوير وانشاء البوابات الالكترونية	١,٠
ميكنة مستشفيات جامعة القاهرة	١,٠

المصدر: وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري.

الملاحق

ملحق رقم (١): الجداول الاحصائية لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠١٨/١٧

جدول رقم (١)

الموارد والاستخدامات الكلية للاقتصاد المصري

للفترة من ٢٠١٧/١٦ حتى ٢٠٢٠/١٩

(بالأسعار الجارية وبالمليار جنيه)

البيان	٢٠١٧/١٦	٢٠١٨/١٧	٢٠١٩/١٨	٢٠٢٠/١٩	معدل النمو الحقيقي (٪) (*)		
	متوقع	مستهدف	مستهدف	مستهدف	٢٠١٨/١٧	٢٠١٩/١٨	٢٠٢٠/١٩
الموارد							
الناتج المحلى الإجمالي بتكلفة عوامل الإنتاج	٣٣٤٤,٣	٣٩٩٠,٢	٤٤٨٠,٨	٥٠٦٨,٠	٤,٦	٤,٨	٥,٠
صافي الضرائب غير المباشرة	٥٦,٠	٨٢,٦	٢١٣,٢	٢٩٣,٠			
الناتج المحلى الإجمالي بسعر السوق	٣٤٠٠,٣	٤٠٧٢,٨	٤٦٩٤,٠	٥٣٦١,٠	٤,٦	٥,٣	٥,٧
الواردات من السلع والخدمات	٨٦١,٩	١٠٣٠,٠	١١٢٣,٨	١٢١٠,٢	٦,٧	(٤,٨)	(١,٠)
مجموع الموارد	٤٢٦٢,٢	٥١٠٢,٨	٥٨١٧,٨	٦٥٧١,٢	٥,٠	٣,٢	٤,٤
الاستخدامات							
الاستهلاك النهائي الخاص	٢٨٥٠,٦	٣٤٠١,٨	٣٨٧٣,٦	٤٣٤١,٧	٣,٦	٣,٥	٣,٤
الاستهلاك النهائي الحكومي	٣٤٦,٢	٣٨٠,٠	٤٢٠,٠	٤٥٨,٥	٠,٨	٢,١	٢,٢
مجموع الاستهلاك النهائي	٣١٩٦,٨	٣٧٨١,٨	٤٢٩٣,٦	٤٨٠٠,٢	٣,٢	٣,٤	٣,٢
الاستثمار الثابت	٥٣٠,٠	٦٤٦,٠	٧٧٧,٥	٩١٤,٣	٧,٦	٨,٣	٨,٨
جملة الإنفاق على الاستثمار	٥٣٠,٠	٦٤٦,٠	٧٧٧,٥	٩١٤,٣	٧,٦	٨,٣	٨,٨
الصادرات من السلع والخدمات	٥٣٥,٤	٦٧٥,٠	٧٤٦,٧	٨٥٦,٧	١٢,١	(٢,٤)	٦,٤
مجموع الاستخدامات	٤٢٦٢,٢	٥١٠٢,٨	٥٨١٧,٨	٦٥٧١,٢	٥,٠	٣,٢	٤,٤

(*) بالأسعار الثابتة، باستبعاد أثر الزيادة في الأسعار.

جدول رقم (٢)

الإنتاج والناتج المحلى ومعدل النمو في خطة عام ٢٠١٨/١٧

(بتكلفة العوامل وبالأسعار الثابتة وبالمليون جنيه)

القطاعـــــات	اجمالي الانتاج المحلى		الناتج المحلى الإجمالي	
	القيمة	معدل النمو الحقيقي ٪	القيمة	معدل النمو الحقيقي ٪
الزراعة والغابات والصيد	٥٨١,١٣٢	٢,١	٤١٧,٠٩٢	٢,٢
الاستخراجات:	٣٠٦,٩١٥	٢,٨	٢٧٢,٨٥١	٢,٩
أ) بترول	١٢٠,٩٨١	٢,٣	١١٤,١١٦	٢,٤
ب) الغاز	١٢١,٩٧٥	٣,٢	١١٤,٢٤٧	٣,٤
ج) إستخراجات أخرى	٦٣,٩٥٩	٣	٤٤,٤٨٨	٣,٢
الصناعات التحويلية:	١,٢٩٠,٤٥٢	٢,٩	٥٩٣,٥٢٥	٣,١
أ) تكرير البترول	٣٥٧,٤٢٨	١,١	١٤٠,٤٠٧	١,٢
ب) تحويلية أخرى	١,٠٣٣,٠٢٤	٣,٥	٤٥٣,١١٧	٣,٧
الكهرباء	١٠٧,٠٢٠	٧,٣	٦٢,٥٥٢	٧,٥
المياة والصرف وإعادة الدوران	٣١,٤٢٨	٣,٨	٢٠,٧٤٠	٤
تشييد وبناء	٤٧٤,٠٢٤	١٠,٨	٢١٤,٧٢٣	١١
النقل والتخزين	٢٣٦,٥٩٠	٥,٦	١٦٥,٦١٧	٥,٨
المعلومات	١٦,٠٥٤	٤,٣	٦٣,٢١٩	٨,٥
الاتصالات	١٠٠,٦٥٩	٨,٤	١٠,٨٢١	٤,٥
قناة السويس	٦٤,٦٧٨	٢,٩	٦٣,٩٢٤	٣
تجارة الجملة والتجزئة	٦١٥,٤٧٧	٥,٣	٥١٤,٤٧٠	٥,٥
البنوك	١٥٢,٤٨٩	٣,٣	١٣٨,٩٥١	٣,٥
التأمينات الاجتماعية والتأمين	٢٩,٦٢٢	٣,٧	٢٧,٠٦٨	٣,٩
المطاعم والفنادق	٩٧,٣١٠	٩,٨	٦٧,١٥٤	١٠
الأنشطة العقارية:	٤٦١,٠٢٣	٤,٩	٣٧٢,٢٤٩	٥,١
أ) الملكية العقارية	٣٠٠,٠٩٦	٥,٣	٢٦٥,٧٤٩	٥,٤
ب) خدمات الاعمال	١٦٠,٩٢٧	٤,٣	١٠٦,٤٩٩	٤,٥
الحكومة العامة	٣٧٥,٠٣٦	٢,٣	٢١٦,٤٧٣	٢,٥
الخدمات الاجتماعية:	٢٥٨,٦٠٧	٤,٢	١٧٦,٦٢٣	٤,٥
أ) التعليم	٧٣,٦٧٠	٤,٢	٦٤,٩٢٥	٤,٥
ب) الصحة	١٢٠,٢٦٦	٤,٢	٨١,٢٤٦	٤,٥
ج) الخدمات الأخرى	٦٤,٦٧١	٤,٢	٣٠,٤٩٢	٤,٥
الإجمالي العام	٥,٢٩٨,٥١٥	٤,٥	٣,٤٩٨,١٠٠	٤,٦

المصدر: وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري

جدول رقم (٣)
شراء الأصول غير المالية في خطة ٢٠١٨/١٧ موزعة على القطاعات الاقتصادية

(مليون جنيه)

القطاعات الاقتصادية	الجهاز الحكومي (الموازنة العامة للدولة)				الهيئات الاقتصادية	قطاع الأعمال			الإجمالي	
	الجهاز الادارى	الإدارة المحلية	الهيئات الخدمية	جملة		شركات قانون ٩٧	شركات قانون ٢٠٣	شركات قابضة نوعية	الخاص والتعاونى	قيمة	%
الزراعة والرى والصيد	٤٨١٣,٩	٠,٧	١٤٥٢,٠	٦٢٦٦,٦	٥٤٣,٢	١,٠			٢٦٥٠٠,٠	٣٣٣١٠,٨	٥,٢
الاستخراجات	٠,٠	٠,٠	٣٠,٠	٣٠,٠	٥٩,٥	١٨٨٤,١	٠,٠	٣٧٧٣,٠	٤٣٣٠٠,٠	٤٩٠٤٦,٦	٧,٦
أ. البترول الخام				٠,٠	٢٨,٨	١٨٥٦,٠		٣٠,٠	٢٨٢٠,٠	٤٧٤٤,٨	٠,٧
ب. الغاز الطبيعي				٠,٠	٢٠,٧			٣٧٤٣,٠	٤٠٤٨٠,٠	٤٤٢٤٣,٧	٦,٨
ج. استخراجات أخرى			٣٠,٠	٣٠,٠		٢٨,١				٥٨,١	٠,٠
الصناعات التحويلية	٧٣,٣	٠,٠	١٤,٣	٨٧,٦	١٦,٥	١٠٢٨٤,٦	٤٧٢١,١	٢٦٧,٠	٥٢٨٠٠,٠	٦٨١٧٦,٨	١٠,٦
أ. تكرير البترول				٠,٠		٨١٦٢,٧				٨١٦٢,٧	١,٣
ب. تحويلية أخرى	٧٣,٣		١٤,٣	٨٧,٦	١٦,٥	٢١٢١,٩	٤٧٢١,١	٢٦٧,٠	٥٢٨٠٠,٠	٦٠٠١٤,١	٩,٣
الكهرباء	١٣٠٦,٧	٧٩٠,٣	٢,٧	٢٠٩٩,٧	١٢٤٧٦,٢			٧٥٤٣٨,٦		٩١٠١٤,٥	١٤,١
المياه	٨٩٥,٣		٣٠٠٣,٥	٣٨٩٨,٨	١٨٣٢,٠					٥٧٣٠,٨	٠,٩
الصرف الصحي	٢١٢٦,٣		٥٩٩٦,٥	٨١٢٢,٨	١٨٧٥,٦					٩٩٩٨,٤	١,٥
التشييد والبناء	٦٧٠,٩		٢٤٥,١	٩١٦,٠	٥,٢	٤٠٠,٠	١٤٧٨,٦		١٢٠٠٠,٠	١٤٧٩٩,٨	٢,٣
النقل والتخزين	١٧٨٠,٩	٢٥٤٦,٧	١٧٢٢٨,٩	٢١٥٥٦,٥	٩٠٢٦,٢	١٥٤٣,٤	١١٥٣,٧	٧٧٤٨,٠	٣١٠٠٠,٠	٧٢٠٢٧,٨	١١,١
الاتصالات	٨٩٤,٦		١٠٦,٥	١٠٠١,١	١٤٣٠,٣				٢٣٧٠٠,٠	٢٦١٣١,٤	٤,٠
المعلومات	٢٧٩,٦		٢٨,٣	٣٠٧,٩	٢١٣,٠				٩٠٠٠,٠	٩٥٢٠,٩	١,٥
قناة السويس				٠,٠	٣٥٥٠,٥					٣٥٥٠,٥	٠,٥
تجارة الجملة والتجزئة				٠,٠	٥٦٢,٩	٤٨٠,٦			٢٣٠٠٠,٠	٢٤٠٤٣,٥	٣,٧
الوساطة المالية والتأمين والضمان الاجتماعي		٠,٦	٣٢,١	٣٢,٧	٤٩٠,٢	١٣٧,٧	٦٤,٦			٧١٥,٢	٠,١
المطاعم والفنادق	٢٠,٥		٢,٠	٢٢,٥	٧٠,٠		٧٤٩,٣		١٢٥٠٠,٠	١٣٢٤١,٨	٢,١
الأنشطة العقارية	٣٣١٧٠,٢		٦٧,١	٣٣٢٣٧,٣	١٢٩,٦				٨٦٩٥٠,٠	١٢٠٣١٦,٩	١٨,٦
خدمات التعليم والصحة والخدمات الشخصية	٣٠٢٨٣,١	٤٥٠٣,٩	٢١٠٦٤,٩	٥٥٨٥١,٩	٨٤٢٩,٨	٥٦٨,٦	٠,٠	٠,٠	٣٧٢٥٠,٠	١٠٢١٠٠,٣	١٥,٨
أ. خدمات التعليم	١٤٥٧١,٤	١٦٢٥,٩	١٠٢١٥,٤	٢٦٤١٢,٧	٦٢٢,٨				١٠٥٠٠,٠	٢٧٥٤٥,٥	٥,٨
ب. الخدمات الصحية	٦٥٢٧,٩		٢٤٦٤,٢	٩٩٩٢,١	٨٣٣,٢				٨٥٠٠,٠	١٩٣٢٥,٣	٢,٠
ج. خدمات أخرى	٩١٨٣,٨	٢٨٧٨,٠	٧٣٨٥,٣	١٩٤٤٧,١	٦٩٦٣,٨	٥٦٨,٦			١٨٢٥٠,٠	٤٥٣٢٩,٥	٧,٠
موازنات خاصة				٠,٠	١٧٤,٠					١٧٤,٠	٠,٠
احتياطيات عامة	٢٠٠٠,٠			٢٠٠٠,٠						٢٠٠٠,٠	٠,٣
الإجمالي العام	٧٨٢١٥,٣	٧٨٤٢,٢	٤٩٣٧٣,٩	١٢٥٤٣١,٤	٤١٨٨٤,٧	١٥٢٩٠,٠	٨١٦٧,٣	٨٧٢٢٦,٦	٢٥٨٠٠٠,٠	٦٤٦٠٠٠,٠	١٠٠,٠

المصدر: وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري

جدول رقم (٤)
مصادر تمويل الاستثمارات المقترحة في خطة ٢٠١٨/١٧
(الاستثمارات الحكومية ـ استثمارات الهيئات والوحدات الاقتصادية)

(مليار جنيه)

الموازنات	موارد ذاتية	منح ومعونات	قروض وتسهيلات	خزانة عامة	بنك الاستثمار	مساهمات خزانة PPP	مصادر أخرى	إجمالي
الجهاز الحكومي	٤٢,٦٢	٠,٧٩	٥,٠٠	٦٥,٠٠	٠,٠٠	١,٠٢	٢٠,٠٠	١٢٥,٤٢
الهيئات الاقتصادية	٢٢,٠٢	٠,٠١	١٠,٠٢	٠,٠٠	٠,٦٥	٢,٠٠	٧,٠١	٤١,٧١
الوحدات الاقتصادية	٤,٥١	٠,٠٠	٩,٢٨	٠,٠٠	٠,٧٥	٠,٠٠	٠,٦٥	١٥,٢٩
موازنات اخرى	٠,١٧	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,١٧
إجمالى الاستثمارات	٧٠,٣٢	٠,٨١	٢٤,٤٠	٦٥,٠٠	١,٤٠	٣,٠٢	٢٧,٦٦	١٩٢,٦١

المصدر: وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري

جدول رقم (٥)

توزيع الاستثمارات الحكومية في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠١٨/١٧ حسب المحافظات والأنشطة الاقتصادية المختلفة (مليون جنيه)

النشاط / المحافظة	الزراعة والري واستصلاح الأراضي	استخراجات أخرى	الصناعات التحويلية	الكهرباء	المياه	التشييد والبناء	النقل والتخزين	الوساطة المالية والتأمين والضمان الاجتماعي	المطاعم والفنادق	الأنشطة العقارية	خدمات التعليم	الخدمات الصحية	خدمات أخرى	صرف صحي	الاتصالات	المعلومات	جملة
القاهرة	٢٧,٠	٢,٣	٦٧,٨	٥١,٨	٢٠٩,٦	٤٢,٧	٤٢٩٣,٥	١٤,١	٠,٢	٤٨٣٧,٧	١٣٧٥,٥	١٧٦١,٢	٢٢٨٥,١	٣٧٢,٠	١٠٠,٠	٠,٠	١٥٤٤٠,٤
الجيزة	٢٨٧,٦	٠,٠	٠,٤	٢٤,٧	٢٥٢,٠	١٠,٠	٤٧١٠,٧	١٨,٠	٠,٠	٧٥٨٠,٦	٧٥٤,٧	٤٨٣,٨	٣١٣,٤	٢٨٠,٨	٠,٠	٠,٣	١٤٨١٧,١
القليوبية	٢٤,٨	٠,٠	٠,٠	١٠,٩	١٧٨,١	٠,٠	٢٤٦٠,٨	٠,٠	٠,٠	٢٠٠٨,٠	٢٨٥,٥	١٩٣,٤	٧١,٥	٥٦٣,٠	٠,٠	٠,٠	٦٧٩٦,٠
الشرقية	١٩٢,٨	٠,٠	٧,٨	١٠,٧	١١٥,٨	٠,٠	٥٣٢,٧	٠,٠	٠,٠	٣٥٤٢,٢	٦٦٢,٨	١٧٦,٠	١٢٤,٧	٤٥٢,٧	٠,٠	٠,٠	٥٨٢٩,٢
الإسكندرية	٦٠,٨	٠,٠	٣,٨	٥٨,٧	٩٠,٥	٤٢,٥	٩٤٥,٣	٠,٠	٠,٠	١٩٠,٦	١٣٢٠,١	٦١٩,٤	١٨٥,١	٣٧٦,٥	٠,٠	٠,٠	٣٨٩٣,٣
المنيا	١١٢,٥	٠,٠	٠,٠	٤٦,٩	١٥٩,٩	٠,٠	١١٢,٧	٠,٤	٠,٥	١٩٠٨,٠	١٨٢,٠	٢٣٢,٨	١٦٥,٤	٢٥٧,٦	٠,٠	٠,٠	٣٢٧٨,٦
بورسعيد	١٢,٦	٠,٠	٠,٠	١٢,٥	١١٥,٢	٨٧,١	١١٧,٨	٠,٠	٠,٠	١٣٢١,٩	١٩١,٠	٤٧,٨	١١٣٣,٢	١١٥,٠	٠,٠	٠,٠	٢١٥٤,٣
الدقهلية	٢٣٧,١	٠,٠	٠,٠	١١,٢	٢٠١,٥	٠,٠	٢٧٦,٤	٠,٠	٠,٠	١١٨٥,١	٤٦٧,٥	١٨٤,٩	١٤٨,٥	٢٦٠,٣	٠,٠	٠,٠	٢٩٧٢,٦
البحيرة	٣٢٩,٤	٠,٠	٠,٠	٨,٥	١٣٣,٣	٣,٥	٣٨١,٢	٠,١	٠,٠	٧٤٧,٧	٦٦٦,٨	١٢٧,٣	١٤١,٠	٢٨٧,١	٠,٠	٠,٠	٢٩٢٥,٩
سوهاج	٩٤,٤	٠,٠	٠,٠	٣٣,٣	٢١١,٥	٠,٠	٤١٨,٦	٠,١	٢,٠	١٠٢٦,٨	٢٨٣,٦	١٨٤,٧	٢٠٥,٦	٢٦٧,٢	٠,٠	٠,٠	٢٧٣٧,٧
الإسماعيلية	٢٦٠,٢	٠,٠	٠,٠	٢٥,٢	١٠٧,٤	٠,٠	٢٠٩,٠	٠,١	٠,٠	٤١٣,٧	٤٩٦,٣	٢١٩,٨	٢٤٧,٤	٦٨٥,٥	٠,٠	٠,٠	٢٦٦٤,٦
أسيوط	٥٩٩,٤	٠,٠	٠,٠	٧٨,٤	١٤٧,٩	٠,٠	٢٧٦,٧	٠,٠	٠,٠	٥٢٤,٩	٢٨٨,٠	١٨٣,٠	١٦٧,١	٣٧٤,٠	٠,٠	٠,٠	٢٦٣٩,٣
المنوفية	٢١,٦	٠,٠	٠,٠	١٣,٦	١٣٠,٠	٠,٠	٤٨,٠	٠,٠	٠,٠	٩٧٠,٠	٥٧٨,٢	١٣٣,٠	١١٣,٣	٥٩٣,٩	٠,٠	٠,٠	٢٦١١,٦
أسوان	٤١٧,٣	٣,٠	٠,٠	٢٢,٨	٤٦,٩	٢٥٠,٠	١٩٨,٧	٠,٠	٤,٨	٢٩٣,٥	٢٤٨,٢	٨٤,٩	٢٠١,٧	٥١١,٥	٠,٠	٠,٠	٢٤٨٣,٣
الغربية	٦٧,٣	٠,٠	٠,٠	٢٧,٣	١١٥,٠	٠,٠	٣٦٦,٦	٠,٠	٠,٠	٤٨٣,٩	٥٠٨,٢	٢٠١,٨	١٤٨,٥	٤٧٩,١	٠,٠	٠,٠	٢٢٩٧,٦
جنوب سيناء	٢٨٧,٣	٣,٥	٠,٠	١٣,٦	٤٢٨,٠	٣,٥	٧١٠,٦	٠,٠	٤,٧	١٤٠,٣	٦٥,٩	٢٥,٠	٤٨٦,٥	٧١,٠	٠,٠	٠,٠	٢٢٤٩,٨
قنا	١٠٤,١	٠,٠	٠,٠	٢٢,٧	٩٣,٠	٠,٠	١٦٣,١	٠,٠	٠,٠	٦٨٢,١	٢٩٣,٧	٢٤٦,٣	٢٩٦,٨	٢٢١,٠	٠,٠	٠,٠	٢٢٣٢,٨

النشاط / المحافظة	الزراعة والري واستصلاح الأراضي	استخراجات أخرى	الصناعات التحويلية	الكهرباء	المياه	التشييد والبناء	النقل والتخزين	الوساطة المالية والتأمين والضمان الاجتماعي	المطاعم والفنادق	الأنشطة العقارية	خدمات التعليم	الخدمات الصحية	خدمات أخرى	صرف صحي	الاتصالات	المعلومات	جملة
كفر الشيخ	٢٩٥,٢	٠,٠	٠,٠	٢٧,٢	٣٢,٠	٣٢,٤	٢٩٥,٦	٠,٠	٢,٠	٦٦٨,٢	٤٢١,٤	١٥٤,٨	٨٨,٥	١٢٦,٠	٠,٠	٠,٠	٢١٤٣,٤
الوادي الجديد	١٩٢,٧	١,٨	٠,٠	٥٥,٢	٦١,٥	١١,٨	٢١٩,٥	٠,٠	٠,٥	٢٩٧,٦	٨٤,٤	٢٥١,٢	٦٣٣,٠	٥٣,٥	٠,٠	٠,٠	١٩٦٢,٦
شمال سيناء	٥٠٥,٥	٢,٥	٠,٠	٨٦,٣	٤٨,٥	٣٠,٠	١١٢,١	٠,٠	١,٢	٢٨١,٩	١٧٤,٤	٣٧,٤	٥٨٦,٥	٣٢,٠	٠,٠	٠,٠	١٨٨٩,٢
بني سويف	١٠٩,٨	٠,٠	٠,٠	٣٠,٣	٥٠,٥	٠,٠	٢٥٥,٠	٠,٠	٠,٠	٤٦٧,١	٣٦٧,٤	٨٧,٧	٩٠,١	٢٧٥,١	٠,٠	٠,٠	١٨٢٢,٩
دمياط	١٨,٥	٠,٠	٠,٢	٢,٦	١٢١,٣	١٢,٠	٥٢,٥	٠,٠	٠,٠	٥٧٧,٩	٣٦٩,٦	٩٢,٧	١١٢,٣	٢٨٢,٧	٠,٠	٠,٠	١٦٤٥,٣
البحر الأحمر	١٨١,٧	١٤,٢	٠,٠	٢٩,٩	٣٣,٠	٣,٧	٢٣٠,٨	٠,٠	٠,٢	٢٥٥,٣	٦٧,١	٤٩,٧	٣١٨,٣	٣٢٨,٠	٠,٠	٠,٠	١٦١١,٩
مطروح	٥٣,٣	٠,٠	٠,٠	١٤٨,٣	٦٩,٠	٠,٢	٢٤٥,٤	٠,٠	٠,٠	١٧١,٩	١٤٠,٦	٧٣,٥	٣٦٨,٣	١٦٢,٠	٠,٠	٠,٠	١٥٣٢,٤
الفيوم	٧٢,٠	٠,٠	٠,٠	١٦,٢	٥١,٥	٠,٠	٢٢١,٨	٠,٠	٠,٠	٥١٦,٢	٤٠٥,١	٢٧,٥	٩٢,٣	١١٥,٨	٠,٠	٠,٠	١٥١٨,٥
السويس	٩,٢	١,٧	٠,٠	٢٦,٢	٥,٥	٠,٠	٢٤٨,٩	٠,٠	٠,٠	٥٩٤,٣	٣٨٢,٨	١١,٦	١٤٥,١	١٩,٥	٠,٠	٠,٠	١٤٤٤,٦
الأقصر	٨٥,٠	٠,٠	٠,٠	٣٧,٥	٣٢,٩	٠,٠	١٤٥,٠	٠,٠	٢,٥	١٨١,٩	٨٩,٨	٧٧,١	٢٦٠,٨	٨٢,١	٠,٠	٠,٠	٩٩٤,٦
استثمارات غير موزعة	١٤٩٧,٤	٠,٠	٧,٦	١١٥٦,٤	٦٤٧,٤	٢٨٦,٧	٢١٠٦,٥	٠,٠	٤,٠	٦٨,٠	١٥١٤٢,٤	٤٠٣٢,٦	١٢٢٠٧,٠	٢٧٧,٠	٩٠١,١	٣٠٧,٦	٣٩٧٤١,٦
الإجمالى العام	٦٢٦٦,٧	٣٠,٠	٨٧,٦	٢٠٩٩,٨	٢٨٩٨,٨	٩١٦,٠	٢١٥٥٦,٥	٣٢,٨	٢٢,٥	٣٢٣٣٧,٢	٢٦٤١٢,٧	٩٩٩٢,١	٢١٤٤٧,٠	٨١٢٢,٨	١٠٠١,١	٣٠٧,٩	١٢٥٤٢١,٤

المصدر: وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري

ملحق رقم (٢):

نموذج موحد لموازنة البرامج والأداء

أولا: اسـم البرنامـج:

يتم تحديد اسم البرنامج بشكل محدد.

ثانيا: تقييم الوضع الحالي للبرنامج:

يتم تحديد أهمية البرنامج (الاقتصادية، والاجتماعية، والبيئية)، وأهم الإنجازات التي حققها.

ثالثا: التحديات التي تواجه تنفيذ البرنامج:

يتم تحديد التحديات التي تواجه تحقيق المستهدفات للوصول للأهداف الاستراتيجية الخاصة بالبرنامج.

رابعا: الرؤية المستقبلية لتطوير البرنامج:

يتم تحديد العائد الاستراتيجي المستهدف نتيجة تنفيذ البرنامج.

البرنامج/ البرامج الفرعية	الهدف الاستراتيجي (٣)	المدى الزمني (٤)	مؤشرات قياس الأداء على مستوى المخرجات (٥)				مؤشرات قياس الأداء على مستوى النتائج الاستراتيجية (٦)		التكلفة الكلية للبرنامج/ المشروع (مليون جنيه) (٧)	جملة مخصصات المصروفات في موازنة عام ٢٠١٨/١٧ (مليون جنيه) (٨)								عدد العمالة الفنية (٩)	عدد العمالة الإدارية (١٠)
			اسم المؤشر	٢٠١٦/١٥ (فعلي)	٢٠١٧/١٦ (متوقع)	٢٠١٨/١٧ (مستهدف)	اسم المؤشر	الوضع الاستراتيجي المستهدف		جملة مخصصات المصروفات	الباب الأول: الأجور وتعويضات العاملين	الباب الثاني: شراء السلع والخدمات	الباب الثالث: الفوائد	الباب الرابع: الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية	الباب الخامس: المصروفات الأخرى	الباب السادس: شراء الأصول غير المالية (الاستثمارات)	الباب الثامن: سداد القروض		
اسم البرنامج الرئيسي: (١)																			
اسم البرنامج الفرعي (٢)																			

(١): يتم تحديد كل برنامج رئيسي، وكافة البيانات المتعلقة به بشكل مباشر في البيان من (٢) إلى (١٠).

(٢): يتم تحديد كل البرامج الفرعية (المشروعات) التي تندرج تحت البرنامج الرئيسي، وكافة البيانات المتعلقة بها بشكل مباشر في البيان من (٣) إلى (١٠).

(٣): يتم تحديد الهدف الاستراتيجي للبرنامج الرئيسي وبرامجه الفرعية في ضوء الأهداف الاستراتيجية لرؤية مصر ٢٠٣٠ ومستهدفات برنامج الحكومة حتى يونيو ٢٠١٨، وفي ضوء الرؤية المحددة لكل برنامج وقت إنشاؤه لتحديد جدوى تنفيذه بشكل واضح.

(٤): يتم تحديد فترة البدء في تنفيذ كل برنامج فرعي (مشروع) والفترة المخططة للإنتهاء من تنفيذه.

(٥): تهدف مؤشرات قياس الأداء على مستوى المخرجات إلى تقييم مستوى المخرجات المحققة بالنسبة للمخطط له بهدف تحقيق النتائج المنشودة.

(٦): تهدف مؤشرات قياس الأداء على مستوى النتائج الاستراتيجية إلى معرفة مستوى تحقق النتيجة المرجوة عن طريق تقييم أثرها الفعلي الملموس.

(٧): يتم تحديد التكلفة الكلية المقدرة لتنفيذ كل برنامج رئيسي وفرعي من بداية تنفيذه حتى الإنتهاء من تنفيذه.

(٨): يتم تحديد مخصصات المصروفات لكل برنامج رئيس وفرعي في موازنة عام ٢٠١٨/١٧.

(٩): يتم تحديد عدد العمالة الفنية المشرفة على تنفيذ البرنامج بشكل مباشر.

(١٠): يتم تحديد عدد العمالة الإدارية (غير المباشرة) المشرفة على تنفيذ البرنامج.

ملحق رقم (٣):

نماذج استمارات متابعة استرشادية لبرامج ومشروعات ومؤشرات قياس أداء بعض الوزارات

١. برامج تطوير قطاع النقل:

البرامج والمشروعات	الهدف الاستراتيجي ٢٠٣٠	مؤشرات قياس الأداء (ربع سنوية)
برامج تطوير قطاع النقل	تحقيق أفضل أداء لخدمات النقل بكفاءة اقتصادية وفنية مع الحفاظ علي البيئة	مساهمة قطاع النقل والتخزين في الناتج المحلي الإجمالي (٪)
أولا: برنامج شبكة الطرق والكباري (يشمل ١٤ مشروع)	تحقيق مستويات عالية من الأمان، وزيادة اعتماد المواطنين على خدمات النقل الجماعي	أطول الطرق التي تم صيانتها وازدواجها وانشائها (كم)
		عدد الطرق التي تم إنشائها (كم)
		عدد الكباري التي تم إنشائها
		عدد مستخدمي وسائل النقل الجماعي
شبكة الطرق القومية	يبلغ الطول الإجمالي للشبكة ٥٩٩٢ كم	الأطوال المنفذة (كم)
تأمين سلامة المرور والحد من الحوادث	تخفيض عدد حوادث الطرق	عدد الحوادث على الطرق
مشروع ربط العاصمة الإدارية الجديدة بمحافظات شرق الدلتا	زيادة مساحة المعمور بما يتناسب مع توافر الموارد وحجم وتوزيع السكان	عدد سكان المدن الجديدة (مليون نسمة)
ثانيا: برنامج توسعة شبكات مترو الأنفاق (يشمل ١٠ مشروعات)	زيادة عدد خطوط شبكة المترو المتكاملة	عدد المسافرين من خلال شبكة مترو الأنفاق (مليون)
مشروع تنفيذ الخط الثالث (إمبابة / مطار القاهرة)	يبلغ الطول الإجمالي للمشروع ٤٧,٨٧ كم	الأطوال المنفذة (كم)
مشروع الخط الرابع (٦ أكتوبر / وسط العاصمة)	يبلغ طول المرحلة الأولى من المشروع ١٩ كم و١٧ محطة	الأطوال المنفذة (كم)
تحديث وتطوير خطوط مترو الأنفاق العاملة	يبلغ الطول الإجمالي للشبكة ٨٢ كم	الأطوال (كم) والمحطات المطورة
مشروع القطار المكهرب (عدلي منصور / بلبيس)	ربط	الأطوال المنفذة (كم)
مترو أنفاق (الإسكندرية/أبو قير)	يبلغ الطول الإجمالي للخط ٤٣ كم	الأطوال المنفذة (كم)
ثالثا: تطوير مرفق سكك حديد مصر	زيادة مساهمة السكك الحديدية في نقل البضائع لتصل ١٠٪ عام ٢٠٣٠	إيرادات نقل البضائع والركاب (مليون جنيه)
مشروع تطوير المنشآت على الخطوط الثابتة	يبلغ الطول الإجمالي للخطوط ٩٥٧٠ كم	أطول شبكة السكك الحديدية المطورة (كم)

البرامج والمشروعات	الهدف الاستراتيجي ٢٠٣٠	مؤشرات قياس الأداء (ربع سنوية)
تطوير الوحدات المتحركة وتجديد العربات	زيادة عدد الجرارات بالاعتماد على الصناعة المحلية	عدد الجرارات الجديدة المصنعة محليا
تطوير نظم الرقابة وتوفير عامل الأمان (المشروع القومي لتطوير المزلقانات)	زيادة عدد المزلقانات وتخفيض عدد الحوادث	عدد حالات الوفاة والإصابة بسبب حوادث القطارات
رابعا: تطوير قطاع النقل البحري والموانىء (ديوان النقل البحري، هيئة السلامة البحرية، موانىء البحر الأحمر، ميناء الإسكندرية، ميناء دمياط)	تدعيم الدور الحيوي للنقل البحري في عملية التنمية	قيمة إيرادات نقل البضائع بحريا (مليون جنيه)
تجديد وشراء قاطرات ولنشات بحرية (هيئة السلامة البحرية)	النهوض بمستوى الأداء والسلامة ومعايير الجودة	عدد القاطرات واللنشات البحرية
تطوير الملاحة بالبحرين المتوسط والأحمر	تحصيل أعلى إيرادات للدولة مقابل تقديم خدمات الإرشاد	قيمة إيرادات الدولة مقابل خدمات الإرشاد (مليون دولار)
تطوير موانىء البحر الأحمر	زيادة الطاقة الاستيعابية للموانىء لتصل ٤٠ مليون طن	حجم البضائع المنقولة بحرا (مليون طن)
		طاقة الموانىء (مليون طن)
تطوير ميناء الإسكندرية	رفع كفاءة الخدمات المقدمة وزيادة الطاقة الاستيعابية للموانئ	حجم البضائع المنقولة بحرا (مليون طن)
		عدد السفن العابرة
تطوير ميناء دمياط	رفع كفاءة الخدمات المقدمة وزيادة الطاقة الاستيعابية للموانئ	حجم البضائع المنقولة بحرا (مليون طن)
		عدد السفن العابرة
خامسا: تطوير الموانىء البرية والجافة	رفع كفاءة وتنافسية الموانىء البرية	قيمة إيرادات الموانىء البرية (مليون جنيه)
تطوير ميناء طابا البري	زيادة حركة الركاب والبضائع والنشاط السياحي وزيادة الإيرادات المحصلة من الميناء	عدد الأفراد العابرين للميناء
		عدد المركبات العابرة للميناء
		قيمة الإيرادات المحصلة (مليون جنيه)
تطوير ميناء السلوم البري	زيادة حركة الركاب والبضائع والنشاط السياحي وزيادة الإيرادات المحصلة من الميناء	عدد الأفراد (ألف) العابرين للميناء
		عدد المركبات العابرة للميناء
	زيادة قيمة الإيرادات المحصلة لتصل ...	قيمة الإيرادات المحصلة (مليون جنيه)
سادسا: تطوير قطاع النقل النهري	زيادة مساهمة النقل	قيمة إيرادات النقل النهري (مليون

البرامج والمشروعات	الهدف الاستراتيجي ٢٠٣٠	مؤشرات قياس الأداء (ربع سنوية)
	النهري في نقل البضائع لتصل ٤٪ عام ٢٠٣٠	جنيه)
		اجمالى وزن البضائع المنقولة بالمليون طن (سنويا)
تطوير الطريق النهري (القاهرة/أسوان)	تطوير طريق ملاحي نهري يمتد من قناطر الدلتا حتى أسوان ووادي حلفا بطول ١٣١٠ كم	أطوال الطريق الملاحي المطورة (كم)
تطوير الرياح البحيري/ ترعة النوبارية	ربط ميناء الإسكندرية بشبكة النقل النهري بطول ٢٢٠ كم	أطوال الطريق الملاحي المطورة (كم)
سابعا: التطوير المؤسسي	جهاز إداري يتميز بالكفاءة والفعالية والمواءمة مع المتغيرات المحلية والعالمية	عدد مستخدمي وسائل النقل الجماعي
معهد النقل	إعداد أبحاث ودراسات المرور	عدد الأبحاث والدراسات التي تم إعدادها
تأسيس جهاز تنظيم النقل بالقاهرة الكبرى	تنظيم خدمة النقل بالقاهرة الكبرى	عدد سيارات النقل الجماعي بالقاهرة الكبرى
جهاز نقل الركاب والبضائع	تنظيم خدمة النقل بالقاهرة الكبرى	
ثامنا: برنامج ديوان عام وزارة النقل	جهاز إداري يتميز بالكفاءة والفعالية والمواءمة مع المتغيرات المحلية والعالمية	حجم الطاقة الشمسية المولدة
مشروع الطاقة الشمسية	تعظيم الاستفادة الكفؤة من مصادر الطاقة	
تاسعا: برنامج تخطيط مشروعات النقل	جهاز إداري يتميز بالكفاءة والفعالية والمواءمة مع المتغيرات المحلية والعالمية	عدد مستخدمي وسائل النقل الجماعي
مشروعات استراتيجية للنقل (وزارة الدفاع)		
شبكة اتصالات الكترونية (رئاسة الجمهورية)		

٢. برامج تطوير قطاع الموارد المائية والري:

البرامج والمشروعات	الهدف الاستراتيجي ٢٠٣٠	مؤشرات قياس الأداء
برنامج مواجهة التلوث وتحسين إدارة نوعية المياه	رفع درجة الوعي بأهمية المحافظة على البيئة والموارد الطبيعية وتحفيز البدائل والتكنولوجيات اللازمة لترشيد الاستهلاك وحماية الموارد الطبيعية	نسبة الموارد المائية المستهلكة
	مشروع تغطية ترع ومصارف	
تنمية الموارد المائية	تنفيذ إصلاحات السياسة المالية واستخدام الأدوات الاقتصادية للتوجه نحو أنماط استهلاك أكثر استدامة للموارد المائية والطبيعية	متوسط نصيب الفرد من الموارد المائية العذبة (المتجددة)
	مشروع تنمية منابع حوض النيل	
برنامج استكمال وإعادة تأهيل البنية القومية لمنظومة المياه	التوسع في إنشاء وتطوير البنية الأساسية اللازمة لتحقيق استدامة منظومة المياه	نسبة الموارد المائية غير التقليدية المستخدمة إلى إجمالي الموارد المائية المستخدمة (٪)
	مشروع حماية وتدعيم السد العالي وخزان أسوان	
برنامج تطوير منظومة إدارة المياه	تعزيز البنية المؤسسية والتشريعية لمنظومة إدارة الموارد المائية	نسبة مياه الصرف المعالج إلى إجمالي مياه الصرف
	مشروع الدراسات التطبيقية في مجال الموارد المائية	
برنامج التكيف مع التغيرات المناخية وحماية السواحل والمنشئات	حماية المناطق الساحلية والبحرية واتخاذ التدابير اللازمة لمكافحة الأزمات والكوارث البيئية	نسبة الصرف الصناعي غير المطابق على نهر النيل إلى إجمالي الصرف الصناعي (٪)
		نسبة الصرف الصحي المعالج وفقا للمعايير الوطنية الذي يتم صرفه على نهر النيل (٪)
	مشروع حماية وتطوير السواحل والشواطئ	
برنامج ترشيد استخدامات المياه	ترشيد استخدام المياه	استثمار خاص محلي (كنسبة من ناتج القطاع)
	مشروع ترشيد وإدارة نظم الري	

٣. برامج تطوير قطاع الاتصالات

البرامج والمشروعات	الهدف الاستراتيجي	مؤشر قياس الأداء
تصميم وتصنيع الإلكترونيات	تحويل مصر إلى مركزا ومصنعا إقليميا وعالميا للسوق الأفريقية والعربية والأوربية لتصميم وتصنيع الالكترونيات المتطورة قبل نهاية ٢٠٢٠	نسبة الصادرات مرتفعة المكون التكنولوجي من إجمالي الصادرات الصناعية المصرية (٪)
تطوير المناطق التكنولوجية	تحقيق الانتشار الجغرافي للصناعة وجذب مزيد من الاستثمارات ورؤوس الأموال	قيمة إيرادات خدمات التعهيد Outsourcing (ترحيل الخدمات) (مليار دولا) عدد المنطق التكنولوجية
الاطار التنظيمي لأمن الفضاء السيبرانى والتوقيع الإلكتروني	التصدي ومكافحة الجرائم السيبرانية وحماية الخصوصية وحماية الهوية الرقمية	معدل الجرائم الإلكترونية (٪)

٤. برامج تطوير قطاع الصحة

الهدف الاستراتيجي	البرامج الرئيسية	البرامج الفرعية	مؤشرات قياس الأداء بحلول ٢٠٢٠
النهوض بصحة المواطنين في إطار من العدالة والإنصاف	علاج ومكافحة الأمراض	برامج مكافحة وعلاج الأمراض المزمنة غير السارية	خفض نسبة الوفيات الناتجة عن الأمراض غير السارية بين الأشخاص الذي تتراوح أعمارهم بين ٣٠ و٧٠ عاما إلى ٢٢٪
			خفض نسب استخدام التبغ بين الأشخاص من ١٥ سنة وأكثر من ٢٤٪ إلى ٢٢٪
		برامج مكافحة وعلاج الأمراض المعدية	خفض نسب انتشار التهاب الكبد والحالات المصابة من ٤,٤٪ إلى ٢٢٪
		برامج الصحة النفسية وعلاج المدمنين	زيادة عدد المستفيدين من خدمات الصحة النفسية وعلاج الإدمان ليصل إلى ٦٠٩٠٠٠ مستفيد
			تخفيض نسب انتشار استخدام وتعاطي وإدمان المواد المخدرة من ٢,٩٪ ليصل إلى ٢٪
			زيادة نسب الاستيعاب بزيادة عدد المرضى اللذين تم ادخالهم للمستشفى بزيادة سنوية ٢٪
	برنامج الصحة الوقائية	إدارة مخلفات الرعاية الصحية ومكافحة العدوى	
		الحجر الصحي	رفع نسب تطعيم الأطفال باللقاح الثلاثي من ٩٤,٢٪ إلى ٩٥٪

الهدف الاستراتيجي	البرامج الرئيسية	البرامج الفرعية	مؤشرات قياس الأداء بحلول ٢٠٢٠
			ورفع نسب التغطية بالتطعيمات المدرسية من ٩١,٥٪ حتى تصل إلى ٩٧٪
		مراكز صحة البيئة	
		معامل أبحاث الإدمان	
		مكافحة الأمراض المتوطنة والوبائية والدرن	
		مكافحة البلهارسيا	خفض نسب الإصابة بالهارسيا والطفيليات المعوية من ٠,٢٪ إلى ٠,١٥٪
		مكافحة الحشرات وناقلات الأمراض	خفض الكثافة الحشرية وكثافة القوارض ومعدل البراغيث لمنع انتشار الأمراض المنقولة بوساطة حشرات الصحة العامة إلى ٥٪
		مكافحة العدوى والالتهاب الكبدي الوقائي الفيروسي	
	تحسين الخصائص السكانية	برنامج السكان وتنظيم الأسرة	رفع متوسط تردد الحام على الوحدات الصحية من ٢,٧ زيارة إلى ٣ زيارات
			زيادة استخدام الCPR من ٥٨,٥٪ إلى ٦٢,٨٪
		رعاية الأمومة والطفولة	خفض معدل وفيات الأمهات أثناء الحمل أو خلال ٤٢ يوما من انتهاء الحمل ليصل إلى ٤٦ لكل ١٠٠ ألف مولود حي
			خفض معدل وفيات الأطفال حديثي الولادة أقل من ٢٨ يوم من ٦,٦ طفل إلى ٥ أطفال لكل ١٠٠٠ مولود حي
			خفض معدل وفيات الأطفال الرضع أقل من عام من ١٥,٦ طفل ليصل إلى ١٢ طفل لكل ١٠٠٠ مولود حي
			خفض معدل وفيات الأطفال دون الخامسة من ٢٧ طفل ليصل إلى ٢٤ طفل لكل ١٠٠٠ مولود
			خفض معدل وفيات الأطفال دون الخامسة بسبب أمراض الجهاز التنفسي من ٦,٢ طفل إلى ٥ أطفال لكل ١٠٠٠ مولود حي
			خفض نسب تقزم الأطفال أقل من خمس سنوات من ٢١٪ إلى ١٥٪
			خفض نسب الهزال للأطفال أقل من خمس سنوات من ٨٪ إلى ٤٪

الهدف الاستراتيجي	البرامج الرئيسية	البرامج الفرعية	مؤشرات قياس الأداء بحلول ٢٠٢٠
			خفض نسب فقر الدم للأطفال أقل من خمس سنوات من ٢٧٪ إلى ٢٠٪
			زيادة نسبة تغطية حديثي الولادة ببرنامج المسح الشامل للأمراض المسببة للإعاقة من ٩٢٪ إلى ٩٦٪
	العدالة في تقديم الخدمات الصحية	تدعيم الخدمات الصحية بالريف	
		دعم مراكز رعاية المعاقين والمسنين	
	الأدوية والمستحضرات الحيوية		زيادة نسب التطعيم المحققة من التطعيمات الأساسية بالصحة من ٨٠٪ إلى ٩٧٪
			زيادة نسبة توفير الأمصال والطعوم والأدوية الحيوية من الإنتاج المحلي من ٢٠٪ إلى ٣٥ ٪
			وزيادة نسبة توفير الأمصال والطعوم والأدوية الحيوية من ٩٠٪ إلى ١٠٠٪.
تحقيق التغطية الصحية الشاملة لجميع المصريين مع ضمان جودة الخدمات المقدمة	برنامج الخدمات العلاجية	استكمال ٦١ مستشفى عامة ومركزية	
		انشاء ٨٠ مستشفى عامة ومركزية	
		حسين وتطوير خدمات الاستقبال والطوارئ والحروق والحضانات والرعاية المركزة	
		تطوير الأشعة التشخيصية	
		تدعيم مراكز الفشل الكلوي	
	التجهيزات الطبية والتطوير	تجهيز ورفع كفاءة أقسام الطوارئ لعدد ٢٤ مستشفى	
		تجهيز ورفع كفاءة وحدات الرعاية المركزة لعدد ١٩ وحدة	
		تجهيز ورفع كفاءة أقسام الحضانات لعدد ٢٢ مستشفى	
		تجهيز ورفع كفاءة وحدات السموم لعدد ٢٥ مستشفى	

الهدف الاستراتيجي	البرامج الرئيسية	البرامج الفرعية	مؤشرات قياس الأداء بحلول ٢٠٢٠
			زيادة عدد الأسرة بالمستشفيات من ١٤,٦ سرير ليصل إلى ٢٢ سرير لكل ١٠ آلاف نسمة
			زيادة عدد الأطباء من ٨,٥ طبيب ليصل إلى ١٢ طبيب لكل ١٠ آلاف نسمة
			زيادة عدد التمريض من ١٥ ممرض ليصل إلى ٢٠ ممرض لكل ١٠ آلاف نسمة
	وحدات الرعاية الصحية الأولية	انشاء ٦٩٠ وحدة رعاية صحة أولية جديدة	مؤشر مركب لتوافر الخدمات الصحية الأولية
		استكمال تطوير وانشاء ٢٠٠ وحدة رعاية أولية	
	التأمين الصحي الاجتماعي		الوصول بنسبة المواطنين المؤمن عليهم من خلال التأمين الصحي الإجتماعي الشامل إلى ٦٥٪
	تطوير خدمات الاسعاف		تخفيض عدد وفيات حوادث الطرق من ١٢,٢ حالة وفاة إلى ١٠ حالات لكل ١٠٠ الف مواطن
			إضافة ٦٦٠ سيارة ليصل مجموع سيارات الإسعاف إلى ٢٤٦٠ سيارة إسعاف
			زيادة ٦٠ نقطة إسعاف جديدة لتصل عدد نقاط الإسعاف إلى ١٢٦٠ نقطة إسعاف
			رفع كفاءة ٢٠٥ نقطة إسعاف لتصل نقاط الإسعاف التي تم رفع كفاءتها إلى ٤٥٠ نقطة إسعاف
			تدريب ٤٨٠٠ على الإسعافات الأولية ليصل عدد المتدربين على الإسعافات الأولية إلى ٧٠٠٠ مسعف
			زيادة ١٦٠٠ سائق، ليصل عدد السائقين العاملين في الهيئة إلى ٤٨٥٢ سائق
حوكمة قطاع الصحة	تطوير نظم المعلومات الصحية		دقة تسجيل المواليد والوفيات وأسباب الوفاة في تقارير التسجيل الحيوي بنسبة ١٠٠٪
	تطبيق اللامركزية		